اتحاد المصارف المغاربية

2019

تقرير سنوي

المصارف المغاربية: نحو فرص جديدة

التقرير تحت اشراف الأستاذ الجامعي ظافر سعيدان

– مدرسة سكيما – –SKEMAللأعمال

يتقدم الكاتب بالشكر الى السيدة سناء بن عبد الله – المدرسة العليا للتجارة بتونس تونس ESC و السيدة سناء الزواري – كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بصفاقس FSEG Sfax على مساهمتهما الفعالة

ملخص تنفيذي

تعدد هذه النسخة من تقرير اتحاد المصارف المغاربية 2019 الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الأخيرة في القطاع المصرفي المغاربي. على الرغم من انتشار وباء كوفيد – 19 هذه السنة، إلا أن التركيز ينصب على المساهمة والدور المهم الذي تلعبه البنوك المغاربية في التنمية المستدامة والتكنولوجية وكذلك في الاستقرار الاقتصادي في المنطقة. يحلل التقرير الفرص والتحديات التي تواجهها البنوك المغاربية، ويقيِّم أدائها مقابل أهدافها ويشرح كيف ستدعم البنوك المغاربية المنطقة في تحقيق التنمية المستدامة ورقمنة الخدمات المالية.

ويسلط التقرير الضوء على ما يلي:

1- ضعف معدل النمو الاقتصادي في المغرب العربي بشكل طفيف هذه السنة. إلى جانب وباء 2020، بلغ معدل النمو 3.42٪ في 2019 مقابل 3.69٪ في 2018 بسبب انخفاض أسعار النفط في البلدان المنتجة للهيدروكربونات (الجزائر وليبيا) وتراجع النشاط الصناعي في القطاعات الصناعية وغير الصناعية (تونس). يتمثل التحدي الأكبر على المدى القصير في مدى قدرة القطاع المالي المغاربي على التكيف مع أزمة السيولة.

2–يواصل الجهاز المصرفي لعب دور رئيسي بشكل عام في المنطقة المغاربية في تمويل الاقتصاد المغاربي. على الرغم من الأزمة، نلاحظ استمرار الاعتمادات المقدمة من البنوك المغاربية للقطاع الخاص مع بعض التباطؤ في الاعتمادات الممنوحة للأفراد والمهنيين. وعلى الرغم من هذا التباطء، لا تزال نسبة الائتمان المصرفي المخصصة للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ثابتة.

3–استجابت غالبية البنوك المغاربية لعملية التنمية المستدامة من خلال التزاماتهم في المسؤولية الاجتماعية للشركات –من خلال تكامل العناصر البيئية والاجتماعية والحوكمة، ومن خلال تكامل أنشطتهم المسؤولة في الاتصالات (المواقع والتقارير السنوية). ولكن يتعين إحراز تقدم، خاصة في إشراك مختلف أصحاب المصلحة (العملاء، المجتمع المدني، الموظفين، وما إلى ذلك) في هذا النهج المستدام.

4–توجد معظم دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب وتونس) في مراتب متقدمة في ترتيب انجاز أهداف التنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة. تتكامل الاقتصادات المغاربية بشكل متزايد بالإضافة إلى ثقافة المسؤولية الاجتماعية (المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات).

5–يتوجه القطاع المصرفي المغاربي بخطى حثيثة نحو الرقمنة. أصبح الدفع عبر الإنترنت، وكذلك استخدام تطبيقات الهاتف المحمول والخدمات الأخرى المالية الرقمية أكثر شيوعًا خاصة أثناء الأزمة الصحية (كوفيد –19). في الواقع، فقد تحولت بلدان المغرب العربي بصفة شبه فورية إلى التكنولوجيا الرقمية في جميع القطاعات تقريبًا من أجل مواصلة العمل أثناء الإغلاق بسبب الوباء.

الفهرس

ملخص تنفيذي 2
قائمة الرسوم البيانية 6
قائمة الجداول 10
قائمة الاختصارات 12
المقدمة 14
الجزء 1: لمحة عن اقتصاديات دول الاتحاد المغاربي 18
الفصل الأول: الظرف الاقتصادي..... 19
1.1. الجزائر 21
1.1.1. النمو والتضخم وبيئة الأعمال 22
2.1.1. سوق العمل..... 26
3.1.1. الرفاه..... 27
4.1.1. التجديد..... 29
5.1.1. تطور الاستثمار الأجنبي المباشر (بملايين الدولارات) 30
2.1. ليبيا 32
1.2.1. النمو والتضخم وبيئة الأعمال 33
2.2.1. سوق العمل 35
3.2.1. الرفاه 35
3.2.1. تطور الاستثمار الأجنبي المباشر 37
3.1.المغرب 39
1.3.1. النمو والتضخم وبيئة الأعمال 40
2.3.1. سوق العمل..... 44
3.3.1. الرفاه..... 45
4.3.1. التجديد..... 47
5.3.1. تطور الاستثمار الأجنبي المباشر (بملايين الدولارات) 48
4.1.موريتانيا 50
1.4.1. النمو والتضخم وبيئة الأعمال 51
2.4.1. سوق العمل 53
3.4.1. الرفاه 54
4.4.1. تطور الاستثمار الأجنبي المباشر 56
5.1. تونس 58
1.5.1. النمو والتضخم وبيئة الأعمال 59
2.5.1. سوق العمل 62
3.5.1. الرفاه 64
4.5.1. التجديد..... 66
الفصل الثاني: المالية العامة 69
1.2.الجزائر 71
1.1.2. السياسة النقدية 72
2.1.2. السياسة المالية 75
2.2. ليبيا 79
1.2.2. السياسة النقدية 80
2.2.2. السياسة المالية 82
3.2.المغرب 85

1.3.2.	السياسة النقدية	86
2.3.2.	السياسة المالية	90
4.2. موريتانيا	.....	93
1.4.2.	السياسة النقدية	94
2.4.2.	السياسة المالية	97
5.2. تونس	.....	101
1.5.2.	السياسة النقدية	102
2.5.2.	السياسة المالية	107
الفصل الثالث: الوضع الراهن للقطاع المصرفي	.....	112
1.3. الجزائر	.....	114
1.1.3.	الصلابة المالية	115
2.1.3.	مؤشرات الحجم والخدمات البنكية	117
3.1.3.	تمويل القطاع الخاص	118
4.1.3.	حالة القطاع المصرفي	118
5.1.3.	السوق المالية	119
2.3. ليبيا	.....	121
1.2.3.	الصلابة المالية	122
2.2.3.	مؤشرات الحجم والخدمات البنكية	123
3.2.3.	تمويل القطاع الخاص	123
4.2.3.	حالة القطاع المصرفي	124
5.2.3.	السوق المالية	125
3.3. المغرب	.....	126
1.3.3.	الصلابة المالية	127
2.3.3.	مؤشرات الحجم والخدمات البنكية	129
3.3.3.	تمويل القطاع الخاص	131
4.3.3.	حالة القطاع المصرفي	131
5.3.3.	السوق المالية	132
4.3. موريتانيا	.....	134
1.4.3.	الصلابة المالية	135
2.4.3.	مؤشرات الحجم والخدمات البنكية	137
3.4.3.	تمويل القطاع الخاص	138
4.4.3.	حالة القطاع المصرفي	138
5.4.3.	السوق المالية	139
5.3. تونس	.....	141
1.5.3.	الصلابة المالية	142
2.5.3.	مؤشرات الحجم والخدمات البنكية	144
3.5.3.	تمويل القطاع الخاص	145
4.5.3.	حالة القطاع المصرفي	146
5.5.3.	السوق المالية	146
الجزء الثاني: التحليلات المستقبلية	.....	151
I.	المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة في دول اتحاد المغرب العربي – الوضع الراهن والآفاق	152
1. I	مقدمة	153
2. I	مراجعة الأدبيات	155

1.2. I المسؤولية الاجتماعية للشركات 155
2.2. I المسؤولية الاجتماعية للشركات في البلدان الناشئة 156
3.2. I المسؤولية الاجتماعية للشركات في القطاع المصرفي 157
3. I التزام بلدان اتحاد المغرب العربي بأهداف المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة 163
1.3. I الجزائر 163
2.3. I ليبيا 166
3.3. I المغرب 167
4.3. I موريتانيا 172
5.3. I تونس 174
4. I الخلاصة 186
.II الرقمنة في دول اتحاد المغرب العربي –الوضع الراهن والافاق 187
1. II مقدمة 188
2. II الرقمنة: التعريفات والخصائص 189
3. II مراجعة الأدبيات 191
1.3. II الآثار الاقتصادية للرقمنة 191
2.3. II الآثار المالية للرقمنة 194
3.3. II الآثار البيئية والاجتماعية للرقمنة 195
4. II وضع الرقمنة الحالي في بلدان المغرب العربي: تزايد النضج الرقمي 196
1.4. II الجزائر 197
2.4. II ليبيا 198
3.4. II المغرب 200
4.4. II موريتانيا 202
5.4. II تونس 204
5. II مشاركة بلدان المغرب العربي في التحول الرقمي 205
1.5. II الجزائر 205
2.5. II ليبيا 208
3.5. II المغرب 209
4.5. II موريتانيا 211
5.5. II تونس 211
6. II الرقمنة في القطاع المصرفي المغاربي 214
1.6. II الرقمنة: دافع مهم للقطاع المصرفي 214
2.6. II البنوك المغاربية في عملية التحول الرقمي 217
7. II كوفيد 19: الزخم الجديد للرقمنة في دول اتحاد المغرب العربي 222
8. II الخلاصة والتوصيات 224
خلاصة عامة 226
المراجع 229
الملحق 237

قائمة الرسوم البيانية

الرسم 1.1.1.	نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنوية) – الجزائر	22
الرسم 2.1.1.	التضخم، عوامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنوية) – الجزائر.....	23
الرسم 3.1.1.	مؤشر الأداء اللوجستي الكلي – الجزائر.....	25
الرسم 4.1.1.	البطالة بالنسبة المئوية من إجمالي السكان الناشطين (تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية) في الجزائر.....	26
الرسم 5.1.1.	معدل التمدرس في المؤسسات التعليمية في الجزائر.....	27
الرسم 6.1.1.	مؤشر التقدم الاجتماعي – الجزائر.....	28
الرسم 7.1.1.	مؤشر التجديد العالمي (الترتيب) في الجزائر.....	29
الرسم 8.1.1.	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر – الجزائر.....	30
الرسم 1.2.1.	نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنوية) في ليبيا.....	34
الرسم 2.2.1	التضخم، عوامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنوية) في ليبيا.....	34
الرسم 3.2.1.	إجمالي البطالة كنسبة مئوية من إجمالي السكان الناشطين اقتصاديًا (تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية) في ليبيا.....	35
الرسم 4.2.1.	معدل التمدرس في ليبيا.....	36
الرسم 5.2.1.	مغادرة الاستثمار الأجنبي المباشر لليبيا.....	37
الرسم 1.3.1.	نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنوية) في المغرب.....	40
الرسم 2.3.1.	التضخم وعوامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنوية) في المغرب.....	42
الرسم 3.3.1.	مؤشر الأداء اللوجستي الكلي – المغرب.....	43
الرسم 4.3.1.	البطالة الإجمالية كنسبة مئوية من إجمالي القوى العاملة (تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية) في المغرب.....	44
الرسم 5.3.1.	معدل التمدرس في المغرب.....	46
الرسم 6.3.1.	مؤشر التقدم الاجتماعي في المغرب.....	47
الرسم 7.3.1.	مؤشر التجديد العالمي (الترتيب) في المغرب.....	48
الرسم 8.3.1.	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب.....	49
الرسم 1.4.1.	نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنوية)	51
الرسم 2.4.1.	نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنوية) في موريتانيا.....	51
الرسم 3.4.1.	التضخم وعوامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنوية) في موريتانيا.....	52
الرسم 4.4.1.	مؤشر الأداء اللوجستي الكلي – موريتانيا.....	53
الرسم 5.4.1.	إجمالي البطالة كنسبة مئوية من إجمالي السكان الناشطين اقتصاديًا (تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية) في موريتانيا.....	54
الرسم 6.4.1.	معدل الالتحاق بالمؤسسات التعليمية في موريتانيا.....	55
الرسم 7.4.1.	مؤشر التقدم الاجتماعي في موريتانيا.....	56
الرسم 8.4.1.	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في موريتانيا.....	57
الرسم 1.5.1.	نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنوية) – تونس.....	59
الرسم 2.5.1.	التضخم وعوامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنوية) في تونس.....	60
الرسم 3.5.1.	درجة مؤشر أداء الخدمات اللوجستية – تونس.....	61
الرسم 4.5.1.	رتبة مؤشر أداء الخدمات اللوجستية–تونس.....	62
الرسم 5.5.1.	البطالة كنسبة مئوية من إجمالي السكان الناشطين (تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية) في تونس.....	62
الرسم 6.5.1.	معدل النشاط حسب الجنس – تونس.....	63
الرسم 7.5.1.	معدل التمدرس في تونس.....	64
الرسم 8.5.1.	مؤشر التقدم الاجتماعي في تونس.....	65

الرسم 9.5.1.	الفقر في تونس	66
الرسم 10.5.1.	مؤشر التجديد العالمي – تونس.....	66
الرسم 11.5.1.	دخول وخروج الاستثمار الأجنبي المباشر – تونس.....	67
الرسم 1.1.2.	الارصدة الخارجية واحتياطيات النقد الأجنبي في أشهر الاستيراد – الجزائر.....	72
الرسم 2.1.2.	القروض المحلية – الجزائر.....	73
الرسم 3.1.2.	تصدير المحروقات (بملايين الدولارات) – الجزائر.....	73
الرسم 4.1.2.	معدل الخصم والمعدل النقدي للسوق–الجزائر.....	74
الرسم 5.1.2.	عجز الميزانية (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) – الجزائر.....	75
الرسم 6.1.2.	الإيرادات الضريبية – الجزائر.....	76
الرسم 7.1.2.	الدين العام المحلي (بمليارات الدنانير) – الجزائر.....	77
الرسم 8.1.2.	الدين الخارجي (بمليارات الدولارات) – الجزائر.....	78
الرسم 1.2.2.	القاعدة النقدية (بالمليون دينار ليبي) – ليبيا.....	80
الرسم 2.2.2.	صادرات النفط من إجمالي الصادرات (٪) – ليبيا.....	81
الرسم 3.2.2.	الميزان التجاري في – ليبيا (الدينار الليبي)	81
الرسم 4.2.2.	إنتاج النفط الخام بملايين البراميل – ليبيا.....	82
الرسم 5.2.2.	نفقات الميزانية الليبية بملايين المليارات – ليبيا.....	83
الرسم 1.3.2.	عجز الميزانية (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) – المغرب.....	90
الرسم 2.3.2.	الإيرادات الضريبية وغير الضريبية – المغرب.....	91
الرسم 3.3.2.	الإنفاق غير المتعلق بخدمة الدين في المغرب.....	91
الرسم 4.3.2.	الدين العام في المغرب (بمليارات الدراهم)	92
الرسم 1.4.2.	صافي ديون الدولة – موريتانيا.....	95
الرسم 2.4.2.	المساهمة في الاقتصاد – موريتانيا.....	96
الرسم 3.4.2.	تطور أسعار الفائدة للبنك المركزي الموريتاني.....	96
الرسم 4.4.2.	المخزون النقدي (مليار أوقية – موريتانيا.....	97
الرسم 5.4.2.	نفقات وأرصدة الميزانية – موريتانيا.....	98
الرسم 6.4.2.	الإيرادات المالية وغير المالية والنفطية في موريتانيا.....	98
الرسم 1.5.2.	صافي الديون الخارجية بالمليون الدينار – تونس.....	103
الرسم 2.5.2.	صافي ديون الدولة بالمليون دينار – تونس.....	104
الرسم 3.5.2.	في الاقتصاد بالمليون دينار –تونس.....	105
الرسم 4.5.2.	تصدير السلع والخدمات – تونس.....	105
الرسم 5.5.2.	–كلفة التامين و الشحنCAF / FOB معفى من الرسوم حسب إيرادات السياحة ومداخيل العمل – تونس.....	106
الرسم 6.5.2.	الرصيد الحالي (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) – تونس.....	108
الرسم 7.5.2.	العجز ورصيد الميزانية – تونس.....	108
الرسم 8.5.2.	الإيرادات الضريبية وغير المالية لتونس.....	109
الرسم 9.5.2.	الإنفاق على خدمة الدين – تونس.....	109
الرسم 10.5.2.	الدين المحلي – تونس.....	110
الرسم 11.5.2.	تطور الدين الخارجي مقارنة بالدين الداخلي – تونس.....	110
الرسم 1.1.3.	نسب الملاءة المالية والسيولة بالنسبة المئوية – الجزائر.....	115
الرسم 2.1.3.	القروض المتعثرة مقارنة بإجمالي القروض – الجزائر.....	116
الرسم 3.1.3.	العائد على الأصول والعائد على راس المال – الجزائر.....	117
الرسم 4.1.3.	شبكة البنوك ومجموع فروع البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر.....	117

الرسم 3.5.1. القروض المحلية للقطاع الخاص من البنوك الجزائرية (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) 118
الرسم 3.6.1. فروع البنوك التجارية والمقترضين من البنوك التجارية الجزائرية..... 119
الرسم 3.7.1. القيمة السوقية للشركات المحلية المدرجة (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) – الجزائر..... 119
الرسم 3.1.2. تطور المستوى 1 والمستوى 2 في ليبيا..... 122
الرسم 3.2.2. العائد على الأصول والعائد على راس المال – ليبيا..... 123
الرسم 3.2.2. القروض المحلية للقطاع الخاص من قبل البنوك (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) – ليبيا..... 124
الرسم 3.4.2. رسملة السوق (مليار دج) – ليبيا..... 125
الرسم 3.1.3. حقوق الملكية (بمليارات الدراهم) – المغرب..... 127
الرسم 3.2.3. نسبة الديون المتعثرة في المغرب..... 128
الرسم 3.3.3. العائد على الأصول والعائد على راس المال – المغرب..... 129
الرسم 3.4.3. القروض المحلية للقطاع الخاص من قبل البنوك المغربية (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) 131
الرسم 3.5.3. فروع البنوك التجارية (لكل 100،000 بالغ) – المغرب..... 132
الرسم 3.6.3. المؤسسات الوطنية المدرجة والقيمة السوقية للشركات الوطنية المدرجة في المغرب..... 132
الرسم 3.1.4. حقوق الملكية بالمليارات من العملة الموريتانية (الأوقية)..... 135
الرسم 3.2.4. الديون المتعثرة بالمليارات (بالعملة الموريتانية – الأوقية) 136
الرسم 3.3.4. تطور العائد على الأصول والعائد على راس المال في موريتانيا 137
الرسم 3.4.4. عدد الفروع البنكية في موريتانيا..... 137
الرسم 3.5.4. القروض المحلية للقطاع الخاص من البنوك الموريتانية بمليارات (أوقية موريتانية) 138
الرسم 3.6.4. فروع البنوك التجارية الموريتانية (لكل 100.000 شخص بالغ) 139
الرسم 3.7.4. رسملة السوق للشركات الوطنية المدرجة (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) – موريتانيا..... 139
الرسم 3.1.5. حقوق الملكية المصرفية (مليون دينار) –تونس 142
الرسم 3.2.5. ديون قيد النزاع (بالمليون دينار) – تونس 143
الرسم 3.3.5. العائد على الأصول والعائد على راس المال – تونس..... 144
الرسم 3.4.5. عدد الحسابات البنكية والبطاقات البنكية وعدد عمليات الدفع الإلكتروني – تونس..... 144
الرسم 3.5.5. القروض المحلية للقطاع الخاص من البنوك التونسية (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) 145
الرسم 3.6.5. فروع البنوك التجارية التونسية (لكل 100،000 بالغ) 146
الرسم 3.7.5. المؤسسات الوطنية المدرجة والقيمة السوقية للشركات الوطنية – تونس 147
الرسم I.1 المعدل العالمي لأهداف التنمية المستدامة المتوسطة والاجمالية لسنة 2019 للجزائر..... 166
الرسم I.2 المعدل العالمي لأهداف التنمية المستدامة المتوسطة والاجمالية لسنة 2019 لليبيا 166
الرسم I.3 المعدل العالمي لأهداف التنمية المستدامة المتوسطة والاجمالية لسنة 2019 للمغرب 172
الرسم I.4 المعدل العالمي لأهداف التنمية المستدامة المتوسطة والاجمالية لسنة 2019 لموريتانيا 174
الرسم I.5 المعدل العالمي لأهداف التنمية المستدامة المتوسطة والاجمالية لسنة 2019 لتونس 186

الرسم II.1	النسبة المئوية لمستعملي الإنترنت من السكان في الجزائر	197
الرسم II.2	نسبة الأسر التي تتمتع بالإنترنت في الجزائر	197
الرسم II.3	اشتراك الخط الهاتفي والإنترنت القار ومشغلي الإنترنت الآمنة	197
الرسم II.4	مؤشر جاهزية الشبكة	198
الرسم II.5	المؤشرات الفرعية للبيئة والإعداد والاستخدام والتأثير ومؤشر جاهزية الشبكة	198
الرسم II.6	مستخدمو الإنترنت كنسبة مئوية من عدد السكان في ليبيا	198
الرسم II.7	خط الهاتف القار	199
الرسم II.8	خوادم الإنترنت الآمنة (لكل مليون نسمة) في ليبيا	199
الرسم II.9	مؤشر جاهزية الشبكة	199
الرسم II.10	المؤشرات الفرعية للبيئة والإعداد والاستخدام والأثر – ليبيا	200
الرسم II.11	النسبة المئوية لمستخدمي الإنترنت بليبيا	200
الرسم II.12	نصيب الأسر التي لديها إنترنت في المغرب	200
الرسم II.13	اشتراكات الخطوط الهاتفية والإنترنت القار	201
الرسم II.14	مشغلي الإنترنت الآمنة (لكل مليون نسمة) في المغرب	201
الرسم II.15	مؤشر جاهزية الشبكة	202
الرسم II.16	المؤشرات الفرعية للبيئة والإعداد والاستخدام والتأثير ومؤشر جاهزية الشبكة	202
الرسم II.17	النسبة المئوية لمستخدمي الإنترنت بموريتانيا	203
الرسم II.18	اشتراكات الخطوط الهاتفية والإنترنت القار بموريتانيا	203
الرسم II.19	مؤشر جاهزية الشبكة – موريتانيا	203
الرسم II.20	المؤشرات الفرعية للبيئة والإعداد والاستخدام والتأثير – موريتانيا	203
الرسم II.21	النسبة المئوية لمستخدمي الإنترنت بتونس	204
الرسم II.22	نصيب الأسر التي لديها إنترنت في تونس	204
الرسم II.23	اشتراكات الخطوط الهاتفية والإنترنت القار في تونس	204
الرسم II.24	مشغلي الإنترنت الآمنة (لكل مليون نسمة) في تونس	205
الرسم II.25	مؤشر جاهزية الشبكة في تونس	205
الرسم II.26	المؤشرات الفرعية للبيئة والإعداد والاستخدام والتأثير في تونس	205

قائمة الجداول

الجدول 1.1.1	التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية – الجزائر	**23**
الجدول 2.1.1	مؤشرات تيسير التجارة – الجزائر.....	**24**
الجدول 3.1.1	معدل البطالة في الجزائر حسب المستوى التعليمي والدبلوم المتحصل عليه والجنس لسنة 2019.....	**26**
الجدول 4.1.1	متوسط العمر المتوقع في الجزائر.....	**27**
الجدول 5.1.1	مؤشر التنمية البشرية – الجزائر.....	**29**
الجدول 1.2.1	متوسط العمر المتوقع في ليبيا.....	**36**
الجدول 2.2.1	مؤشر التنمية البشرية في ليبيا.....	**37**
الجدول 1.3.1	القيمة المضافة بأسعار السنة السابقة (التغير٪) – المغرب.....	**41**
الجدول 2.3.1	مؤشرات تيسير التجارة – المغرب.....	**43**
الجدول 3.3.1	مؤشرات سوق العمل الرئيسية – المغرب.....	**45**
الجدول 4.3.1	متوسط العمر المتوقع بالمغرب.....	**46**
الجدول 5.3.1	مؤشر التنمية البشرية في المغرب.....	**47**
الجدول .1.4.1	الناتج المحلي الإجمالي القطاعي بالأسعار الثابتة (أساس 2004) بالملايين (الأوقية – موريتانيا)	**52**
الجدول 2.4.1	متوسط العمر المتوقع في موريتانيا	**55**
الجدول 3.4.1	مؤشر التنمية البشرية في موريتانيا	**56**
الجدول 1.5.1	تطور القيمة المضافة حسب قطاع النشاط من حيث المساهمة في النمو الاقتصادي في تونس	**59**
الجدول 2.5.1	مؤشرات تيسير التجارة في تونس.....	**61**
الجدول 3.5.1	متوسط العمر المتوقع في تونس	**64**
الجدول 4.5.1	مؤشر التنمية البشرية في تونس	**65**
الجدول 1.1.2	النفقات غير المتعلقة بخدمة الدين في الجزائر	**76**
الجدول 1.2.2	موارد الموازنة العامة للدولة – ليبيا	**84**
الجدول 1.3.2	إجمالي M3 في المغرب	**86**
الجدول 2.3.2	صافي الديون الأجنبية في المغرب	**87**
الجدول 3.3.2	تطور أسعار الفائدة في المغرب	**88**
الجدول 1.4.2	صافي الديون الأجنبية – موريتانيا	**94**
الجدول 2.4.2	الدين المحلي لموريتانيا	**99**
الجدول 1.5.2	مجموع – M3 تونس	**102**
الجدول 2.5.2	تطور صافي الارصدة بالعملة الأجنبية في تونس (بالمليون دينار وأيام الاستيراد)	**103**
الجدول 3.5.2	المعدل النقدي للسوق وأسعار الفائدة المديرية للبنك المركزي التونسي	**106**
الجدول 4.5.2	إجمالي ديون تونس	**111**
الجدول 1.2.3	تطور أجهزة الصرف الآلي في ليبيا	**123**
الجدول 2.2.3	تطور فروع البنوك التجارية في ليبيا	**124**
الجدول 1.3.3	تطور القوى العاملة في البنوك وأجهزة الصرف الآلي في المغرب	**130**
الجدول 2.3.3	تطور عدد الحسابات البنكية وعدد البطاقات البنكية المتداولة في المغرب	**130**

الجدول 1.4.3	القيمة السوقية للشركات الوطنية المدرجة – موريتانيا	140
الجدول I.1	المسؤولية الاجتماعية للبنوك الجزائرية	163
الجدول I.2	المصادقة على اتفاقيات منظمة العمل الدولية – الجزائر	165
الجدول I.3	المصادقة على اتفاقيات منظمة العمل الدولية – ليبيا	166
الجدول I.4	المسؤوليات المجتمعية والبيئية للبنوك المغربية	167
الجدول I.5	المصادقة على اتفاقيات منظمة العمل الدولية – المغرب	171
الجدول I.6	المسؤوليات المجتمعية للبنك الشعبي الموريتاني	173
الجدول I.7	المصادقة على اتفاقيات منظمة العمل الدولية – موريتانيا	174
الجدول I.8	المسؤوليات المجتمعية والبيئية للبنوك التونسية	175
الجدول I.9	المصادقة على اتفاقيات منظمة العمل الدولية – تونس	182
الجدول I.10	أهداف التنمية المستدامة في إطار خطة التنمية الخمسية – تونس	183
الجدول II.1	تعريفات الرقمنة والمصطلحات الرئيسية المرتبطة بها	190
الجدول II.2	البنوك الجزائرية في مسار التحول الرقمي	217
الجدول II.3	البنوك الجزائرية في مسار التحول الرقمي	218
الجدول II.4	البنوك المغربية في مسار التحول الرقمي	219
الجدول II.5	البنوك التونسية في مسار التحول الرقمي	221

Liste des abréviations		قائمة الاختصارات
BAM	Bank Al Maghreb	بنك المغرب
BCA	Banque Centrale d'Algérie	البنك المركزي الجزائري
BCM	Banque Centrale de Mauritanie	البنك المركزي الموريتاني
CBL	Central Bank of Libya	مصرف ليبيا المركزي
CGEM	Confédération Générale des Entreprises du Maroc	الاتحاد العام للمؤسسات المغربية
CITET	Centre International des Technologies de l'Environnement de Tunis	المركز الدولي للتقنيات البيئية بتونس
CONECT	Confédération des Entreprises Citoyennes de Tunisie	كونفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية
DD	Développement Durable	التنمية المستدامة
EP	Etablissement de Paiement	مؤسسة دفع
ESG	Environnementales, Sociales et de Gouvernances	البيئية والاجتماعية والحوكمة
FCE	Forum des Chefs d'Entreprises	منتدى أصحاب المؤسسات
FCR	Facilité de Crédit Rapide	تسهيل الائتمان السريع
FMI	Fonds Monétaire International	صندوق النقد الدولي
FRR	Fonds Algérien de Régulation des Recettes	الصندوق الجزائري لتنظيم الإيرادات
GAAN	Groupement Algérien des Acteurs du Numérique	التجمع الجزائري للناشطين في الرقميات
GNEGOAL	Collège National des Gynécologues Obstétriciens Algériens	الهيئة الوطنية لأطباء النساء والتوليد الجزائريين
GPBM	Groupement Professionnel des Banques du Maroc	المجموعة المهنية للبنوك في المغرب
IACE	Institut Arabe des Chefs d'Entreprises	المعهد العربي لرؤساء المؤسسات
IDE	Investissement Direct ă l'Etranger	الاستثمار الأجنبي المباشر
IDH	Indice de Développement Humain	مؤشر التنمية البشرية
INDH	Initiative Nationale pour le Développement Humain	المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
INSP	Institut National de la Santé Publique	المعهد الوطني للصحة العامة
IRSET	Institut de Responsabilité Sociétale des Entreprises en Tunisie	معهد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في تونس
ISR	Investissement Socialement Responsable	الاستثمار المسؤول اجتماعيا
ODD	Objectifs de Développement Durable	أهداف التنمية المستدامة
UMA	Union du Maghreb Arabe	اتحاد المغرب العربي
PIB	Produit Intérieur Brut	الناتج المحلي الإجمالي
LCR	Ratio de Couverture de Liquidité	نسبة تغطية السيولة
CCB	Coussin de Conservation du Capital	احتياطي رأس المال
OMC	Organisation Mondiale de Commerce	منظمة التجارة العالمية
IPL	Indice de Performance Logistique	مؤشر أداء الخدمات اللوجستية
OIT	Organisation International du Travail	منظمة العمل الدولية
MENA	Middle East and North Africa	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
OMD	Objectif du Millénaire pour le Développement	هدف الألفية الانمائي
ONG	Organisation Non Gouvernementale	منظمة غير حكومية

PME	Petite Moyenne Entreprise	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
ROA	Return On Assets	العائد على الأصول
ROE	Return On Equity	العائد على راس المال
RSE	Responsabilité Sociale des Entreprises	المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات
SCAPP	Stratégie de Croissance Accélérée et de Prospérité Partagée	استراتيجية SCAPP للنمو السريع والازدهار المشترك
SICPA	Symposium International de Chimie des Polymères et Applications	ندوة SICPA الدولية حول كيمياء البوليمر وتطبيقاتها
TBL	Triple Bottom Line	خط القاعدة الثلاثي
TIC	Technologies de l'information et de Télécommunication	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
TMM	Taux Moyen du Marché Monétaire	متوسط سعر سوق المال
TVA	Taxe sur la Valeur Ajoutée	الاداء على القيمة المضافة
TPE	Très Petites Entreprises	المؤسسات الصغيرة جدا
TPME	Très Petites Moyennes Entreprises	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المقدمة

تحول حتمي في النموذج الفكري: كوفيد 19، المسؤولية الاجتماعية للشركات والرقمنة

يعتمد تقرير اتحاد البنوك المغاربية لسنة 2019 على التجديد من حيث المضمون والرسم.
وهو في الواقع، يفتح صفحة جديدة في تاريخ اتحاد المصارف المغاربية تستلهم الدروس من السنوات السابقة وتتطلع الى المستقبل من أجل تحديد التزام الاتحاد المغاربي في بناء الاقتصاد المغاربي في القرن الحادي والعشرين.

تمت دراسة الأبعاد المختلفة للسياسة الاقتصادية لدول اتحاد المغرب العربي بشكل خاص من منظور الجانب نقدي والميزانية.
سيعتمد النموذج الجديد، الذي تشكل البنوك المغاربية من بين أهم الفاعلين الرئيسين فيه، على التحول القائم على المسؤولية التي يتعين على الاقتصادات المغاربية أن تتكامل فيها: التحول البيئي والتحول الرقمي.

ويخصص هذا التقرير الفصلين الأخيرين لهذا التحول المزدوج.

ولكن الموضوع الرئيسي الآخر الذي سيقدمه تقرير سنة 2019 هو تأثير جائحة [كوفيد] – 19 على اقتصاد دول الاتحاد المغاربي، بعيدا على تأثيراته السلبية، لننظر بشكل أكثر تحديداً هنا إلى الكيفية التي قد تعتبر فيها هذه الأزمة إلى حد ما فرصة للاقتصادات المغاربية.

ساهمت أزمة كوفيد 19 داخل بعض دول المغرب العربي الى تسريع الرقمنة إداريا (توزيع المساعدات الاجتماعية)، فنيا (الحارس الآلي)، ماليا (الدفع بواسطة الهاتف المحمول)، بيداغوجيا (التعليم عن بعد) وعلى مستويات أخرى أيضا، كشفت الأزمة عن ثمار الاستثمارات السريعة عالية القيمة في قطاعات مثل الإلكترونيات والهندسة والتكنولوجيا. تبدو أزمة كوفيد –19 إلى حد ما فرصة عظيمة لبلدان اتحاد المغرب العربي لوضع حد لبعض التوترات وتجاوز الشكوك واستعادة الثقة في جودة مواهب الشباب المغاربي، قصد الاستعداد للتعافي بعد الأزمة. كما أدت هذه الأزمة إلى تقليص الفجوة الرقمية بشكل عام. وسيتطلب هذا حشدًا أكبر لجميع القوى لخلق تآزر بين الدولة والمؤسسات والقطاعين الخاص والعام والمنظمات الوطنية والمجتمع المدني. تتضمن المهمة إعادة الهيكلة والإصلاحات والاستثمارات والتضحيات على المدى القصير.

ما هي الإجراءات التي اتخذتها دول المغرب في مواجهة هذا الوباء؟

الجزائر

منذ بدايات الجانحة، تعهدت الحكومة الجزائرية بالحفاظ على رواتب القطاع العام، بما في ذلك 50٪ من الموظفين وزيادة الإنفاق الصحي لتعزيز القدرة على مكافحة الوباء. كلفت الإجراءات الصحية والاقتصادية الحكومة الجزائرية أكثر من 70 مليار دينار.

لهدف دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأفراد، أجل بنك الجزائر الإعلان عن ضريبة الدخل ودفعها، وخفف العقوبات المتعلقة بالتأخير على المؤسسات. بالإضافة إلى ذلك، خفضت الدولة نسبة الفائدة الرئيسية بمقدار 25 نقطة مديرية لتجعله ينخفض إلى نسبة 3٪ ومعدل الاحتياطيات الضرورية من 10٪ إلى 8٪، منذ 15 مارس 2020. كما قرر بنك الجزائر دعم القطاع المصرفي من خلال تخفيف النسب الاحترازية للقدرة على الملاءة المالية والسيولة والقروض المتعثرة. كذلك، خفضت الحكومة الإنفاق العام لسنة 2020 عن طريق خفض فاتورة الواردات بما لا يقل عن 10 مليارات دولار أمريكي (6٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

نظرا لنفورها التاريخي من الاقتراض الخارجي، استبعدت الحكومة الجزائرية مطالبة صندوق النقد الدولي أو البنوك الأجنبية الأخرى بالدعم المالي لمجابهة وباء كورونا.

ليبيا

من جانبها، ولمجابهة هذا الوباء، أعلنت حكومة الوفاق الوطني الليبية على تخصيص مبلغ 500 مليون دينار (حوالي 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي) للإنفاق الطارئ المتعلق بفيروس كورونا. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت في 15 أبريل 2020، عن خفض رواتب الموظفين بنسبة 20٪ لحماية احتياطيات البلاد المتدهورة.

المغرب

أنشأت السلطات صندوقًا خاصًا لمكافحة انتشار وباء كوفيد 19 في المغرب. يتم تمويل هذا الصندوق الذي يبلغ حوالي 2.7 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي من قبل الحكومة ومن خلال المساهمات الطوعية من المؤسسات العمومية والخاصة التي تطرح من الضرائب. سمحت الحكومة للشركات التي يقل عدد موظفيها عن 500 موظف، والتي توقف نشاطها مؤقتًا وسجلت انخفاضًا في رقم معاملاتها بأكثر من 50 ٪، بتأجيل دفع المساهمات الاجتماعية الى غاية 30 جوان.

كما منحت للموظفين المسجلين في صندوق التقاعد والذين وجدوا أنفسهم عاطلين مؤقتًا مبلغ 2000 درهم شهريًا وسمحت لهم بتأجيل ديونهم الى غاية 30 جوان. في أفريل، كان هناك قرابة مليون عامل بـ 134000 شركة معنيين بهذه التحويلات. كما مكنت المؤسسات والأسر أيضًا من تأجيل دفع ضريبة الدخل حتى 30 سبتمبر 2020. بالإضافة إلى ذلك، قررت الحكومة تسريع الدفع لمورديها لدعم هذه المؤسسات. كما اتخذت تدابير لدعم الأسر العاملة في القطاع غير الرسمي. في افريل 2020، تمت تغطية 85٪ من الأسر العاملة في القطاع غير الرسمي.

مددت الحكومة الموعد النهائي لخلاص الضريبة على الدخل للأشخاص من أفريل إلى نهاية جوان 2020 ومنحت إعفاء ضريبيًا على التعويضات الإضافية التي تدفعها المؤسسات للموظفين في القطاع الرسمي بحد أقصى 50٪ من متوسط صافي الراتب الشهري. سمح القانون الذي تمت المصادقة عليه في 6 أفريل 2020 للحكومة بزيادة الاقتراض الخارجي إلى اكثر

من السقف الذي أقره قانون المالية لسنة 2020. بالإضافة إلى ذلك، خفض البنك المركزي المغربي سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 75 نقطة مديرية إلى 1.5 ٪ منذ مارس 2020. لدعم المؤسسات، تم تعليق مدفوعات القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة والعاملين لحسابهم الخاص حتى 30 جوان. كما قرر بنك المغرب دعم القطاع المصرفي من حيث السيولة. قرر بنك المغرب خفض الحد الأدنى للاحتياطيات إلى الصفر (بدلاً من 2٪) لزيادة السيولة وتسهيل إعادة تمويل مساهمة البنوك في مؤسسات الإقراض الصغرى والاتحادات الائتمانية.

سمح البنك المركزي للبنوك بالتراجع عن نسبة تغطية السيولة 100٪ LCRوتقليل احتياطي الحفاظ على رأس المال CCBإلى 50 نقطة مديرية لمدة سنة واحدة. كما دعى البنك المركزي البنوك إلى تعليق توزيع الأرباح للسنة المالية 2019. ومن أجل مساعدة المغرب في مكافحة كوفيد -19، تدخل الاتحاد الأوروبي في نهاية مارس لتقديم الدعم بمبلغ 150 مليون يورو.

موريتانيا

استجابت السلطات الموريتانية بسرعة من خلال اتخاذ إجراءات لاحتواء الوباء والتخفيف من تداعياته. في 25 مارس 2020، أعلنت الحكومة عن إنشاء صندوق طوارئ بنحو 80 مليون دولار (1.1٪) من الناتج المحلي الإجمالي للمشتريات العاجلة من المستلزمات والمعدات الطبية، ومنح إلى 30 ألف أسرة من الفقراء والدعم المالي للشركات الصغيرة. كما ألغت الرسوم الجمركية والضرائب على واردات السلع الأساسية. في 6 ماي 2020، وافقت الحكومة على إنفاق إضافي، بنحو 210 مليون دولار، أي حوالي 3.2٪ من بنك الاستثمار الدولي، على الصحة، والإمدادات الطبية، والحماية الاجتماعية، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومخزون الغذاء والأمن لمكافحة الوباء.

كما ناشدت الدولة الشركاء للحصول على تمويل إضافي. ولتسهيل أوضاع السيولة ودعم تمويل الاقتصاد، خفض البنك المركزي سعر الفائدة الرئيسي من 6.5٪ إلى 5٪، وسعر الإقراض الهامشي من 9٪ إلى 6.5٪ ومعدل الاحتياطي الاجباري للبنوك من 7٪ إلى 5٪. تدخل صندوق النقد الدولي لتقديم الدعم لمساعدة موريتانيا في مكافحة كوفيد -19، حيث منح مبلغ 130 مليون دولار يتم سحبه من برنامج تسهيل الائتمان السريع FCR

تونس

منذ الإعلان عن الحالة الأولى، نفذت الحكومة التونسية والبنك المركزي التونسي BCTسلسلة من التدابير الاقتصادية والاجتماعية لدعم السكان والمؤسسات والموظفين للتخفيف من الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية على الاقتصاد التونسي. هذه الإجراءات كلفت أكثر من 3 مليارات دينار. خفض البنك المركزي سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 100 نقطة مديرية في شهر مارس. في 20 مارس، أعلن البنك المركزي التونسي عن سلسلة من الإجراءات

لدعم القطاع الخاص، حيث طالب البنوك بتأجيل سداد القروض الحالية وتعليق رسوم المدفوعات والسحوبات الإلكترونية. كما طلب البنك المركزي من البنوك تأجيل سداد القروض من قبل الموظفين لمدة 3 أو 6 أشهر حسب مستوى صافي الدخل. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت الحكومة عن مجموعة من الإجراءات المالية بما في ذلك إنشاء صناديق استثمار (600 مليون دينار تونسي) و ضمان الدولة للقروض الجديدة (500 مليون دينار تونسي) ، وتفعيل آلية تسمح للدولة بتغطية الفرق بين السعر الرئيسي وسعر الفائدة الفعلي على القروض الاستثمارية بحد أقصى 3٪. قدمت المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي حوالي 1.4 مليار دولار من المساعدات لتونس لمساعدة المناطق والسكان المحرومين على التغلب على الأثر الاقتصادي لكوفيد 19-، لمكافحة انتشار كوفيد-19 في تونس، قررت العديد من المؤسسات العمومية والخاصة والمؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات الوطنية والمؤسسات التعليمية والجامعات، إلخ بدء العمل عن بعد. حث هذا النوع من التنظيم المسؤولين على إعادة التنظيم ووضع قواعد عمل يومية جديدة. كشفت الصناعات التونسية، رغم خسائرها الهائلة، عن قدرتها على مواجهة الأزمة الصحية. شاركت العديد من المؤسسات بشكل كامل في مكافحة كوفيد-19 بمساهمات تتراوح بين تبرعات وتحويل الإنتاج لتوفير الرعاية الصحية والإمدادات والمعدات الطبية.

هذه الأزمة الصحية بلا شك أزمة طويلة الأمد. من المتوقع حدوث تغييرات هيكلية كبيرة في طرقنا في العمل والتفكير. يستند تقرير اتحاد المصارف المغاربية لسنة 2019 على خمسة فصول لمحاولة تقدير ديناميكية التغيير التي تنتظر نماذج أعمالنا. الفصل الأول مخصص لتحليل بأثر رجعي للظرف الاقتصادي في بلدان المغرب العربي. الفصلان الثاني والثالث مخصصان على التوالي للمالية العمومية وحالة النظم المصرفية في المغرب العربي. الفصل الرابع مكرس للأهمية المتزايدة للمسؤولية الاجتماعية للشركات المغاربية وللتنمية المستدامة. يتناول الفصل الخامس والأخير تحديات الرقمنة في الاقتصادات المغاربية.

الجزء الأول

لمحة عن اقتصاديات

اتحاد الدول المغاربية

الفصل الأول

الظرف الاقتصادي

المقدمة

شهدت البيئة الاقتصادية للبلدان المغاربية في السنوات الأخيرة تغيرات سريعة وعميقة اتسمت إلى حد كبير بعدم الثبات الذي ميز تطور الاقتصاد العالمي. تصاعد التوترات التجارية والتهديدات الحمائية، فضلا عن نقاط الضعف في الاقتصادات الناشئة وتقلب الأسواق المالية، كلها عوامل هزت البيئة الاقتصادية الدولية.

تأثر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي في المغرب الكبير بالتوترات التي أثرت على الاقتصاد العالمي حيث استقر عند 3.42٪ في 2019 مقابل 3.69٪ في السنة السابقة. وعلى الرغم من ضعف النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي، فقد انخفض معدل التضخم في المنطقة إلى 5.51٪ في 2019 مقابل 6.54٪ في 2018.

لا يزال معدل البطالة مستقرًا ومستمرًا في المنطقة بحوالي 12٪. ترتفع معدلات البطالة بشكل خاص بين النساء والشباب والخريجين.

حققت بلدان المغرب العربي نتائج كبيرة فيما يتعلق بمؤشرات رفاه السكان من حيث امل الحياة عند الولادة، والذي ازداد بنحو عام واحد خلال الفترة 2010–2018. أصبح التمدرس في السنوات الأخيرة، تقريبا عاما بفضل تكثيف الجهود التي تبذلها سلطات البلدان لزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس.

وإدراكا منها لأهمية التجديد في التنمية الاقتصادية، كثفت البلدان المغاربية جهودها لإدماجه في جميع المجالات والقطاعات. وهكذا، تحسن مؤشر التجديد في معظم بلدان المغرب العربي.

إن النمو والتضخم وبيئة الأعمال وسوق العمل والرفاهية والتجديد وتطوير الاستثمار الأجنبي المباشر كلها مواضيع ذات أهمية كبيرة للسلطات العمومية في بلدان المغرب العربي. نخصص الفصل التالي لذلك، مع التركيز على الوضع الاقتصادي لكل دولة من دول اتحاد المغرب العربي.

1.1 الجزائر

معلومات عامة	
التسمية الرسمية:	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المنطقة:	شمال إفريقيا
اللغة الرسمية:	العربية
العملة:	الدينار الجزائري
العاصمة:	الجزائر
المساحة:	2381.741 كيلومتر مربع

المؤشرات الديموغرافية الرئيسية	
عدد السكان:	43820839 نسمة (2020)
نسبة النمو الديموغرافي:	1.90 ٪ / سنة
معدل المواليد:	24.39 ‰ (2018)
معدل الخصوبة:	3 أطفال / امرأة (2018)
معدل الوفيات:	4.53 ‰ (2018)

المؤشرات الصحية الرئيسية	
معدل وفيات الأمهات تقدير نموذجي لكل 100000 ولادة على قيد الحياة	112 (2017)
انتشار نقص التغذية (٪السكان)	3.9 (2017)
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	23.5 (2018)
الإنفاق الصحي الجاري (٪ من الناتج المحلي الإجمالي	6.37 (2017)

مؤشرات التعليم الرئيسية	
معدل معرفة القراءة والكتابة، إجمالي الشباب تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة	97.25 (2018)

بلغ عدد سكان الجزائر 43.8 مليون نسمة سنة 2020، مما يجعلها ثاني أكبر دولة في شمال إفريقيا بعد مصر التي تجاوز عدد سكانها 100 مليون نسمة. مع نمو ديموغرافي بنسبة 1.7٪ في سنة 2017، تتوقع الجزائر أن يصل عدد السكان إلى 51 مليون بحلول سنة 2030. لا يزال السكان من الشباب، بمتوسط عمر يبلغ 27.8 و29.2٪ من السكان تحت. 15 سنة. تطور امل الحياة عند الولادة ليبلغ 77.8 سنة في 2018.

1.1.1 النمو والتضخم وبيئة الأعمال

- **نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنوية)**

أدى انتعاش أسعار النفط وتخفيف قيود الخزينة الحكومية إلى منح الجزائر بعض المتنفس بعد عدد من السنوات الصعبة. ومع ذلك، باعتبارها أكبر مصدر للغاز في أفريقيا، فإنها لا تزال تعتمد بشكل كبير على قطاع الهيدروكربونات لغالبية إيراداتها الحكومية وتقريباً جميع صادراتها. على الرغم من الجهود المبذولة لتشجيع تنمية القطاع الخاص، من خلال التنويع وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة، لا تزال الدولة تلعب دورًا رائدًا. يستمر الإنفاق العمومي والاستثمار في التأثير بشكل كبير على الأداء الاقتصادي العام

الرسم 1.1.1 –نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنوية) – الجزائر

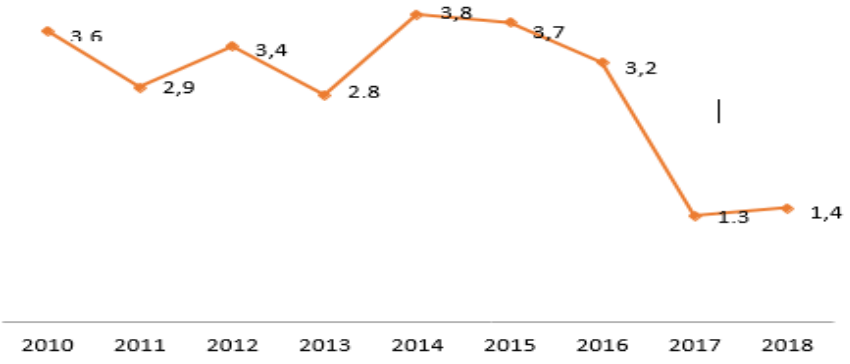

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات سنوية من مؤشرات التنمية العالمية

شهدت الجزائر سنة 2019 نموًا طفيفًا ويرجع ذلك أساسًا إلى انتعاش إنتاج النفط والغاز، والذي أدى تأثيره إلى تعويض التباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. بلغ الناتج المحلي الإجمالي 2.4٪ في سنة 2019 مقابل 3٪ في سنة 2018. ويعزى هذا الانخفاض الطفيف بشكل أساسي إلى الانخفاض في إنتاج الهيدروكربونات، والذي انخفض بنسبة 5٪ مقارنة بسنة 2018. زاد النمو غير النفطي بشكل طفيف من 3.4٪ في2018 إلى 3.9٪ في 2019، نتيجة النمو الملحوظ في قطاعات الخدمات التجارية، والصناعة، والتشييد والأشغال العامة، والزراعة الذي بلغ 5.6٪، 4.6٪ و3٪ و2.7٪ على التوالي. على الرغم من انخفاض أسعار النفط، التي انخفضت من 71 دولارًا في سنة 2018 إلى 71 دولارًا في سنة 2019، إلا أن هذا التباطؤ لا يزال متواضعًا.

على الرغم من انخفاض الصادرات بنحو 14.29٪، إلا أن مساهمتها في النمو لا تزال كبيرة. في الواقع، يبلغ حجم الصادرات العالمية 35.82 مليار دولار أمريكي. بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي 1.4٪ في 2018 مقابل 1.3 في 2017 واستمر عند 0.8٪ في 2019. وسجل نمو قطاع الهيدروكربونات انخفاضًا كبيرًا من 21.5٪ في 2018 إلى 19.4٪ في 2019. يواصل قطاعا الزراعة والصناعة دفع النمو الغير الهيدروكربوني ليصل إلى 12.2 و5.8 في سنة 2019 على التوالي.

- **التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)**

الجدول 1.1.1 –التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية – الجزائر

2018	2017	2016	2015	
21.5	19.7	17.3	18.8	الهيدروكربونات
12.3	12.3	12.2	11.6	الزراعة
5.6	5.7	5.6	5.5	الصناعات
12	11.8	11.4	11.5	المباني والأشغال العامة
26.3	26.2	26.3	27.2	الخدمات باستثناء الإدارة العمومية
15	16.5	16.9	17.4	خدمات الإدارة العمومية
7.3	7.8	7.9	8.1	رسوم الاستيراد والضرائب

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية للجزائر –بنك الجزائر

- **التضخم، عوامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنوية)** [1]

الرسم 2.1.1 –التضخم، عوامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنوية) –الجزائر

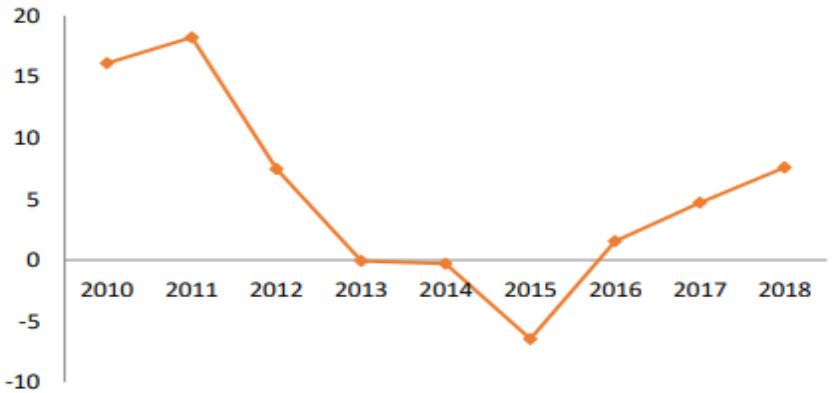

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات سنوية من مؤشرات التنمية العالمية

[1] يُحسب عوامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي من التغيرات في إجمالي الناتج المحلي الاسمي والحقيقي

شهد معدل التضخم تباطؤًا مستمرًا خلال سنة 2019، حيث استقر عند 2٪ (مقارنة بـ 4.3٪ في 2018). ويعزى هذا التباطؤ بشكل رئيسي إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية التي سجلت في سنة 2019 انخفاضًا بنسبة -0.6%

- **مؤشرات تسهيل المبادلات** [2]

المؤشرات	الرصيد	القيمة
توافر المعلومات	22	1.1
مشاركة التجار	5	0.71
الأحكام المسبقة	10	1.25
إجراءات الاستئناف	13	1.44
الرسوم والمصاريف	14	1.17
الرسميات :التشغيل الآلي	4	0.44
الإجراءات الرسمية: الوثائق	3	0.27
الرسميات: الإجراءات	21	0.72
التعاون الداخلي بين مختلف الأجهزة الحدودية	8	0.8
التعاون الخارجي بين مختلف الأجهزة الحدودية	4	0.36
الحوكمة والنزاهة	3	0.43

الجدول 2.1.1 -مؤشرات تسهيل التجارة – الجزائر

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

أعربت السلطات مؤخرا عن رغبتها في تسريع عملية انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية. ركزت المناقشات بشكل خاص على مختلف الخطط للإصلاحات التشريعية والسياسات العامة (على سبيل المثال، السياسات الزراعية والصناعية، والحواجز التقنية أمام التجارة، وحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، وتدابير الاستثمار) استعدادًا لانضمام الدولة إلى منظمة التجارة العالمية. كما وقعت الجزائر على ست اتفاقيات ثنائية قصد الوصول إلى أسواق كوبا وفنزويلا وسويسرا والبرازيل وأوروغواي. وقد أعربت الدولة عن اهتمامها بالاتفاقية متعددة الأطراف بشأن تكنولوجيا المعلومات، والتي من شأنها أن تسمح لها بالانفتاح على التجارة في منتجات الاعلامية.

لتحسين اندماجها في سلاسل القيمة العالمية وخلق المزيد من فرص العمل الأفضل، يجب على الجزائر التقليل أكثر في الحواجز التجارية وإزالة العقبات أمام توثيق الإجراءات (قبول النسخ، تبسيط الوثائق التجارية؛ التنسيق وفقًا للمعايير الدولية)، الإجراءات (ترشيد الضوابط الحدودية؛ نقاط تقديم واحدة لجميع الوثائق المطلوبة (الشباك الواحد)؛ عمليات تدقيق ما بعد الخلاص؛ المشغلون المعتمدون؛ التدابير المتعلقة بالسلع القابلة للتلف.

2 تقيس مؤشرات تيسير التجارة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التأثير الاقتصادي والتجاري النسبي لتدابير تيسير التجارة التي يجري التفاوض بشأنها حاليًا في منظمة التجارة العالمية على التدفقات التجارية وتكاليف التجارة. تختلف المؤشرات بين 0 و 2، فكلما ارتفعت قيمة المؤشر ، كان الأداء أفضل.

أنظمة إدارة المخاطر؛ الشحنات المستعجلة وكذلك التشغيل الآلي (التبادل الإلكتروني للبيانات؛ استخدام إدارة المخاطر الآلية؛ الإجراءات الحدودية الآلية؛ الدفوعات الإلكترونية؛ المعالجة الآلية قبل الوصول؛ التوقيعات الرقمية). يجب على الجزائر أيضًا تعزيز التعاون داخليًا وخارجيًا مع الدول المجاورة والدول الاخرى.

- **مؤشر الأداء اللوجستي المتبع [3]**

يجب أن يساعد الأداء اللوجستي الأفضل من خلال الجودة الجيدة وتوافر خدمات الصيانة ونقل البضائع وتسهيل التجارة الخارجية في جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي والمضي قدمًا في سلاسل القيمة العالمية.

الرسم 3.1.1 –مؤشر الأداء اللوجستي المجمع –الجزائر

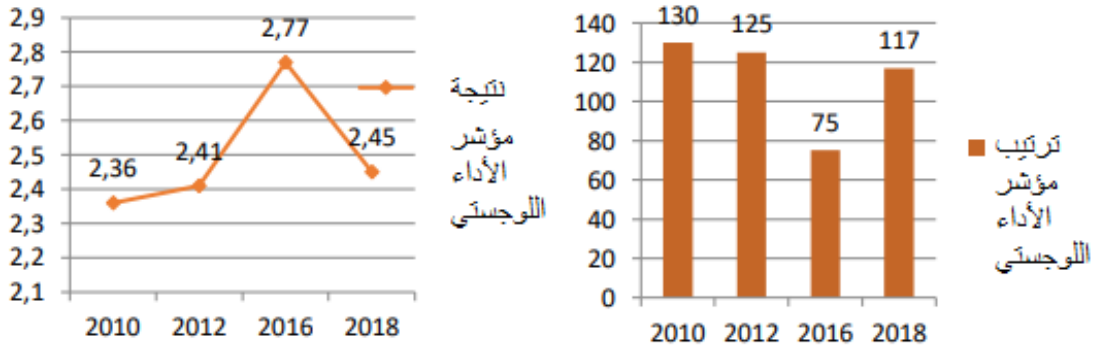

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات سنوية من البنك العالمي

[3] يعكس مؤشر أداء الخدمات اللوجستية التصورات الخاصة باللوجستيات في بلد ما بناءً على كفاءة الجمارك والتخليص الجمركي ، وجودة التجارة والبنية التحتية للنقل المرتبطة بها ، وسهولة النقل. تنظيم الشحنات: –أسعار تنافسية، وجودة خدمات البنية التحتية، والقدرة على تتبع الشحنات، وتكرار وصول الشحنات إلى وجهتها في الوقت المحدد. يتراوح المؤشر من 1 إلى 5، مع درجة أعلى تمثل أداءً أفضل.

2.1.1 سوق العمل

- **البطالة**

الرسم 4.1.1 –معدل البطالة بالنسبة المئوية من إجمالي السكان الناشطين (تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية) في الجزائر

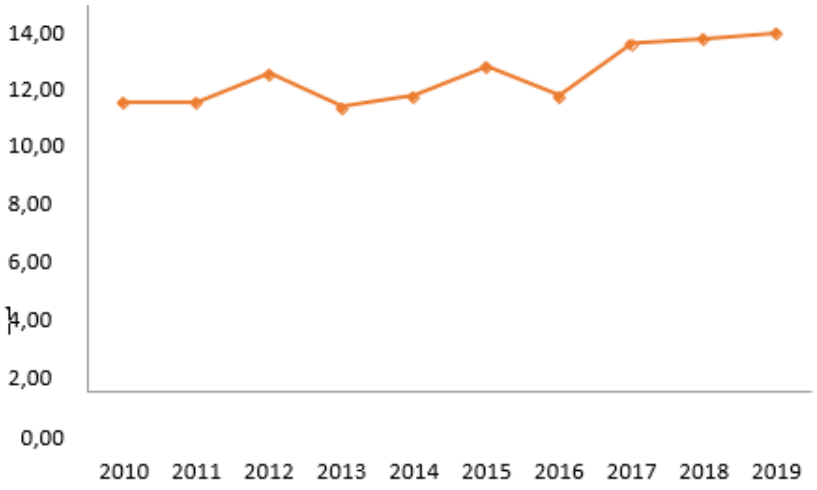

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات سنوية من مؤشرات التنمية العالمية

يعكس معدل بطالة الشباب قلة الفرص الاقتصادية لتحسين المستوى المعيشي للأسر. وفقًا لأحدث البيانات المتاحة، في سبتمبر 2019، ارتفعت البطالة إلى 12.3٪. وترتفع نسبة البطالة بشكل خاص بين النساء (20٪) والشباب (26.7٪) والخريجين (17.7٪). وتعكس نسبة النشاط المقدرة بـ 41.8٪ ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل

•معدل البطالة حسب المستوى التعليمي والشهادة التي تم الحصول عليها والجنس سنة 2019

الجدول 3.1.1. – معدل البطالة في الجزائر حسب المستوى التعليمي والدبلوم المتحصل عليه والجنس لسنة 2019

	ذكور	اناث	المجموع
المستوى التعليمي			
غير متعلم	2.5	5.5	3
ابتدائي	6.4	11.3	6.8
متوسط	11	20.3	11.8
ثانوي	8.4	19	10.6
متفوق	10.7	23.9	17.4
ديبلوم تحصل عليه			
بدون دبلوم	8	14.6	8.7
دبلوم التدريب المهني	11.5	20.7	13.5
دبلوم التعليم العالي	11	23.9	18
المجموع	9.1	20.4	11.4

المصدر: مكتب الإحصاء الوطني الجزائري

3.1.1. الرفاه

- **معدل العمر المتوقع**

من سنة 2010 إلى سنة 2018، ارتفع متوسط العمر المتوقع في الجزائر بنحو عامين، وهو قريب من بلدان المغرب العربي الأخرى.

الجدول 4.1.1 –معدل العمر المتوقع في الجزائر

السنة	2010	2015	2017	2018
معدل العمر المتوقع عند الولادة	74.9	75.7	76.3	**76.7**

المصدر: المؤلفون بناءً على بيانات KNOEMA

- **نسبة التسجيل بالمؤسسات التعليمية**

الرسم 5.1.1. نسبة التسجيل بالمؤسسات التعليمية في الجزائر

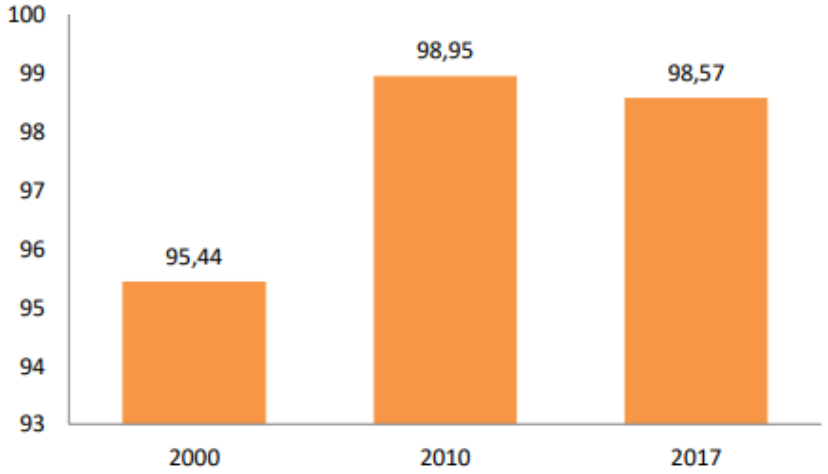

المصدر: مركز بيانات اليونسكو للإحصاء

ارتفع معدل الالتحاق الإجمالي للعام الدراسي 2018–2019 إلى 97.33٪ في المرحلة الابتدائية و96.27٪ للمرحلة المتوسطة. احترام المساواة بين الفتيات والفتيان احتراماً كاملاً (الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية). وبلغ معدل الالتحاق بالتعليم العالي 62.19٪ خلال العام الدراسي 2017–2018. وقد أفاد هذا النمو بشكل خاص النساء اللواتي يشكلن الآن أكثر من 61٪ من الطلاب. ساهمت الموارد المالية والبشرية المتوفرة لقطاع التعليم مساهمة كبيرة في الحد من الأمية وبالفعل بلغ معدل معرفة القراءة والكتابة 78٪ في سنة 2018.

- **مؤشر التقدم الاجتماعي [4]**

في سنة 2019، احتلت الجزائر المرتبة الثانية في إفريقيا، وحلت في المركز 79 في الترتيب العالمي لـ 143 دولة وفقًا لمؤشر التقدم الاجتماعي الذي نشرته المنظمة الدولية "ضرورة التقدم الاجتماعي" يتم تحديد هذا المؤشر بعد فحص ثلاثة معايير، وهي الاحتياجات الأساسية (قدرة المجتمع على تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيه (الجودة والوصول إلى النظام الصحي، والإسكان، والأمن)، وأسس الرفاه (قدرة المجتمع على منح مواطنيه حق الوصول إلى التعليم والمعلومات) والفرص (الحقوق الشخصية أو الحرية الفردية أو حتى التسامح).

الرسم 6.1.1 –مؤشر التقدم الاجتماعي –الجزائر

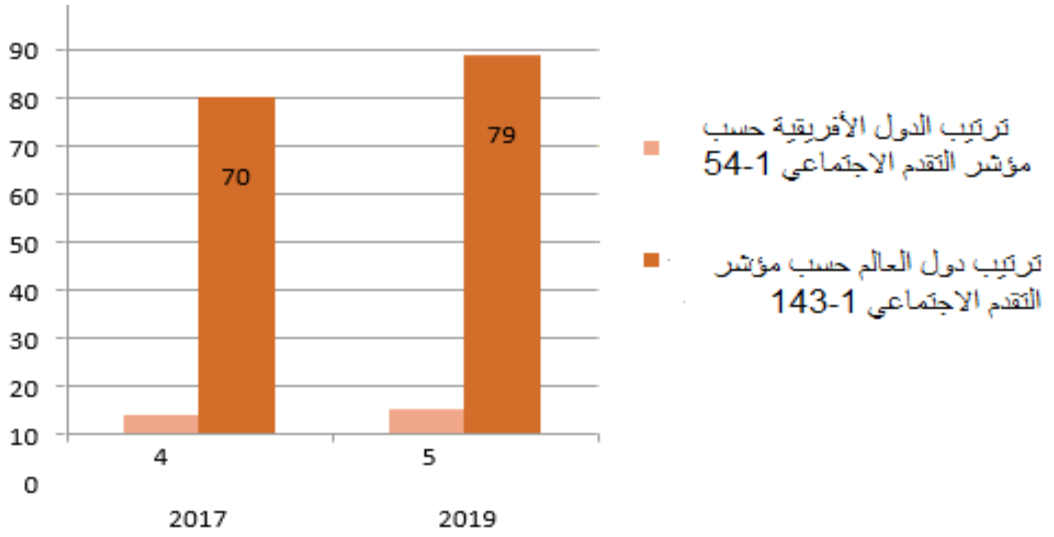

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من حتمية التقدم الاجتماعي

- **مؤشر التنمية البشرية [5]**

في سنة 2018، احتلت الجزائر المرتبة 82 من بين 189 دولة في الترتيب العالمي للدول وفقًا لمؤشر التنمية البشرية ((HDIالذي نشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (.(UNDPتقدم الجزائر بثلاثة مراكز في الترتيب مقارنة بسنة 2017، صنفت في فئة مؤشر التنمية البشرية "عالي". مع مؤشر 0.759، بارتفاع طفيف مقارنة بـ 0.754 في سنة 2017

---

[4] *يقيم IWS رفاهية الإنسان والتقدم الاجتماعي وفقًا لتعدد المؤشرات التي تقيس من ناحية ، درجة تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية ، ومن ناحية أخرى ، أسس الرفاه. ؛ أخيرًا، تقوم مجموعة ثالثة من المؤشرات بتقييم فرص التنمية الشخصية والاندماج في مجتمع معين.*

[5] دليل التنمية البشرية هو مؤشر مركب يتم احتسابه باستخدام متوسط ثلاثة مؤشرات أساسية أخرى للتنمية البشرية: متوسط العمر المتوقع عند الولادة والذي يعبر عن القدرة على العيش لفترة طويلة وصحة جيدة ، متوسط مدة الدراسة مما يعكس القدرة على اكتساب المعرفة و كذلك نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ((GNPالذي يوفر معلومات عن القدرة على التمتع بمستوى معيشي لائق.

الجدول 5.1.1 –مؤشر التنمية البشرية –الجزائر

السنة	2015		2017		2018	
الجزائر	الرتبة	الرصيد	الرتبة	الرصيد	الرتبة	الرصيد
	83	0.75	85	0.75	82	0.76

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2019، 2018، 2016

4.1.1 التجديد6

من حيث التجديد، احتلت الجزائر المرتبة 113 في سنة 2019. ظل هذا الترتيب دون تغيير منذ سنة 2016. ويستند مؤشر التجديد العالمي إلى 80 مؤشرًا تتبنى رؤية التجديد والتي تؤثر على بيئة السياسات والتعليم والبنية التحتية وتطوير الأعمال.

الرسم 7.1.1 –مؤشر التجديد العالمي (الترتيب) في الجزائر

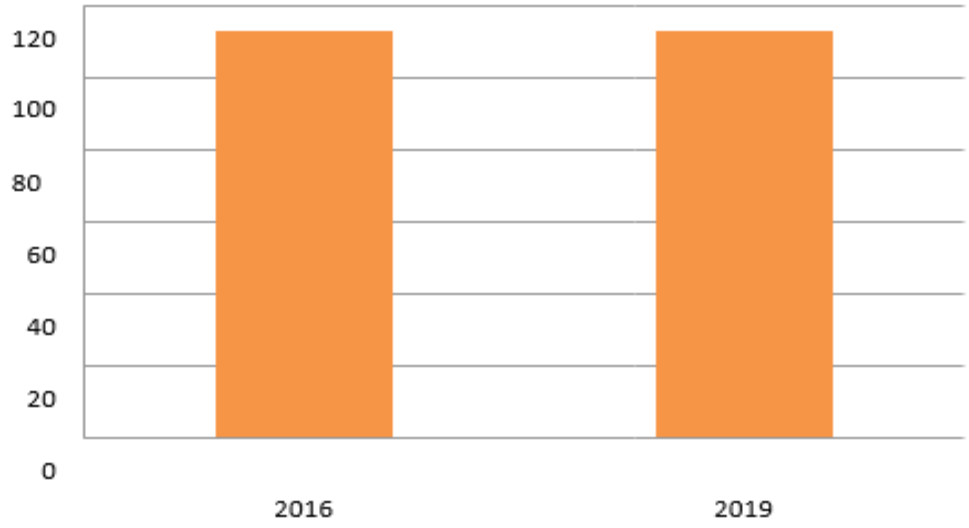

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من مؤشر التجديد العالمي (2016–2019)

[6] مؤشر التجديد العالمي هو تصنيف يقيم أداء التجديد لـ 128 دولة حول العالم بناءً على 82 مؤشرًا. يبحث هذا الإصدار في تأثير السياسات الموجهة نحو التجديد على النمو الاقتصادي والتنمية.

5.1.1. تطور الاستثمار الأجنبي المباشر (بملايين الدولارات)

الرسم 8.1.1 –تطور الاستثمار الأجنبي المباشر –الجزائر

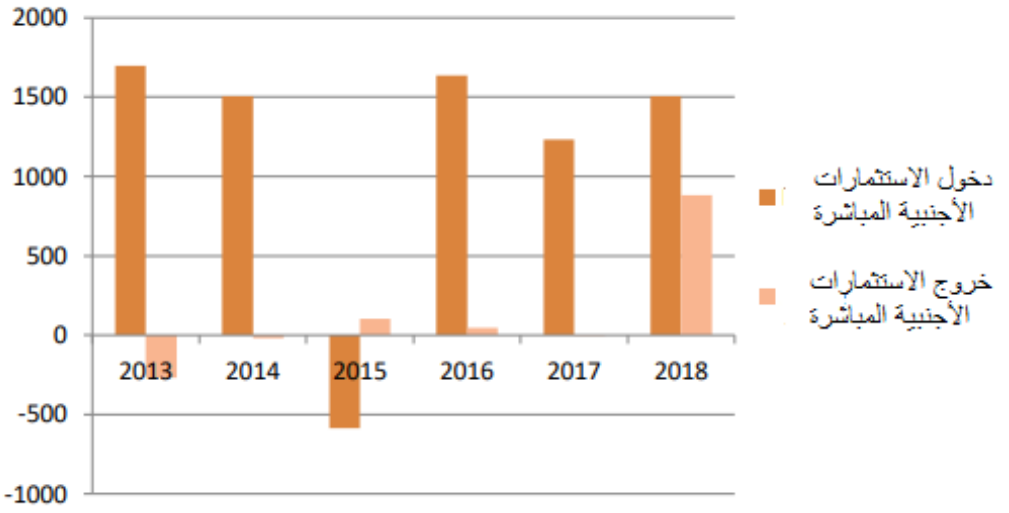

المصدر: المؤلفون باستخدام بيانات من تقرير الاستثمار العالمي، الأونكتاد 2019.

تحسن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وارتفع من 1،232 مليون دولار في سنة 2017 إلى 1،506 مليون دولار في سنة 2018. وسجل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة وصلت إلى 880 مليون دولار في سنة 2018. في سنة 2019، سجل دخول الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر انخفاضاً مقارنة بالسنة السابقة حيث بلغ 1382 مليون دولار. وبالمثل، اتبع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج نفس الاتجاه، حيث بلغ 83 مليون دولار.

تعترض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر العديد من القيود [7] التي أدخلت في سنة 2009 فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، ولا سيما سقف المشاركة الأجنبية بنسبة 49٪ لأي مشروع جديد للاستثمار الأجنبي المباشر ولوائح الصرف الأجنبي التي وضعتها الجزائر التي هي من بين أشد الدول العربية صرامة.

في سنتي 2019 و2020، سيظل الإنفاق العام مرتفعا ولكن يجب أن يقابله جزئيا زيادة في المبيعات بسبب التعافي المحتمل للنفط. لذلك، من المتوقع أن ينخفض عجز الموازنة بشكل طفيف في سنة 2019 (5.8 من الناتج المحلي الإجمالي) و2020 (4.5 من الناتج المحلي الإجمالي). ستؤدي هذه المفاضلة بين قيود الميزانية وزيادة الدخل إلى انخفاض في النمو من 2.3٪ في سنة 2019 إلى 1.8٪ في سنة 2020.

من المتوقع أن ينخفض عجز الحساب الجاري بشكل كبير ليصل إلى 7.2٪ سنة 2019 و5.9٪ سنة 2020. تعتبر مستويات يمكن إدارتها، بالنظر إلى المستوى المتوقع للاحتياطيات (16 شهرًا من الواردات المتوقعة في نهاية سنة 2018).

[7] البنك الدولي (2017) ، تقرير متابعة الوضع الاقتصادي الجزائري

من المحتمل أن يكون التقليص من الفقر (أو الهشاشة) محدودًا في السنوات الأخيرة ومن المتوقع أن يتقدم ببطء على المدى المتوسط

2.1 ليبيا

معلومات عامة	
التسمية الرسمية:	دولة ليبيا
المنطقة:	شمال افريقيا
اللغة الرسمية:	العربية
العملة:	الدينار الليبي
العاصمة:	طرابلس
المساحة:	1759540 كيلومتر مربع

المؤشرات الديموغرافية الرئيسية	
عدد السكان	6549402 نسمة (2018)
نسبة النمو الديموغرافي	1.78 ٪ / سنة
معدل المواليد	17.80 ‰ (2016)
معدل الخصوبة	2.04 أطفال / امرأة (2016)
معدل الوفيات	3.60 ‰ (2016)

المؤشرات الصحية الرئيسية	
معدل وفيات الأمهات (تقدير نموذجي لكل 100000 ولادة على قيد الحياة	72 (2017)
انتشار نقص التغذية (٪السكان)	–
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	12 (2018)
نصيب الفرد من الإنفاق الصحي الحالي (دولارًا أمريكيًا بالقيمة الحالية)	312.577 (2016)

مؤشرات التعليم الرئيسية	
معدل معرفة القراءة والكتابة، إجمالي الشباب تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة	99.4 (2004)
الإنفاق العام على التعليم، الإجمالي (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	8.1 (1999)

1.2.1 النمو والتضخم وبيئة الأعمال

شهد الاقتصاد الليبي، بعد أربع سنوات من الركود، نموًا قويًا في سنة 2017، مدفوعًا بانتعاش مرحب به في إنتاج النفط. ومع ذلك، فإن الحفاظ على هذا الزخم لتحقيق الإمكانات الاقتصادية يعتمد على حل الصراعات السياسية. إطار الاقتصاد الكلي غير مستقر ويتميز بتضخم وعجز مزدوج، ويرجع ذلك أساسًا إلى ارتفاع الإنفاق في الميزانية. استمرار انخفاض المدخرات في الضغط على احتياطيات النقد الأجنبي واستمر الدينار الليبي في فقدان قيمته في الأسواق الموازية.

لتحقيق الاستقرار في إطار الاقتصاد الكلي تحتاج ليبيا إلى الشروع في إصلاحات مالية وتنويع الاقتصاد من أجل النمو وخلق فرص العمل. مكنت الاتفاقات الضمنية الاستثنائية والهشة بين الأطراف المتنازعة قطاع النفط من زيادة إنتاجه بأكثر من الضعف ليصل إلى متوسط 0.820 مليون برميل يوميًا في سنة 2017، ارتفاعًا من 0.380 مليون برميل فقط في سنة 2016. وظلت القطاعات غير الهيدروكربونية راكدة، بسبب نقص السيولة وغياب الأمن.

- **النمو الاقتصادي في ليبيا**

تباطأ النمو الاقتصادي بشكل حاد منذ سنة 2017. في الواقع، انخفض الناتج المحلي الإجمالي من 64.01٪ في سنة 2017 إلى 17.88٪ في سنة 2018، ثم 4.27٪ في سنة 2019. ويعزى هذا التباطؤ إلى انخفاض أسعار النفط. وفقًا لبنك التنمية الأفريقي، تتمتع ليبيا بموارد هيدروكربونية تمنح البلاد دعم مالي كاف، وتوقعات مالية إيجابية طويلة المدى، وديون منخفضة للغاية. بلغ احتياطي النفط الخام 48 مليار برميل في نهاية سنة 2018، وهي تاسع أكبر احتياطي في العالم والأكبر في إفريقيا، وهو ما يمثل 38٪ من احتياطيات القارة. استحوذت قطاعات النفط والغاز والصناعات الاستخراجية ذات الصلة خلال الفترة 2014–2018 على أكثر من 65٪ من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 95٪ من عائدات الصادرات و96٪ من الميزانية.

الرسم 1.2.1 –نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنوية) في ليبيا

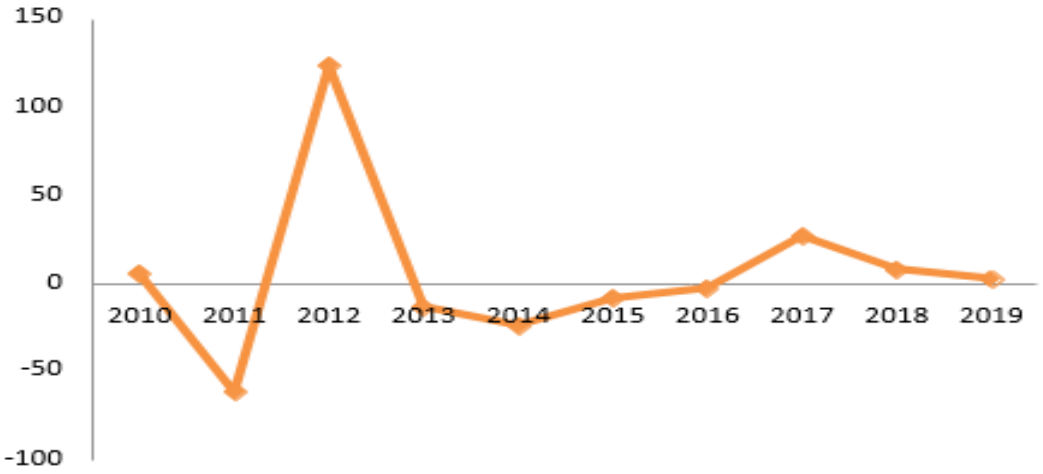

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية

- **التضخم، عامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي**

الرسم 2.2.1 –التضخم وعوامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنوية) في ليبيا [8]

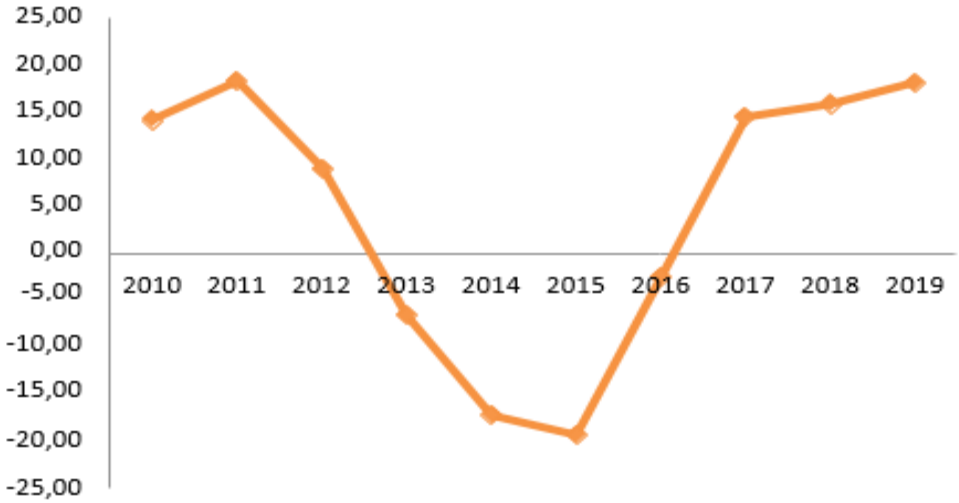

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية

تسارع التضخم، مما أدى إلى تفاقم الصعوبات التي يواجهها السكان. استمرت أسعار جميع السلع في الارتفاع، ويرجع ذلك أساسًا إلى النقص الحاد في سلاسل توريد السلع والمضاربة في الأسواق السوداء الآخذة في الاتساع والانخفاض الحاد لقيمة للدينار الليبي في الأسواق الموازية. ونتيجة لذلك، بلغ التضخم 18٪ في 2019، بعد 15.8٪ في 2018. اقترن ارتفاع التضخم بضعف توفير الخدمات الأساسية.

[8] يتم حساب عوامل انكماش إجمالي الناتج المحلي من التغيرات في إجمالي الناتج المحلي الاسمي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

2.2.1 سوق الشغل

- **البطالة**

لا يزال معدل البطالة في ليبيا مرتفعًا عند حوالي 18.6٪ في سنة 2019. وهو أعلى بين النساء بمعدل 24.6٪. وبالمثل، لطالما كانت بطالة الشباب مرتفعة، حيث وصلت إلى 48.7٪ في سنة 2019. تاريخيًا، كان هناك عدم توافق كبير بين المهارات المطلوبة في سوق العمل ومهارات القوى العاملة، يجعل الانتقال من المدرسة إلى سوق العمل صعبًا.

الرسم 3.2.1 –إجمالي البطالة كنسبة مئوية من إجمالي السكان النشطين اقتصاديًا (تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية) في ليبيا

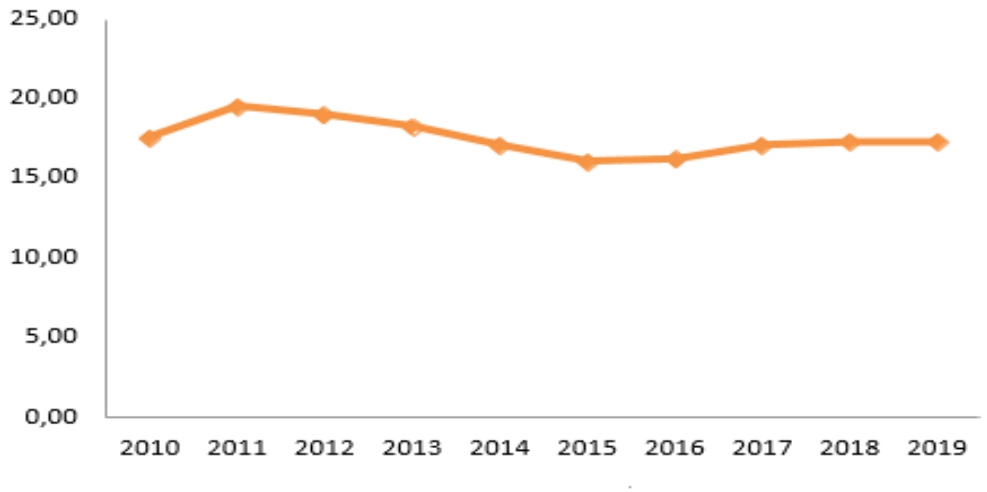

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية

3.2.1.الرفاه

للهشاشة الاقتصادية في ليبيا عواقب مهمة على رفاهية السكان. على الرغم من عدم وجود دراسة منهجية حول الفقر وقلة الأدلة على الرفاهية الحالية للأسر الليبية، إلا أنه ليس من غير الواقعي الاعتقاد بأن الظروف المعيشية لمعظم الليبيين مرتبطة بالتطورات في الهيدروكربونات، والتي تمثل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة (40 و86 ٪ على التوالي). أثر الانخفاض الحاد في صادرات النفط الذي بدأ في سنة 2011 بشكل خطير على الخدمات العامة. كما ساهم عدم انتظام إمدادات الطاقة ونقص الغذاء المتكرر في تدهور أوضاع الناس.

- **معدل العمر المتوقع**

في ليبيا، منذ سنة 2010، يبلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة 72 عامًا ولم يتحسن متوسط العمر المتوقع بسبب الحروب والاضطرابات الاجتماعية.

الجدول 1.2.1 – معدل العمر المتوقع في ليبيا

السنة	2010	2015	2017	2018
معدل العمر المتوقع عند الولادة	72	71.1	72.52	72.7

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية، منظمة الصحة العالمية، الأمم المتحدة، المعهد الوطني للإحصاء، المعهد الأوروبي للإحصاء EUROSTAT، سكرتارية مجموعة المحيط الهادئ، وكالة المخابرات المركزية CIA

- **نسبة التسجيل بالمؤسسات التعليمية**

خلال العقدين الماضيين، أصبح التمدرس تقريبًا عاما في ليبيا.

الرسم 4.2.1 –نسبة التسجيل بالمؤسسات التعليمية في ليبيا

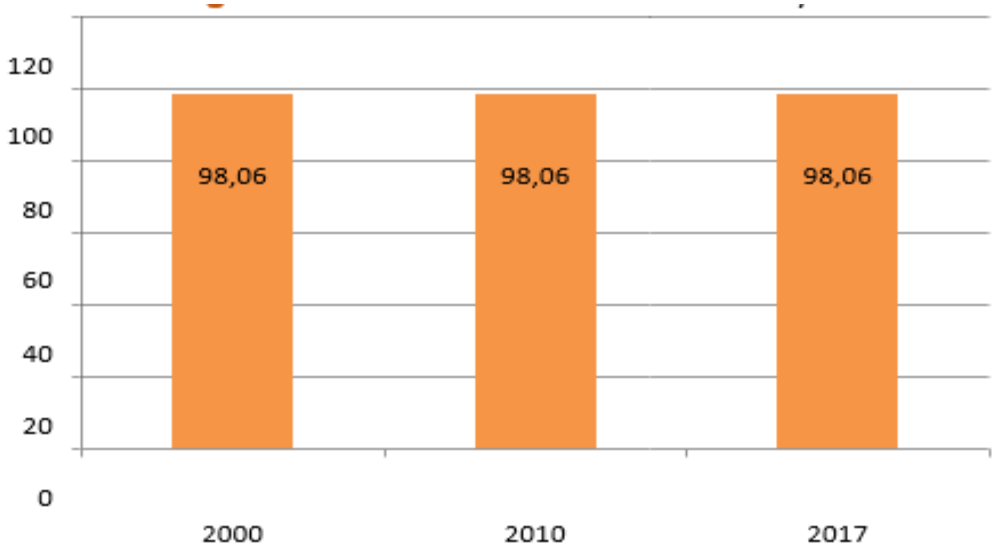

المصدر: مؤلفون من مركز بيانات الاتحاد الدولي للمعطيات واليونسكو.

- **مؤشر التنمية البشرية**

احتلت ليبيا في تصنيف البلدان بحسب مؤشر التنمية البشرية، المرتبة 110 في سنة 2018 حيث سجلت 0,708. وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف الذي طرأ على تصنيف سنة 2017، فإن البلاد لا تزال من بين البلدان التي لديها مؤشر مرتفع للتنمية البشرية.

الجدول 2.2.1 –مؤشر التنمية البشرية – ليبيا

السنة	2015		2017		2018	
	الرتبة	الرصيد	الرتبة	الرصيد	الرتبة	الرصيد
ليبيا	102	0.72	108	0.71	110	0.71

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2019، 2018، 2016

3.2.1 تطور الاستثمار الأجنبي المباشر

قدر تقرير الاستثمار العالمي 2020 تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو 345 مليون دولار في سنة 2019، فيما لم تكن هناك بيانات موثوقة عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة.

الرسم 5.2.1 –خروج الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا

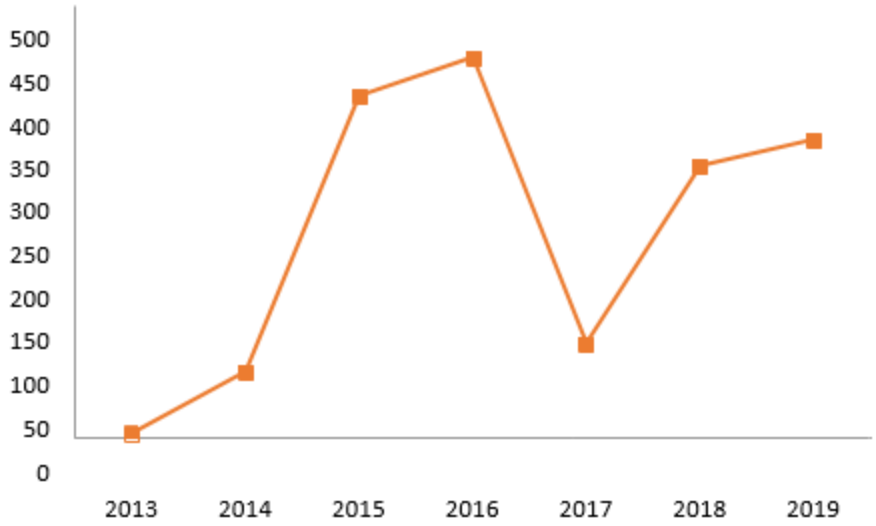

المصدر: المؤلفون باستخدام بيانات من تقرير الاستثمار العالمي، الأونكتاد UNCTAD2019

وفقًا لتقرير الاستثمار العالمي لسنة 2019، قدرت أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا في سنة 2018 بنحو 18.4 مليار دولار أمريكي (حوالي 42.4 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد)، في حين لم يكن هناك بيانات موثوقة عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. من ناحية أخرى، كان من المفترض أن تصل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلاد إلى 315 مليون دولار أمريكي في سنة 2018.

بالمعدل الحالي للإنفاق في سياق الصراع وانعدام الأمن، تضطر ليبيا إلى إجراء تعديلات خاصة ضرورية لتجنب الأزمة. تفترض التوقعات الاقتصادية والاجتماعية أن النزاعات السياسية قد تم حلها وأن الحكومة الموحدة يمكنها ضمان الاستقرار الكلي وإطلاق برنامج شامل لإعادة بناء البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية. في هذا السياق، من المتوقع أن يزداد إنتاج النفط تدريجياً ليصل إلى إمكاناته (حوالي 1.5 مليون برميل يومياً) بحلول سنة 2020، وهو الوقت اللازم لاستعادة البنية التحتية النفطية المتضررة بشدة.

ومن المتوقع أن ينتعش النمو إلى حوالي 15٪ في 2018 وإلى 7.6٪ في المتوسط في 2019–20. ستتحسن الموازنة وأرصدة الحساب الجاري بشكل كبير، مع توقع فوائض في الميزانية والحساب الجاري اعتبارًا من سمة 2020. وسيبدأ احتياطي النقد الأجنبي في التراكم بحلول سنة 2020. وسيبلغ معدله 72.5 مليار. بالدولار الأمريكي خلال الفترة 2018–2020 بما يعادل 27.5 شهر من الواردات.

1.3 المغرب

معلومات عامة	
التسمية الرسمية:	المملكة المغربية
المنطقة:	شمال إفريقيا
اللغة الرسمية:	العربية
العملة:	الدرهم
العاصمة:	الرباط
المساحة:	446550 كيلومتر مربع

المؤشرات الديموغرافية الرئيسية	
عدد السكان	35481848 نسمة (2019)
نسبة النمو الديموغرافي	1.25 ٪ / سنة
معدل المواليد	18.80 ‰ (2010)
معدل الخصوبة	2.38 أطفال / امرأة (2018)
معدل الوفيات	5.60 ‰ (2018)

المؤشرات الصحية الرئيسية		
معدل وفيات الأمهات (تقدير نموذجي لكل 100000 ولادة على قيد الحياة	70	(2017)
انتشار نقص التغذية (٪السكان)	3.4	(2017)
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	22.4	(2018)
الإنفاق الصحي الجاري (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)	171.45	(2016)

مؤشرات التعليم الرئيسية		
معدل معرفة القراءة والكتابة، إجمالي الشباب تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة	97.4	(2018)
اجمالي الانفاق على التعليم العادي، العمومي، نسبة الانفاق على التعليم	99.82	(2018)

1.3.1. النمو والتضخم وبيئة الأعمال

بلغ معدل النمو 2.5٪ في سنة 2019، مقابل 3.1٪ في سنة 2018. ويعزى هذا التباطؤ إلى انخفاض 5.8٪ في القيمة الفلاحية من حيث الحجم (باستثناء صيد الأسماك). انخفض عجز الموازنة إلى 3.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2019 بفضل اتباع سياسة المالية العامة. تقلص عجز الحساب الجاري للمغرب، لكن عجزه التجاري اتسع نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة. يجب السيطرة على البطالة، خاصة بالنسبة للشباب على الرغم من التحسينات الملحوظة في خلق فرص العمل. سيتعين على المغرب على المدى المتوسط ان يعمل بشكل خاص على تنمية الطبقة الوسطى وتنشيط القطاع الخاص.

- **النمو الاقتصادي في المغرب**

الرسم 1.3.1 –نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنوية) في المغرب

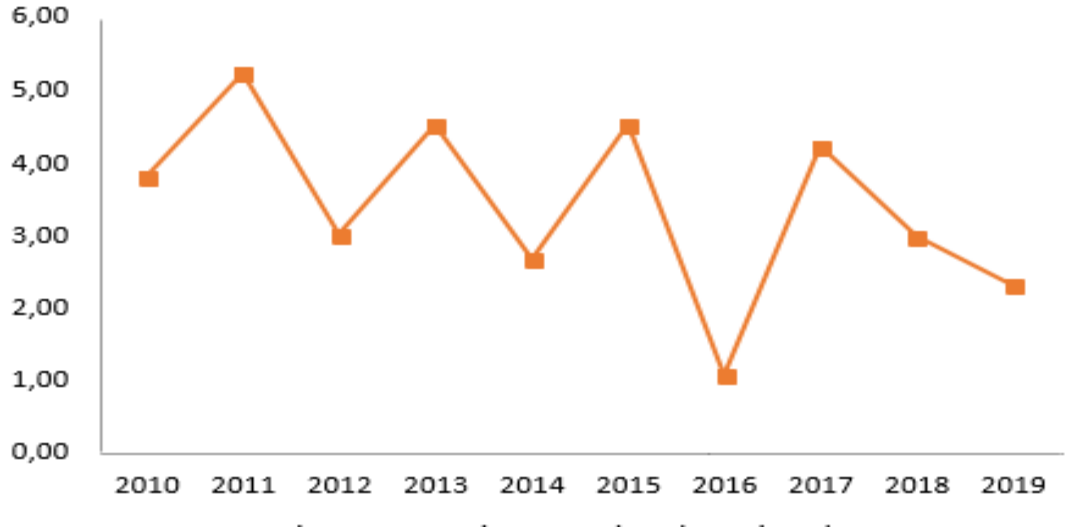

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية

في سنة 2019، تباطأ نمو الاقتصاد الوطني مرة أخرى، حيث انخفض إلى 2.3٪ من 2.9٪ قبل سنة. ويعزى هذا التطور بشكل رئيسي إلى انكماش القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 5.8٪، في حين أنه في القطاعات غير الفلاحية. تم تسجيل تسارعا من 2.9٪ إلى 3.8٪. تعزز النشاط بشكل كبير في فروع "الكهرباء والماء" و "النقل" و "الإدارة العامة والضمان الاجتماعي" وتباطأ بشكل خاص في "الصناعات التحويلية" وفي فرع "الفنادق والمطاعم"، بينما استمرت في التطور بوتيرة بطيئة في "البناء والأشغال العامة"، على الرغم من تحسنها من سنة إلى أخرى.

الجدول 1.3.1 –القيمة المضافة بأسعار السنة السابقة (التغير٪) – المغرب

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القطاع الأولي	-7.8	17.8	-2.3	11.5	-12.5	13.1	2.7
الزراعة والغابات والخدمات ذات الصلة	-9.1	17.2	-2.2	11.9	-13.7	15.2	4
صيد بحري	9.7	26.8	-4	7.3	1.1	-8.3	-11
القطاع الثانوي	0.8	0.6	3.5	1.8	0.6	3.6	3
صناعة الاستخراج	-2.1	-1.2	3	-2.1	0.1	17.1	4.7
صناعة	1.8	-0.7	4.1	2.3	0.1	2.5	3.5
الكهرباء والماء	-6.7	14.9	1.3	6.2	2.5	3.3	5.3
البناء والأشغال العامة	2.2	1.6	2.6	0.7	1.6	1.8	0.1
قطاع الخدمات	6.3	1.9	2.3	1.7	2.9	2.7	2.7
التجارة	4.1	-2	1.6	0.5	5.3	3.2	2.3
الفنادق والمطاعم	2.6	4.7	2.2	-1.3	3.6	11.5	6
وسائل النقل	2.4	1	3.6	3.2	1.4	3.7	3.7
البريد والاتصالات	29.5	2.9	5.2	2.8	0.8	0.8	2.8
الأنشطة المالية والتأمين	4.2	0.2	2.5	2.6	3.5	3.5	1.6
العقارات والإيجارات والخدمات المقدمة للشركات	4.5	1.5	2.7	4.2	3.6	3.6	4.8
الإدارة العمومية والضمان الاجتماعي	5.1	3.7	2.5	0.5	2.4	2.4	2.5
التعليم والصحة والعمل الاجتماعي	7.1	5	1.4	0.1	-0.9	-0.9	-0.3
الخدمات غير المالية الأخرى	3	2.9	0.2	3.4	1	1.	1.6
القيمة المضافة غير الفلاحية	4.5	1.8	2.7	1.8	2.9	2.9	2.6
إجمالي القيمة المضافة	2.7	3.7	2	3	4.4	4.4	2.8
الضرائب على الدخل صافي الإعانات	6.8	14.6	9.7	18.1	3.1	3.1	4.6
الناتج المحلي الإجمالي	3	4.5	2.7	4.5	4.2	4.2	3

المصدر: التقرير السنوي لبنك المغرب (2018)

- **التضخم، عامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي**

الرسم 2.3.1 –التضخم، عامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنوية) في المغرب [9]

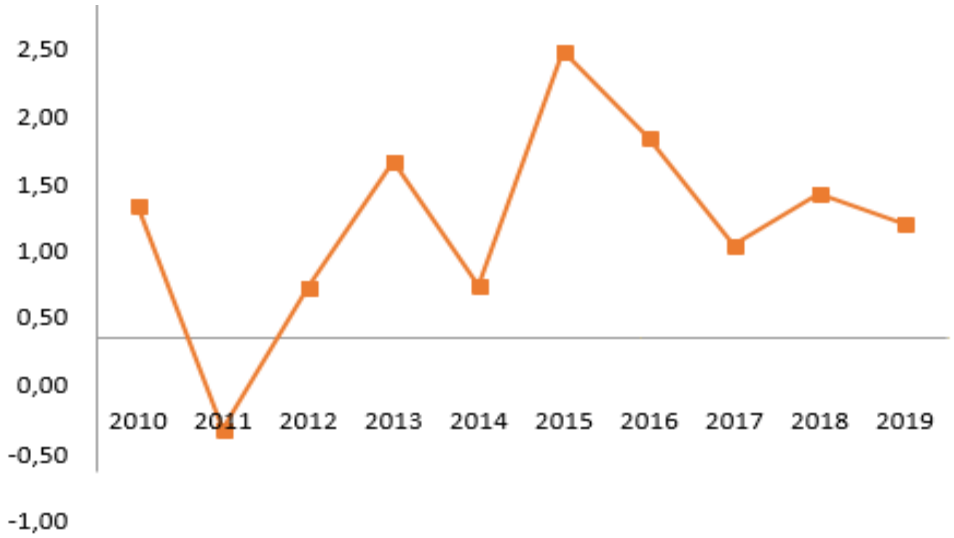

المصدر : المؤلفين من بيانات WDI

بعد وصوله إلى 1٪ في 2018، تراجع التضخم بشكل ملحوظ في 2019 إلى 0.8٪، كما تم قياسه بواسطة عوامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي. يُعزى هذا التباطؤ الحاد بشكل أساسي إلى انخفاض بنسبة 1.5٪، بعد زيادة بنسبة 3٪ في السنة السابقة، في أسعار المنتجات الغذائية بأسعار متقلبة وانخفاض كبير في أسعار المنتجات الغذائية.
انخفضت أسعار المنتجات الغذائية من 1.3٪ إلى 0.5٪، متأثرة بشكل أساسي بانخفاض قدره 1.1٪، مقابل زيادة قدرها 1.4٪، في أسعار مكوناتها الغذائية، وخاصة الزيوت. بالإضافة إلى ذلك، أدت الزيادة الملحوظة في أسعار التبغ إلى تسارع معدل التغير في أسعار المنتجات الخاضعة للتنظيم من 0.9٪ إلى 1.3٪. في غضون ذلك، تراجعت أسعار الوقود وزيوت التشحيم بنسبة 2.7٪ بدلاً من 5.5٪، بسبب تراجع الأسعار العالمية للمنتجات البترولية.

- **تسهيل التجارة في المغرب**

تظهر العديد من مؤشرات تيسير التجارة الجهود التي يبذلها المغرب لتحسين التجارة داخل البلدان وفيما بينها. وصل مؤشر الحوكمة والنزاهة إلى أفضل قيمة مما يدل على الأداء السليم للهياكل والوظائف الجمركية؛ المسؤوليات والسياسات الأخلاقية. وبالمثل، تبلغ قيمة مؤشر الرسوم والمصاريف 1.846 مما يوضح الضوابط الصحيحة للرسوم والمصاريف المفروضة على الواردات والصادرات؛ الشفافية والمراجعة الدورية للرسوم والتكاليف. لتسهيل التجارة، يجب على المغرب تعزيز استراتيجياته فيما يتعلق بالتعاون، سواء الداخلي أو الخارجي.

الجدول 2.3.1 –مؤشرات تيسير التجارة – المغرب

المؤشرات	الرصيد	القيمة
توافر المعلومات	28	1.4
مشاركة التجار	12	1.5
الأحكام المسبقة	8	1.14
إجراءات الاستئناف	14	1.4
الرسوم والأتعاب	24	1.85
الرسميات: التشغيل الآلي	15	1.67
الإجراءات الرسمية: الوثائق	21	1.62
الرسميات: الإجراءات	44	1.47
التعاون الداخلي بين مختلف الأجهزة الحدودية	9	0.82
التعاون الخارجي بين مختلف الأجهزة الحدودية	7	0.64

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

- **مؤشر الأداء اللوجستي المجمع**

انخفض أداء الخدمات اللوجستية في المغرب في السنوات الأخيرة، حيث احتلت البلاد المرتبة 109 في سنة 2018 بنتيجة 2.54 مقابل المركز 50 و3.03 في سنة 2012. وفقًا لهذا التقرير، يُعاقب المغرب في الواقع على جميع المعايير: جودة البنية التحتية المتعلقة بالتجارة والنقل وكفاءة الخدمات الجمركية وسهولة تنظيم الشحنات بأسعار تنافسية وكفاءة وجودة الخدمات اللوجستية والقدرة على تتبع الشحنات وتعقبها وتواتر وصول الشحنات إلى المرسل إليه في الوقت المحدد.

الرسم 3.3.1 –مؤشر الأداء اللوجستي الكلي – المغرب

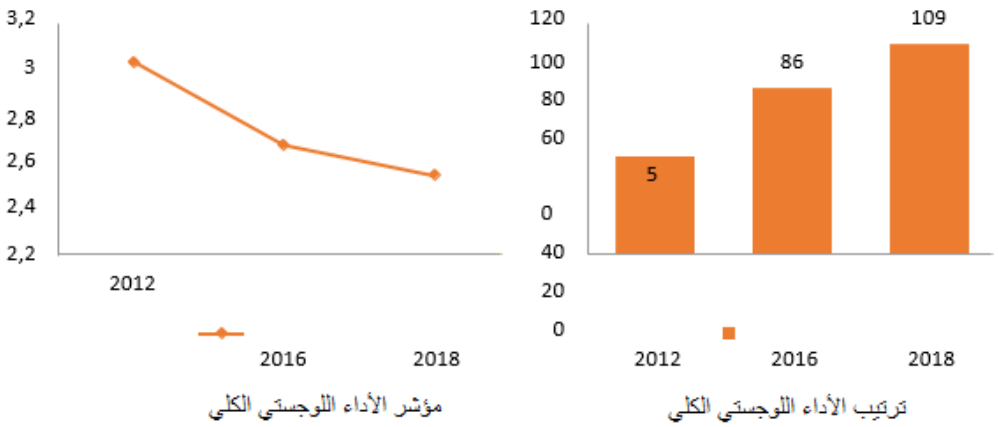

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات البنك الدولي

2.3.1 سوق الشغل

- **البطالة**

انخفض معدل البطالة في المغرب، لكنه ظل مرتفعا عند مستوى 9% تقريباً في سنة 2019. وهذه النسبة أعلى بين الشابات

الرسم 1.3.4 –إجمالي البطالة كنسبة مئوية من إجمالي السكان النشطين اقتصاديًا (تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية) في المغرب

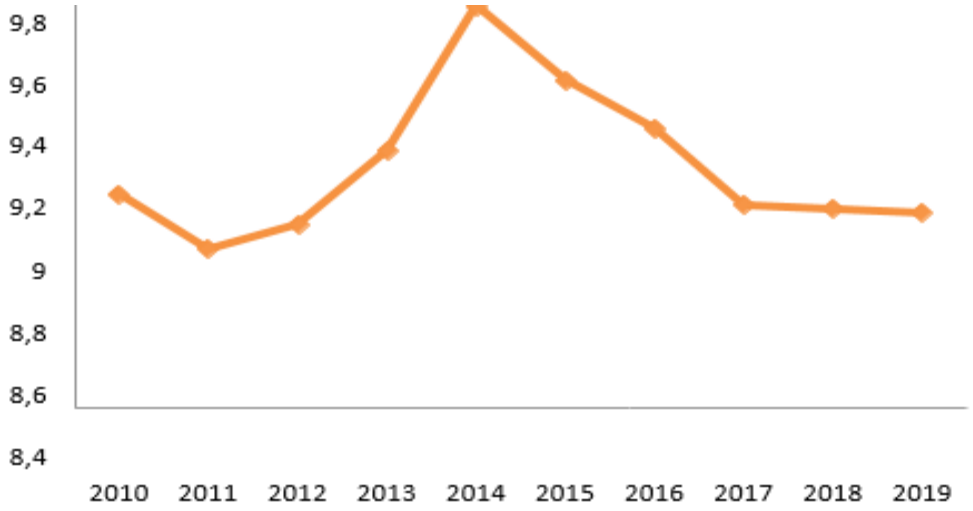

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية

ستشكل بطالة الشباب الخطر الرئيسي على الاستقرار الاجتماعي لا سيما بالنظر إلى تركزها في المناطق الحضرية. إن مشاركة المرأة في القوى العاملة منخفضة للغاية وتتناقص. 17٪ فقط من السكان النشطين اقتصاديًا لديهم وظائف رسمية وأقل من 10٪ وظائف رسمية في القطاع الخاص [10].

اعتمد المغرب لمكافحة البطالة الخطة الوطنية للتشغيل 2017–2021 التي تركز على مكافحة بطالة الشباب، ومشاركة الإناث، والفجوات في الدخل بين الجهات. أخيرًا، يجب أن يؤدي إدخال السجل الاجتماعي في 2019–2020 إلى تحسين تقديم برامج الحماية الاجتماعية. كان هذا الإصلاح التكيفي أحد الاختلافات بين المغرب واقتصادات شمال إفريقيا الأخرى التي تكافح الاضطرابات الاجتماعية.

[10] البنك الدولي (2019)، قرض سياسات التنمية للاقتصاد الرقمي والشمول المالي (\P168587)

- **مؤشرات سوق العمل الرئيسية**

الجدول 3.3.1 –مؤشرات سوق العمل الرئيسية – المغرب

		2016	2017	2018
مؤشرات النشاط				
السكان النشطون (بالآلاف)		11780	11915	**11979**
حسب مكان الإقامة	حضري	6806	6887	**6953**
	ريفي	4974	5028	**5026**
معدل النشاط –٪–		47	46.7	**46.2**
حسب مكان الإقامة	حضري	43	42.4	**41.8**
	ريفي	53.8	54.1	**53.9**
حسب الجنس	رجال	72.2	71.6	**70.9**
	نساء	22.4	22.4	**22.2**
مؤشرات التوظيف				
حسب مكان الإقامة	حضري	26	31	**91**
	ريفي	−63	55	**21**
الفلاحة		−119	42	**19**
حسب القطاع	الصناعة	8	7	**13**
	اعمال بناء	36	11	**15**
	خدمات	38	26	**65**
السكان النشطون العاملون (بالآلاف)		10613	10699	**10811**
حسب مكان الإقامة	حضري	5840	5872	**5963**
	ريفي	4773	4827	**4848**
معدل التوظيف (٪)		42.3	41.9	**41.7**
حسب مكان الإقامة	حضري	36.9	36.9	**35.9**
	ريفي	51.7	51.7	**52**

المصدر: التقرير السنوي لبنك المغرب (2018)

3.3.1 الرفاه

هناك تحسن ملحوظ في العديد من مؤشرات الرفاه في المغرب وفقًا للنتائج التي تم تحديدها على أساس خط الفقر الوطني، انخفض معدل الفقر بشكل حاد بين سنتي 2001 و2020، حيث انخفض من 15.3٪ في سنة 2001 إلى 8.9٪ في سنة 2007 ثم إلى 5٪ في 2014.

- **معدل العمر المتوقع عند الولادة في المغرب**

ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من 75 عامًا في المتوسط عام 2010 إلى 76 عامًا في سنة 2018.

الجدول 4.3.1 –معدل العمر المتوقع في المغرب

السنة	2010	2015	2017	2018
معدل العمر المتوقع عند الولادة	74.4	75.5	72.2	76.5

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات WDI، منظمة الصحة العالمية، المتحدة الأمم، المعهد الوطني للإحصاء، يوروستات، سكرتارية مجموعة المحيط الهادئ، وكالة المخابرات المركزية

- **نسبة التسجيل بالمؤسسات التعليمية**

تقارب نسبة التسجيل بالمؤسسات التعليمية من 100٪ (98.57٪ على وجه التحديد في 2017).

الرسم 5.3.1 – نسبة التسجيل بالمؤسسات التعليمية في المغرب

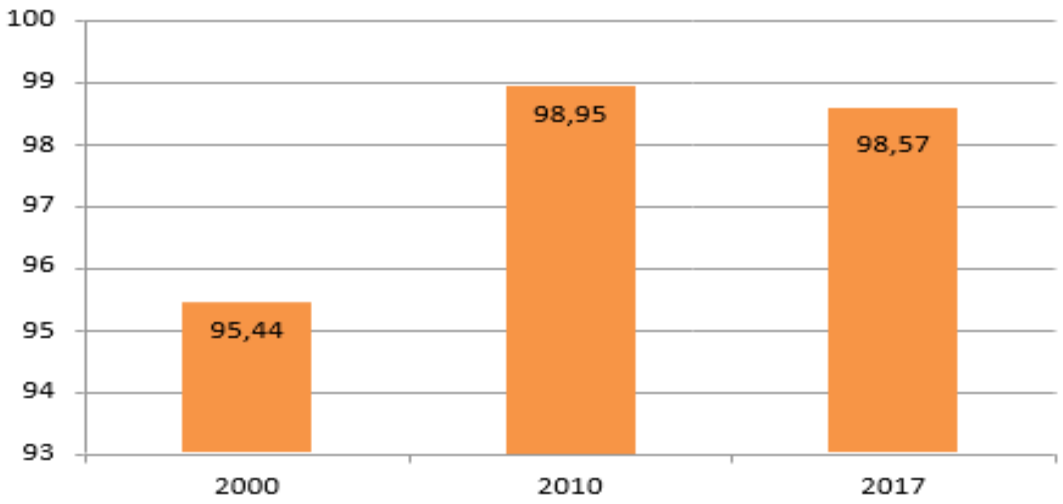

المصدر: المؤلفون من مركز بيانات الاتحاد الدولي للإنقاذ، اليونسكو

- **مؤشر التنمية البشرية**

وفقًا لمؤشر التقدم الاجتماعي لسنة 2019، احتلت البلاد المرتبة 82 من قائمة 143 دولة. ولم يتغير ترتيبها حسب تصنيف الدول الأفريقية خلال الفترة 2017–2019. لابد من التذكير أن هذا المؤشر يقيس التقدم الاجتماعي لبلد ما من خلال التركيز على ثلاثة محاور رئيسية: قدرة المجتمع على تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيه، وبناء أسس رفاهيتهم بمرور الوقت. (الوصول إلى التعليم والمعلومات)، ومنحهم الفرصة لتحقيق أنفسهم. شهدت البلاد نتائج نسبية فيما يتعلق بجودة البيئة وحقوق الفرد والاندماج الاجتماعي.

الرسم6.3.1-مؤشر التقدم الاجتماعي في المغرب

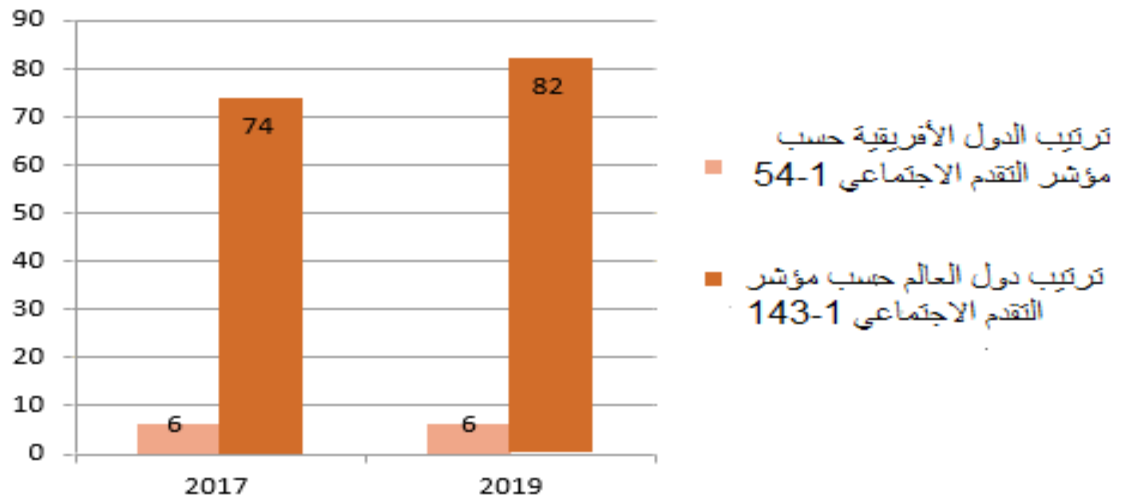

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من حتمية التقدم الاجتماعي

- **مؤشر التنمية البشرية**

في سنة 2018، احتل المغرب المرتبة 121. مرتبة تدين بها الدولة لمؤشر التنمية البشرية 0.676. يصنف هذا المؤشر المغرب في فئة التنمية البشرية "المتوسطة" على الرغم من "التقدم" الطفيف الذي حدث. وفقًا لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن مستوى عدم المساواة مرتفع للغاية بين الرجال والنساء.

هذه التفاوتات اقتصادية بشكل خاص. إن المساواة في الحصول على التعليم آخذ في التحسن.

الجدول 5.3.1 -مؤشر التنمية البشرية – المغرب

السنة	2015		2017		2018	
المغرب	الرتبة	الرصيد	الرتبة	الرصيد	الرتبة	الرصيد
	123	0.65	123	067	**121**	**0.60**

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2019، 2018، 2016

4.3.1 التجديد

في سنة 2019 ووفقًا لمؤشر التجديد العالمي، صعد المغرب إلى المرتبة 74 حيث حصل على مركزين مقارنة بسنة 2016. وهذا يوضح أن الاستثمارات في منتجات التجديد و / أو الخدمات المبتكرة ستشهد تحسن في نسبة كفاءة التجديد.

الرسم 7.3.1. – مؤشر التجديد العالمي (الترتيب) في المغرب

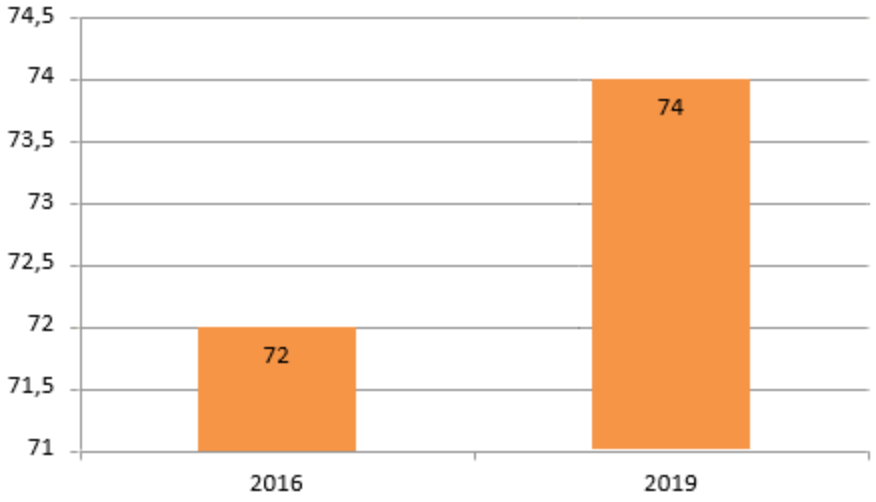

المصدر: المؤلفون استناداً إلى مؤشر التجديد العالمي (2016–2019)

5.3.1 تطور الاستثمار الأجنبي المباشر

يظل المغرب وجهة رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة. وصل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 3640 مليون دولار في سنة 2018. وبصرف النظر عن المستثمرين التقليديين مثل فرنسا ودول مجلس التعاون الخليجي، تظهر الأرقام زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر من دول أخرى مثل الولايات المتحدة وإسبانيا. سيظل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من صميم خطط التنمية الاقتصادية للحكومة. لقد عززت الإصلاحات بالفعل جاذبية الاستثمارات في المغرب في السنوات الأخيرة، مما ساهم في الزيادة الهامة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة. لكن بالنسبة لسنة 2019، انخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل حاد، حيث وصل إلى 1599 مليون دولار. وبحسب التقرير السنوي لبنك المغرب (2020) ، يشير تطور صافي التدفقات الوافدة حسب القطاع إلى انخفاض قدره 10.4 مليار درهم في الأنشطة المالية والتأمينية ، بواقع 2.6 مليار في أنشطة النقل والتخزين. ، 2.2 مليار للكهرباء والغاز وتكييف الهواء و 1.3 مليار للبناء ، بينما شهدت الصناعات التحويلية ركودًا عند متوسط مستواها في السنوات الخمس الماضية البالغ 5.1 مليار.

الرسم 8.3.1 –تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب

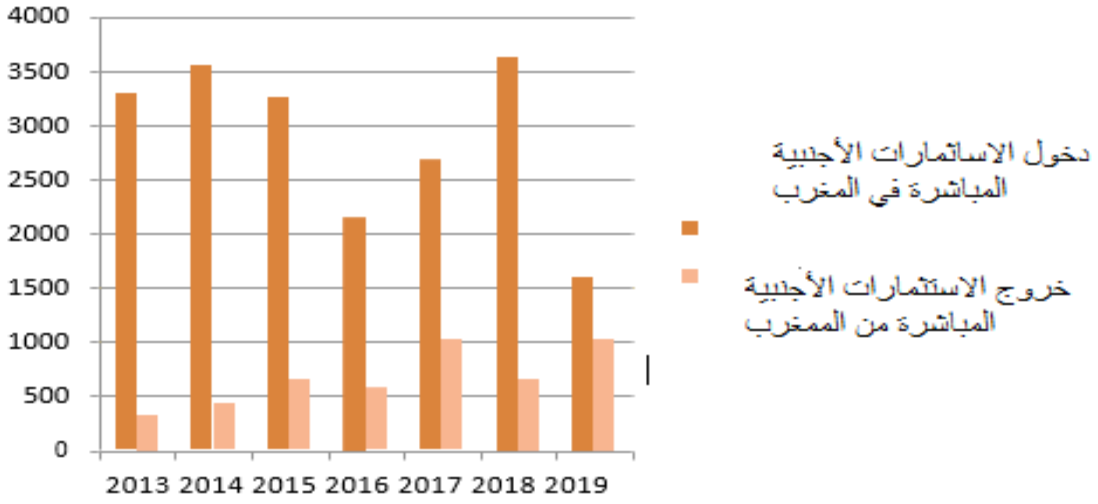

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي، الأونكتاد UNCTAD.2019

وفقًا للتوقعات السابقة، سيصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 3٪ فقط في سنة 2018. وسينخفض إنتاج الحبوب إلى مستواه المتوسط وسيظل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير الزراعي في حدود 3٪ في غياب إصلاحات هيكلية أكثر حسماً. سيبلغ عجز الميزانية 3.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2018، تماشيا مع التزام الدولة بتخفيض عجز الميزانية إلى 3٪ م بحلول 2019–2021 والدين العام إلى 60 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول سنة 2021. لتحقيق هذا الهدف، تدرس السلطات إصلاحًا ضريبيًا شاملاً، بما في ذلك تدابير لخفض الإعفاءات الضريبية وخفض معدلات الضرائب على المؤسسات وتعزيز تحصيل المساهمات الضريبية من الأشخاص العاملين لحسابهم الخاص اصحاب المهن الحرة، وتحسين إدارة الاستثمارات العامة. اعتمادا على إعادة التوازن هذه للمالية العامة وعلى توقعات أسعار النفط، من المنتظر أن يظل عجز العمليات الجارية أقل من 4.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2018.

من المتوقع أن تتحسن التوقعات الاقتصادية للمغرب على المدى المتوسط بشرط أن تظل السلطات ملتزمة بمتابعة إصلاحات عميقة وواسعة النطاق.

4.1 موريتانيا

معلومات عامة	
التسمية الرسمية:	جمهورية موريتانيا الإسلامية
المنطقة:	إفريقيا جنوب الصحراء
اللغة الرسمية:	العربية
العملة:	الأوقية
العاصمة:	نواكشوط
المساحة:	1030700 كيلومتر مربع

المؤشرات الديموغرافية الرئيسية	
عدد السكان	3984110 نسمة (2019)
نسبة النمو الديموغرافي	2.32٪ / سنة
معدل المواليد	32.31 ‰ (2013)
معدل الخصوبة	4.30 أطفال / امرأة (2018)
معدل الوفيات	10.9 ‰ (2018)

المؤشرات الصحية الرئيسية	
معدل وفيات الأمهات (تقدير نموذجي لكل 100000 ولادة على قيد الحياة	تقدير 766 (2017)
انتشار نقص التغذية (٪ السكان)	10.4 (2017)
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	75.7 (2018)
الإنفاق الصحي الجاري (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)	46.77 (2016)

مؤشرات التعليم الرئيسية	
معدل معرفة القراءة والكتابة، إجمالي الشباب تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة	56.76 (2017)
الإنفاق العام على التعليم، الإجمالي (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	9.33 (2016)

1.4.1. النمو والتضخم وبيئة الأعمال

- **الزيادة في الناتج المحلي**

الرسم 1.4.1 –نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنوية)

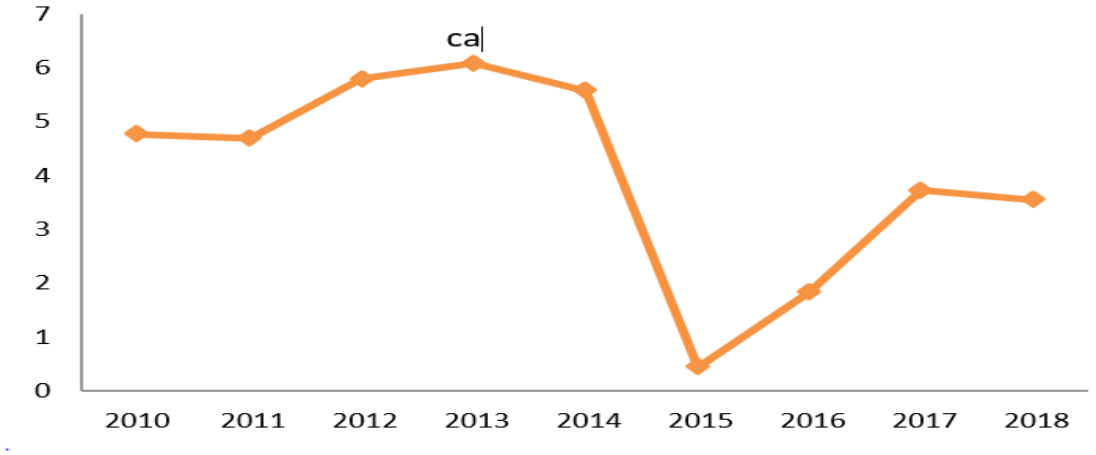

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية

تميز تطور النشاط الاقتصادي على المستوى الوطني بتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مدفوعًا بالأداء الجيد للقطاعات غير الاستخراجية، ولا سيما قطاع الخدمات والقطاع الأولي ارتفع النمو الاقتصادي في سنة 2019 ليصل إلى 5.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 3.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2018.

باستثناء الصناعات الاستخراجية، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 3.6٪ في سنة 2019 مقابل 3.5٪ في سنة 2018. وفي سنة 2019، تسارع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في القطاع الأولي إلى 11.4٪ بعد أن شهد انتعاشًا طفيفًا في 0.7٪ في 2018. وبالمثل، انتعش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في القطاع الثانوي بزيادة قدرها 8.7٪ بعد انخفاضه بنسبة 2.5٪ في 2018.

الرسم 2.4.1 –نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنوية) في موريتانيا

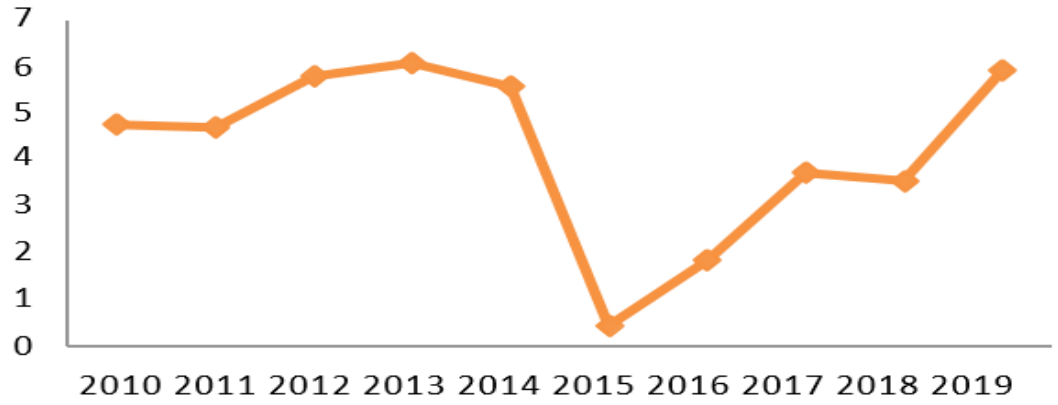

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية

يعزى هذا النمو بشكل أساسي الى نشاط الصناعات الاستخراجية، ولا سيما المعادن المنجمية (الحديد والذهب). على الرغم من حدوث انكماش في نموها الحقيقي إلى 2.9٪ في سنة 2019 ويرجع ذلك أساسًا إلى التباطؤ في نمو مجموعة التجارة والخدمات الأخرى والنقل والإدارة العمومية، يظل نشاط القطاعات الاخرى المحرك الرئيسي للنمو في الاقتصاد الموريتاني على مدى السنوات الخمس الماضية. وبالتالي، انخفضت مساهمتها في النمو الإجمالي بشكل طفيف لتصل إلى 1.3 مقابل نقطتين في سنة 2018.

الجدول 1.4.1 –الناتج المحلي الإجمالي القطاعي بالأسعار الثابتة (قاعدة 2004) (بملايين الأوقية الموريتانية) –

الفترات	2014	2015	2016	2017	2018
القطاع الأولي: الزراعة والصيد والغابات	23037	23920	24230	25232	**27049**
القطاع الثانوي	24130	22431	22533	22790	**20841**
أنشطة التعاون	11071	10447	10523	9779	**7949**
أنشطة التصنيع	5298	5845	5398	5869	**5267**
البناء والأشغال العامة	7761	6139	6611	7142	**7624**
قطاع الخدمات	30244	30898	31815	32806	**35570**
النقل والاتصالات	8436	8740	9158	9416	**11246**
التجارة	6417	6600	6894	7180	**7657**
خدمات أخرى	10179	10261	10584	10897	**1128**
الادارة العامة	5212	52962	5180	5314	**5439**

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني (2018)

- **تطور التضخم في موريتانيا**

الرسم 3.4.1 –التضخم وعوامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنوية) في موريتانيا [11]

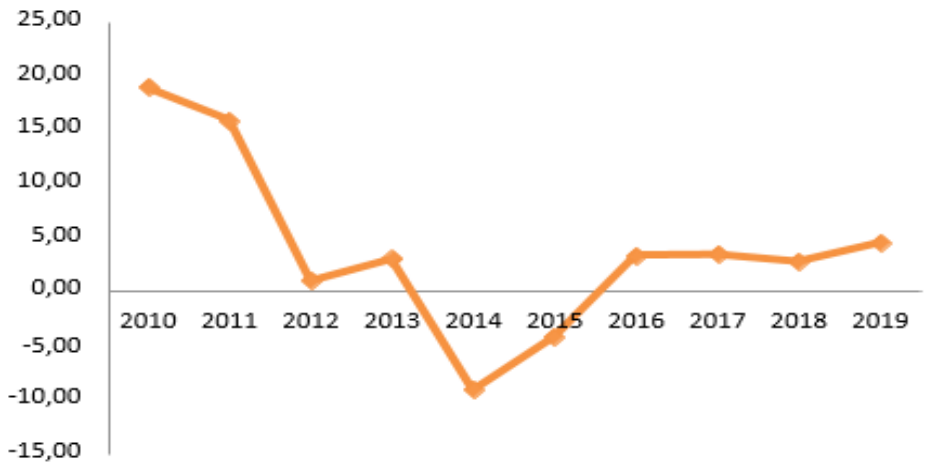

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية

[11] يتم حساب عوامل انكماش إجمالي الناتج المحلي من التغيرات في إجمالي الناتج المحلي الاسمي والحقيقي.

وفيما يتعلق بالتضخم، الذي يقاس بعوامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغ 4.5٪ في سنة 2019. وبحسب التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني (2019)، فإن هذا التسارع في المستوى العام للأسعار يعزى إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية، ولا سيما بند "الخبز والحبوب" (+ 3.9٪)، "الأسماك وغلال البحر" (+ 4.4٪)، "الزيوت والدهون" (+4، 1٪) و "الخضروات" (+ 3.6٪). أما بالنسبة لأسعار المنتجات غير الغذائية، فقد كانت مساهمتها في التضخم 0.8 نقطة فقط، مدفوعة بشكل رئيسي بوظيفتي "الصحة" و "النقل" ولكن أيضًا بدرجة أقل من خلال وظائف "التبغ والمخدرات"، "أصناف الملابس والأحذية" و "التدريس".

- **مؤشر الأداء اللوجستي المجمع**

في سنة 2018، احتلت موريتانيا المرتبة 135 وفقًا لمؤشر الأداء اللوجستي. سجلت 2.33 درجة في سنة 2018 مقابل 1.87 في سنة 2016. وحصلت الدولة على 40 مركزًا مقارنة بترتيب 2016 (175). يقيس المؤشر كيفية ربط سلاسل التوريد المؤسسات بأسواقها الوطنية والدولية. إنه يعكس التصورات الخاصة بالخدمات اللوجستية للبلد بناءً على معايير رئيسية مثل الكفاءة اللوجستية وجودة البنية التحتية للتجارة، البيئة الجمركية وتكلفة الشحنات الدولية والوفاء بمواعيد التسليم.

الرسم 4.4.1 مؤشر الأداء اللوجستي الكلي –موريتانيا

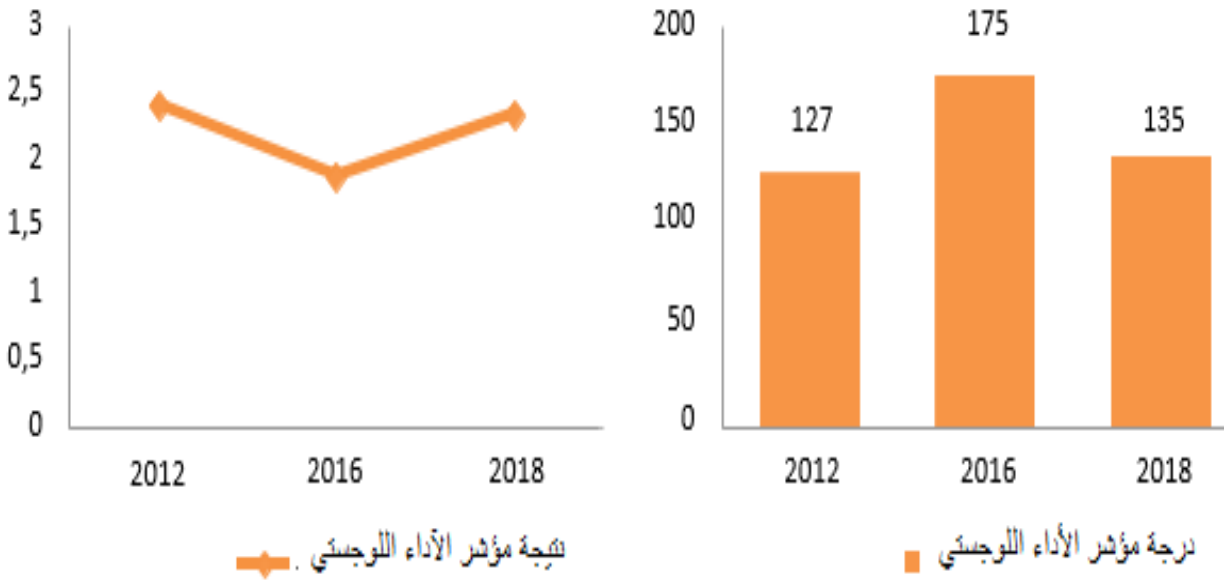

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات البنك الدولي

2.4.1 سوق الشغل

- **البطالة**

ظل معدل البطالة في موريتانيا مستقرًا بين سنتي 2010 و2018 بمعدل أقل من 11٪. وهذا يدل على الجهود التي تبذلها الدولة لمكافحة البطالة وتعزيز العمالة من أجل تسريع النمو من خلال حماية أفقر السكان وأكثرهم ضعفاً من الصدمات والإصلاحات، لا سيما في أوقات الركود، ولكن أيضا لمنحهم الفرص الاقتصادية.

الرسم 5.4.1 –إجمالي البطالة كنسبة مئوية من إجمالي السكان النشطين اقتصاديًا (تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية) في موريتانيا

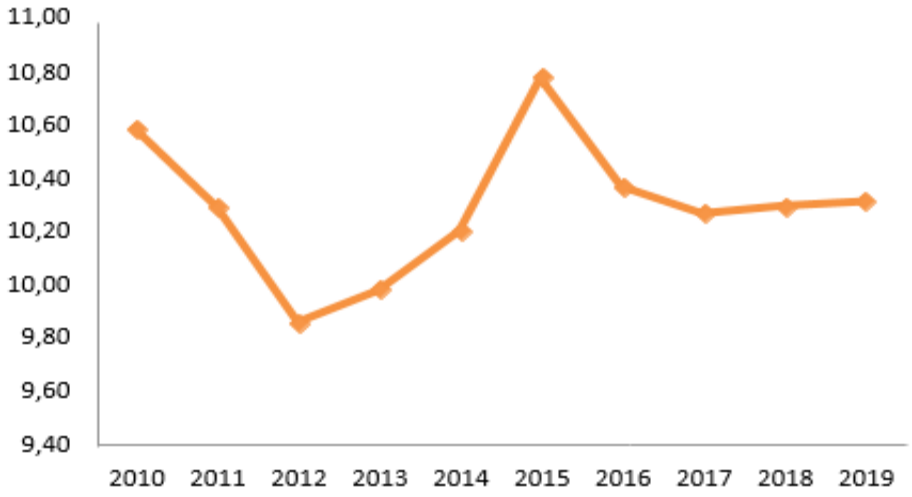

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية

تميزت سنة 2018 بمواصلة تنفيذ مشروع تنمية رأس المال البشري الذي نتج عنه اعتماد ثلاثة نصوص تنظيمية رئيسية تتعلق بإدارة الموارد البشرية وإنشاء هيئة نظام المعلومات لإدارة المهام المتكررة لوظيفة الموارد البشرية.

3.4.1 الرفاه

سيتم متابعة وتعزيز سياسات استقرار الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية بهدف الوصول بالنمو إلى مستوى يمكّن من تحقيق الأهداف الاستراتيجية المحددة في استراتيجية النمو المتسارع والرخاء المشترك ((SCAPPمن حيث خلق فرص العمل والحد من الفقر.

- **معدل العمر المتوقع في موريتانيا**

شهدت موريتانيا تحسنا في متوسط العمر المتوقع من خلال إطالة عام واحد بين سنتي 2010 و2018.

الجدول 2.4.1 –معدل العمر المتوقع في موريتانيا

السنة	2010	2013	2016	2018
معدل العمر المتوقع عند الولادة	62.5	63.4	64.2	64.7

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات WDI، منظمة الصحة العالمية، المتحدة الأمم، المعهد الوطني للإحصاء، يوروستاتEUROSTAT، سكرتارية مجموعة المحيط الهادي، وكالة المخابرات المركزية

- **نسبة التسجيل بالمؤسسات التعليمية**

حقق قطاع التعليم الموريتاني تقدمًا في السنوات الأخيرة، لا سيما من حيث الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي. حيث بلغ المعدل الصافي في المدارس الابتدائية 79.6٪ في سنة 2018.

الرسم 6.4.1 – نسبة التسجيل بالمؤسسات التعليمية في موريتانيا

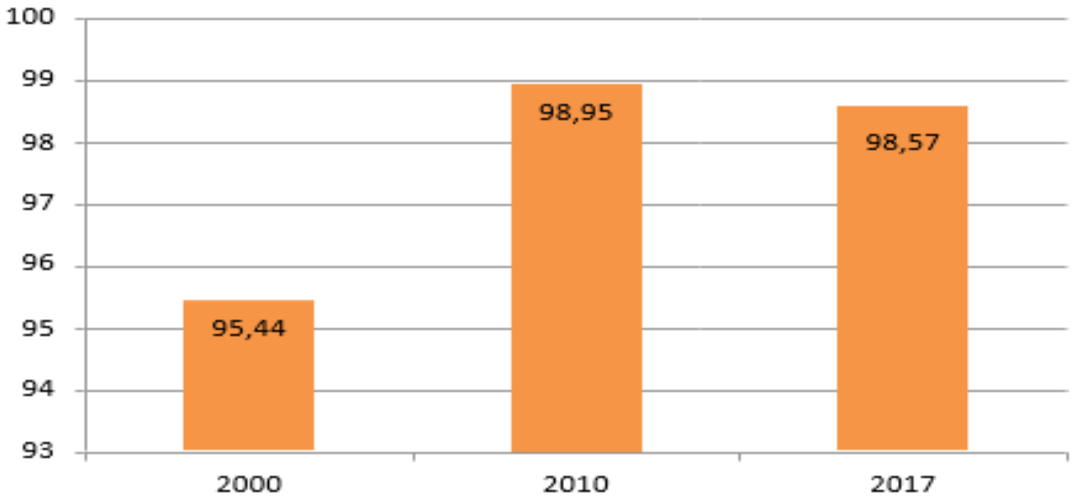

المصدر: المؤلفون من مركز بيانات الاتحاد الدولي للإنقاذ، اليونسكو

- **مؤشر التنمية البشرية**

احتلت موريتانيا في سنة 2019 المرتبة 33 على مستوى إفريقيا، واحتلت المرتبة 138 في الترتيب العالمي، بما في ذلك 143 دولة حسب مؤشر التقدم الاجتماعي.

الرسم 7.4.1 –مؤشر التقدم الاجتماعي في موريتانيا

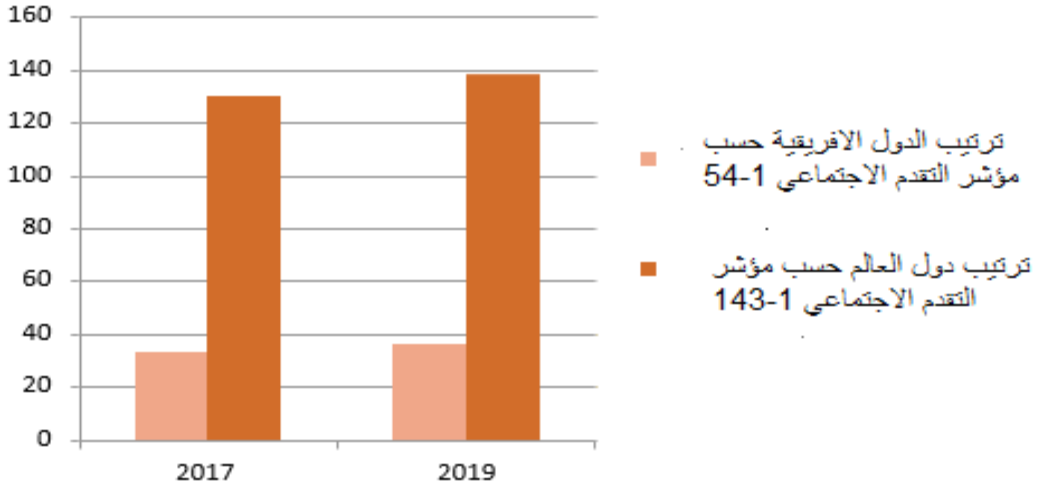

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من حتمية التقدم الاجتماعي

- **مؤشر التنمية البشرية**

مؤشر التنمية البشرية لموريتانيا لسنة 2018 هو 0.527، مما يضع البلاد في فئة "التنمية البشرية المنخفضة" والمرتبة 161. احتلت الدولة المرتبة 157 في سنة 2015. وهذا يعكس تطورًا نسبيًا ولكنه واعد في التقدم الاجتماعي في البلاد.

الجدول 1.3.5 –مؤشر التنمية البشرية في موريتانيا

السنة	2015		2017		2018	
موريتانيا	الرتبة	الرصيد	الرتبة	الرصيد	الرتبة	الرصيد
	157	0.51	159	0.37	161	0.53

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2019، 2018، 2016

4.4.1 تطور الاستثمار الأجنبي المباشر

لا تزال موريتانيا على الهامش نسبياً من تدفقات الاستثمار الأجنبي. بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة 885 مليون دولار أمريكي في سنة 2019، مقارنة بـ 773 مليون دولار أمريكي في سنة 2018، ويرجع ذلك أساسًا إلى الأموال المستلمة لتمويل العمل المتعلق بمشروع حقل الغاز وتوسيع ميناء الصداقة وتوجه معظم الاستثمارات نحو قطاعات التنقيب عن النفط واستغلاله واستخراج معادن خام الحديد والذهب وقطاع الاتصالات مع الحصول على تراخيص الهواتف المحمولة وقطاع البناء. في جويلية 2018، وقعت شركة شال Shell النفطية عقدي شراكة في الإنتاج مع الحكومة للتنقيب والإنتاج المستقبلي المحتمل للهيدروكربونات في المنطقة البحرية.

من بين العوامل التي يتم تحسينها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، تبذل موريتانيا جهودًا كبيرة لمكافحة عدم الاستقرار السياسي والأمني والفساد وتحسين النظام القضائي والسياسي. تعتمد موريتانيا أيضًا على اقتصاد أكثر تنوعًا مع الحد من الاقتصاد الموازي.

الرسم 8.4.1. – تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في موريتانيا

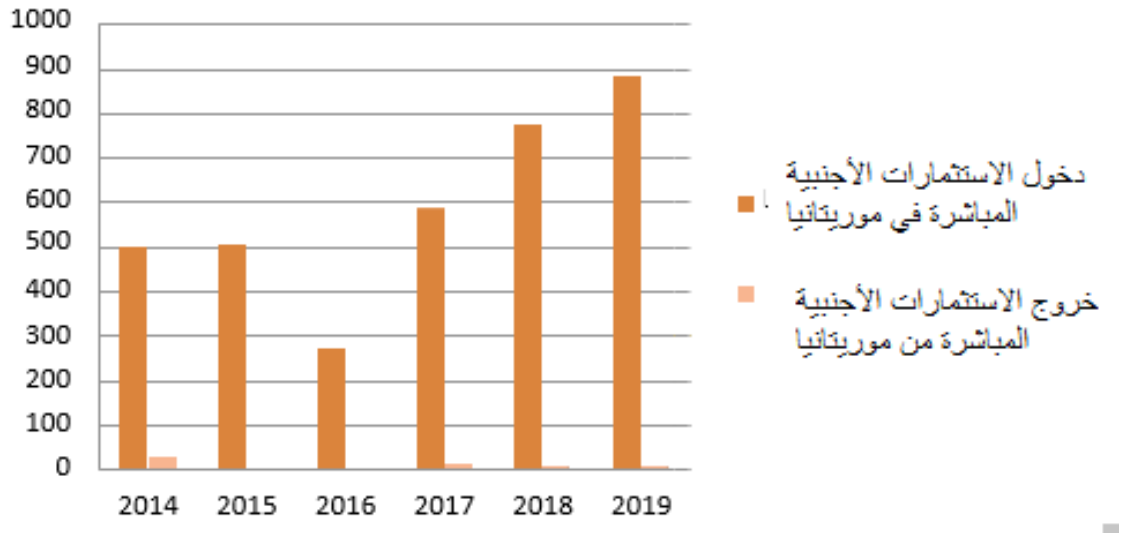

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي، الأونكتاد UNCTAD2019

5.1 تونس

معلومات عامة	
التسمية الرسمية:	الجمهورية التونسية
المنطقة:	شمال افريقيا
اللغة الرسمية:	العربية
العملة:	الدينار التونسي
العاصمة:	تونس
المساحة:	162155 كيلومتر مربع

المؤشرات الديموغرافية الرئيسية	
عدد السكان	11582075 نسمة (2019)
نسبة النمو الديموغرافي	1.25٪ / سنة
معدل المواليد	18.2 ‰ (2013)
معدل الخصوبة	2.17 أطفال / امرأة (2018)
معدل الوفيات	6.4 ‰ (2018)

المؤشرات الصحية الرئيسية	
معدل وفيات الأمهات (تقدير نموذجي لكل 100000 ولادة على قيد الحياة	43 (2017)
انتشار نقص التغذية (٪السكان)	4.3 (2017)
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	38.6 (2018)
الإنفاق الصحي الجاري (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)	256.50 (2016)

مؤشرات التعليم الرئيسية	
معدل معرفة القراءة والكتابة، إجمالي الشباب تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة	96.21 (2017)
الإنفاق العام على التعليم، الإجمالي (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	6.6 (2016)

1.5.1. النمو والتضخم وبيئة الأعمال

- **الزيادة في الناتج المحلي**

الرسم 1.5.1 –نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنوية) – تونس

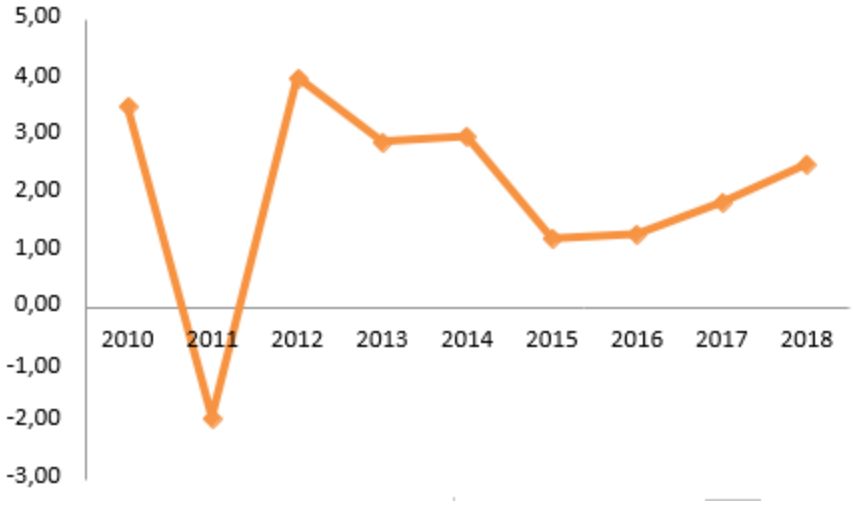

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية

بحسب البنك المركزي التونسي، يأتي سنة 2019 في أعقاب سنوات صعبة للاقتصاد التونسي. أعلن البنك المركزي التونسي، الخميس 5 مارس 2020، عن معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1٪ في سنة 2019 مقابل 2.7٪ في سنة 2018، و1.9٪ في سنة 2017، ومرة أخرى بنسبة 1٪ فقط في سنة 2016. ولكن، لا تزال النسبة خجولة. والواقع أن نمو النشاط الاقتصادي كان مقيداً بتنمية مشوشة لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد. وهذا النمو الذي لا يزال ضعيفا لا يلبي تطلعات التونسيين فيما يتعلق بالعمالة. كما فشل هذا النمو في استعادة الخلل المقلق في توازن الاقتصاد الكلي. ويتعلق الأمر هنا بإيجاد الظروف اللازمة للعودة إلى نمو سليم ومستدام وأكثر شمولا.

الجدول 1.5.1 –تطور القيمة المضافة حسب قطاع النشاط من حيث المساهمة في النمو الاقتصادي في تونس

السنة	2018
الزراعة والصيد البحري	9.8
الصناعة	0
الصناعات التحويلية	0.6
الصناعات غير التحويلية	1.2–
الخدمات القابلة للتداول	3.2
الخدمات غير القابلة للتداول	0.3

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء ووزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

على الرغم من ضعف النشاط الاقتصادي في سنة 2018، إلا أنه كان ذا نوعية أفضل. كان مدفوعاً بتقدم بعض القطاعات الإنتاجية: سجل القطاع الزراعي أداءً استثنائيًا بفضل زراعة الزيتون بينما أكد قطاع السياحة انتعاشه. في المقابل، لم تعمل القطاعات الأخرى بشكل جيد. هذا هو، قبل كل شيء، القطاع الصناعي الذي تأثر بقوة بتباطؤ الأنشطة الاستخراجية التي لا تؤثر على ديناميكيات النمو فحسب، بل تؤثر أيضًا على الوضع الخارجي وتوازن الميزانية.

- **التضخم، عامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي**

الرسم 2.5.1–التضخم، عامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنوية) في تونس

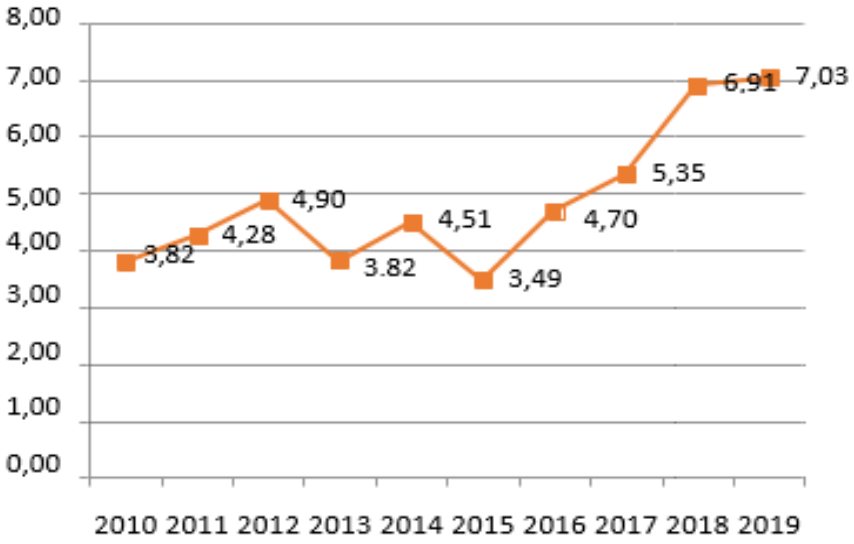

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية

وهناك خلل آخر لا يقل أهمية يتعلق بالضغوط التضخمية التي لا تزال قوية. بلغ معدل التضخم في سنة 2019 في المتوسط 7.3٪ مقابل 5.3٪ في سنة 2017. وهذه الزيادة تحمل علامة الأحكام المالية لقانون المالية من جهة (LF 2018)، بما في ذلك زيادة نقطة مئوية واحدة في ضريبة القيمة المضافة والتعديل التصاعدي في أسعار الوقود. من ناحية أخرى، هناك تأثير انخفاض قيمة الدينار. انخفض سعر صرف العملة الوطنية، في المتوسط ، بنسبة 12.9٪ مقابل اليورو و8.6٪ مقابل الدولار.

- **مؤشرات تيسير المبادلات التجارية.**

تشير مؤشرات تيسير التجارة إلى أن أداء تونس كان جيدًا فيما يتعلق بالقرارات المسبقة (1.429)، والرسوم والتكاليف (1.538)، وإجراءات المستندات (1.385)، والحوكمة والنزاهة (1.222). تظهر البيانات الواردة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن المؤسسات التونسية تخضع لقيود مرتبطة بتعدد الرسوم الجمركية والإجراءات الإدارية وما إلى ذلك. وهذا يولد تكاليف ويضر القدرة التنافسية التصديرية للشركات.

الجدول 2.5.1 –مؤشرات تيسير التجارة في تونس

المؤشرات	النقاط	القيمة
توافر المعلومات	22	1.1
مشاركة التجار	5	0.71
القرارات المسبقة	10	1.25
إجراءات الاستئناف	13	1.44
الرسوم والمصاريف	14	1.17
الرسميات: التشغيل الآلي	4	0.44
الإجراءات الرسمية: الوثائق	3	0.27
الرسميات: الإجراءات	21	0.72
التعاون الداخلي بين مختلف الأجهزة الحدودية	8	0.8
التعاون الخارجي بين مختلف الأجهزة الحدودية	4	0.36
الحوكمة والنزاهة	3	0.43

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

- **مؤشر أداء الخدمات اللوجستية**

تحتل تونس المرتبة 105 في 2018 من حيث الأداء اللوجستي برصيد 2.57، تقدمت بخمسة مراكز مقارنة بسنة 2016.

الرسم 3.5.1 –درجة مؤشر أداء الخدمات اللوجستية –تونس

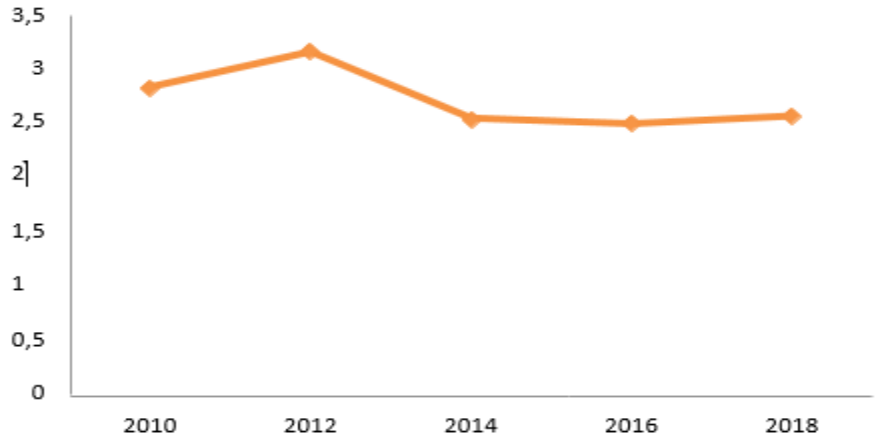

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات البنك الدولي

الرسم 4.5.1 – درجة مؤشر الخدمات اللوجستية

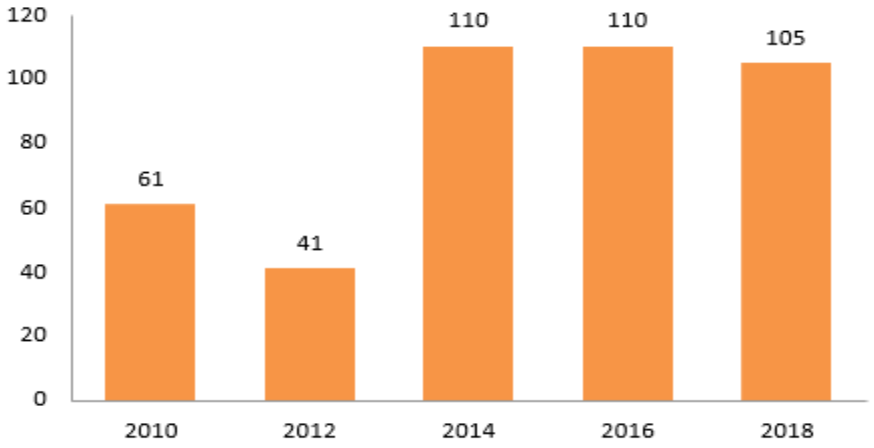

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات البنك الدولي

2.5.1 سوق الشغل

- **البطالة**

الرسم 5.5.1 –إجمالي البطالة كنسبة مئوية من إجمالي السكان النشطين اقتصاديًا (تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية) في تونس

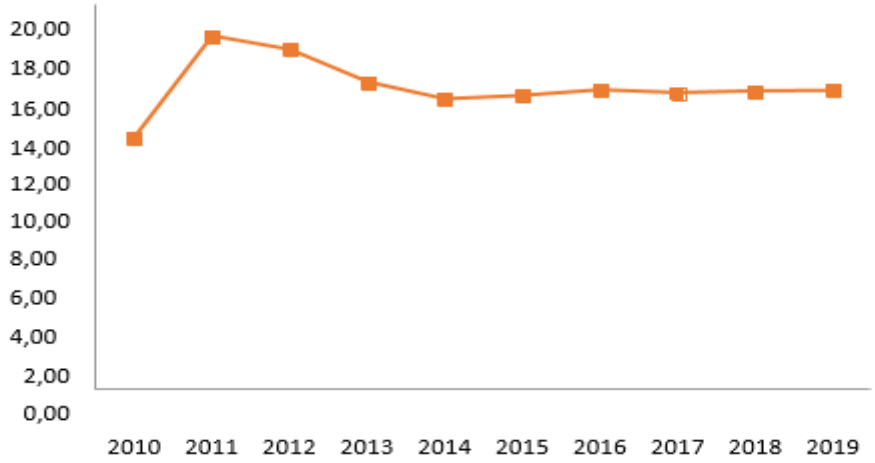

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات مؤشر التنمية العالمية

فيما يتعلق بسوق الشغل، لم يكن خلق الوظائف كافيا لاستيعاب العدد المرتفع للبطالة الذي ظل المعدل العام لها مستقراً عند 15.5٪. على وجه الخصوص، بالنسبة لخريجي التعليم العالي، وعلى الرغم من حدوث انخفاض طفيف، فإن معدل البطالة لا يزال مقلقًا (28.8 مقابل 29.9٪).

كما أن عدم التطابق بين تدريب الباحثين عن العمل واحتياجات المنشآت الاقتصادية يظل العامل الأساسي في استمرار البطالة، إضافة إلى ضعف صافي خلق فرص العمل، والذي لم يتجاوز27، 6 آلاف وظيفة تمثل 4.3٪ فقط من إجمالي عدد الباحثين عن عمل.

- **معدل النشاط حسب الجنس (السكان النشطون فوق 15 سنة)**

التفاوتات بين الجنسين أقل مما هي عليه في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لكن معدل التوظيف أقل بكثير بالنسبة للنساء منه بين الرجال والنساء غالبًا ما يشغلن وظائف أقل مهارة. تظل تونس واحدة من أكثر الدول تقدمًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث حقوق المرأة وتحريرها [12].

الرسم 6.5.1 –معدل النشاط حسب الجنس –تونس

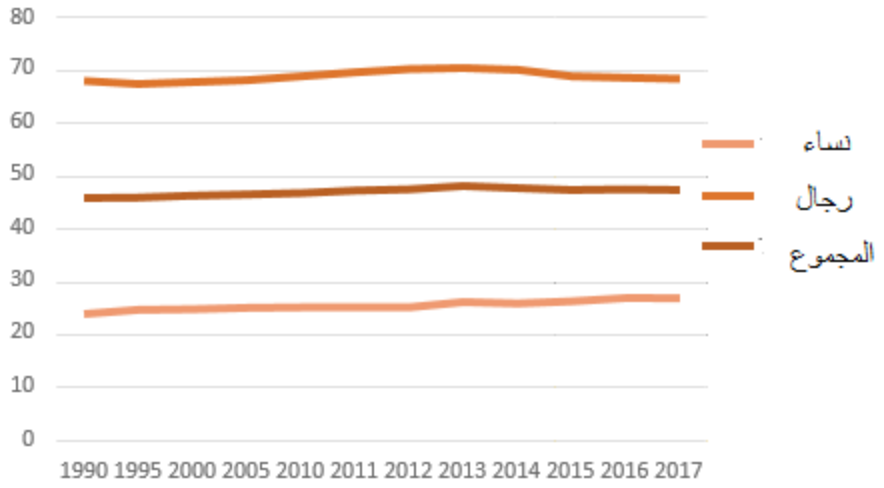

المصدر: المؤلفون بناءً على بيانات من مؤسسة التدريب الأوروبية

استنادًا إلى بيانات المعهد الوطني للإحصاء والبنك الدولي، يجب أن تستهدف سياسات التوظيف النشط بشكل خاص الخريجين الشبان والنساء وبعض المناطق المحرومة حيث وصل معدل البطالة إلى مستويات مقلقة. وضمن هذا الإطار، سيتم إطلاق استراتيجية وطنية جديدة للتشغيل في 30 جوان 2019، وستغطي الفترة 2020–2030، تهدف إلى تكييف خريجي التعليم العالي وخريجي التدريب المهني مع تطور احتياجات سوق العمل من خلال مجموعة من البرامج وآليات الدعم والميزانيات التي يكون دافع المبادرة الأولية لها من أولوياتها.

[12] البنك الدولي (2015)، تونس : تشخيص منهجي للبلد.

3.5.1 الرفاه

- **معدل العمر المتوقع**

خلال الفترة 2010–2018، ارتفع العمر المتوقع عند الولادة بنحو عام واحد.

الجدول 3.5.1 –معدل العمر المتوقع في تونس

السنة	2010	2015	2017	2018
معدل العمر المتوقع عند الولادة	75	75.9	76.3	**76.5**

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من Knoema

- **نسبة التسجيل بالمؤسسات التعليمية**

ارتفعت في تونس نسبة التسجيل بالمؤسسات التعليمية من حوالي 95٪ في سنة 2010 إلى حوالي 99٪ في سنة 2019.

الرسم 7.5.1 – نسبة التسجيل بالمؤسسات التعليمية في تونس

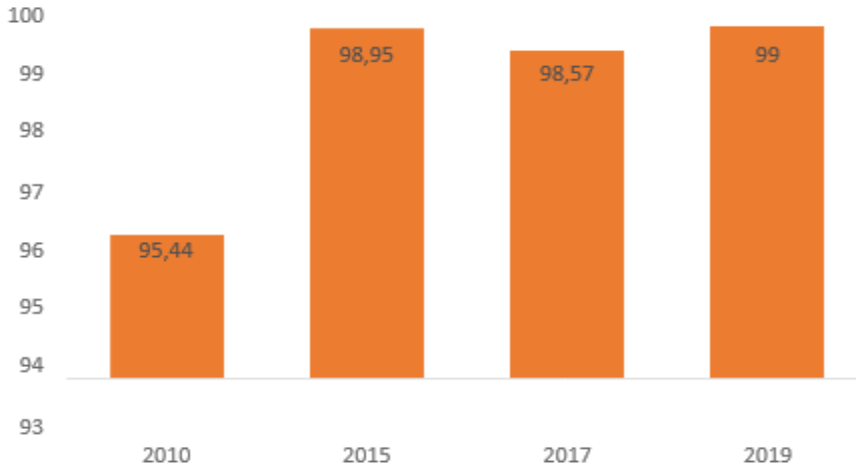

المصدر: المؤلفون من مركز بيانات الاتحاد الدولي للإنقاذ، اليونسكو

- **مؤشر التنمية البشرية**

في سنة 2019، احتلت تونس المرتبة الثانية على المستوى الأفريقي والمرتبة 51 على المستوى العالمي من حيث التقدم الاجتماعي. تستمر الدولة في التحسن من حيث التقدم الاجتماعي، وذلك بفضل الإصلاحات بما في ذلك التعليم والتوظيف. وفي هطا السياق، حصلت تونس على أعلى الدرجات في قطاعات مد شبكات المياه والصرف الصحي والتغذية والرعاية في المستشفيات والحقوق الفردية والمعلومات. ومع ذلك، فقد حصلت على أدنى درجة في الوصول إلى التعليم العالي والجودة البيئية والسلامة.

الرسم 8.5.1–مؤشر التقدم الاجتماعي في تونس

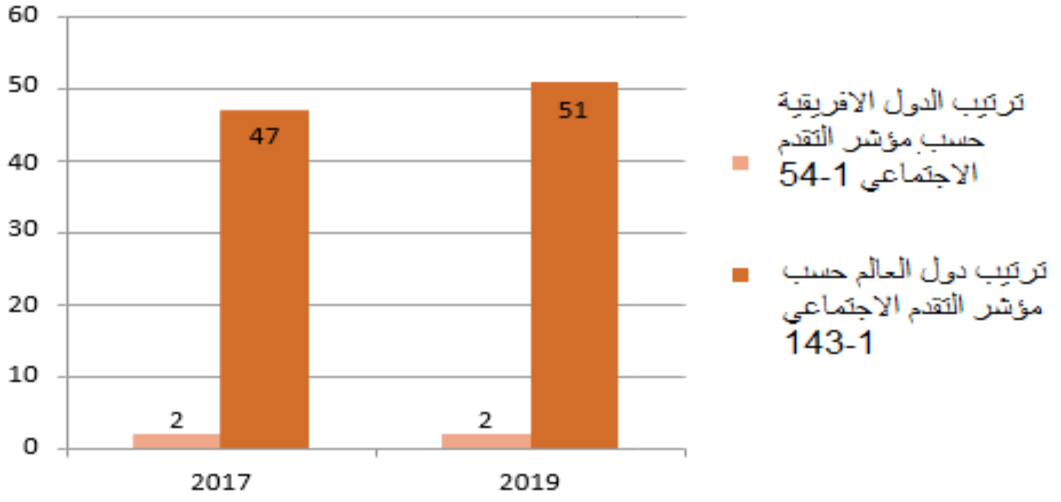

المصدر: حتمية التقدم الاجتماعي

- **مؤشر التنمية البشرية**

احتلت تونس المرتبة 91 في 2018، وتقدمت 6 مراتب في التصنيف العالمي للتنمية البشرية مقارنة بسنة 2015. كما صنف التقرير تونس في المرتبة 63 في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين لسنة **2018**

الجدول 4.5.1 –مؤشر التنمية البشرية في تونس

السنة	2015		2017		2018	
تونس	الرتبة	الرصيد	الرتبة	الرصيد	الرتبة	الرصيد
	97	0.73	95	0.75	**91**	**0.74**

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2019، 2018، 2016

- **الفقر**

في تونس، كان النمو شاملاً نسبيًا حيث كان انخفاض الفقر مثيرًا للإعجاب في السنوات الأخيرة. تعدى خط الفقر الوطني من 14.8٪ في سنة 2010 إلى 15٪ في سنة 2019.

الرسم 9.5.1 –الفقر في تونس

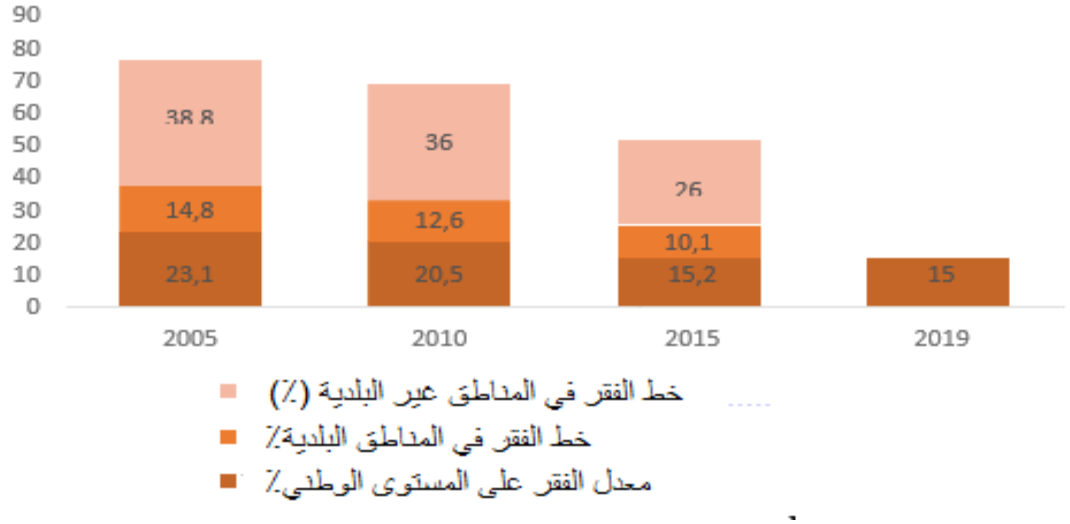

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من المعهد الوطني للإحصاء

4.5.1 التجديد

- **مؤشر التجديد**

في سنة 2019، احتلت تونس المرتبة 70 وفقًا لمؤشر التجديد العالمي. وبحسب المؤشر الفرعي لمدخلات التجديد، تحتل تونس المرتبة 74. وتحتل البلاد المرتبة 65 من حيث مؤشر الإنتاج الفرعي المبتكر.

الرسم 10.5.1 –مؤشر التجديد العالمي – تونس

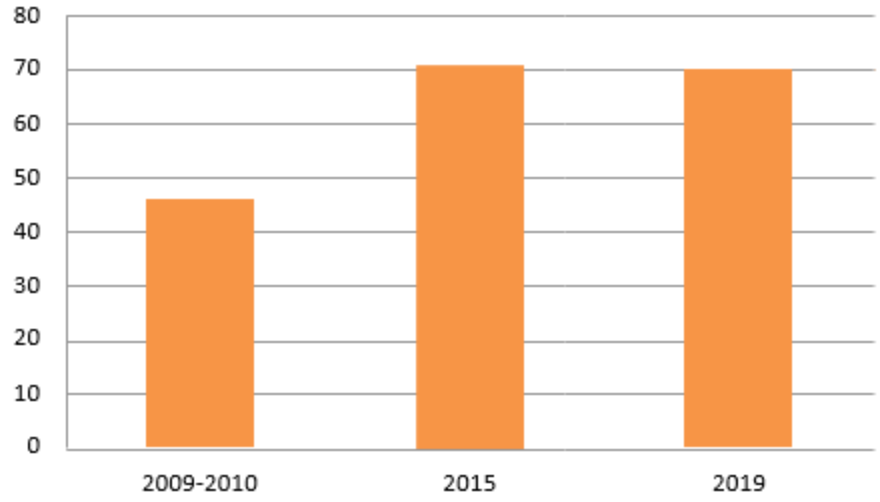

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من مؤشر التجديد العالمي (2016–2019)

5.5.1 تطور الاستثمار الأجنبي المباشر (بملايين الدولارات)

الرسم 11.5.1 –دخول وخروج الاستثمار الأجنبي المباشر –تونس

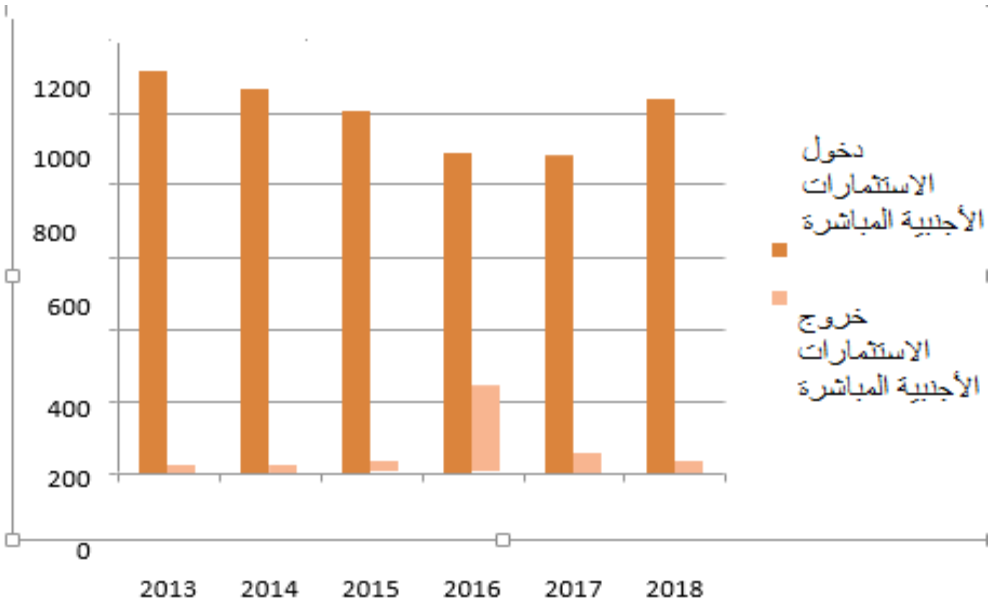

المصدر : المؤلفون استنادا إلى بيانات من تقرير الاستثمار العالمي، الأونكتاد 2019

وفقًا لتقرير البنك المركزي التونسي الصادر في 2019 والمتعلق بسنة 2020، من المتوقع حدوث انخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب إحجام المؤسسات عن الاستثمار في سياق يتميز بشكوك قوية وبتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي. وتجدر الإشارة إلى أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعود بالفائدة على تونس قد تكثفت في 2018 لتصل إلى 1036 مليون دولار في 2018 مقابل 881 مليون دولار في 2017. وفي هذا السياق، بدأت بالفعل إصلاحات من بينها إصدار القانون الجديد بشأن الاستثمار والإجراءات المتخذة لتحسين مناخ الأعمال.

وبحسب البنك المركزي، فإن عودة الضغوط التضخمية وتفاقم عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات زاد من الضغط على مدخرات الدولة من العملات الأجنبية وكذلك على سعر صرف الدينار مقابل العملات الرئيسية. كان على البنك المركزي الذي تتمثل مهمته في الحفاظ على استقرار الأسعار، تشديد سياسته النقدية. للقيام بذلك، تم رفع السعر الرئيسي مرتين، على التوالي في مارس وجوان 2018، بمقدار 75 و100 نقطة اساسية، ليتم رفعه إلى 6.75٪ في نهاية النصف الأول من سنة 2018. مع الأخذ بعين الاعتبار التضخم المستمر كما يتضح من قياسات التضخم الضمنية، قرر البنك المركزي زيادة جديدة في فيفري 2019، ليصل المعدل الرئيسي إلى 7.75٪. أدى تعاقب الإجراءات التقييدية إلى خفض التضخم النقدي وساهمت في استقرار الوضع الاقتصادي وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق انتعاش سليم في الاستثمار. انضمت تدابير السياسة النقدية هذه إلى إدارة الاحتياطي وتدابير سياسة سعر الصرف. لقد تمكنوا، خلال النصف الأول من سنة 2019، من الحفاظ على استقرار معين في قيمة الدينار وإبطاء انخفاضه، والذي كان يمكن أن يكون أكثر وضوحًا.

وإدراكًا منه للتأثير على المدى المتوسط لهذه الإجراءات على النمو الاقتصادي، الذي لا يزال هشًا، فقد أعاد البنك المركزي تخصيص إعادة التمويل الذي يقدمه للبنوك. في الواقع، تم إنشاء نافذة إعادة تمويل طويلة المدى عن طريق طلبات عروض لـ 6 أشهر والمخصصة للاستثمار الإنتاجي بحلول نهاية سنة 2018. وتجدر الإشارة إلى أن الحجم الإجمالي لإعادة التمويل قد تحسن بشكل كبير في سنة 2018، ووصل إلى مستويات غير مسبوقة، بل تجاوز ال 16 مليار دينار.

خاتمة

قطعت البلدان المغاربية خطوات كبيرة في اتجاه البيئة الاقتصادية، ولكن لا يزال يتعين التغلب على التحديات لخلق بيئة اقتصادية أكثر متانة، والتي يمكن أن تعزز الاستثمار وتسمح للبلدان بأن تكون أكثر تنافسية في الاقتصاد على النطاق الدولي. والهدف من ذلك هو تحديد المشاكل التي يبدو أنها تمثل العقبات الرئيسية أمام النمو الاقتصادي.
يعد خلق فرص العمل من الأولويات الرئيسية في منطقة المغرب العربي من خلال الحد من الجمود في سوق العمل، مما يثني المؤسسات عن تطوير فرص العمل. من أجل ضمان تحول هيكلي للاقتصاد ونمو شامل ومستدام، من المهم إجراء إصلاحات استراتيجية في السياسات تهدف إلى تشجيع العمالة الرسمية مع إدراج العمال غير الرسميين في الاقتصاد الرسمي.

الفصل 2

المالية العامة

المقدمة

تتبع غالبية البلدان المغاربية سياسات مالية ونقدية سليمة. اتخذت معظم البنوك المركزية إجراءات لتعزيز إطار سياستها النقدية.

في بداية سنة 2020، قرر بنك الجزائر خفض معدل متطلبات الاحتياطي (من 10٪ إلى 8٪)، المعدل الرئيسي (بمقدار 25 نقطة) من أجل تشجيع الاستثمار ومنح قروض بتكلفة معقولة.

بفضل السياسة النقدية الحكيمة للبنك المركزي الموريتاني، شهدت سنة 2019 تحسنًا في النمو الاقتصادي بنسبة 5.9٪ (مقابل 2.1٪ في سنة 2018) وتراجع التضخم إلى 2.3٪. في المتوسط (مقارنة بـ 3.1٪ في سنة 2018). شهد هذا العام أيضًا استقرارًا في سعر الصرف في الأوقية، وتطور المعاملات الخارجية، وبالتالي فائضًا إجماليًا في ميزان المدفوعات.

واصلت المؤشرات النقدية والمالية للمغرب تسجيل نمو كبير خلال العقدين الماضيين. بلغ متوسط معدل التضخم السنوي 0.3٪ (مقابل 1.9٪ سنة 2018). بقي سعر الفائدة الرئيسي مستقرا (٪2.25). لتخفيف السيولة المصرفية لدى بنك المغرب لخفض معدل متطلبات الاحتياطي من 4٪ إلى 2٪.

في تونس، بدأت "السياسة النقدية التونسية تؤتي ثمارها" بحسب محافظ البنك المركزي التونسي. بفضل الإجراءات المختلفة التي اتخذها البنك المركزي التونسي، شهد هذا العام تحسنًا في المؤشرات النقدية والمتعلقة بالميزانية مثل انخفاض عجز الموازنة بمقدار 1.3 نقطة مئوية إلى 3.5٪ من البنك الدولي، وتحسين نسب الدين العام وانخفاض معدل التضخم (6.1).

يعتمد الاقتصاد الليبي بشكل أساسي على صادرات الغاز والنفط. وعلى الرغم من الانخفاض في عائدات النفط، ظل الميزان التجاري الليبي إيجابيًا مع فائض يقارب 12 مليار دولار أمريكي في سنة 2019. ساعدت صادرات النفط ليبيا في الحصول على ناتج محلي اجمالي بنسبة 9.9٪. شهدت سنة 2019 تضخمًا معتدلاً بلغ 4.6٪، لا سيما فيما يتعلق بالتحسن النسبي في أسعار الصرف وتدفق العملات الأجنبية.

تلعب البنوك المركزية لدول اتحاد المغرب العربي دورًا مركزيًا في استقرار النظام المالي المغاربي. فقد أجبروا في بعض الأحيان على تبني سياسات تقييدية للتعامل مع المشاكل المالية في المنطقة. لكن المرونة كانت مطلوبة في سنة 2020 للتعامل مع عواقب وباء كوفيد-19.

يعرض هذا الفصل الإجراءات الرئيسية التي اعتمدتها البنوك المركزية المغاربية والأرقام الرئيسية المتعلقة بسياساتها النقدية والميزانية.

1.2 الجزائر

المؤشرات الرئيسية للمالية العامة	2017	2019
متوسط سعر النفط (التغير مقارنة بسنة 2016)	20.2 %	–
الصادرات الهيدروكربونية	33202.8 مليون دولار	–
احتياطي النقد الأجنبي	97.33 مليار دولار	–
عائدات ضريبة المحروقات (تغير مقارنة بسنة 2016)	33.2 %	–
عجز الموازنة ٪ الناتج المحلي الإجمالي	6.4 %	–
معدل سوق المال	2.99 %	–
سعر الفائدة الرئيسي	3.75 %	**3.75 %**
اعتمادات محلية	13571.9	**17750.6 مليون دولار**
صافي الأصول الأجنبية	11227.4 مليون دولار	**8891.1 مليون دولار**

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من تقارير البنك المركزي الجزائري

1.1.2 – السياسة النقدية

لتعزيز فعالية تدابير السياسة النقدية وتحسين آليات التحويل، قررت لجنة عمليات السياسة النقدية COPM التابعة لبنك الجزائر في أفريل 2020 (1) خفض سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 25 نقاط مديرية لتصبح عند 3٪، (2) خفض معدل الاحتياطي الإلزامي من 8٪ إلى 6٪، وتحرير قدر إضافي من السيولة (3) وزيادة عتبات إعادة التمويل للأوراق المالية الحكومية القابلة للتداول، سيسمح للبنوك بزيادة قدرتها على إعادة التمويل مع البنك المركزي الجزائري.

- **صافي الدين الخارجي**

الرسم 1.1.2– الأصول الأجنبية واحتياطيات النقد الأجنبي في أشهر الاستيراد – الجزائر

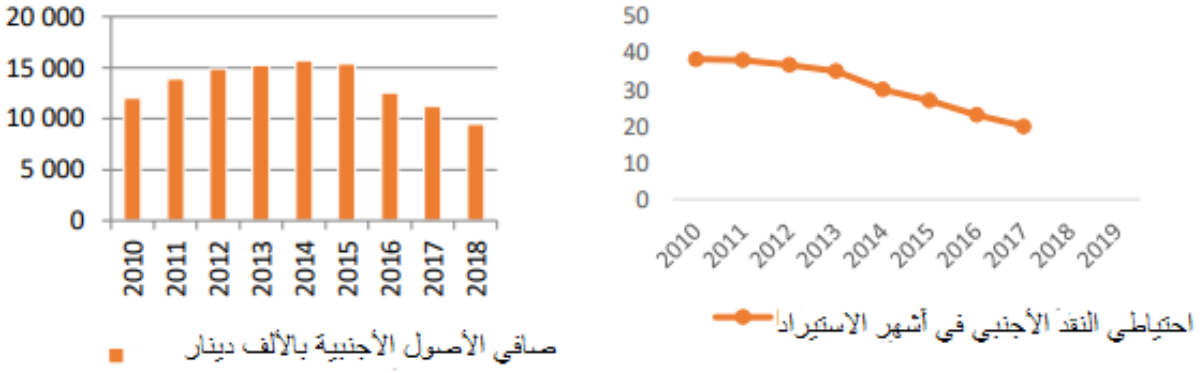

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من تقارير BCA

تراجعت قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي. في الواقع، منذ منتصف 2014، ضعف الدينار بشكل كبير مقابل الدولار الأمريكي واليورو، بسبب انخفاض أسعار النفط مما وضع الدينار تحت الضغط. سمح بنك الجزائر لعملته بالانخفاض من أجل عدم التشجيع على الطلب على الواردات والحفاظ على احتياطيات البلاد من النقد الأجنبي. في الواقع، ارتفع الدينار من 137.237 دينارًا لليورو في سنة 2017 إلى 135.076 دينارًا جزائريًا في سنة 2018، و133.064 دينارًا لليورو في سنة 2019.

- **الاعتمادات المحلية**

الرسم 2.1.2 –القروض المحلية –الجزائر

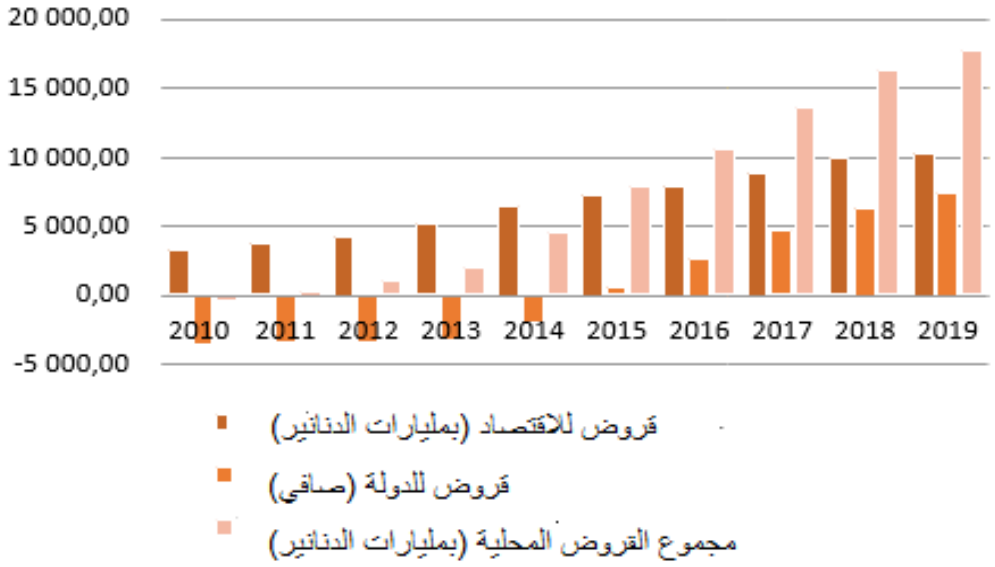

المصدر: المؤلفون استناداً إلى التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري

يستمر الائتمان الممنوح للاقتصاد في النمو ليصل إلى 10300.8 في سنة 2019، بزيادة قدرها 3.25 ٪ مقارنة بسنة 2018. وبصرف النظر عن تأثير الصدمة الخارجية على السيولة، ظلت البنوك، بعد تقرير 2017 الصادر عن البنك المركزي الجزائري برأس مال مريح ومربح، مع وجود اختلال بسيط فقط من حيث الاستحقاق. لا تزال المخاطر المرتبطة بتركيز الائتمان، خاصة داخل البنوك العامة، والتي تشارك في تمويل المشاريع الكبرى، كبيرة. ومن هنا تأتي الحاجة إلى إشراف صارم لتجنب المخاطر على استقرار النظام المالي.

- **الطلب الخارجي**

الرسم 3.1.2 –تصدير المحروقات (بملايين الدولارات) – الجزائر

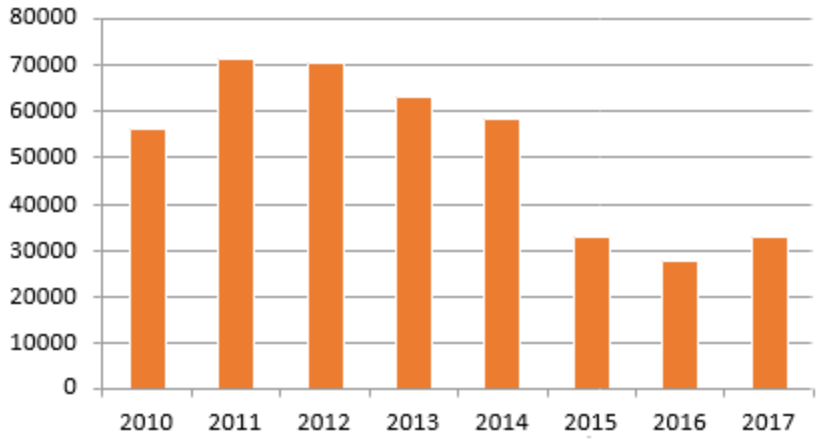

المصدر: المؤلفون استناداً إلى التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري

وزادت مساهمة الصادرات في النمو في سنة 2018 بزيادة إجمالي الصادرات السلعية بنسبة 18.9٪، فيما ساهمت الواردات والاستهلاك الحكومي العام فيها بشكل سلبي.

- **تطور أسعار الفائدة**

الرسم 4.1.2 –معدل الخصم ومتوسط سعر السوق النقدي –الجزائر

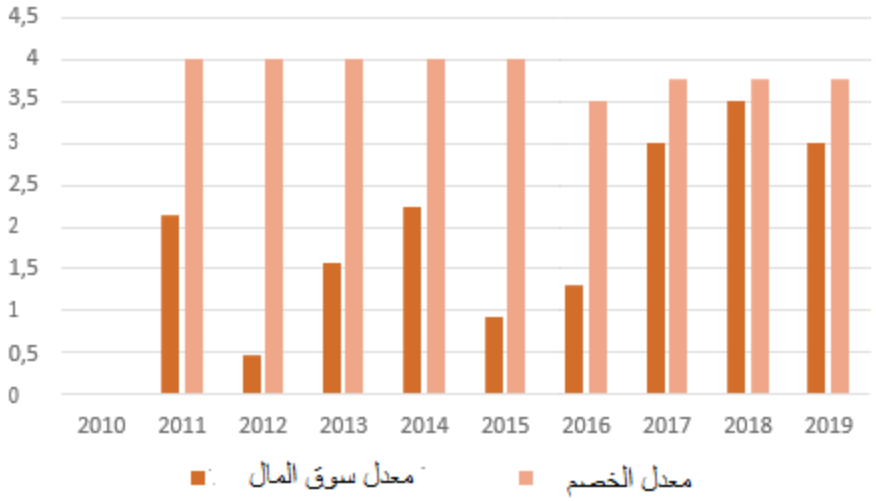

المصدر: المؤلفون استناداً إلى التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري

في مواجهة تراجع السيولة، اتخذ بنك الجزائر إجراءات مناسبة للسياسة النقدية للسماح للبنوك بالقيام بأنشطتها، ولا سيما منح الائتمان. من أجل جعل الائتمان أرخص، خفض بنك الجزائر، في سنة 2019، السعر الرئيسي من 3.5٪ إلى 3٪ المطبق على عمليات إعادة الخصم.

2.1.2 السياسة المالية

أ. رصيد ميزانية الدولة

- توازن الميزانية

الرسم 5.1.2 –عجز الميزانية (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) – الجزائر

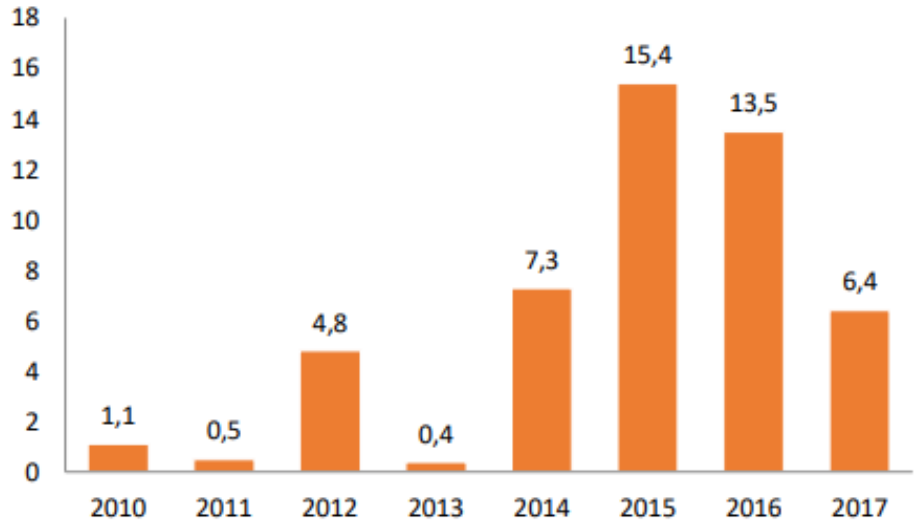

المصدر: المؤلفون استناداً إلى التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري

يقدر عجز الموازنة بـ 9٪ في 2019 بعد أن كان 13.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2016، ثم 6.4٪ في 2017 بانخفاض مقارنة بسنة 2015 عندما كان 16.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي. لقد نجحت السلطات في تنفيذ كل سياسات ضبط الأوضاع المالية التي تم تبنيها في ميزانية سنة 2016. وقد نصت هذه السياسة على خفض الإنفاق بنسبة 9٪ (الاستثمار بشكل أساسي) وزيادة بنسبة 4٪ في إيرادات الموازنة على أساس زيادة أسعار البنزين بنسبة 36٪، وزيادة الضرائب على الكهرباء وتسجيل المركبات. كما أعطت الميزانية السلطات المالية سلطة الموافقة على مزيد من التخفيضات في الإنفاق في حالة انخفاض أسعار النفط عن متوسط السعر المفترض المتوقع، وكذلك السماح بالاقتراض الخارجي عند الاقتضاء. تشير التقديرات إلى أن الإنفاق العام قد انخفض بنسبة 3.6٪ فقط، بسبب انخفاض قدره 8.1٪ في الإنفاق في راس المال.

- موارد ميزانية الدولة: الموارد الخاصة

الرسم 6.1.2- الإيرادات الضريبية – الجزائر

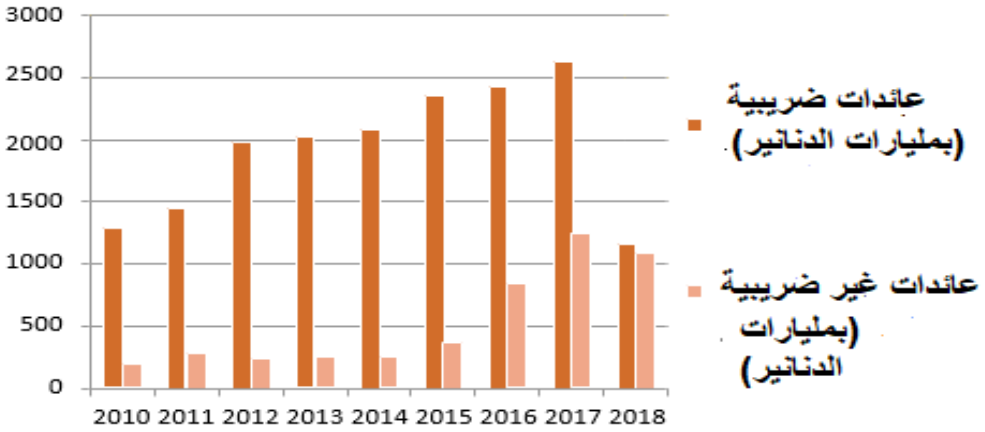

المصدر: المؤلفون استناداً إلى التقارير السنوية لـ BCA

على الرغم من انخفاض عائدات النفط والغاز، إلا أنها لا تزال تشكل الحصة الأكبر من الإيرادات العامة، مما يجعل السياسة المالية الجزائرية عرضة للتقلبات في أسعار النفط. وأدى انخفاض الأسعار إلى انخفاض عائدات الهيدروكربونات التي انخفضت من 29 مليار دولار في 2018 إلى 24.6 مليار دولار في 2019، بانخفاض أكثر من 15٪. في الوقت نفسه، زادت الإيرادات غير النفطية بنسبة 3.9٪ في سنة 2019. وأدى الانخفاض في عائدات النفط إلى استنفاد فعلي للمدخرات العامة التي يحتفظ بها صندوق ضبط الموارد الجزائري ويجري حالياً تنفيذ تدابير للتخفيف من تأثير انخفاض الإيرادات الحكومية.

- النفقات خارج إطار الديون

الجدول 1.1.2 النفقات بالجزائر خارج إطار الديون

السنة	النفقات الإجمالية (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	نفقات التشغيل (مليار دينار)
2010	38 %	3446
2011	40 %	4291.2
2012	45 %	4925.1
2013	38 %	4335.6
2014	40.6 %	4714.4
2015	46.1 %	4972.3
2016	41.9 %	4807.3
2017	**39.1 %**	-

المصدر: المؤلفون استناداً إلى التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري

ويجري حاليا تنفيذ تدابير للتخفيف من أثر انخفاض إيرادات الحكومة. وينص مشروع قانون المالية لسنة 2020 على خفض النفقات والإيرادات، وفقا لبيان صحفي صادر عن الحكومة عقب اجتماع للمجلس. وافق قانون المالية على خفض الإنفاق بنسبة 9.2% بسبب انخفاض إنفاق التشغيل ورأس المال وانخفاض إيرادات الميزانية بنسبة 8.3% على أساس ضريبة نفطية تصل إلى 2200.3 مليار دينار سنة 2020 رغم زيادة متوقعة بنسبة 5.3% في الضرائب العادية. يستند مشروع قانون المالية لسنة 2020 إلى "توقعات حذرة لعائدات ضريبة النفط في ضوء الظرف الذي يتميز بتقلب أسواق النفط والغاز، مع "النمو الاقتصادي النسبي وترشيد كبير لواردات السلع والخدمات مع معدل تضخم موجه". كما قدمت الحكومة تراخيص استيراد جديدة. سمحت هذه الاجراءات بخفض أكبر في قيمة العملة المحلية (بالدينار) بالقيمة الاسمية مقارنة باليورو، وذلك من أجل الحفاظ على الأصول الأجنبية. انخفضت الإعانات المكلفة والمتناقضة في قطاع الطاقة بفضل زيادة الضرائب على أسعار الكهرباء والوقود. كما شرعت الحكومة في استعراض برامج تحويلات اجتماعية كجزء من استراتيجية لتجميعها لاحقا وتعزيز اهدافها.

ب. الديون العامة المستحقة

- **الدين المحلي**

الرسم 7.1.2 –الدين العام المحلي (بمليارات الدنانير) – الجزائر

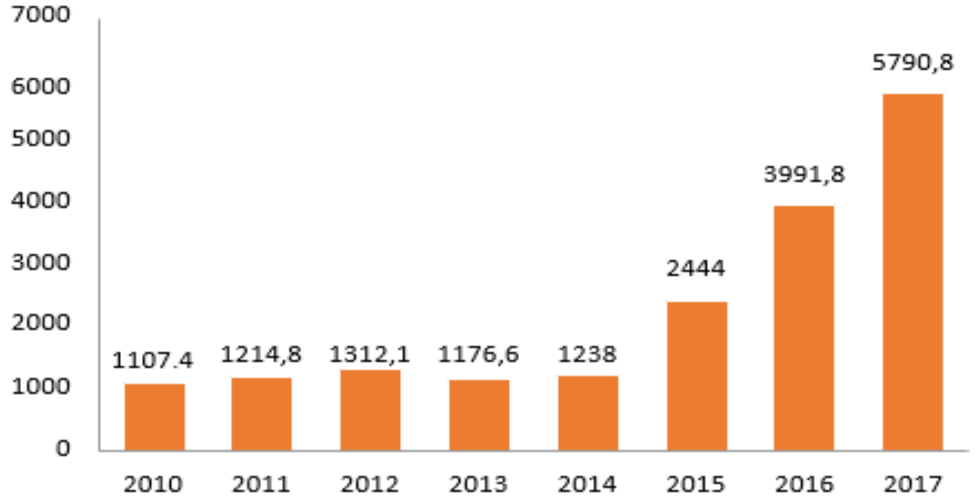

المصدر: المؤلفون استناداً إلى التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري

- **الدين الخارجي**

الرسم 8.1.2 – الدين الخارجي (بمليارات الدولارات) – الجزائر

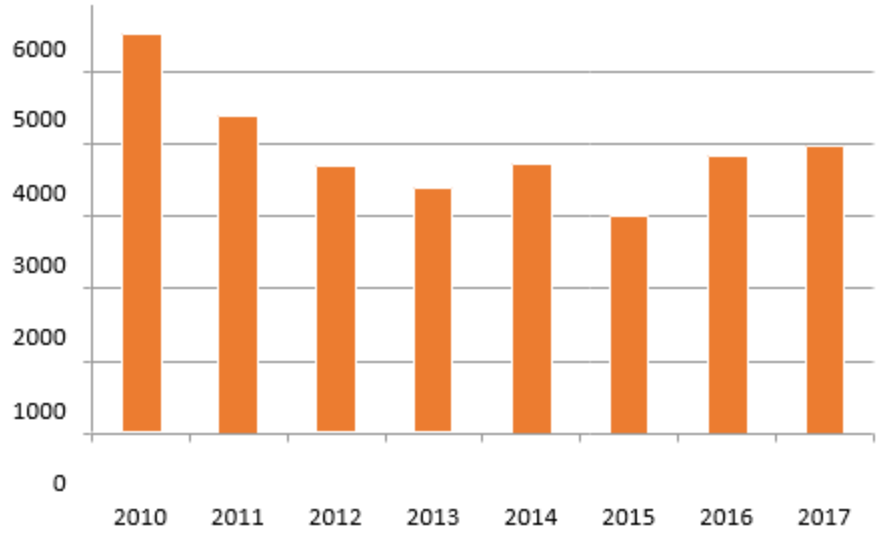

المصدر: المؤلفين من التقارير السنوية BCA

لا يزال الدين الخارجي منخفضًا، حيث يقل عن 2.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي بسبب السياسة التي طبقتها الدولة خلال العقد الماضي بعدم الاقتراض من الخارج، في حين أن إجمالي الديون المستحقة تقدر ب 20٪.

2.2. ليبيا

المؤشرات الرئيسية للمالية العامة	2019
إنتاج النفط الخام بملايين البراميل	616
الإيرادات النفطية٪ إجمالي الإيرادات	55 %
إجمالي الإيرادات غير النفطية بالمليون دينار	25970.5
القاعدة النقدية بالمليون دينار ليبي	60073.1
نفقات الميزانية بالمليون دينار	45810

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من تقارير مصرف ليبيا المركزي

1.2.2 – السياسة النقدية

- **القاعدة النقدية**

الرسم 1.2.2 –القاعدة النقدية (بالمليون دينار ليبي) –ليبيا

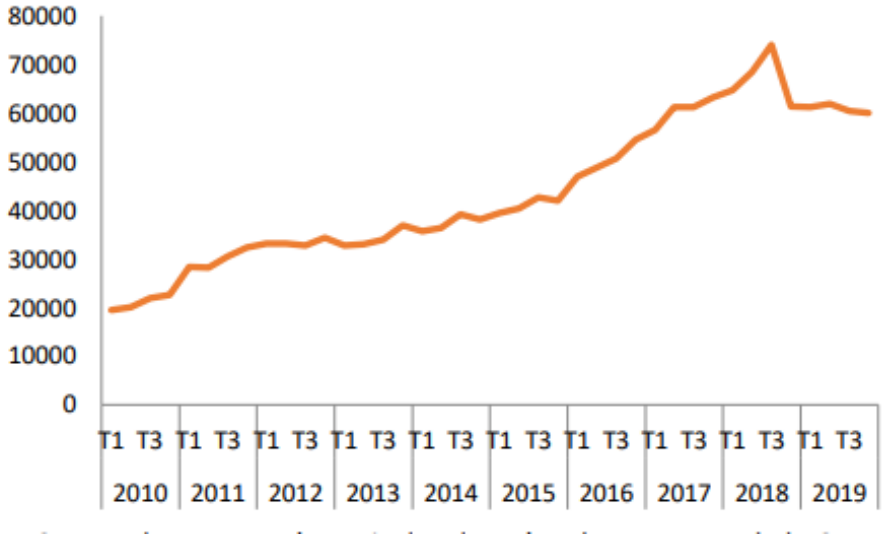

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من تقارير مصرف ليبيا المركزي الليبي.

على الرغم من التحسن فان ميزان الدفوعات لا يزال يعاني من القيود السياسية المفروضة على إنتاج وتصدير النفط والواردات المرتبطة بالاستهلاك. لقد تمكنت ليبيا من زيادة صادراتها من النفط بشكل كبير في سنة 2017 (0,7 مليون برميل يوميًا)، ولكنها ظلت عند نصف إمكاناتها. وهذا الأداء النسبي لا يكفي لتحقيق التنمية المستدامة الجارية نظراً لاعتماد ليبيا الشديد على الواردات لتلبية احتياجات الاستهلاك والسلع الوسيطة.

وتبعا لذلك، ظل عجز الحساب الجاري مرتفعا، عند حوالي 9.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ولقد تم تمويل هذا العجز بالكامل من خلال صافي تدفقات رأس المال الأجنبي، الأمر الذي سمح ببقاء احتياطيات النقد الأجنبي دون تغيير على مدى الفترة 2017–2019 عند نحو 26 مليار دولار، أي ما يعادل 13 شهرًا من الواردات. ورغم أن سعر الصرف الرسمي ظل مستقراً، الا أن الجنيه الليبي فقد نحو 73% من قيمته في السوق الموازية بسبب ضعف أساسيات الاقتصاد الكلي والنظام المصرفي غير السائل.

- **الطلب الخارجي**

الرسم 2.2.2 –صادرات النفط من إجمالي الصادرات (٪) –ليبيا

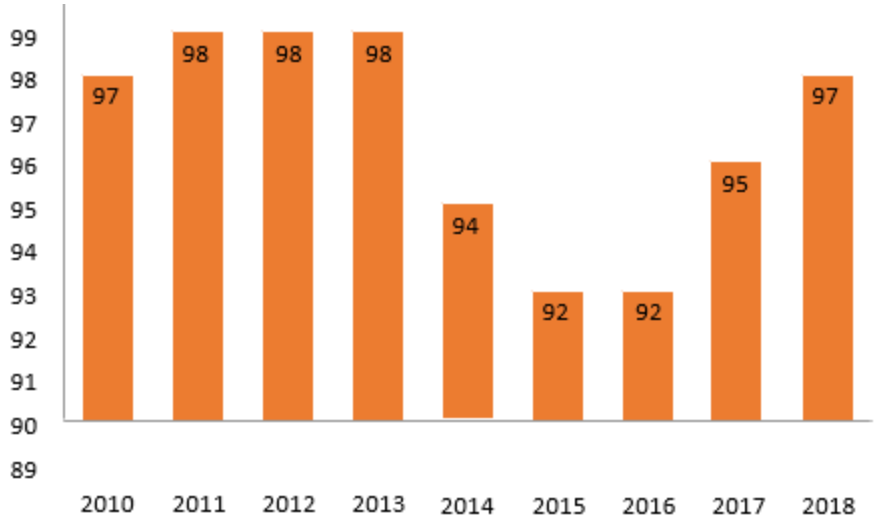

المصدر: المؤلفون استنادا إلى بيانات من تقارير مصرف ليبيا المركزي

ارتفعت صادرات ليبيا بشكل حاد في سنة 2018 على خلفية استئناف إنتاج النفط (97٪ من إجمالي الصادرات)، إلى 24.8 مليار دولار. في الوقت نفسه، ارتفعت الواردات إلى 12.8 مليار دولار، مقابل 10.6 مليار دولار في 2017. والواردات الرئيسية هي المعدات والغذاء. وتعتبر إيطاليا الشريك التجاري الرئيسي لليبيا، تليها الصين وألمانيا.

- **الميزان التجاري**

الرسم 3.2.2 – الميزان التجاري – بملايين الدنانير الليبية – ليبيا

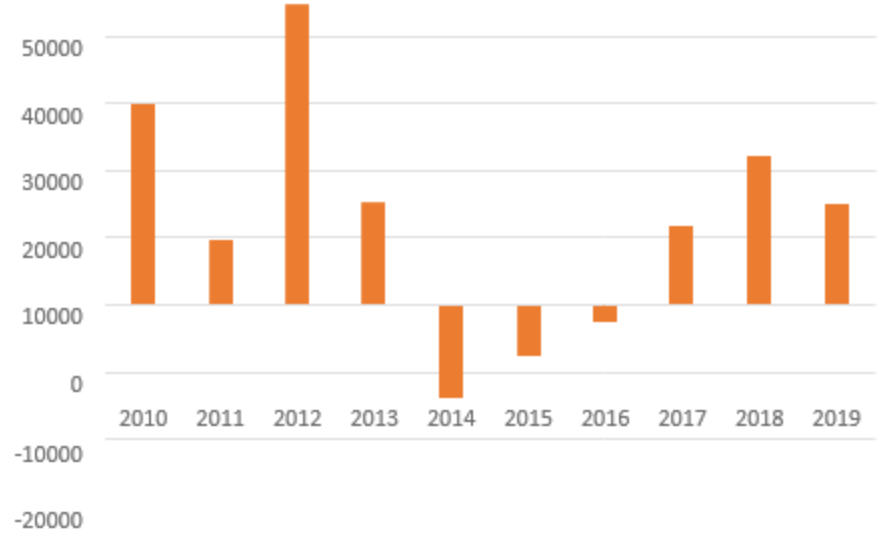

المصدر: المؤلفون استنادا إلى بيانات من تقارير مصرف ليبيا المركزي

ارتفع الميزان التجاري من 21,897,1 مليون دينار ليبي في سنة 2018 إلى 14753,8 مليون دينار ليبي في سنة 2019. وبلغ العجز التجاري في ليبيا نحو 10,07 مليار دولار أميركي. ظل الميزان التجاري الليبي إيجابياً بقوة حيث بلغ الفائض حوالي 12 مليار دولار أميركي بفضل صادرات النفط.

- **إنتاج النفط الخام**

الرسم 4.2.2 –إنتاج النفط الخام بملايين البراميل – ليبيا

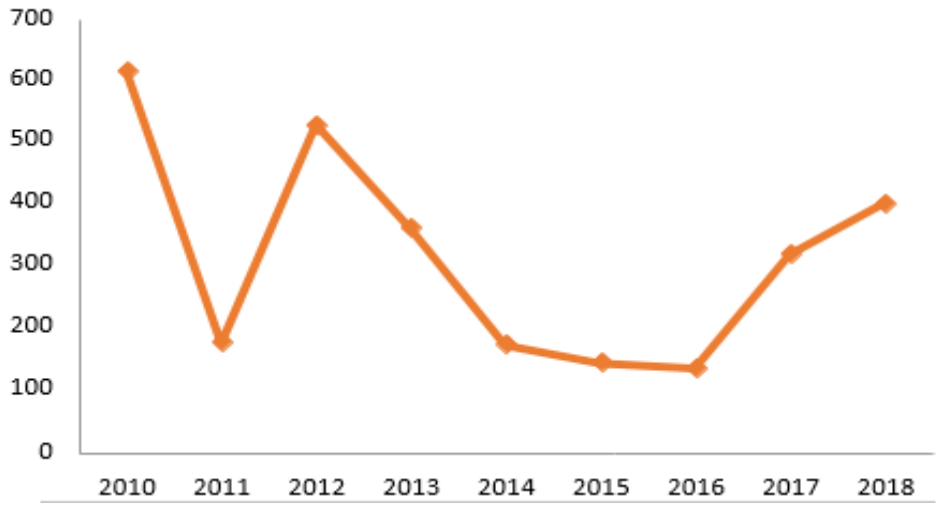

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من تقارير مصرف ليبيا المركزي

وتشكل عائدات النفط شريان الحياة بالنسبة لليبيا. قبل حرب سنة 2011، أنتجت ليبيا 1,65 مليون برميل يومياً من النفط الخام. فقد ولدت المبيعات ما يصل إلى 96% من الإيرادات الحكومية وشكلت 65% من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي سمح للدولة الليبية بتكديس الاحتياطيات من السيولة وإدارة اقتصاد خال من الديون حتى سنة 2013. انخفض إنتاج النفط الليبي من 1,4 مليون برميل يوميًا في أوائل سنة 2013 إلى أقل من 400000 برميل يوميًا في أوائل سنة 2016، وانخفضت العائدات من مبيعات النفط من 40 مليار دولار إلى 4,6 مليار دولار خلال نفس الفترة. ومنذ سنة 2017، تحسن الوضع في البلاد، وزاد إنتاج النفط بنحو 133% مقارنة بسنة 2017. في سنة 2018، مثلت عائدات النفط ما يقارب عن 90% من إيرادات الحكومة وظلت المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي اللازم لدفع ثمن السلع الاستهلاكية المستوردة، والتي يعتمد عليها الليبيون بكثافة في غياب قطاع صناعي.

2.2.2 السياسة المالية

وعلى الرغم من ارتفاع عائدات النفط والغاز، ظلت الموارد المالية العامة تحت الضغوط، وذلك نظراً للإنفاق الجاري المرتفع وغير المرن الذي تحركه دوافع سياسية. وارتفعت إيرادات الميزانية في سنة 2019 إلى 30.622 مليار دينار، ولكنها ظلت عند نصف الإمكانات. تمثل عائدات قطاع النفط والغاز 43,2% من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، لم يكن الدخل كافياً حتى لتغطية الرواتب (42 من الناتج المحلي الإجمالي)، والتي زادت بسبب التعيينات السياسية والرواتب العالية.

واستمرت إعانات الدعم غير الفعّالة (11% من الناتج المحلي الإجمالي) في استيعاب كمية كبيرة من موارد الميزانية بينما ظل الإنفاق الاستثماري منخفضًا (4.8 من الناتج المحلي الإجمالي). وتبعا لذلك، استمر العجز المرتفع في الميزانية عند 36,7% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2019 (63,1% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2016)، مما اضطر مصرف ليبيا المركزي إلى سحب الاحتياطيات والحد من توفير النقد الأجنبي للواردات للسنة الرابعة على التوالي. يتم تمويل العجز بشكل رئيسي من خلال السلف النقدية من مصرف ليبيا المركزي. وفي سنة 2019، انخفض الدين المحلي بشكل طفيف إلى 114٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

- **نفقات الميزانية**

الرسم 5.2.2 –نفقات الموازنة بملايين المليارات الليبية –ليبيا

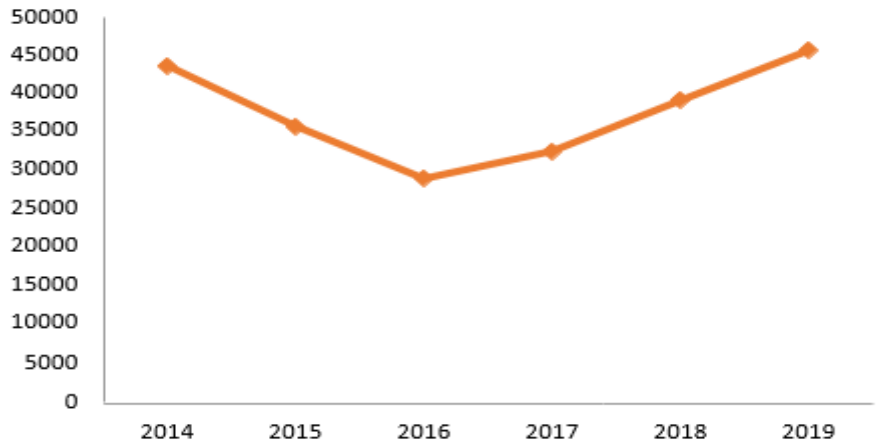

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من تقارير مصرف ليبيا المركزي

- موارد ميزانية الدولة

الجدول 1.2.2 – موارد ميزانية الدولة – ليبيا

السنة	الإيرادات النفطية / إجمالي لإيرادات	إجمالي الإيرادات غير النفطية	الضرائب
2010	–	5790.1	2247.5
2011	–	983.2	460.7
2012	–	3199.2	617.6
2013	–	2987.9	851
2014	93 %	1566.7	660.9
2015	63 %	6245.7	671.3
2016	75 %	2179.7	716.9
2017	86 %	3128.6	845.2
2018	68 %	15667.8	1063.5
2019	55 %	25970.5	945.5

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من تقارير مصرف ليبيا المركزي

3.2. المغرب

المؤشرات الرئيسية للمالية العامة	2019
عجز الموازنة (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	4.1 %
الموارد العادية (التغير مقارنة بسنة 2017)	1.7 %
إجمالي الإنفاق (مليار درهم)	259.4
الإيرادات الضريبية (بمليارات الدراهم)	194.8
الإيرادات غير الضريبية (بمليارات الدراهم)	17.7
الدين المحلي (بمليارات الدراهم)	591.1
الدين الخارجي (مليار درهم)	151.4
الدين المباشر (مليار درهم)	742.5
صافي أصول الصرف الأجنبي بملايين الدراهم	237155
صافي الاحتياطيات الدولية (بعدد الأيام من الواردات)	4 أشهر و28 يوما
النسبة الرئيسية	2.25 %

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من بنك المغرب

1.3.2- السياسة النقدية

تسارع معدل نمو إجمالي M3 من 4.2٪ في الثلاثي الثاني إلى 4.4٪ في الثلاثي الثالث من سنة 2019. ويظهر تحليل تطور مكوناته تحسنًا في نمو الودائع من 3.4٪ إلى 3.8٪، مع تسارع ملحوظ من 3.6٪ إلى 3.9٪ للأسر ومن 1.8٪ إلى 2٪ للشركات الخاصة غير المالية. وبالمثل، شهدت حسابات الدفتر والودائع بالعملات الأجنبية انخفاضًا في معدل نموها من 3.6٪ إلى 3.8٪ ومن 3.1٪ إلى 8.4٪ على التوالي. من ناحية أخرى، انخفضت الودائع لأجل بنسبة 0.4٪، مقابل زيادة قدرها 1.3٪، متأثرة بشكل أساسي بتزايد الانخفاض من 0.4٪ إلى 5.2٪ في ودائع المؤسسات الخاصة غير المالية. وفيما يتصل بالعملة الائتمانية، تباطأ نموها من 7,9٪ إلى 7,2٪.

- **المجموع النقدي M3**

الجدول 1.3.2 – المجموع (M3) م3 النقدي في المغرب

السنة	الثلاثي	م3(M3) / درهم	م3(M3) // PIB) الناتج المحلي	السنة	الثلاثي	م3(M3) / درهم	م3(M3) // PIB) الناتج المحلي
2010	ث 1	868183	4.64	2015	ث 1	1082226	5.11
	ث 2	880256	4.63		ث 2	1110555	5.17
	ث 3	883498	4.64		ث 3	1114225	4.53
	ث 4	904546	4.59		ث 4	1148039	4.55
2011	ث 1	908775	4.60	2016	ث 1	1133316	4.57
	ث 2	920705	4.67		ث 2	1165254	4.64
	ث 3	927814	4.59		ث 3	1180132	4.62
	ث 4	956662	4.65		ث 4	1202414	4.66
2012	ث 1	950312	4.69	2017	ث 1	1197263	4.58
	ث 2	968864	4.71		ث 2	1219839	4.60
	ث 3	960864	4.63		ث 3	1243433	4.68
	ث 4	992176	4.65		ث 4	1269097	4.68
2013	ث 1	967966	4.97	2018	ث 1	1266414	4.61
	ث 2	1004812	5.11		ث 2	1276792	4.64
	ث 3	1005953	5.15		ث 3	1288806	4.68
	ث 4	1023166	5.08		ث 4	1320624	4.69
2014	ث 1	1002148	4.94	2019	ث 1	1314540	4.63
	ث 2	1042180	5.05		ث 2	334585	1.18
	ث 3	1095225	5.15		ث 3	1342500	4.73
	ث 4	1090867	5.17		ث 4	1370758	–

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من بنك المغرب

تسارع معدل نمو إجمالي M3 من 4.2٪ في الثلاثي الثاني إلى 4.4٪ في الثلاثي الثالث من سنة 2019. ويظهر تحليل تطور مكوناته تحسنًا في نمو الودائع من 3.4٪ إلى 3.8٪، ولا سيما مع تسارع من 3.6٪ إلى 3.9٪ للأسر، ومن 1.8٪ إلى 2٪ للشركات الخاصة غير المالية. وبالمثل، شهدت حسابات الدفاتر والودائع بالعملات الأجنبية ارتفاعًا في معدل نموها من 3.6٪ إلى 3.8٪ ومن 3.1٪ إلى 8.4٪ على التوالي. من ناحية أخرى، تراجعت الودائع لأجل بنسبة 0.4٪ ، مقابل زيادة قدرها 1.3٪ ، متأثرة بشكل أساسي بتزايد الانخفاض من 0.4٪ إلى 5.2٪ بالنسبة للشركات غير المالية الخاصة. فيما يتعلق بالنقود الورقية، تباطأ نموها من 7.9٪ إلى 7.2٪. ومن جانب الطرف المقابل الرئيسي، يعكس التغير في مخزون النقود تسارعًا من 2.4٪ إلى 3٪ من صافي الاحتياطيات الدولية، ومن 4.5٪ إلى 5.1٪ من الائتمان المصرفي ومن 9.8٪ إلى 13.2 ٪ من صافي ديون الحكومة المركزية.

- **صافي الديون الخارجية**

الجدول 2.3.2 –صافي الديون الخارجية في المغرب

السنة	الثلاثي	صافي أصول الصرف الأجنبي لبنك المغرب في سوق المال (بملايين الدراهم)	صافي الاحتياطيات الدولية بعدد أيام الاستيراد
2010	ث 1	1793	7 أشهر
	ث 2	-4731	
	ث 3	2819	
	ث 4	352	
2011	ث 1	-3525	–
	ث 2	-2483	
	ث 3	-583	
	ث 4	-4476	
2012	ث 1	-4845	4 أشهر
	ث 2	-8782	
	ث 3	-2589	
	ث 4	5870	
2013	ث 1	-1562	4 أشهر و 5 أيام
	ث 2	-1512	
	ث 3	-4379	
	ث 4	4543	
2014	ث 1	-1071	5 أشهر و 5 أيام
	ث 2	13547	
	ث 3	815	
	ث 4	5473	

2015	ث 1	-501	قرابة 7 أشهر
	ث 2	4879	
	ث 3	2896	
	ث 4	2191	
2016	ث 1	-	أشهر و 21 يوما 6
	ث 2	-	
	ث 3	-	
	ث 4	-	
2017	ث 1	-	أشهر و 24 يوما 5
	ث 2	-	
	ث 3	-	
	ث 4	-	
2018	ث 1	226554	ما يزيد قليلاً عن 5 أشهر
	ث 2	221874	
	ث 3	219371	
	ث 4	221480	
2019	ث 1	221775	أشهر و 28 يوما 4
	ث 2	228106	
	ث 3	226990	
	ث 4	237155	

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من بنك المغرب

وبالنسبة للأطراف الأخرى لكتلة النقود، تسارعت الزيادة في صافي ديون الحكومة المركزية وصافي الاحتياطيات الدولية إلى 13.2٪ و3٪ على التوالي. بشكل إجمالي، ارتفع نمو الكتلة النقدية من 4.2٪ إلى 4.4٪. وبلغ صافي الاحتياطيات الدولية لبنك المغرب 231.5 مليار درهم في نهاية أكتوبر، بما يعادل 4 أشهر و28 يومًا من الواردات من السلع والخدمات.

- **تطور أسعار الفائدة**

الجدول 3.3.2 -تطور أسعار الفائدة في المغرب

السنة	الثلاثي	معدل تدخل بنك المغرب في سوق المال (بملايين الدراهم)	متوسط سعر السوق بين البنوك	سعر الفائدة الرئيسي
2010	ث 1	4.25	3.25	3.25%
	ث 2	4.25	3.28	
	ث 3	4.25	3.27	
	ث 4	4.25	3.27	
2011	ث 1	4.25	3.26	3.28%
	ث 2	4.25	3.29	
	ث 3	4.25	3.33	
	ث 4	4.25	3.28	
2012	ث 1	4	3.31	3%
	ث 2	4	3.08	
	ث 3	4	3.18	
	ث 4	4	3.13	

2013	ث 1	4	3.05	3%
	ث 2	4	3.03	
	ث 3	4	3.05	
	ث 4	4	3.05	
2014	ث 1	4	3.04	2.75%
	ث 2	4	3	
	ث 3	3.94	2.95	
	ث 4	3.63	2.64	
2015	ث 1	3.5	2.51	2.50%
	ث 2	3.5	2.5	
	ث 3	3.5	2.5	
	ث 4	3.5	2.51	
2016	ث 1	3.43	2.42	2.25%
	ث 2	3.25	2.03	
	ث 3	3.25	2.25	
	ث 4	3.25	2.26	
2017	ث 1	3.25	2.27	2.25%
	ث 2	3.25	2.31	
	ث 3	3.25	2.29	
	ث 4	3.25	2.28	
2018	ث 1	3.25	2.27	2.25%
	ث 2	3.25	2.28	
	ث 3	3.25	2.27	
	ث 4	3.25	2.29	
2019	ث 1	3.25	2.26	2.25%
	ث 2	3.25	2.27	
	ث 3	3.25	2.26	
	ث 4	3.25	2.27	

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من بنك المغرب

حافظ بنك المغرب منذ سنة 2015 على سعر الفائدة الرئيسي بين 2.25٪ و2.50٪. على الرغم من جهود بنك المغرب للإبقاء على أسعار الفائدة أقل قليلاً مما كانت عليه في السنوات السابقة، ولكن من المتوقع أن تؤدي الزيادات الأخيرة في أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك الوقود والمنتجات الزراعية، إلى الحد من المجال المتاح لدى بنك المغرب للمناورة في صياغة سياسة نقدية دون ضغوط خارجية.

2.3.2 السياسة المالية

أ. رصيد ميزانية الدولة

نظرا للتطور في الإيرادات والإنفاق وميزان الحسابات الخاصة للخزينة في نهاية أكتوبر 2019، فقد ارتفع عجز الميزانية، باستثناء الخصخصة، من 4,7 مليار إلى 40 مليار. خفضت وزارة الخزينة مخزونها من النفقات إلى أن يتم الدفع بـ 9.1 مليار يورو من 2.2 مليار يورو في نهاية أكتوبر 2018، وبذلك بلغ العجز النقدي، باستثناء الخصخصة، 49.1 مليار يورو، مقارنة بـ 37.5 مليار يورو في السنة السابقة.

- **توازن الميزانية**

الرسم 1.3.2 –العجز في الميزانية (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) –المغرب

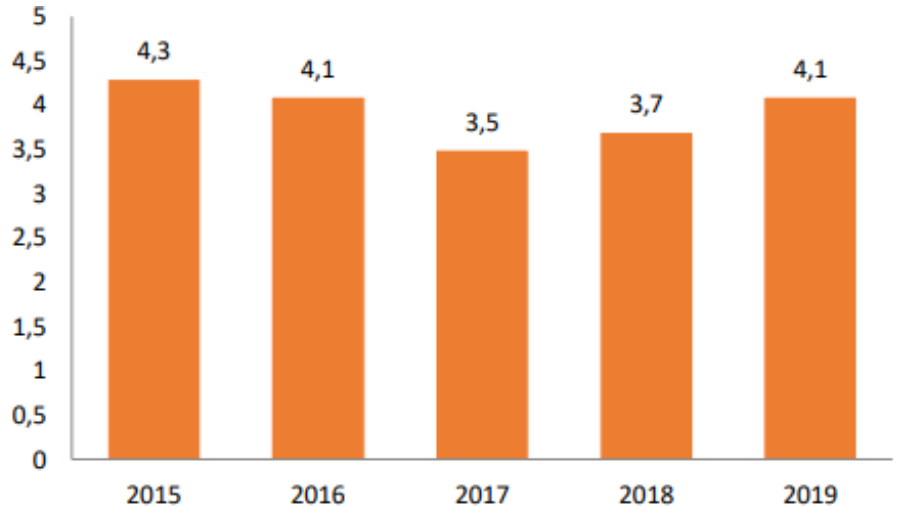

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من بنك المغرب

موارد ميزانية الدولة: الموارد الخاصة

خفضت الخزينة رصيدها من النفقات قيد الخلاص بمقدار 9.1 مليار بنهاية أكتوبر 2019، ما رفع العجز النقدي، باستثناء الخصخصة، إلى 49.1 مليار، بزيادة 11.5 مليار. مليار. وتم تمويل هذه الحاجة من الموارد المحلية البالغة 41.3 مليار دولار، وعائدات الخصخصة البالغة 4.4 مليار، وصافي المساعدات الخارجية البالغ 3.4 مليار. وبالتالي، فإن الدين العام المباشر القائم قد ارتفع بنسبة 2.7٪ مقارنة بمستواه في نهاية ديسمبر 2018. وفيما يتعلق بتكلفة تمويل الخزينة في سوق المزادات، سجل متوسط المعدلات المرجح إجمالي انخفاضا خلال الأشهر العشرة الأولى من السنة مقارنة بنفس الفترة من سنة 2018.

الرسم 2.3.2 –الإيرادات الضريبية وغير الضريبية – المغرب

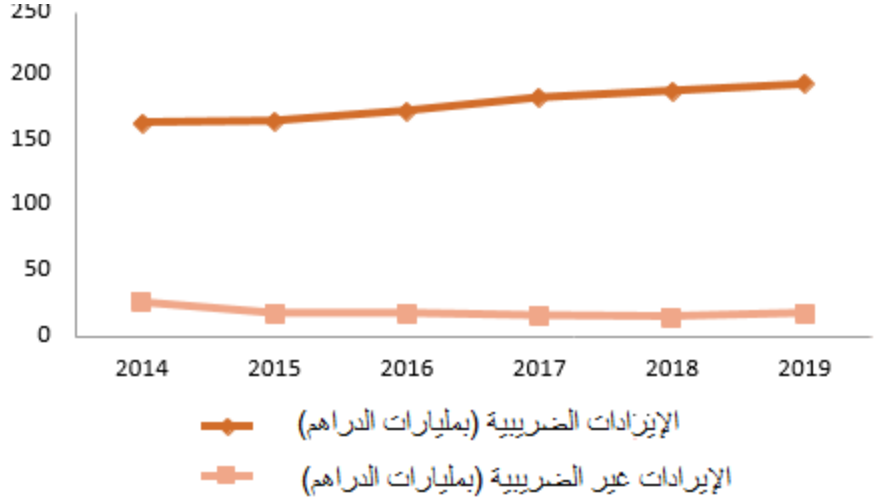

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من بنك المغرب

- **نفقات الديون خارج الخدمة**

خفضت الخزينة رصيدها من النفقات قيد الخلاص بمقدار 9.1 مليار بنهاية أكتوبر 2019، لكي يصل العجز النقدي، باستثناء الخصخصة، إلى 49.1 مليار دولار، بزيادة أخرى بلغت 11.5 مليار. وتم تمويل هذه الاحتياجات من الموارد المحلية البالغة 41.3 مليار دولار، وعائدات الخصخصة البالغة 4.4 مليار، وصافي المساعدة الخارجية البالغ 3.4 مليار. ونتيجة لهذا، ارتفع رصيد الدين العام المباشر بنسبة 2,7% مقارنة بمستواه في نهاية ديسمبر 2018. وفيما يتعلق بتكلفة تمويل الخزينة في سوق المزاد، انخفض المتوسط المرجح للأسعار بشكل عام خلال الأشهر العشرة الأولى من السنة مقارنة بنفس الفترة في سنة 2018.

الرسم 2.3.2. – الإنفاق غير المتعلق بخدمة الدين في المغرب

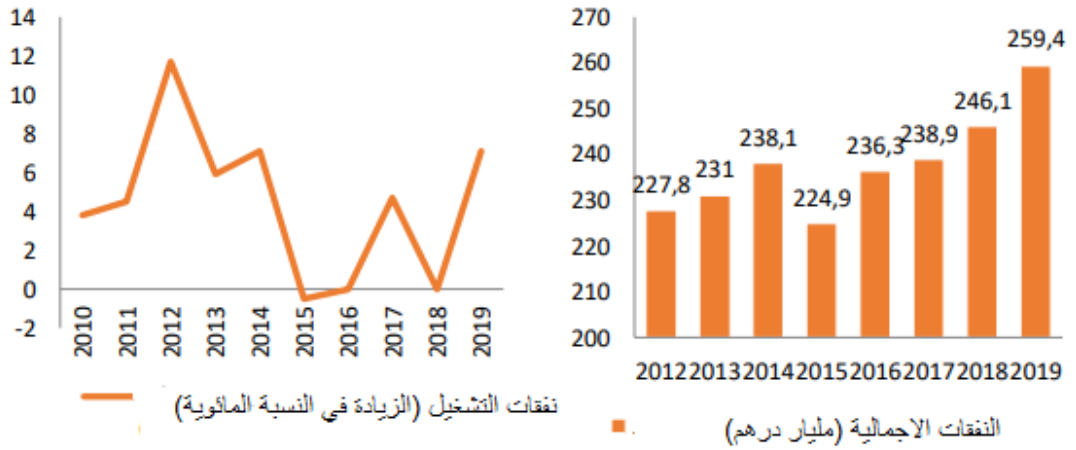

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من بنك المغرب

ب. الديون العامة المستحقة

تشير التقديرات المستندة إلى التدفقات التمويلية إلى زيادة بنسبة 2.7٪ في الدين العام المباشر مقارنة بمستواه في نهاية ديسمبر 2018. وهذا التطور ناتج عن زيادات قدرها 2.9٪ في المكون المحلي و2.3٪ من الخارج. يظهر هيكل الدين المغربي أنه يتكون من 75٪ من الدين الداخلي و25٪ من الدين الخارجي.

الرسم 4.3.2 –الدين العام في المغرب (بمليارات الدراهم)

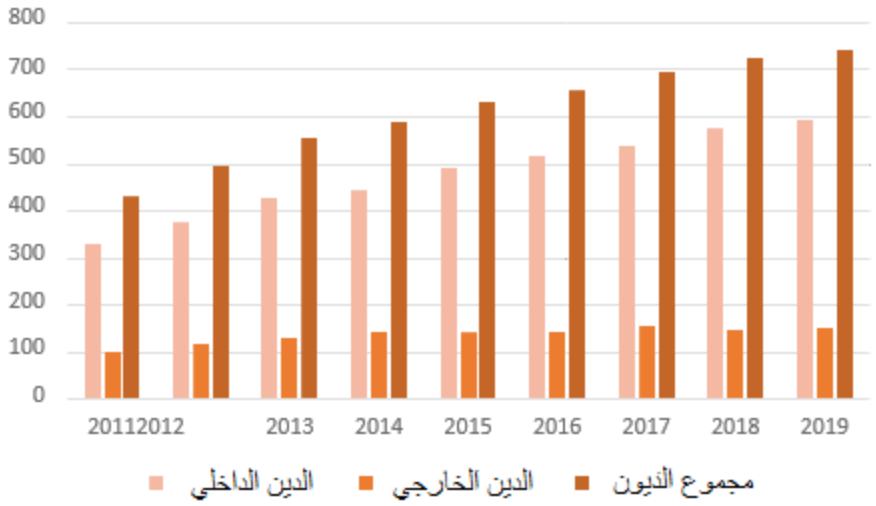

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من بنك المغرب

4.2 موريتانيا

المؤشرات الرئيسية للمالية العامة	2019
إيرادات الميزانية (مليار أوقية)	57.6
إيرادات الميزانية (التطور مقارنة بسنة 2018)	1.6 %
الإيرادات الضريبية (مليار أوقية)	37.3
الإيرادات الضريبية (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	13.4 %
صافي الأصول الخارجية للبنك المركزي الموريتاني (التطور مقارنة بسنة 2018)	77.6 %
احتياطيات النقد الأجنبي في أشهر الاستيراد	5.3 أشهر
صافي المطالبات على الدولة (مليار أوقية)	10.8
الإنفاق العام (مليار أوقية)	51.7
صافي الائتمانيات المحلية (مليار أوقية)	89.6
معدل الفائدة المديرية للبنك المركزي الموريتاني	6.5 %
مخزون الاحتياطي النقدي (التغيير مقارنة بسنة 2018)	11.8 %

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من البنك المركزي الموريتاني

1.4.2 السياسة النقدية

- **صافي المستحقات الخارجية**

سجل حساب الرأس مال والعمليات المالية تدفقا صافيا إيجابيا قدره 33,2 مليار وحدة في سنة 2019، تحت تأثير ارتفاع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعي التعدين والغاز. وقد أدى هذا التحسن في الحساب الرأسمالي والمالي إلى فائض في ميزان الدفوعات الكلي بقيمة 3,2 مليار ريال أوقية في سنة 2019. ونتيجة لذلك، ارتفع مستوى احتياطيات النقد الأجنبي بمقدار 219 مليون دولار أمريكي إلى 1136 مليون دولار أمريكي في سنة 2019. ومع ذلك، وكما هو الحال في سنة 2018، ظلت التغطية الشهرية لواردات السلع والخدمات ثابتة تقريبًا عند 5,3 أشهر في سنة 2019.

- **صافي الديون الخارجية**

الجدول 1.4.2 –صافي الديون الخارجية في موريتانيا

السنة	الثلاثي	صافي أصول الصرف الأجنبي للبنك المركزي الموريتاني	الأصول الخارجية	احتياطي النقد الأجنبي بعدد شهور الاستيراد
2010	ث 1	766,70%	8 834	2.5 أشهر
	ث 2		9 264	
	ث 3		10 296	
	ث 4		11725	
2011	ث 1	394,26%	13 152	3.7 أشهر
	ث 2		15 647	
	ث 3		18 763	
	ث 4		19 166	
2012	ث 1	218,01%	19 708	6.2 أشهر
	ث 2		21 463	
	ث 3		26489	
	ث 4		30 395	
2013	ث 1	2,66%	32 842	7.2 أشهر
	ث 2		30 265	
	ث 3		32 599	
	ث 4		34 767	
2014	ث 1	-42,68%	34 454	5.7 أشهر
	ث 2		30 747	
	ث 3		27 531	
	ث 4		24 925	

2015	ث 1	−19,20%	23 594	أشهر 7.5
	ث 2		34 295	
	ث 3		32 878	
	ث 4		33 733	
2016	ث 1	28,00%	34 809	أشهر 5.4
	ث 2		32 007	
	ث 3		34 842	
	ث 4		33 901	
2017	ث 1	1,21%	33 999	أشهر و 24 يوما 5
	ث 2		35 775	
	ث 3		37 089	
	ث 4		38 181	
2018	ث 1	17,9%	38 694	أشهر 5
	ث 2		37 925	
	ث 3		37 850	
	ث 4		40 050	
2019	ث 1	56,7%	39978	أشهر 5.3
	ث 2		44893	
	ث 3		45927	
	ث 4		50236	

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من البنك المركزي الموريتاني

- **صافي المطالبات على الدولة**

في سنة 2019، ارتفع صافي الائتمان المحلي بنسبة 5.2٪ مقارنة بسنة 2018، ليصل إلى 89.6 مليار أوقية موريتانية، نتيجة زيادة الائتمان للاقتصاد بنسبة 17.5٪. والائتمان الداخلي بنسبة 5.2٪

الرسم 1.4.2 –صافي المطالبات على الدولة – موريتانيا

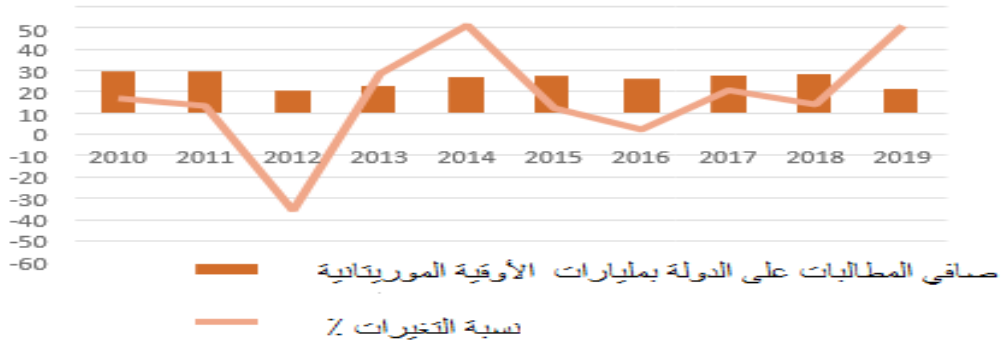

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من البنك المركزي الموريتاني

- **المنافسة في الاقتصاد**

الرسم 2.4.2 –المنافسة في الاقتصاد – موريتانيا

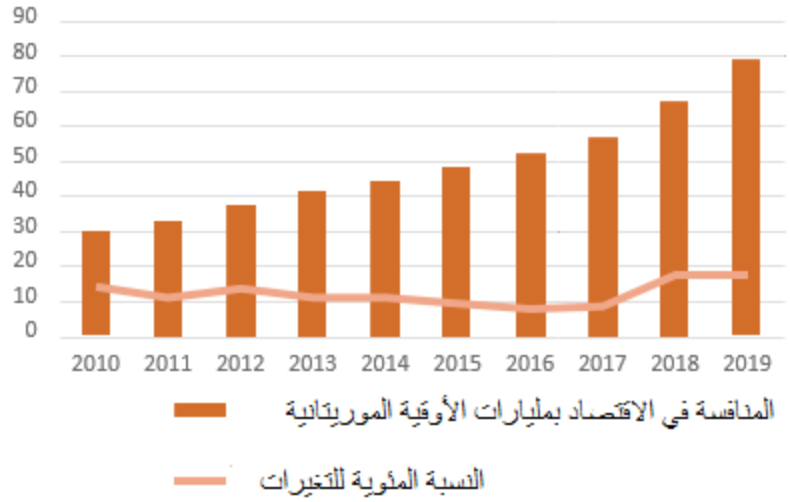

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من البنك المركزي الموريتاني

في سنة 2019، بلغت القروض المقدمة للاقتصاد 78.7 مليار أوقية موريتانية، بزيادة 17.5٪ تماشياً مع الأداء الجيد للنشاط الاقتصادي المحلي ودخول البنوك الجديدة في النشاط.

- **تطور أسعار الفائدة**

الرسم 3.4.2 – تطور أسعار الفائدة للبنك المركزي الموريتان

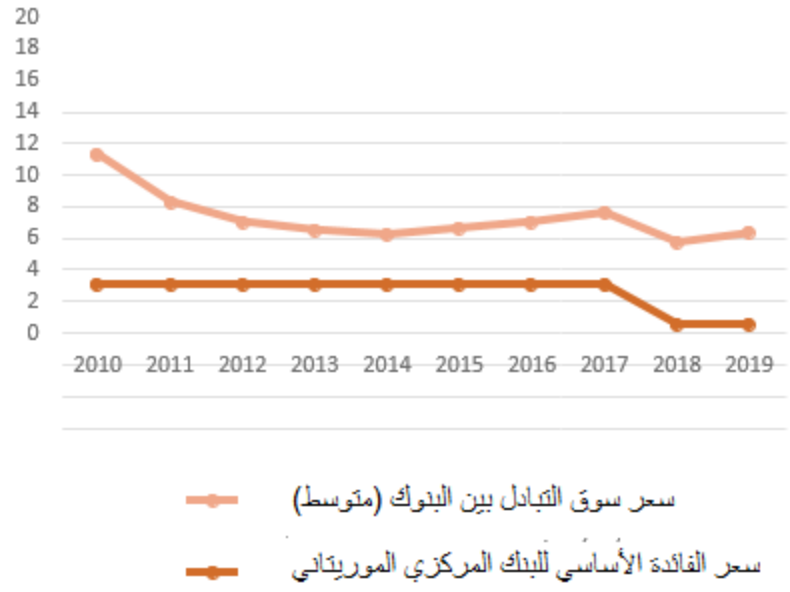

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من البنك المركزي الموريتاني

ظل المعدل الرئيسي ومعدل متطلبات الاحتياطي دون تغيير في سنة 2019، عند 6.5٪ و7٪ على التوالي، مما يشير إلى استعداد السلطات النقدية لاتباع سياسة نقدية حكيمة.

- **حجم الأموال المتدفقة**

في نهاية سنة 2019، زاد نمو مخزون النقود بنسبة 17.6٪، أو ما يعادل 83.5 مليار MRU. ويعزى هذا الاتجاه إلى حد كبير إلى الزيادة الملحوظة في الودائع والعملة المتداولة والودائع لأجل التي شهدت نموًا ضعيفًا.

الرسم 4.4.2 – حجم الأموال المتدفقة (بملايين الأوقية) –موريتانيا

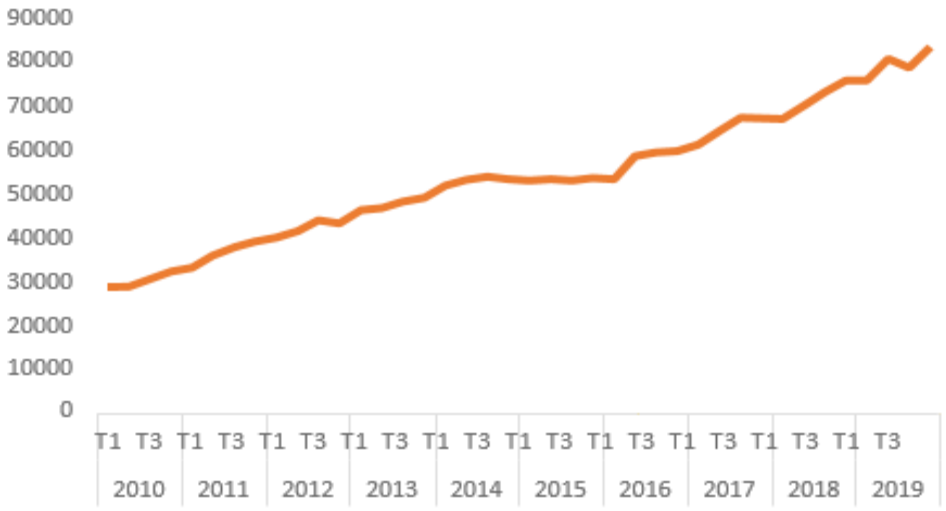

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من البنك المركزي الموريتاني

2.4.2 السياسة المالية

أ. رصيد ميزانية الدولة

- **توازن الميزانية**

أظهر رصيد الميزانية فائضًا قدره 5.9 مليار أوقية، أو فائضًا بنسبة 2.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2019. وفيما يتعلق بالتمويل، فقد تحسن وضع الخزينة بشكل ملحوظ بالنسبة للبنك المركزي الموريتاني الى 5.8 مليار أوقية في سنة 2019. على الرغم من انخفاض أسعار النفط، التي تقلصت من 6.2 مليار أوقية في 2018 إلى 1.8 مليار أوقية في 2019، فان مساهمة هذا القطاع في النمو لا تزال كبيرة. ارتفعت مدفوعات الاقتراض الخارجي بنسبة 12٪ لتصل إلى مبلغ اجمالي قدره 357.9 مليون دولار أمريكي مقابل 319.1 مليون دولار أمريكي في سنة 2018. ويرجع هذا إلى زيادة في المدفوعات المتعددة الأطراف بنسبة 37% مقارنة بانخفاض المدفوعات الثنائية بنسبة 21%. وقد بلغ سداد الديون الخارجية 6.9 مليار أوقية في سنة 2019، بزيادة قدرها 10.8٪ مقارنة بسنة 2018.

الرسم 5.4.2 – نفقات الميزانية و رصيد الميزانية – موريتانيا

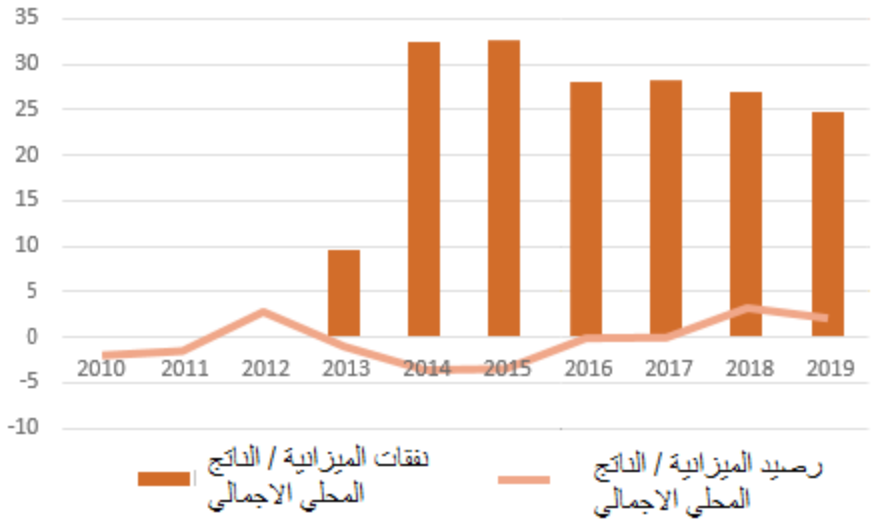

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من البنك المركزي الموريتاني

- **موارد ميزانية الدولة: الموارد الخاصة**

الرسم 6.4.2 –عائدات موريتانيا من الضرائب وغير الضرائب والنفط

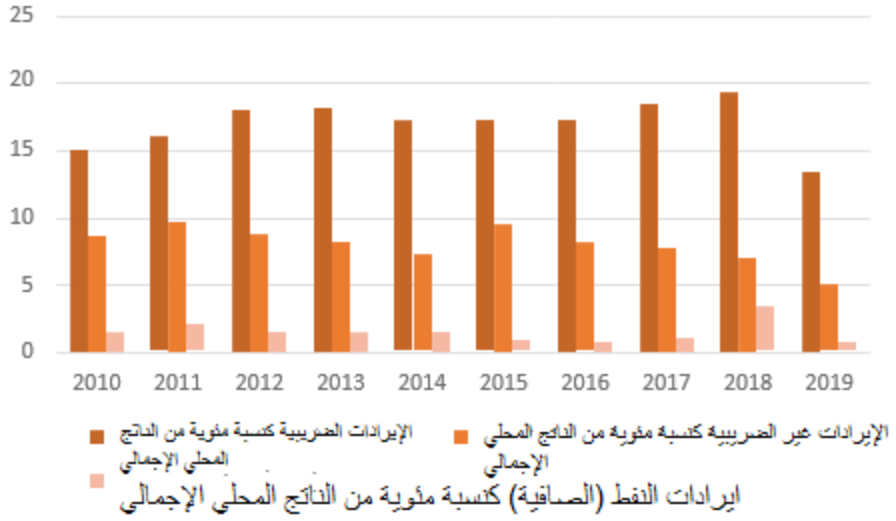

المصدر: المؤلفون استنادًا إلى بيانات BCM

تمثل الإيرادات الضريبية في موريتانيا، المستمدة في المقام الأول من الضرائب على السلع والخدمات والضرائب على الدخل والأرباح، نحو 73% من إجمالي عائدات البلاد في سنة 2018. وارتفعت بنسبة 3,1% لتصل إلى 37,3 مليار أوقية موريتانية في سنة 2019، أو 13,4% من الناتج المحلي الإجمالي.

ب. الديون العامة المستحقة

في سنة 2019، بلغت النفقات الحالية 32.5 مليار ريال، بزيادة طفيفة قدرها 0.4% مقارنة بالسنة الماضية، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى الزيادة في الأجور والرواتب والسلع والخدمات والحسابات الخاصة. والواقع أن نفقات الرواتب، التي بلغت 15.3 مليار أوقية، زادت بنسبة 9.4% في سنة 2019، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى دمج رواتب الموظفين غير الدائمين، وتأثير التوظيف في قطاعات الصحة والتعليم والأمن، بالإضافة إلى الزيادة الطبيعية في الأجور والرواتب.

الجدول 2.4.2 –الديون المحلية في موريتانيا

السنة	الثلاثي	القروض الداخلية	صافي القروض الداخلية	التطور
2010	ث 1	45101	49,2	11,00%
	ث 2	45884		
	ث 3	46705		
	ث 4	48700		
2011	ث 1	49233	52,56	7,93%
	ث 2	49256		
	ث 3	49144		
	ث 4	52560		
2012	ث 1	51878	48	-8,73%
	ث 2	50907		
	ث 3	46844		
	ث 4	47968		
2013	ث 1	47276	54	12,60%
	ث 2	49134		
	ث 3	49978		
	ث 4	54008		
2014	ث 1	52594	60,9	17,90%
	ث 2	456337		
	ث 3	61749		
	ث 4	63699		
2015	ث 1	61426	65,9	7,50%
	ث 2	64144		
	ث 3	61426		
	ث 4	68931		

2016	ث 1	67937	68,4	3,70%
	ث 2	70179		
	ث 3	71238		
	ث 4	69799		
2017	ث 1	71082	74,6	9,19%
	ث 2	73790		
	ث 3	74397		
	ث 4	76132		
2018	ث 1	77520	85,1	14,10%
	ث 2	82408		
	ث 3	85484		
	ث 4	87103		
2019	ث 1	86211	89,6	5,2%
	ث 2	88117		
	ث 3	87285		
	ث 4	89582		

المصدر : المؤلفون استناداً إلى بيانات من البنك المركزي الموريتاني

5.2 تونس

المؤشرات الرئيسية للمالية العامة	2019
رصيد الميزانية (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	3.9- %
الدين المحلي (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	20.1 %
الدين الخارجي (بالنسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي)	50.8 %
إجمالي الدين (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	70.9 %
إجمالي النفقات (مليون دينار)	40861
الإيرادات الضريبية (بالمليون دينار)	27080
الإيرادات غير الضريبية (بالمليون دينار)	3639
مجموع M3 بالمليون دينار	87401
سعر الفائدة المديرية للبنك المركزي التونسي	7.75 %

المصدر: المؤلفون استناداً إلى التقارير السنوية للبنك المركزي التونسي

2.5.1 السياسة النقدية

- **مجموع** M3

تطور المخزون المالي M3 بمعدل مرتفع بشكل استثنائي بلغ 8.4٪ في سنة 2019 مقابل 6.6٪ في سنة 2018. ويعكس هذا التطور بشكل أساسي ما تم تسجيله من حيث صافي الديون من الخارج (+4.123 مليون دينار مقابل – 1.729 مليون دينار في 2018) وتعزيز صافي الديون على الدولة (6.4٪ مقابل 4.3٪ في 2018) ؛ بينما شهدت المساهمة في الاقتصاد تباطؤًا حادًا (3.5مقابل 9.3٪ في 2018) ، مسجلة بذلك معدل نمو هو الأدنى منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

من حيث المعدل ، سجل معدل الزيادة في إجمالي النقود بالمعنى المقصود في M3 ، في سنة 2019 ، تباطؤًا في وتيرته (8٪ مقابل 10.1٪ في 2018). وبالتالي، أدى التباطؤ في النشاط الاقتصادي الذي عبر عنه الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (8.1٪ في 2019 مقابل 9.3٪ في 2018) مقارنة بالمعدل السنوي للمخزون من النقود M3 إلى تضييق الفجوة بين هذه المؤشرين دون أن يكون لهما تأثير كبير على سرعة تداول الأموال التي ظلت دون تغيير تقريبًا من 1.379 في سنة 2018 إلى 1.381 في سنة 2019.

فيما يتعلق بمعدل السيولة للاقتصاد وهو النسبة العكسية للأخير وعلى الرغم من أنه لم يتغير كثيرًا بين سنتي 2018 و 2019، إلا أنه استمر في تجاوز مستويات أعلى، حيث انتقل من 65٪ في سنة 2010 إلى 70.5٪ في سنة 2013 و 72.4٪ في سنة 2019، مما يعكس زيادة سيولة النشاط الاقتصادي مقارنة بكتلة الأموال المتداولة.

الجدول 2.5.1 –مجموع – M3تونس

السنة	مجموع M3 مليون دينار	M3الناتج المحلي / الإجمالي (٪)	معدل نمو متوسط M3 (%)
2010	43268	68.1	–
2011	47203	72.2	–
2012	51168	69.2	7.6
2013	54544	69.3	8.2
2014	58801	70.5	7.7
2015	61899	70.6	5
2016	66883	71	6.6
2017	74484	72	8.8
2018	79409	72.3	10.1
2019	86.093	72.4	8

المصدر: المؤلفون استناداً إلى التقارير السنوية للبنك المركزي التونسي

- صافي الديون الخارجية

الرسم 2.5.1 صافي الديون الخارجية مليون دينار – تونس

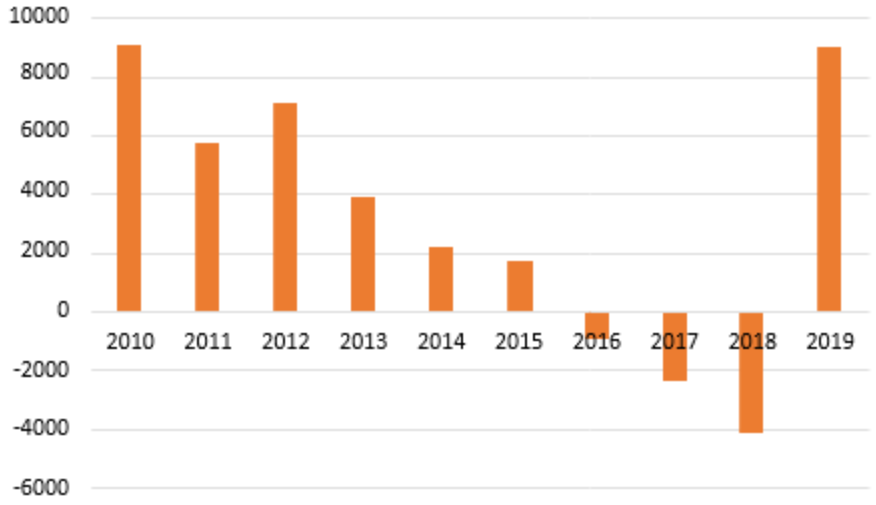

المصدر: المؤلفون استناداً إلى التقارير السنوية للبنك المركزي التونسي

الجدول 2.5.2 – تطور صافي الأصول بالعملة الأجنبية في تونس (بالمليون دينار وأيام الاستيراد)

السنة	الثلاثي	صافي الأصول بالعملات الأجنبية بالمليون دينار	صافي الأصول بعدد أيام الاستيراد
2010		13.003	147
2011		10.581	113
2012		12.576	119
2013		11.603	106
2014		13.097	112
2015	ث1	14609	127
	ث2	13236	114
	ث3	23671	113
	ث4	14102	128

112	12281	ث1	2016
110	12076	ث2	
113	12634	ث3	
111	12935	ث4	
104	12626	ث1	2017
100	12507	ث2	
98	12894	ث3	
93	12885	ث4	
78	11351	ث1	2018
72	11044	ث2	
74	11759	ث3	
84	13974	ث4	
111	19.465		2019

المصدر : المؤلفون استناداً إلى التقارير السنوية للبنك المركزي التونسي

- **صافي ديون الدولة**

الرسم 2.5.2 – صافي ديون الدولة بالمليون دينار – تونس

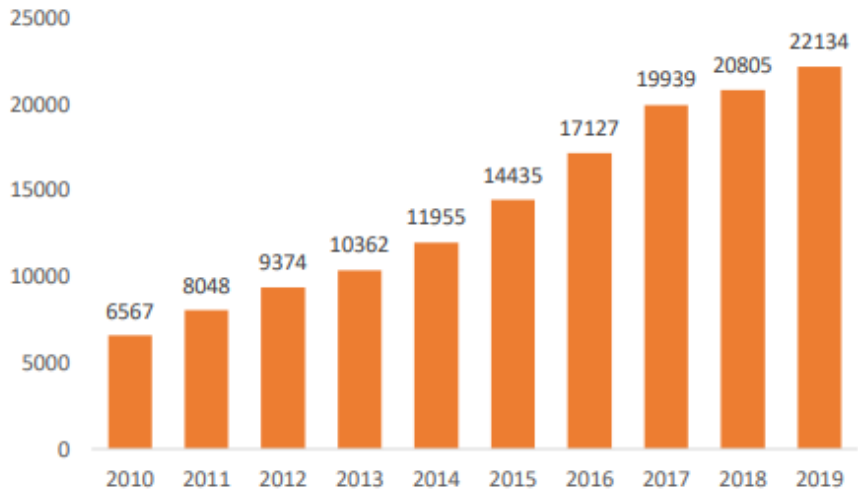

المصدر : المؤلفون استناداً إلى التقارير السنوية للبنك المركزي التونسي

الرسم 3.5.2 – المساهمة في الاقتصاد بملايين الدنانير التونسية – تونس

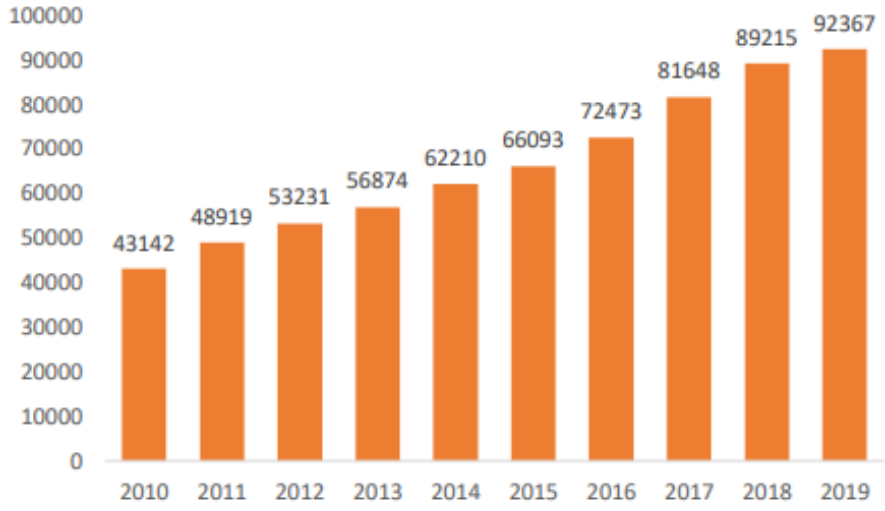

المصدر: المؤلفون استناداً إلى التقارير السنوية للبنك المركزي التونسي

بلغت المساهمات في الاقتصاد سنة 2019 92.367 مليار دينار بزيادة 3.53٪ تماشيا مع الأداء الجيد للنشاط الاقتصادي المحلي. في الواقع، ارتفعت القروض الممنوحة للاقتصاد بنسبة 3.4٪ لتصل إلى 87.642 مليار دينار مقابل 84.743 مليار في 2018.

- **الطلب الخارجي**

الرسم 4.5.2–تصدير السلع والخدمات –تونس

المصدر: المؤلفون
استناداً إلى التقارير السنوية للبنك المركزي التونسي

على الرغم من تراجع صادرات السلع والخدمات، فقد أظهرت مرونة معينة في مواجهة الظرف الاقتصادي العالمي غير الملائم بفضل التحسن في عائدات السياحة التي زادت بنسبة 35.9٪.

- **الميزان الحالي**

الرسم 5.5.2 – FOB معفى من الرسوم – تكلفة – تأمين – شحن CAF–حسب إيرادات السياحة ودخل العمل – تونس

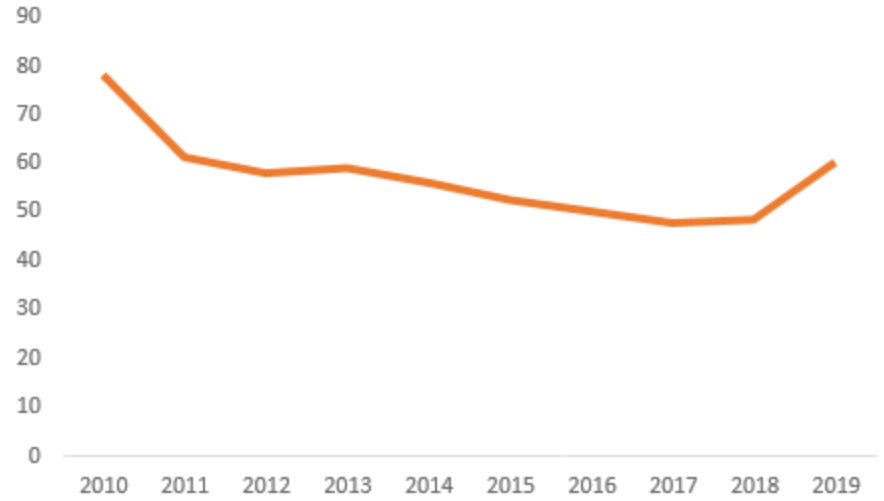

المصدر: المؤلفون استناداً إلى التقارير السنوية للبنك المركزي التونسي

أتاحت عائدات السياحة ومداخيل العمل تغطية 60٪ من العجز التجاري. وقد ارتفعت من 4.141 مليون دينار و 4.121 مليون دينار في 2018 إلى 5.619 مليون دينار و 4.949 مليون دينار في 2019. ولكن لا تزال هذه الزيادة غير كافية لتغطية عجز الميزان التجاري.

- **تطور أسعار الفائدة**

الجدول 3.5.2 –متوسط سعر السوق وأسعار الفائدة الرئيسية للبنك المركزي التونسي

السنة	الثلاثي	متوسط سعر السوق للبنك المركزي التونسي	أسعار الفائدة الرئيسية
2010		4.43	–
2011	ث1	4.3	–
	ث2		4 %
	ث3		3.50 %
	ث4		–
2012	ث1	3.75	–
	ث2		3.75 %
	ث3		–
	ث4		–

2013	ث1	4.59	–
	ث2		4 %
	ث3		–
	ث4		4.50 %
2014	ث1	4.82	–
	ث2		4.75 %
	ث3		–
	ث4		–
2015	ث1	4.71	4 %
	ث2		–
	ث3		4.25 %
	ث4		4.50 %
2016	ث1	4.25	–
	ث2		4.75 %
	ث3		4.25 %
	ث4		–
2017	ث1	4.86	–
	ث2		5 %
	ث3		–
	ث4		5 %
2018	ث1	6.7	5.75 %
	ث2		6.75 %
	ث3		–
	ث4		6.75 %
2019	ث1	7.7	7.75 %
	ث2		7.75 %
	ث3		7.75 %
	ث4		7.74 %
2020	ث1		6.75 %

المصدر: المؤلفون استناداً إلى التقارير السنوية للبنك المركزي التونسي

خفضت تونس أسعار الفائدة بمقدار نقطة مئوية واحدة، من 7.75٪ في 2019 إلى معدل سنوي قدره 6.75٪ في 2020. وهذا التغيير هو الأول منذ 27 فيفري 2019.

2.5.2. السياسة المالية

أ. رصيد ميزانية الدولة

زادت موارد ميزانية الدولة بنسبة 11.9 في المائة لتصل إلى 42.254.3 مليون دينار في 2019. ويعكس هيكل الميزانية المبادئ التوجيهية لميزانية الدولة التي تهدف إلى الحد من استخدام الاقتراض من خلال زيادة الموارد الخاصة بها، ولا سيما العائدات الضريبية.

- **الرصيد الحالي**

الرسم 6.5.2 –الرصيد الحالي (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) تونس

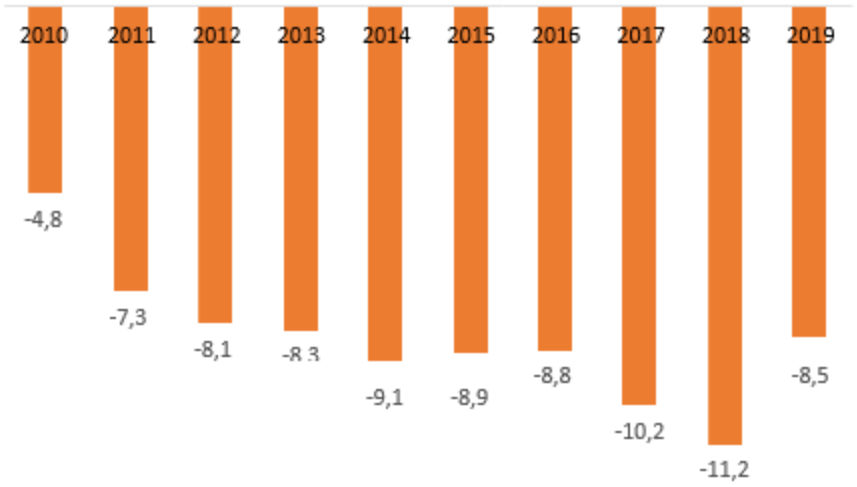

المصدر: المؤلفون استناداً إلى التقارير السنوية للبنك المركزي التونسي

- **رصيد الميزانية (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)**

الرسم 7.5.2 – عجز الميزانية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: المؤلفون استناداً إلى التقارير السنوية للبنك المركزي التونسي

- **موارد موازنة الدولة: الموارد الذاتية**

الرسم 8.5.2 – الإيرادات الضريبية وغير المالية لتونس

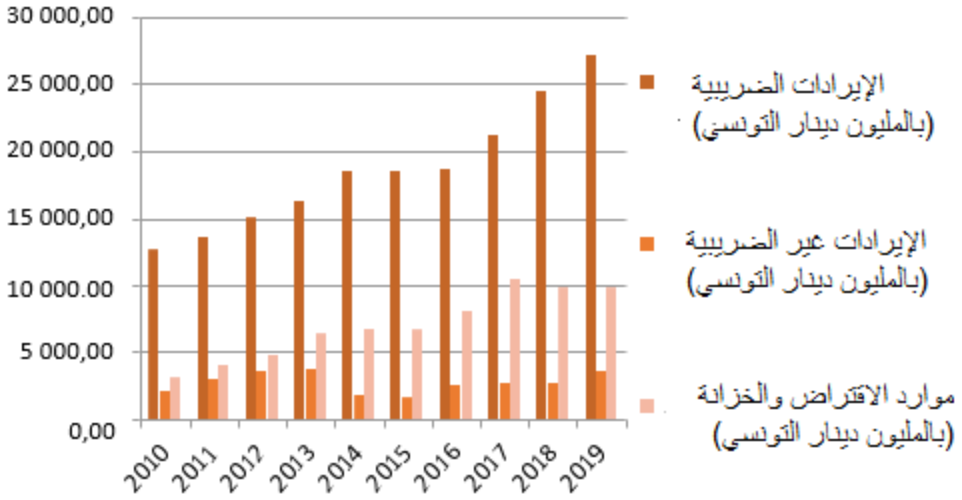

المصدر: المؤلفون استناداً إلى التقارير السنوية للبنك المركزي التونسي

تستمر عائدات الضرائب في تونس في الارتفاع في أعقاب التدابير الجديدة التي أقرها قانون المالية لسنة 2018 لتصل إلى 27080 مليون دينار في 2019. وتمثل هذه حوالي 88٪ من إجمالي إيرادات البلاد في سنة 2019. ولقد ساعدت الموارد المالية الجديدة في الحد من تدهور عجز الميزانية.

- **نفقات الديون خارج الخدمة**

الرسم 9.5.2 – نفقات الديون خارج الخدمة – تونس

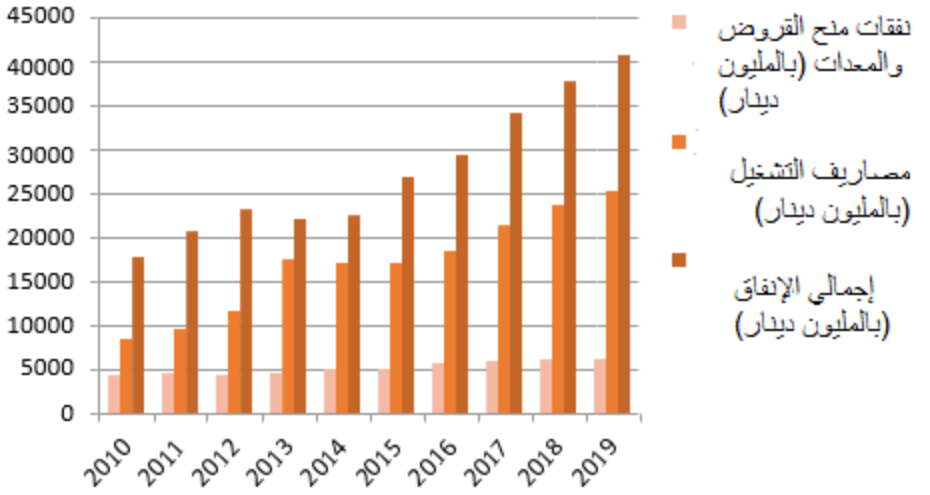

المصدر: المؤلفون استناداً إلى التقارير السنوية للبنك المركزي التونسي

ب – الديون العامة المستحقة

الرسم 10.5.2 –الدين الداخلي – تونس

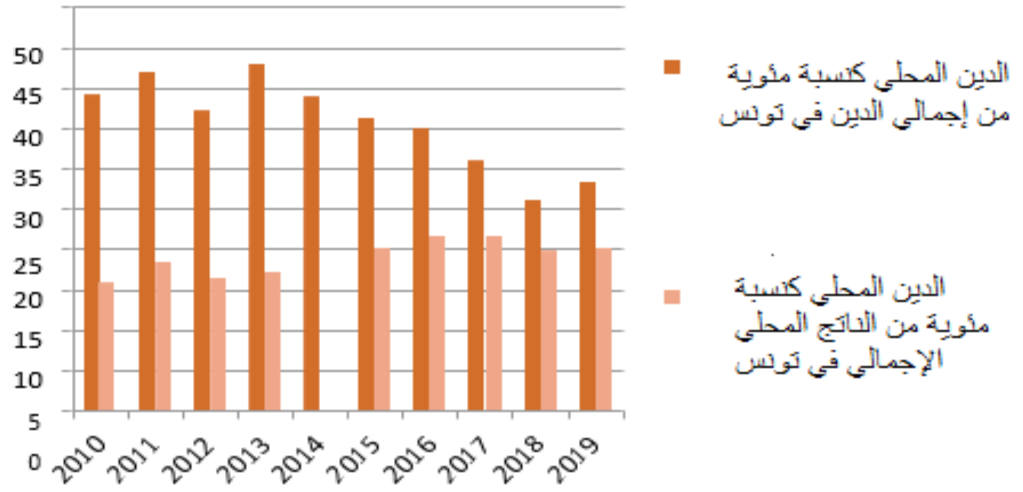

المصدر: المؤلفون استناداً إلى التقارير السنوية للبنك المركزي التونسي

•الدين الخارجي

الرسم 11.5.2 – تطور الدين الخارجي مقارنة بالدين الداخلي –تونس

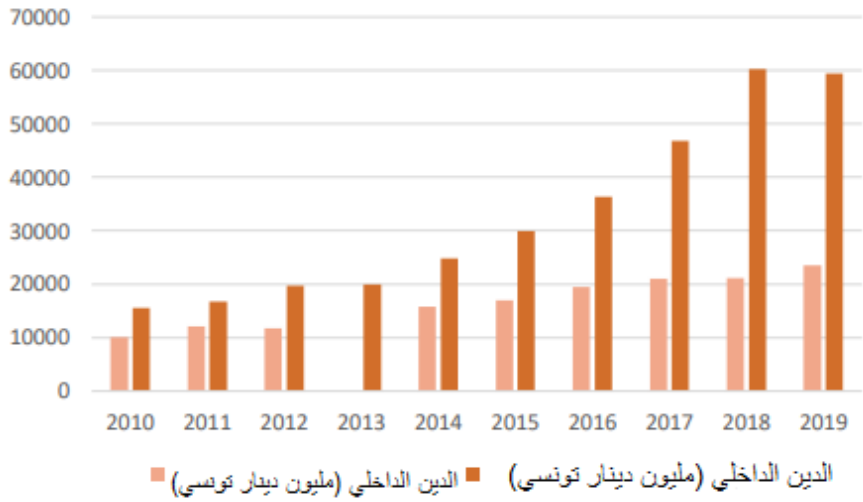

المصدر: المؤلفون استناداً إلى التقارير السنوية للبنك المركزي التونسي

بلغ الدين الخارجي لتونس 59.400 مليون دينار في ديسمبر 2019، مقابل 60213.5 مليون دينار في السنة السابقة. وصلت البيانات إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق عند 60213.5 مليون دينار في ديسمبر 2018.

- **إجمالي الديون**

الجدول 4.5.2 – إجمالي ديون تونس

السنة	إجمالي الدين العام (بالمليون دينار)	إجمالي الدين (٪ من إجمالي الناتج المحلي)
2010	25640.3	40.5
2011	28779.5	44
2012	31418.1	44
2013	35002.2	45.8
2014	40621.3	49.2
2015	46922	55.4
2016	55915.8	61.9
2017	67830	70.2
2018	82294.8	77.9
2019	82350.1	72.2

المصدر: المؤلفون استناداً إلى التقارير السنوية للبنك المركزي التونسي

انخفض عجز الميزانية في سنة 2019 ليصل إلى 3.5٪ و7.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي (مقارنة بـ 4.8٪ و9.9٪ في 2018). يجب أن تظل الديون العمومية والخارجية أقل من 70٪ و90٪ من إجمالي الناتج المحلي على المدى المتوسط ، من المتوقع أن تتحسن تغطية الاحتياطي لتتجاوز 4 أشهر من الاستهلاك بحلول سنة 2020. وتعتمد هذه العوامل على تنفيذ السلطات العمومية لإصلاحات نشطة، ولا سيما في مجالات السياسة المالية والنقدية وسياسة أسعار الصرف، والحماية الاجتماعية، والطاقة، والقطاع الخاص. بيد أن كل هذه الاتجاهات ستعتمد على تأثير جائحة كوفيد– 19 وما سيتركه من آثار في طريقة سير الاقتصاد.

خاتمة

على الرغم من السياق الاقتصادي الهش في بلدان اتحاد المغرب العربي، فإن الجهود التي تبذلها البنوك المركزية المغاربية مكنت من إعادة توازن الميزانية والسيطرة على توازن الاقتصاد الاجمالي.

إن الإنجازات التي تحققت لإعادة إنعاش الاقتصاد في المنطقة من قبل البلدان المغاربية ملحوظة. ومع ذلك، لا يزال هناك طريق طويل يتعين قطعه لتحسين الوضع، لا سيما في أعقاب الأزمة الصحية الأخيرة التي أدت إلى مراجعة التوازنات الاقتصادية والمالية العالمية.

الفصل 3

الوضع الراهن في القطاع البنكي

المقدمة

يضم المشهد المالي المغاربي حاليا 114 بنكاً. وقد أحرزت تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة باحتلالها مكانة هامة على المستوى الأفريقي.

يظهر تحليل مؤشرات السلامة المالية للبنوك المغاربية أن القطاع المصرفي في البلدان المغاربية في ازدهار. تحسنت عائدات البنوك وتعززت. تتزايد نسب العائد على الأصول والعائد على راس المال في معظم بلدان المغرب العربي.

فيما يتعلق بمؤشرات الحجم وتوافر البنوك، فقد تعززت في السنوات الأخيرة. في الجزائر، بلغ عدد الفروع 1509 في سنة 2017 مقابل 1367 في سنة 2010، وعدد الفروع حوالي 1604 فرعًا للبنوك والمؤسسات المالية مقابل 1360 في سنة 2007. وفي ليبيا، بلغ عدد أجهزة الصرف الآلي 3.57 لكل 100 ألف بالغ في سنة 2018. وفي المغرب، ارتفع رصيد المغرب بمقدار 151 متعونا جديدًا في سنة 2019، حيث وصل إلى 41739 بنكًا، وبلغ عدد أجهزة الصرف الآلي 7613 بنكا في نفس السنة. وفي سنة 2018، بلغ عدد الوكالات 272 وكالة في موريتانيا و1913 في تونس.

تلعب البنوك المغاربية دورًا رئيسيًا في تمويل القطاع الخاص في المنطقة. في المتوسط ، ارتفع رصيد القروض الممنوحة للقطاع الخاص من قبل القطاع المصرفي في بلدان المغرب العربي خارج ليبيا في السنوات الأخيرة ليصل إلى% 42.80 من البنك الدولي في سنة 2019 مقابل % 38.90 من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2010.

تشهد الأسواق المالية في البلدان المغاربية ازدهاراً واضحا. ويعرف تطورها اتجاه تصاعدي. وبالفعل، فإن القيمة السوقية للشركات المدرجة في المنطقة تزداد قوة عامًا بعد عام.

يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على حالة الأنظمة المصرفية المغاربية من خلال تحليل السلامة المالية، ومؤشرات الحجم والمصارف، وتمويل القطاع الخاص، وحالة القطاع المصرفي والوضع في السوق المالية لكل بلد مغاربي.

1.3 الجزائر

عدد البنوك والمؤسسات المالية في سنة 2017	
البنوك العامة	6
البنوك الخاصة برأس مال أجنبي	14
المؤسسة المالية	3
شركات الايجار المالي	5
التأمين الزراعي المشترك	1
المجموع	29

المصدر: التقارير السنوية للبنوك الجزائرية.

1.1.3. الصلابة المالية

اختار البنك المركزي الجزائري من أجل التخفيف من صعوبات السيولة الهيكلية للبنوك التجارية، إجراءات نقدية مختلفة بما في ذلك عمليات السوق المفتوحة. انخفضت السيولة المصرفية تدريجياً طوال سنة 2015، ثم خلال الثلاثة الثلاثيات الأولى من سنة 2016. وانخفضت من 2731 مليار دينار جزائري في نهاية سنة 2014 إلى 1833 مليار دينار جزائري في نهاية سنة 2015 لتصل إلى 992 مليار دينار جزائري في نهاية سبتمبر 2016 أي بانخفاض قدره 63.7٪ خلال تلك الفترة بأكملها. وقد ترجم ذلك إلى زيادة نسبية في النشاط في سوق العملات بين البنوك، والتي كانت حتى ذلك الحين راكدة. اعتمد بنك الجزائر لتعزيز فعالية تدابير السياسة النقدية وتحسين آليات التحويل، في سبتمبر 2016، قواعد للإشراف على: (1) إجراء عمليات السوق المفتوحة؛ و (2) إنشاء تسهيلات إقراض هامشية.

ويبين تحليل مؤشرات القوة المالية أن القطاع المصرفي لا يزال مريحاً. وقد تحسنت بعض المؤشرات مثل القدرة الإجمالية على سداد الديون ونسب العائدات على الأصول، وتدهورت مؤشرات أخرى، بما في ذلك القروض المتعثرة، تدهوراً طفيفاً ولكنها تظل عند مستوى قريب من مستوى الأنظمة المصرفية المماثلة في الأسواق الناشئة.

القدرة على سداد الديون ونسب السيولة

الرسم 1.1.3 – نسبة القدرة على سداد الديون ونسبة السيولة المئوية – الجزائر

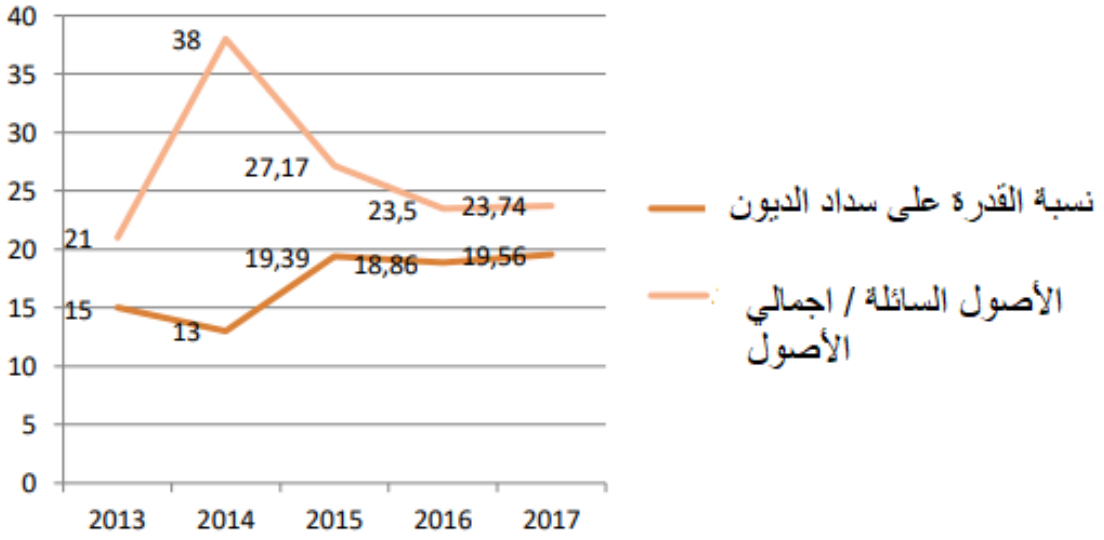

المصدر: المؤلفون استناداً إلى التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري

على الرغم من التأثير السلبي لأسعار النفط، إلا أن القطاع المصرفي الجزائري الذي تهيمن عليه البنوك العمومية ظل قوياً. يسيطر القطاع المصرفي على حوالي٪ 90 من الأصول المصرفية. يستمر الائتمان المقدم للاقتصاد في النمو وتشير التقديرات إلى أنها بلغت٪ 46.1 من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2016، مقارنة بـ ٪ 44.3 في سنة 2015. وبصرف النظر عن تأثير الصدمة الخارجية على سيولتها، فقد ظلت البنوك قادرة على التمويل على نحو مريح وقادرة على جني الأرباح.

ظلت البنوك الجزائرية، وفقًا لتقرير البنك المركزي الصادر في جانفي 2017 (انظر بنك الجزائر، 2017) ذات رأس مال مريح ومربح، مع وجود اختلال طفيف فقط من حيث النضج. بيد أن المخاطر المرتبطة بتركيز الائتمان، وخاصة داخل المصارف العمومية، التي تشارك في تمويل المشاريع الكبرى، لا تزال كبيرة ومن هنا تأتي الحاجة إلى إشراف صارم لتجنب المخاطر على استقرار النظام المالي.

- **القروض المتعثرة مقارنة بالقروض الإجمالية (%)**

الرسم 3.1.2 – الديون غير المنفذة فيما يتعلق بمجموع الديون – الجزائر

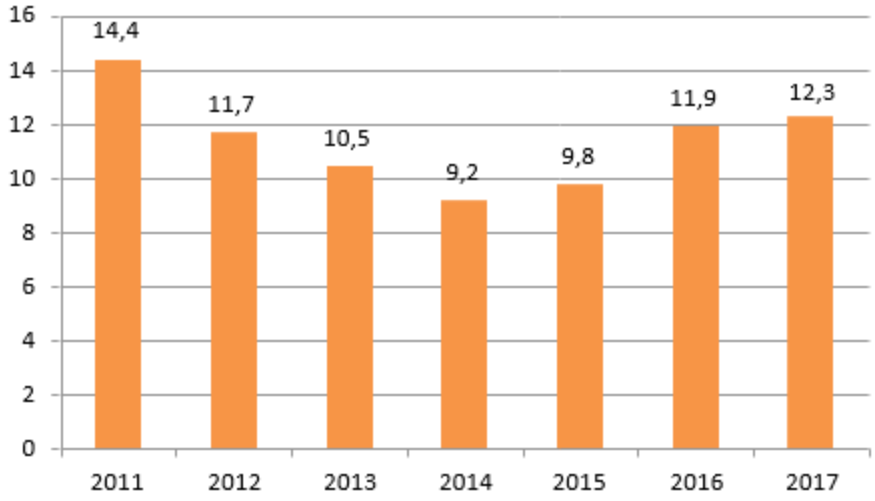

المصدر : المؤلفون استنادا الى التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري

ارتفع مستوى القروض المتعثرة مقارنة بإجمالي الديون (القروض الموزعة وغيرها من المستحقات الأخرى المدرجة في حساب هذه النسبة) في سنة 2017 (12.3٪ مقارنة بـ 11.9٪ في سنة 2016 و9.8 في سنة 2015).

- العائد على الأصول والعائد على راس المال
- الرسم البياني 3.1.3 –العائد على الأصول والعائد على راس المال–الجزائر

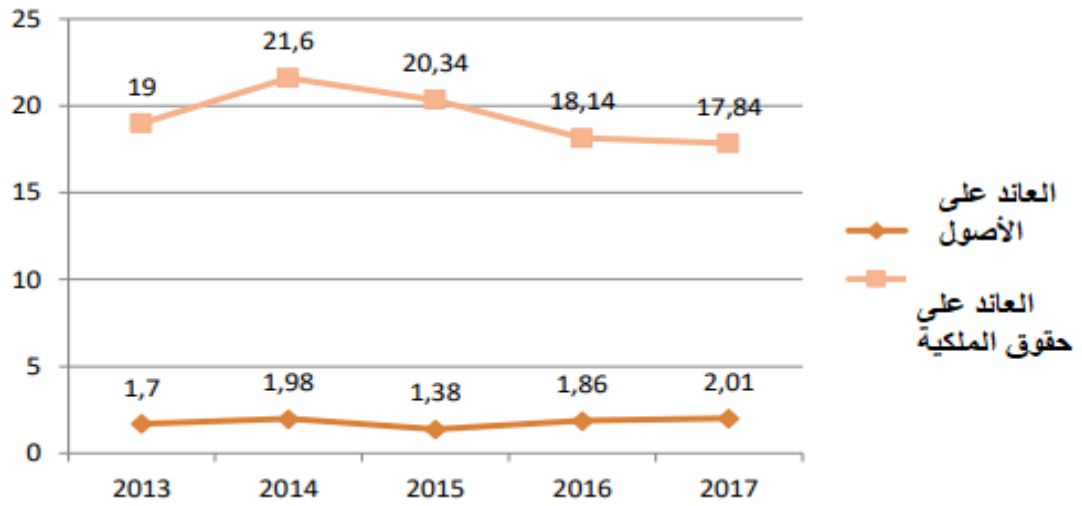

المصدر: المؤلفون استنادا الى التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري

لا تزال عائدات البنك في سنة 2017 موضع تقدير. انخفض بشكل طفيف معدل العائد على راس المال ROE بشكل طفيف ليبلغ 17.8٪ مقابل 18.1٪ في سنة 2016 وزادت العائدات على الأصول ROAالتي تحسنت من 1.9٪ في 2016 إلى 2.0٪ في 2017.

2.1.3 مؤشرات الحجم وتوسيع التعامل المصرفي

يشهد القطاع المصرفي في الجزائر تطورا ملحوظا ويرجع الفضل في ذلك الى البيئة المالية المواتية والتي أدت الى توسيع الشبكة المصرفية بحيث نجد 1509 فرعا و1604 فرعا للبنوك والمؤسسات المالية.

الرسم 4.1.3 – شبكة البنوك ومجموع الفروع للبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر

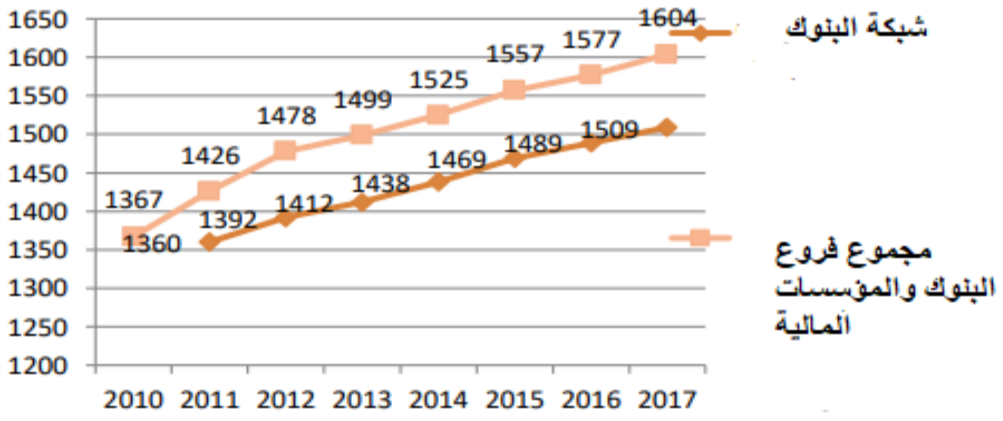

المصدر: المؤلفون استنادا الى التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري

3.1.3 تمويل القطاع الخاص

- **القروض المحلية المقدمة إلى القطاع الخاص من قِبل البنوك (نسبة% من الناتج المحلي الإجمالي)**

ارتفعت وتيرة نمو القروض التي تمنحها البنوك للقطاع الخاص إلى نحو 26% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2019. ارتفعت القروض الممنوحة للقطاع الخاص (المؤسسات والأسر) بنسبة 9.7%، من 4658.3 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2017 إلى 5102 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2018. بلغت القروض الممنوحة للأسر، وهي في الأساس قروض رهن عقاري، 787.2 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2018، مقارنة بـ 656.7 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2017، أي بزيادة 19.9% مقارنة بـ 22.4% في سنة 2017[13].

الرسم 5.1.3 –القروض الداخلية للقطاع الخاص من قبل البنوك الجزائرية (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)

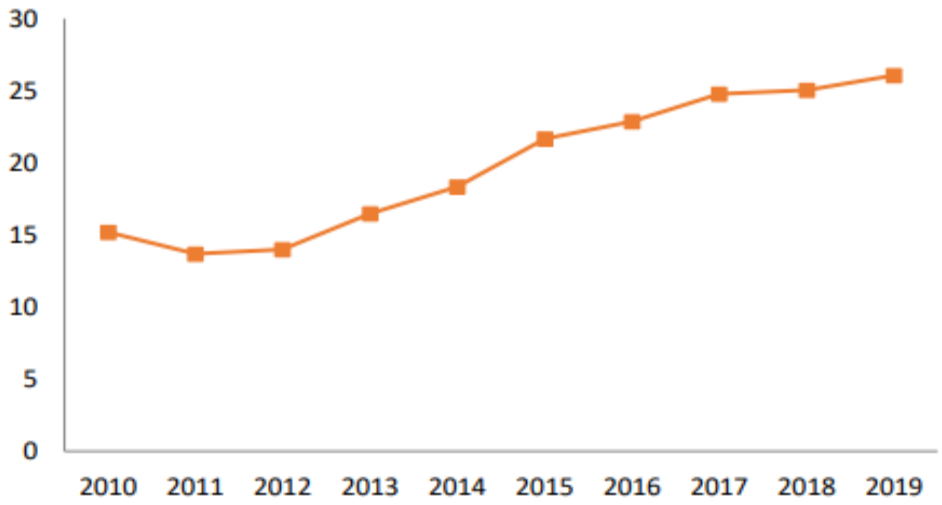

المصدر: المؤلفون استنادا الى التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري

4.1.3 – حالة القطاع المصرفي

ارتفع عدد فروع البنوك التجارية بشكل طفيف خلال الفترة 2010–2018، من 5.05 إلى 5.15 لكل 100 ألف شخص بالغ. كما ارتفع عدد المقترضين خلال نفس الفترة، حيث بلغ عدد المقترضين 34 مقترضًا لكل 1000 شخص بالغ في سنة 2010 مقارنة بـ 44 مقترضًا لنفس العدد من الأشخاص في سنة 2018.

[13] مذكرة الظرف الاقتصادي للبنك المركزي الجزائري «الاتجاهات النقدية والمالية في النصف الثاني من سنة 2018»

الرسم 6.1.3. – فروع البنوك التجارية والمقترضين من البنوك التجارية الجزائرية

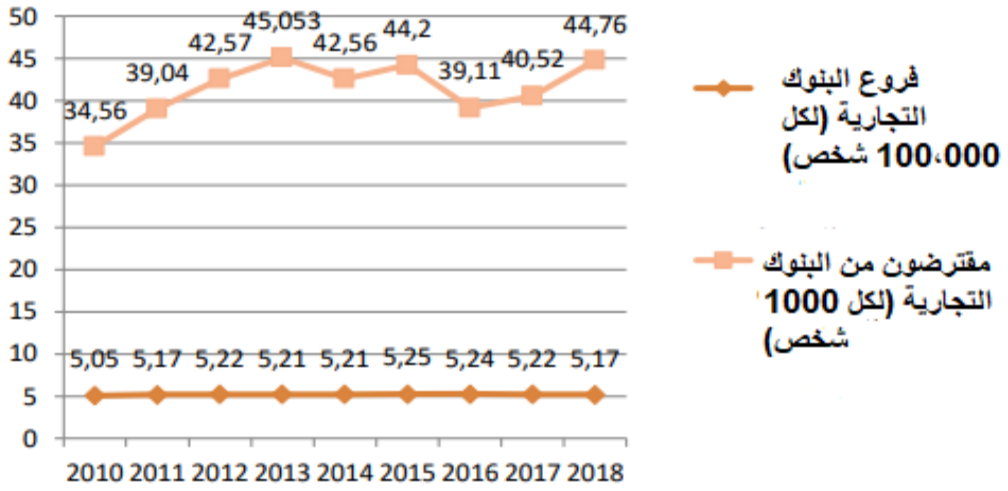

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية

5.1.3. – السوق المالي

لا تزال القيمة السوقية محدودة للغاية مقارنة بالمعايير الدولية وهي لا تعكس البيئة الاقتصادية. في الواقع، لم تمثل القيمة السوقية للشركات الجزائرية المدرجة سوى 0.21٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2018.

الرسم 7.1.3. – القيمة السوقية للشركات الوطنية المدرجة (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) –الجزائر

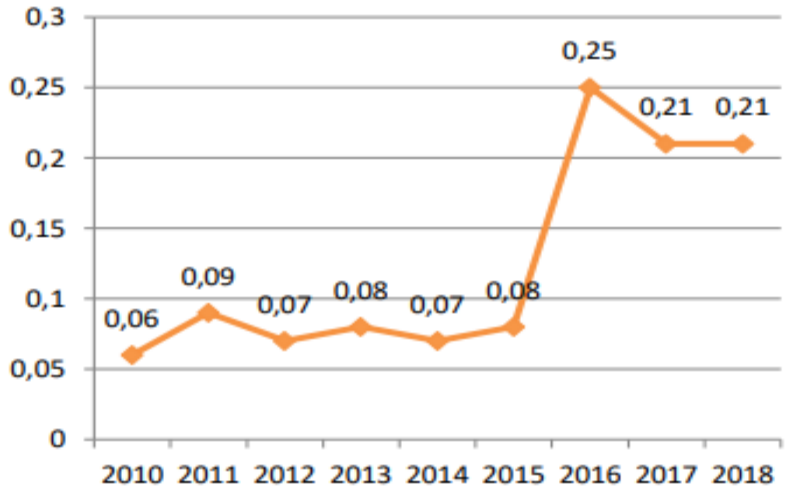

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية

وفقاً لبنك الجزائر، وباستثناء جمع الموارد والقروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، فإن المؤشرات الأخرى للوساطة المصرفية، وأداء وصلابة ومردودية القطاع المصرفي هي مؤشرات مواتية بوجه عام. وفي حين زادت الموارد التي جمعتها البنوك في سنة 2017 بعد انخفاضها في سنة 2016، فإنها تدين بذلك بشكل أساسي لما يسمى بالتمويل غير التقليدي الذي حدث في نهاية السنة، والذي كان له تأثير إيجابي على تطور الودائع المصرفية؛ ولا يزال يمثل إحدى المؤشرات الرئيسية لتحسين الوساطة. حصة العملة الائتمانية في المعروض النقدي M2، محققا ارتفاعا بما يزيد على 31%.

2.3. ليبيا

العدد الاجمالي للبنوك	20

1.2.3. – الصلابة المالية

- **نسبة كفاية رأس المال**

تُظهر نسب المستوى 1 والمستوى 2 اتجاهاً تصاعدياً ابتداء من 2013. تبلغ نسبة المستوى 1 حوالي 18.4٪ في سنة 2019 وتصل نسبة المستوى 2 إلى 17.2٪ في نفس السنة. وهذا يشهد على جودة الأصول بالبنوك الليبية.

الرسم 1.2.3. – تطور المستوى 1 والمستوى 2 في ليبيا

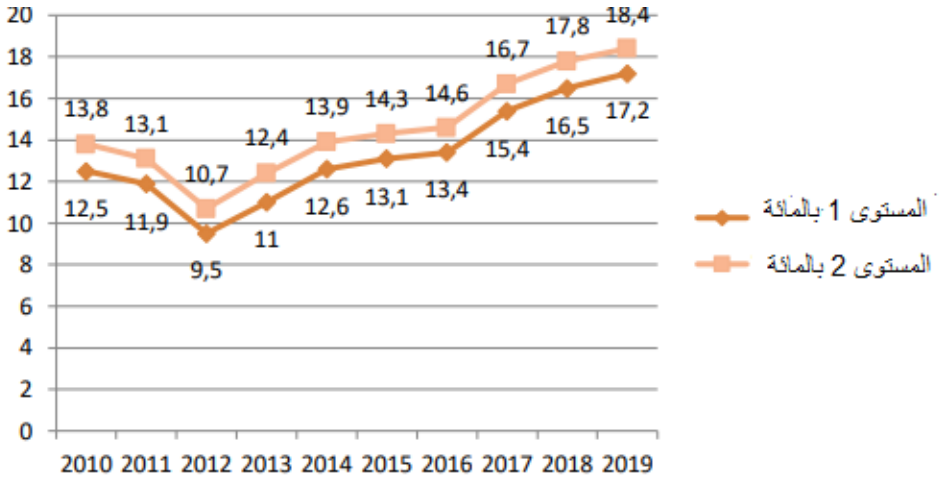

المصدر: المؤلفون بناء على التقارير السنوية لمصرف ليبيا المركزي

اتخذ مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة 2002–2010 إجراءات عديدة للحفاظ على سلامة النظام المصرفي باستخدام السياسة النقدية وفقا لأحكام قانون البنوك. حدد القرار الذي اتخذه محافظ مصرف ليبيا المركزي لسنة 2005 إنشاء "لجنة السياسة النقدية" لوضع إطار عام للسياسة النقدية بما يضمن تحقيق أهدافها بحيث أن اللجنة مسؤولة عن تقييم أداء السياسات النقدية والمصرفية فيما يتعلق بالتأثيرات المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد. نظراً لأهمية دور السياسة النقدية في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، فإن استخدام البيانات والمعلومات المتاحة عن القطاع النقدي أمر بالغ الأهمية. ترسل توصيات اللجنة إلى مجلس الإدارة لمناقشتها وتنفيذها في حال الموافقة عليها.

- **العائد على الأصول والعائد على راس المال**

ارتفعت عائدات البنوك في سنة 2017 بالنسبة لمعدل العائد على الأصول الذي بلغ 0.94٪ مقابل 0.1٪ في سنة 2016 ومعدل العائد على راس المال الذي تحسن من 0.77٪ في سنة 2016 إلى 1، 02٪ في سنة 2017.

- **الرسم البياني 2.2.3. – العائد على الأصول والعائد على راس المال – ليبيا**

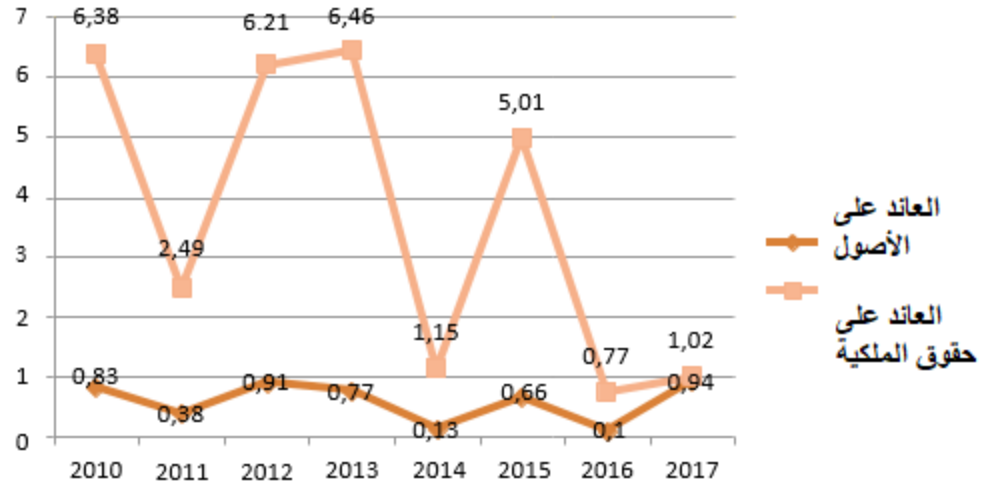

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من الاقتصاد العالمي

2.2.3 مؤشرات الحجم وتوسيع التعامل المصرفي

يبدو أن عدد أجهزة الصراف الآلي في ليبيا منخفض وسجل انخفاضًا طفيفًا مقارنة بالسنوات السابقة، حيث استقر عند 3.76 لكل 100000 شخص بالغ في سنة 2017 مقابل 3.88 لنفس العدد من البالغين في سنة 2012

الجدول 1.2.3. – تطور أجهزة الصرف الآلي في ليبيا

السنة	أجهزة صرف آلي لكل 100،000 شخص بالغ
2010	3.47
2011	3.5
2012	3.88
2013	3.88
2014	3.88
2015	3.86
2016	3.70
2017	3.63
2018	3.57

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية

3.2.3 تمويل القطاع الخاص

انخفض حجم قروض القطاع الخاص التي منحها القطاع المصرفي الليبي في السنوات الأخيرة، حيث بلغ 17.5% من إجمالي القروض في سنة 2018. وكان لتخفيض القروض المصرفية للقطاع الخاص تأثير سلبي على مشاركة القطاع الخاص في نمو وتنويع الاقتصاد حيث يلعب القطاع المالي دورًا رئيسيًا في أي اقتصاد من خلال تحسين النفاذ إلى التمويل

للمشاريع التي تولد النشاط الاقتصادي الذي بدوره يخلق فرص العمل. يتعين تسهيل الحصول على التمويل لفائدة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

- **القروض المحلية المقدمة إلى القطاع الخاص من قِبَل البنوك (% من الناتج المحلي الإجمالي)**

الرسم 3.2.3 –الائتمان المحلي للقطاع الخاص عن طريق البنوك (% من الناتج المحلي الإجمالي) . ليبيا

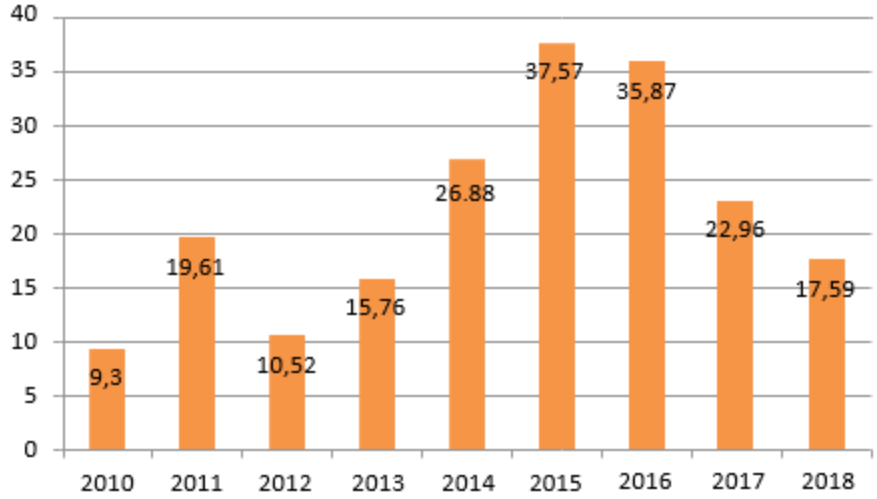

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية

4.2.3 – حالة القطاع المصرفي

سجل عدد فروع البنوك التجارية انخفاضًا طفيفًا، من 11.98 لكل 100000 شخص بالغ في سنة 2013 إلى 11.79 لنفس العدد في سنة 2017.

الجدول 2.2.3 – تطور فروع البنوك التجارية في ليبيا

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
فروع البنوك التجارية(لكل 100000 شخص بالغ)	11.16	11.18	11.45	11.986	12.002	11.973	11.942	11.791	**11.29**

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية.

5.2.3 السوق المالي

من المهم التأكيد على ثقل البورصة الليبية في اقتصاد البلاد التي بلغت قيمتها السوقية 44 مليار دولار في سنة 2018. وقد تضاعفت منذ سنة 2013.

الرسم 4.2.3 – رسملة السوق (مليار دينار ليبي) – ليبيا

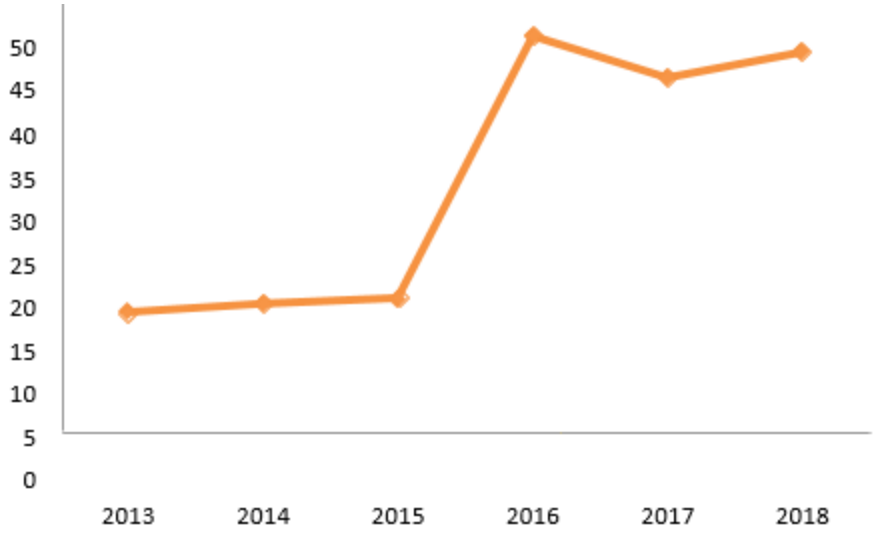

المصدر : المؤلفون استنادا الى تقارير الإدارة السنوية للعنف الجنسي ضد النساء والأطفال SGBV

3.3 المغرب

هيكل النظام المصرفي	
البنوك	24
منها البنوك التشاركية	5
شركات التمويل	28
البنوك الخارجية	6
جمعيات الإقراض الصغرى	13
مؤسسات الدفع	13
المؤسسات الأخرى	2
المجموع	86

1.3.3. الصلابة المالية

- **القيمة المالية للبنوك**

الرسم 1.3.3 – الأصول الذاتية (بمليارات الدراهم) – المغرب

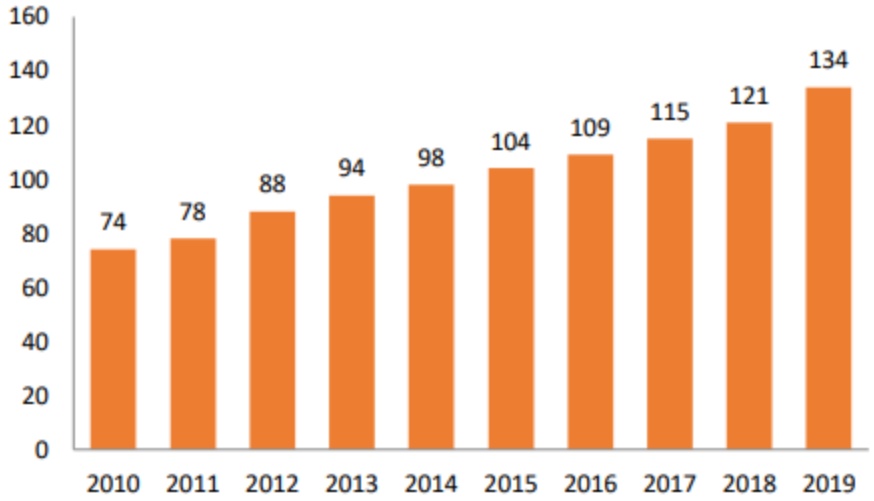

المصدر : المؤلفون استناداً إلى بيانات من التقارير السنوية لبنك المغرب

بعد زيادة بنسبة 6.1٪ في سنة 2017، ارتفعت الأصول الذاتية بنسبة 5.1٪. بلغ إجماليها 134 مليار درهم في سنة 2019. وتأتي بقية الأصول الذاتية بشكل أساسي من النتائج المؤجلة الغير موزعة.

- **الديون المتنازع عليها**

فيما يتعلق بالقروض المتأخرة، فإن نسبتها في الائتمان المصرفي تكاد تستقر للعام الثالث على التوالي عند مستوى 7,6%، مع انحدار من 11,4% إلى 10,9% للشركات الخاصة وزيادة من 7,6% إلى 8,5% للأسر في سنة 2019.

الرسم 2.3.3 –نسبة الديون المتعثرة في المغرب

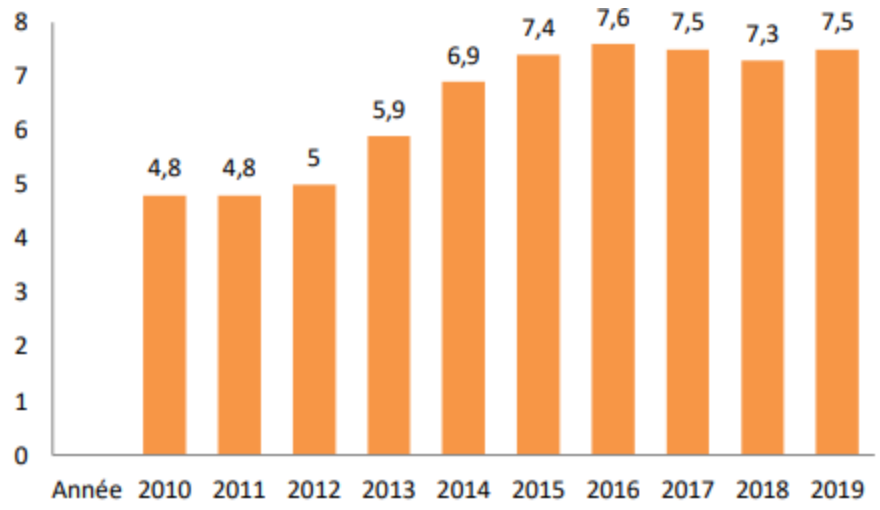

المصدر: المؤلفون بناء على التقارير السنوية للرقابة المصرفية لبنك المغرب.

فيما يتعلق بزيادة الديون المستحقة، ارتفعت تكلفة المخاطر بنحو 19٪ مقابل 4.7٪ إلى 632 مليون درهم. ويمثل ما يقرب من 30٪ من الدخل التشغيلي الإجمالي، مقارنة بنسبة 27٪ في سنة 2017. ويعكس هذا التغيير زيادة في المخصصات بعد خصم مخصصات الديون المتعثرة بنسبة 19.8٪ إلى 630 مليون درهم، وعادت المخصصات الأخرى من 4.3 إلى 2.1 مليون درهم. وفيما يتعلق بالديون المتأخرة، فقد انخفض مستواها بنسبة 8٪ إلى ما يقارب 204 مليون درهم بعد زيادة بنسبة 20٪ في سنة 2017، مما أدى إلى معدل مخاطر بنسبة 3٪ بدلاً من 3.3٪. قبل سنة. ويرتبط هذا التحسن بشكل خاص بعمليات شطب الديون المتعثرة. وارتفع معدل تغطية هذه الديون بالمخصصات الاحتياطية إلى 86٪ مقابل 82٪ في سنة 2017. وبلغت الديون القائمة على هذه البنوك 57 مليون درهم أي ما يعادل 0.3٪ من القروض.

- **تطور العائد على الأصول والعائد على راس المال**

- **الرسم 3.3.3 – العائد على الأصول و العائد على راس المال–المغرب**

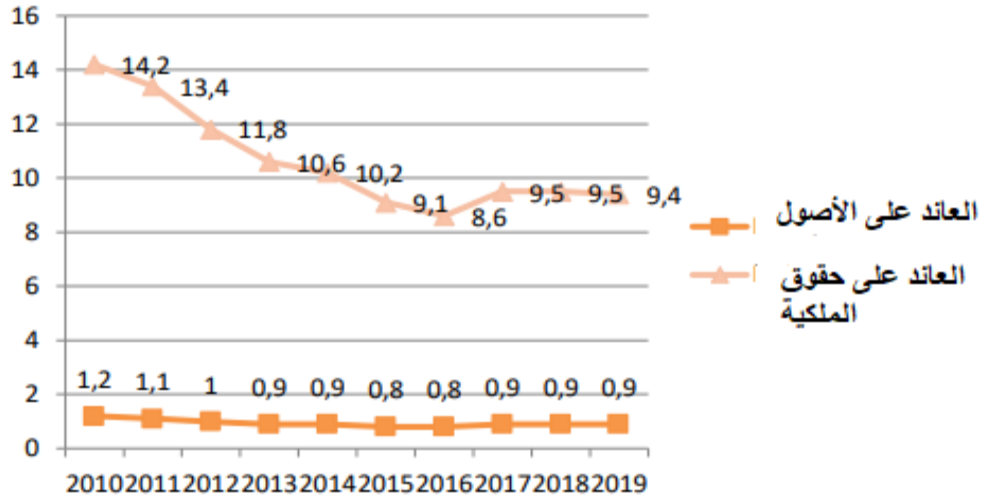

المصدر : المؤلفون استناداً إلى التقارير السنوية للرقابة المصرفية لبنك المغرب

استقر معدل العائدات على الأصول عند 0.9٪، بينما بلغ معدل العائدات على راس المال 9.4٪. تمكن القطاع المصرفي من الحفاظ على ربحيته بشكل عام بفضل نموذج أعماله المتنوع على المستويين القطاعي والجغرافي. وبذلك أنهت المجموعات المصرفية التسعة السنة المالية 2018 حيث ارتفعت حصة المجموعة من صافي الدخل بنسبة 4.4٪ بعد 9.2٪ في سنة 2017، مما يعكس نموًا معتدلاً في بنك الاستثمار القومي وانخفاض تكلفة المخاطر. استقر معدل العائدات على الأصول عند 0.9٪ وارتفع معدل العائدات على راس المال 0.6 نقطة إلى 10.8٪.

– 2.3.3مؤشرات الحجم وتوسيع التعامل المصرفي

حقق النظام المالي المغربي تقدما كبيرا خلال العقدين الماضيين.

وبحسب التقرير السنوي لبنك المغرب (2018)، بلغ معدل تطور الشبكة المصرفية 1.8٪ سنة 2018 مقابل 1.7٪ سنة 2017، بمتوسط 4٪ خلال فترة 2013 / 2015 و 9٪ عن الفترة 2016/2007. بلغ عدد شبابيك البنوك 6503، أو 115 فرعا إضافيا، بما في ذلك 56 شباك جديد افتتحتها البنوك المشاركة. يمكن رؤية هذا التباطؤ فيما يتعلق بتطوير القنوات الرقمية عبر الإنترنت والجوال. بالتوازي مع تطور الشبكة المصرفية المادية، شهد عدد أجهزة الصرف الآلي معدل نمو بلغ 3.8٪ في سنة 2018 مقابل 3٪ في السنة السابقة. توسعت من 264 شباك جديد إلى 7289 شباك في نهاية سنة 2018.

ارتفع رصيد البنوك بمقدار 151 موظفًا جديدًا في سنة 2019. وبلغ عدد أجهزة الصراف الآلي 7613 خلال نفس السنة.

الجدول 1.3.3 –تطور القوى العاملة في البنوك وأجهزة الصرف الآلي في المغرب

السنة	تطور القوى العاملة في البنوك	تطور أجهزة الصرف الآلي
2010	35766	4544
2011	37245	5024
2012	38262	5476
2013	39088	5893
2014	40055	6239
2015	40604	6529
2016	41071	6821
2017	41674	7025
2018	41890	7289
2019	41739	7613

المصدر: المؤلفون بناء على التقارير السنوية للرقابة المصرفية لبنك المغرب

في نهاية سنة 2019، كان التغيير في عدد الحسابات البنكية 5٪. أما عدد البطاقات البنكية المتداولة فقد بلغ 16.2 مليون في 2019.

الجدول 2.3.3 – تطور عدد الحسابات البنكية وعدد البطاقات البنكية المتداولة في المغرب

السنة	تطور عدد الحسابات المصرفية (بالنسبة المئوية)	تطور عدد البطاقات المصرفية المتداولة (بالملايين)
2010	–	7.1
2011	–	8
2012	–	9.2
2013	8.9	9.8
2014	7.2	10.9
2015	8	11.8
2016	4.9	12.9
2017	6.4	14.1
2018	4.7	15.1
2019	5	16.2

المصدر: المؤلفون بناء على التقارير السنوية للرقابة المصرفية لبنك المغرب

بلغ عدد العاملين في المؤسسات الائتمانية والمنظمات المماثلة في نهاية ديسمبر 2018 55753 وكيلاً، حوالي 75٪ منهم موظفون في البنوك، و6٪ في شركات تمويل، و14٪ في جمعيات القروض الصغيرة. تمت زيادة القوى العاملة في البنك بمقدار 243 موظفًا جديدًا، بزيادة قدرها 0.6٪ لتصل إلى 41890 وكيلًا، بعد أن كانت 1.4٪ في سنة 2017. ومن حيث العمر، فإن نسبة 45٪ تخص الفئة التي تتراوح أعمارهم بين 25 و35 عامًا، تليها 31٪ للفئة العمرية من 35 إلى 50 عامًا وحصة 18٪ للفئة العمرية فوق 50 عامًا. ارتفعت نسبة النساء في إجمالي القوى العاملة إلى 47٪ في سنة 2018 مقابل 46٪ في نهاية سنة 2017.

3.3.3 تمويل القطاع الخاص

- **القروض المحلية للقطاع الخاص من قبل البنوك (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)**

الرسم 4.3.3 – القروض المحلية للقطاع الخاص من البنوك المغربية (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)

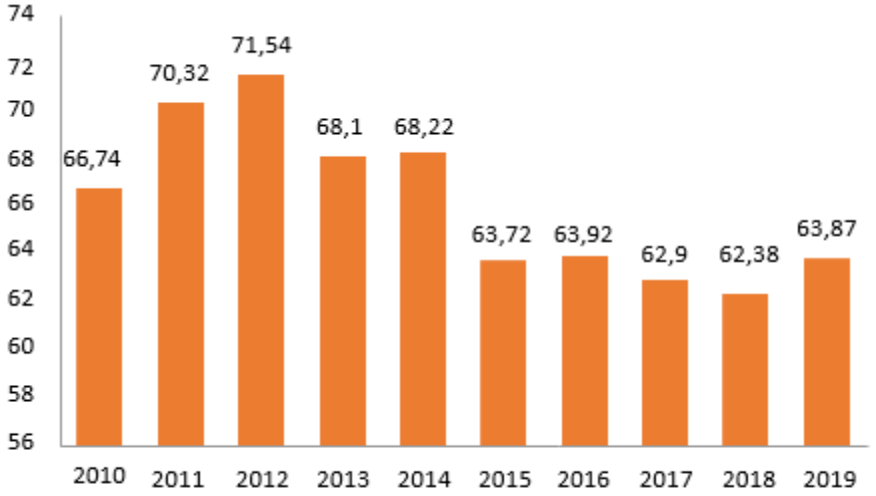

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية

ظل نشاط الائتمان المصرفي في المغرب مستقراً إلى حد ما، لا سيما للشركات التي ارتفعت بنسبة 0.7٪، في حين تراجعت تجربة الخسارة في فترات الراحة قليلاً إلى 7.3٪. وبلغ إجمالي القروض القائمة 891 مليار درهم، مسجلاً زيادة بنسبة 6.5٪، بعد الزيادة البالغة 3.2٪ في السنة السابقة. وقد تم دعم هذا التطور من خلال عمليات التمويل الائتماني لضريبة القيمة المضافة التي تمت في سنة 2018. وبصرف النظر عن هذا التمويل، بلغ تآكل الائتمان 3.3٪. في سنة 2019، تحسن الإقراض المصرفي بشكل ملحوظ حيث وصل إلى 63٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مع زيادة ملحوظة على وجه الخصوص في القروض المقدمة للشركات غير المالية الخاصة بنسبة 7.3٪ بعد 0.5٪ في السنة السابقة.

4.3.3.حالة القطاع المصرفي

سجل عدد فروع البنوك التجارية زيادة كبيرة، من 20.78 لكل 100000 شخص بالغ في سنة 2010 إلى 24.87 لنفس العدد في سنة 2018.

الرسم 5.3.3 – فروع البنوك التجارية (لكل 100،000 شخص بالغ) – المغرب

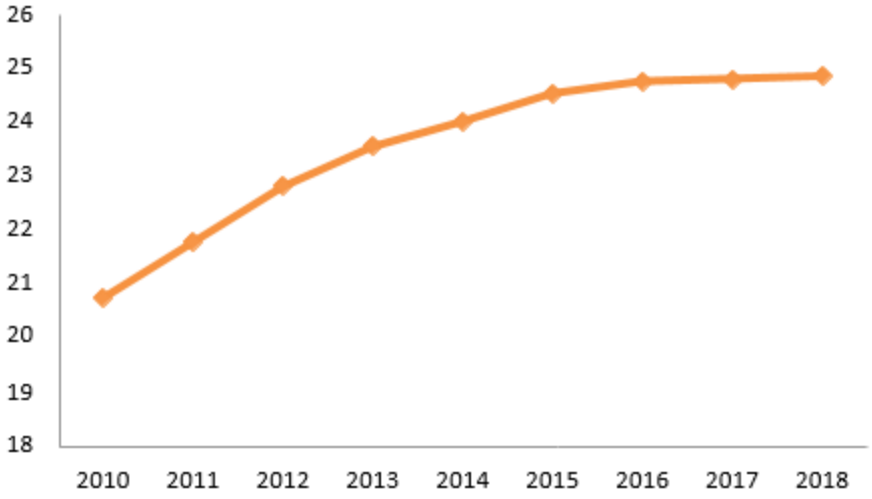

المصدر: المؤلفون استناداً إلى البيانات السنوية من مؤشر التنمية العالمية

5.3.3. – السوق المالية

إن رسملة السوق في المغرب متطورة نسبيًا وتمثل حوالي 55٪ من الناتج المحلي في 2019. أما المؤسسات المغربية المدرجة في البورصة فيبلغ عددها 74 شركة في 2019.

الرسم 6.3.3. – المؤسسات الوطنية المدرجة والقيمة السوقية للشركات الوطنية المدرجة في المغرب

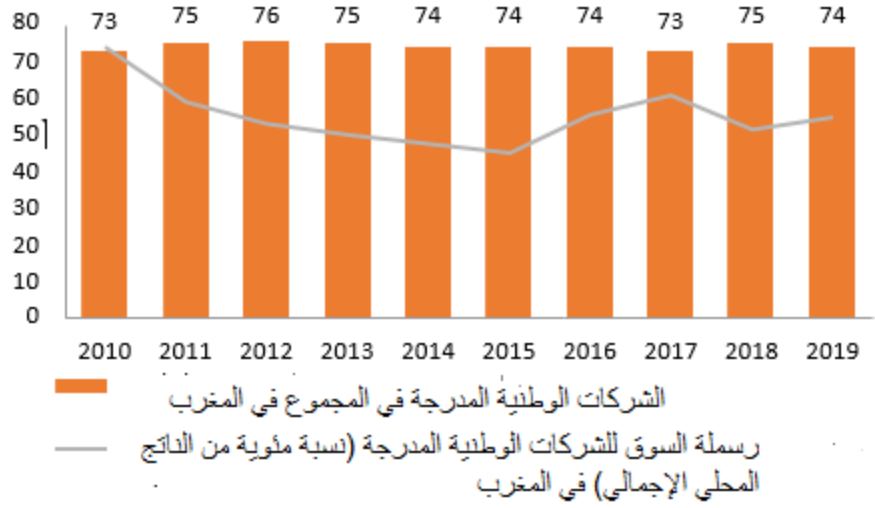

المصدر: المؤلفون استناداً إلى البيانات السنوية من مؤشر التنمية العالمية

على الرغم من هذا الظرف الاقتصادي، تمكن القطاع المصرفي من الحفاظ على الإنتاجية الإجمالية بفضل نموذجه التجاري المتنوع على المستويين القطاعي والجغرافي. وهكذا أنهت المجموعات المصرفية التسع السنة المالية 2018 بزيادة قدرها 4,4% في صافي حصة الدخل للمجموعة بعد 9,2% في سنة 2017، مما يعكس زيادة معتدلة في الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض في تكلفة المخاطر. واستقر العائد على الأصول عند 0,9% وارتفعت أرباح الأسهم من 0,6 نقطة مئوية إلى 10,8%.

ومن منظور الرسملة، ظلت العوامل الأساسية ثابتة، الأمر الذي أدى إلى اتاحة نسبة من القدرة على سداد الديون تبلغ 14.7% ونسبة رأسمال من المستوى 1 تبلغ.10.9 % وعلى أساس موحد، تبلغ هذه النسب 13.8% و10.8% على التوالي. وفي هذا السياق واصل بنك المغرب الاهتمام بجودة حافظة اوراق القروض البنكية وتوفيرها، كما أنه رافق اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 9 المتعلقة بالصكوك المالية مع أحكام انتقالية تهدف إلى تخفيف أثر التطبيق الأول لهذا المعيار على القيم المالية الاحترازية الخاصة به على مدى خمس سنوات. وبالتوازي مع ذلك، استمر العمل على تنقيح قواعد التصنيف وتوفير الاعتمادات وكذلك معالجة الأصول التي استرجعتها البنوك.

وكجزء من التدابير المصاحبة لإصلاح مرونة نظام سعر الصرف، عزز البنك المركزي إطار مراقبة مخاطر السوق وأسعار الفائدة العالمية، من خلال جملة أمور منها: الاضطلاع بمهام المراقبة الموضعية وتنفيذ التقارير التنظيمية لتحسين رصد هذه المخاطر.

4.3 موريتانيا

هيكل النظام المالي	
البنوك	18
بما في ذلك البنوك الإسلامية	7
مؤسسات التمويل الصغرى	21
صندوق الإيداع والتنمية	1
شركات التأمين	17
صناديق الضمان الاجتماعي	2
المجموع	59

3.4.1 الصلابة المالية

من أجل تعزيز الملاءة المالية للبنوك وعلى الصمود أمام الصدمات، تم اعتماد تعليمات جديدة في مارس 2018 من قبل البنك المركزي الموريتاني. تتمثل هذه التعليمات، المستوحاة من قواعد بازل 3، في تكوين رأس المال ومتطلبات الملاءة المالية. كما زاد الحد الأدنى لرأس المال والأصول الذاتية لكل بنك إلى 1 مليار أوقية موريتانية، مما عزز الهياكل المالية للبنوك.

- **القيمة المالية للبنوك**

الرسم 1.4.3 – القيمة المالية للبنوك (بملايين الأوقية – موريتانيا)

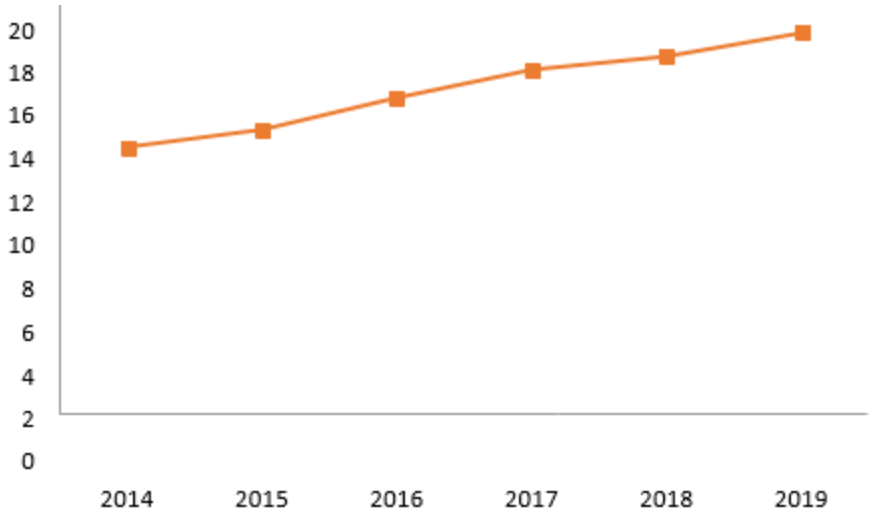

المصدر: المؤلفون استنادا إلى بيانات من التقارير السنوية للبنك المركزي الموريتاني

ارتفع صافي الأصول الذاتية للبنوك في سنة 2019 ليصل إلى 17.6 مليار أوقية موريتانية مقارنة بـ 16.5 مليار في نهاية سنة 2018.

- **الديون المتنازع عليها**

الرسم 2.4.3 – الديون الغير ممكن استرجاعها (بملايين الأوقية) – موريتانيا

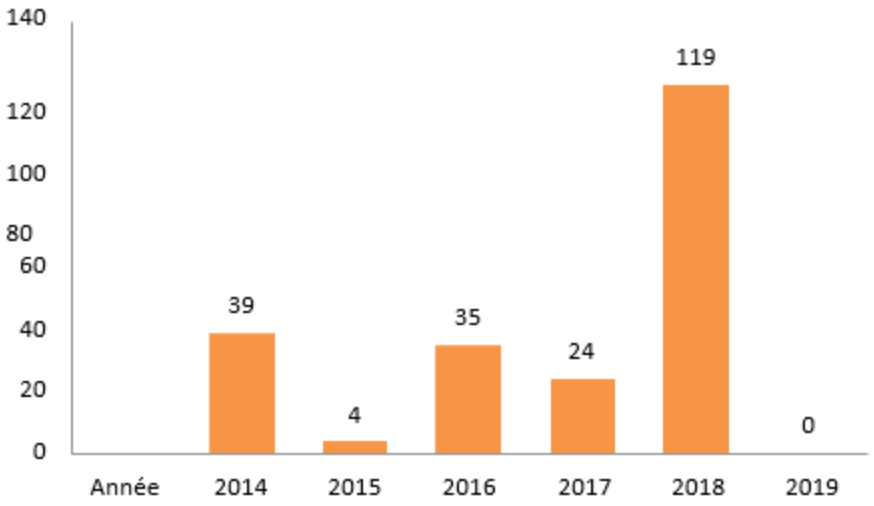

المصدر: المؤلفون استنادا إلى بيانات من التقارير السنوية للبنك المركزي الموريتاني

في نهاية سنة 2018، ظلت جودة حافظة اوراق البنوك جيدة. في الواقع، بلغ معدل التدهور في إجمالي الديون 12.9٪ بينما كان معدل تدهور صافي الديون بعد خصم المخصصات 5.4٪. تمت تغطية هذه القروض المتعثرة بنسبة تصل إلى 80.4٪ من خلال المخصصات الاحتياطية. في ظل هذه الظروف، بلغت تكلفة المخاطر 0.9 مليار أوقية موريتانية في سنة 2019، مسجلة زيادة ملحوظة بنسبة 83 ٪ بشكل خاص بما يتفق مع رغبة الهيئة التنظيمية في الحصول على كفاية جيدة لتغطية القروض المتعثرة من خلال توفير اعتمادات للقطاع.

- **العائد على الأصول والعائد على راس المال**

تدهور معدل العائد على الأصول ((ROAمن 0.96٪ في سنة 2016 إلى 0.23٪ في سنة 2017. وانخفض معدل العائد على راس المال (ROE) من 4.4٪ إلى 1.45٪ بين سنتي 2016 و2017.

الرسم 3.4.3. – تطور العائد على الأصول في موريتانيا

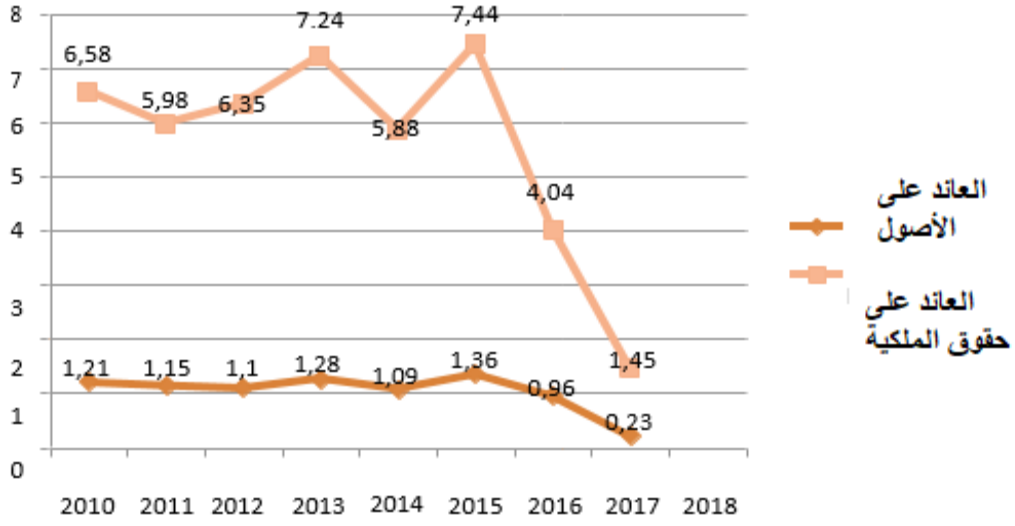

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من الاقتصاد العالمي بالاعتماد على بيانات بنك شوب

2.4.3 – مؤشرات الحجم وتوافر البنك

الرسم 3.4.4 – عدد الفروع البنكية في موريتانيا

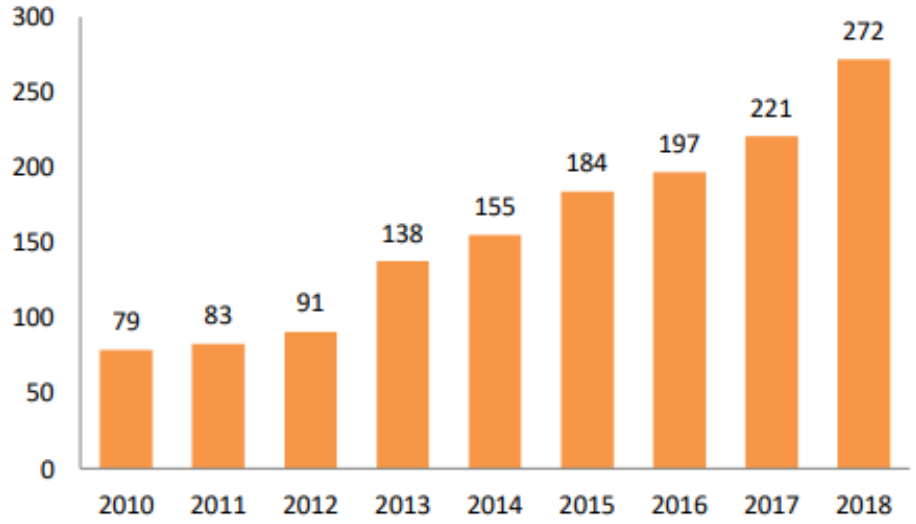

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من التقارير السنوية للبنك المركزي الموريتاني

في سنة 2018، كان القطاع المالي الموريتاني يتألف من 18 مصرفاً ناشطاً بما في ذلك 7 بنوك تقدم منتجات إسلامية حصرية، و3 شبكات و21 مؤسسة للتمويل الصغرى، والخدمات المالية البريدية، وصندوق الإيداع والتنمية، و17 شركة تأمين ونظامان للضمان الاجتماعي. وشهدت شبكة فروع البنوك افتتاح 51 فرعًا في سنة 2018، وزادت من 221 فرعًا في

نهاية سنة 2017 إلى 272 فرعًا في نهاية سنة 2018، وتغطي جميع عواصم الولايات وتقريباً جميع المقاطعات. بلغ معدل الخدمات البنكية أكثر من 30٪ بما في ذلك المنخرطون في مؤسسات التمويل الصغرى.

3.4.3.تمويل القطاع الخاص

- **القروض المحلية المقدمة إلى القطاع الخاص من قِبَل البنوك**

الرسم 5.4.3. – قروض القطاع الخاص المحلي من المصارف الموريتانية (بمليارات الأوقية الموريتانية)

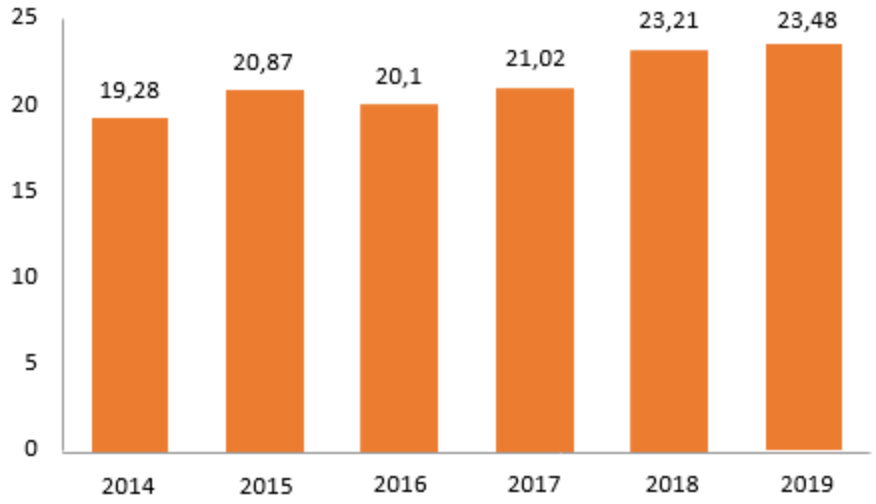

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية

ارتفع صافي الائتمان المحلي في سنة 2019 ليصل إلى 23.48 مليار أوقية موريتانية مقابل 19.28 مليار أوقية موريتانية في سنة 2014 ويُعزى هذا التطور بشكل أساسي إلى الزيادة بنسبة 17.5 ٪ في المساهمات للاقتصاد بـ 78.8 مليار أوقية موريتانية في 2019 مقابل 67 مليار أوقية موريتانية في 2018.

4.4.3 حالة القطاع المصرفي

استقر عدد فروع البنوك التجارية في موريتانيا، عند حوالي 8.2 فرع لكل 100000 شخص بالغ، وهو ما يمكن مقارنته بالنظم المصرفية في البلدان النامية.

الرسم 6.4.3 – فروع البنوك التجارية الموريتانية (لكل شخص 100.000 بالغ)

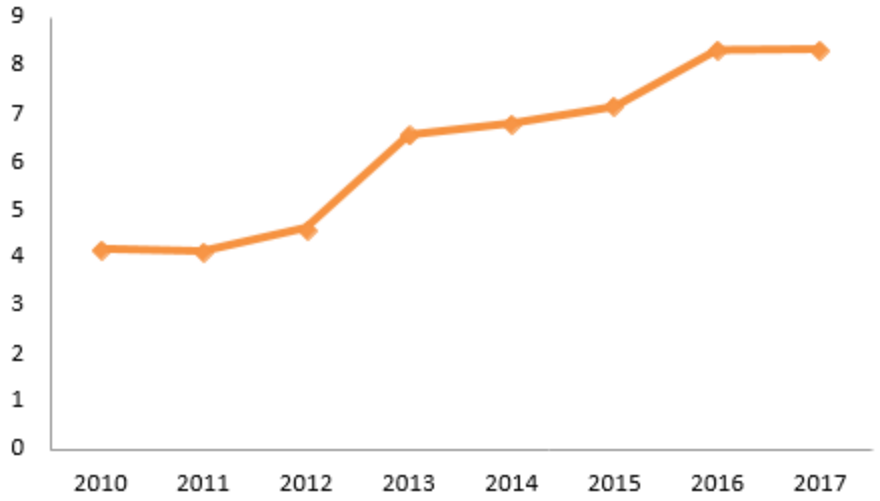

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية

5.4.3 السوق المالية

يشهد السوق المالي في موريتانيا ازدهارا شاملا. ويتبع هذا التطور اتجاها تصاعديا. في الواقع، تمثل القيمة السوقية للشركات الوطنية المدرجة حوالي 156٪ من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2018 مقابل حوالي 84٪ من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2010.

الرسم 7.4.3 – رسملة السوق للشركات الوطنية المدرجة (% من الناتج المحلي الإجمالي) – موريتانيا

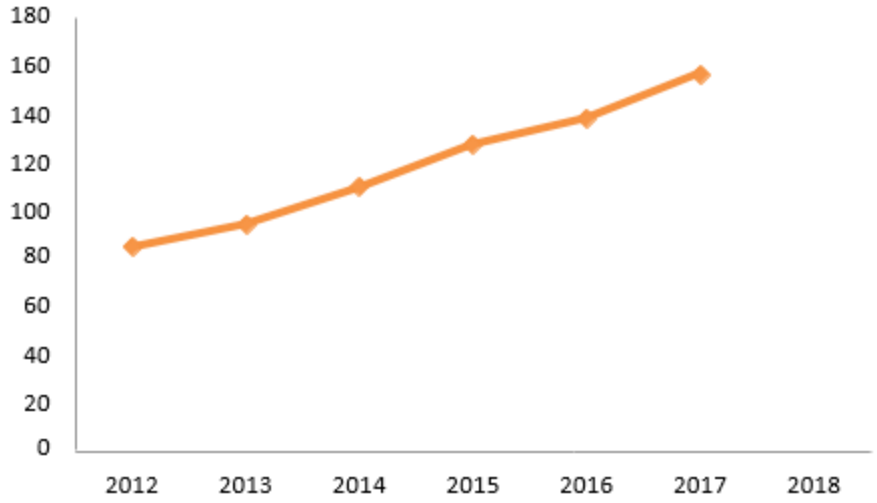

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية

الجدول 1.4.3 – الرسملة السوقية للشركات الوطنية المدرجة – موريتانيا

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القيمة السوقية للشركات الوطنية المدرجة (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	84.74	94.29	109.50	127.2	138.24	156.73	-

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية

وفقًا للبنك المركزي الموريتاني، سوف تستمر سياسات تثبيت الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية وتعززها بغية رفع النمو إلى مستوى يتيح تحقيق الأهداف الاستراتيجية المحددة في استراتيجية النمو والتعجيل بتحقيق الازدهار المشترك في مجال خلق فرص العمل والحد من الفقر. كذلك، وبغية زيادة تحسين ظروف تمويل الاقتصاد، مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز الاجراءات المتبعة لتحقيق المهمة الرئيسية المتمثلة في استقرار الاسعار، سيواصل البنك المركزي الموريتاني إصلاحاته من أجل التطور السريع للسوق المالية وتعزيز الإدماج المالي. ومن هذا المنظور، سيواصل البنك المركزي جهوده لوضع إطار قانوني وتنظيمي جديد أكثر ملاءمة للابتكار المالي وتطوير التمويل الرقمي.

5.3 تونس

عدد البنوك في سنة 2018	
البنوك المقيمة	23
البنوك غير المقيمة	7
مؤسسات الايجار المالي	8
شركات الفكتورينغ Factoring	2
البنوك الاستثمارية	2
المجموع	42
مجموع الأصول	104 829 297
حصة البنوك المقيمة بالنسبة المائوية (%)	91.8

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي (2018) والجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية APTBEF (2018)

1.5.3 الصلابة الاقتصادية

حسب البنك المركزي التونسي، ورغم هذا الوضع الاقتصادي، فقد تمكن القطاع المصرفي من الحفاظ على مؤشرات السلامة المالية بشكل عام، كما يتضح من انخفاض حصة القروض المصنفة بنسبة 0.5 نقطة مئوية لتقف عند 13. 4٪، الانخفاض الطفيف في معدل تغطية هذه الديون بمخصصات احتياطية قدرها 1.4 نقطة مئوية، ويعزى بشكل خاص إلى عمليات التخلص من الديون والحفاظ على متوسط معدل قدرة القطاع على الوفاء بديونه عند مستواه لسنة 2017،
أي % 11.8 بالرغم من دخول الشروط الجديدة للأصول حيز التنفيذ فيما يتعلق بالوقاية من مخاطر السوق.

- **القيمة المالية للبنوك**

الرسم 1.5.3 – القيمة المالية للبنوك (مليون دولار) – تونس

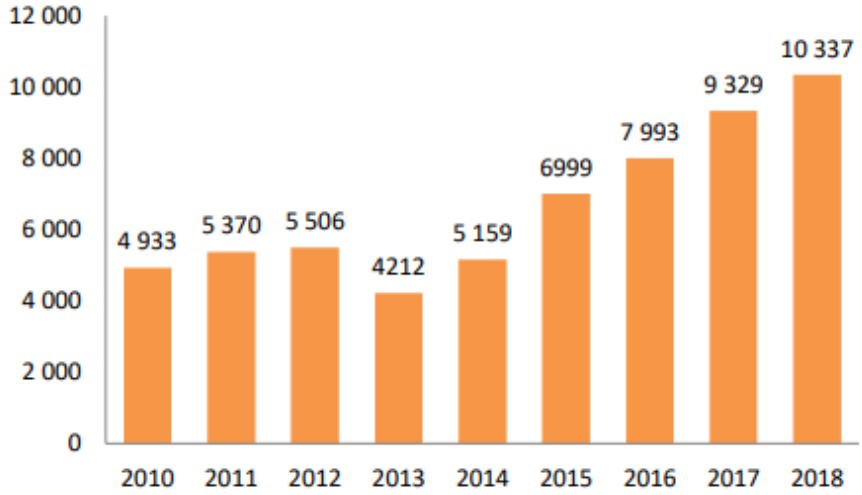

المصدر: المؤلفون بناء على التقارير السنوية عن الرقابة المصرفية

واصلت البنوك جهودها في سنة 2018 لتعزيز أصولها لتصل إلى 10337 مليون دينار ولكن بوتيرة أبطأ من سنة 2017 (10.8٪ مقابل 16.7٪) مقابل زيادة في الالتزامات بمقدار 10، 4٪. 86.9٪ من هذه الزيادة تأتي من الأرباح الغير موزعة و6.5٪ من زيادة رأس المال والباقي من القروض الثانوية أي 6.6٪.

ومع ذلك، يطمح البنك المركزي التونسي إلى تحديث الإطار الاحترازي المتعلق بمعايير رأس المال، خلال سنة 2020، من أجل الامتثال الكامل للركائز 1 و2 من اتفاقية بازل 2.

- **الديون قيد النزاع (مليون دينار تونسي)**

وفقًا للتقرير السنوي الصادر عن شركة البنك المركزي التونسي لسنة 2019، تسارعت قيمة الديون التجارية غير المدفوعة أو المتنازع عليها من 8 878 مليون دينار في سنة 2018 إلى 9850 مليون دينار في سنة 2019، بزيادة قدرها 10.9%. وبالتالي، ارتفع معدل الديون الغير مدفوعة أو المتنازع عليها من 13,7% في سنة 2018 إلى 14,5% في سنة 2019 مقابل زيادة في القروض المهنية بنسبة 10,2% و4,8% من سنة إلى أخرى.

الرسم 2.5.3 –الديون المتنازع عليها (بالمليون دينار) – تونس

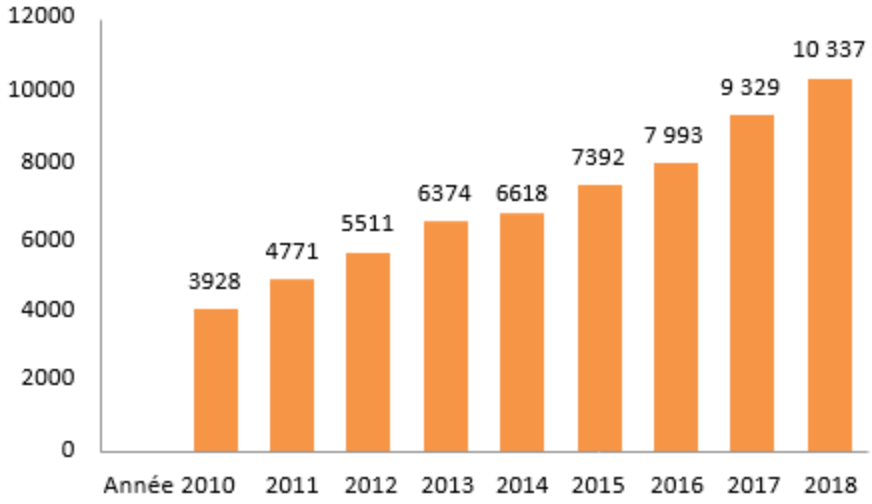

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من التقارير السنوية للبنك المركزي التونسي

بالرغم من البيئة الاقتصادية الهشة فقد تحسنت جودة الأصول لدى شركات الايجار المالي إلى حد كبير. عادت حصة الديون المصنفة من 7,8% في سنة 2016 إلى 7,1% في سنة 2018، وتم التحكم في المخاطر الإضافية مع انخفاض قدره 17 مليون دينار أو 13,2%، وزادت نسبة تغطية الديون المصنفة بموجب المخصصات الاحتياطية بمقدار نقطتين مئويتين من 56% في سنة 2018 إلى 58% في سنة 2019. ولا ينبغي للتحسن في نسبة الديون المصنفة أن يخفي الفوارق بين مختلف مؤسسات الايجار المالي.

- العائد على الأصول والعائد على راس المال

الرسم 3.5.3 – العائد على الأصول و العائد على راس المال– تونس

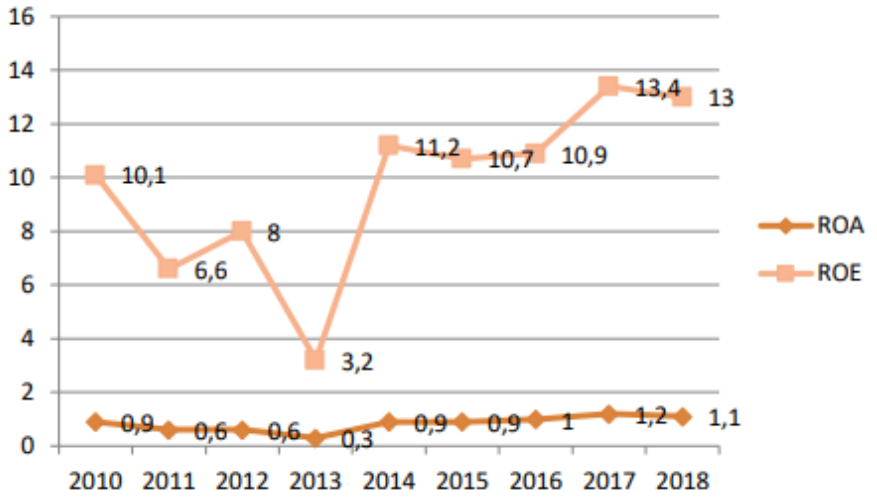

المصدر: المؤلفون بناء على التقارير السنوية عن الرقابة المصرفية

حقق القطاع المصرفي في سنة 2017، دخلاً صافياً استثنائياً بلغ 1142 مليون دينار، بزيادة قدرها 7.8٪ أو 83 مليوناً مقابل 35.9٪ أو 280 مليوناً في 2017، بفضل زيادة معدل متوسط سعر السوق النقدي وإيرادات أذون الخزينة. ونتيجة لذلك، كانت مؤشرات الانتاجية عند مستويات مرضية على مستوى العالم، أي عائد على الأصول بلغ 1.1٪ مقارنة بسنة 2017، وعائد على الأصول أقل قليلاً مقارنة بسنة 2017 ليعود إلى 13٪.

2.5.3 مؤشرات الحجم والخدمات البنكية

الرسم 4.5.3 – عدد الحسابات والبطاقات البنكية وعدد العمليات النقدية– تونس–

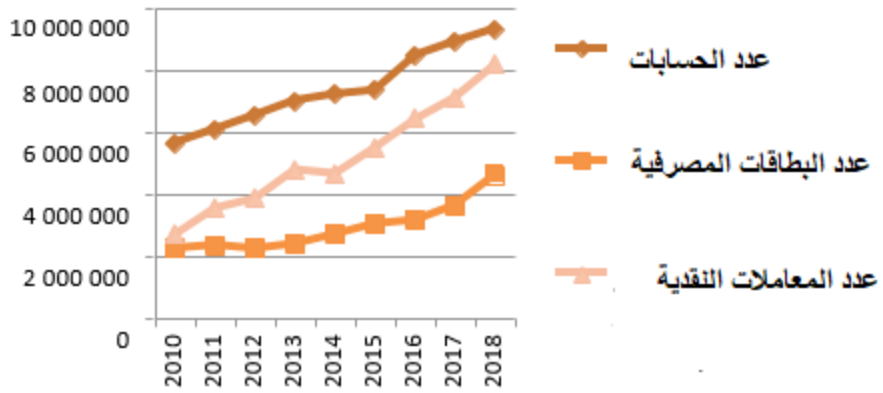

المصدر: المؤلفون بناء على التقارير السنوية عن الرقابة المصرفية

استمرت الشبكة المصرفية في التوسع في سنة 2018 ولكن بوتيرة أبطأ مع افتتاح 53 فرعًا مقارنة بـ 86 فرعًا في سنة 2017. على مدار السنوات الخمس الماضية، ارتفع عدد الفروع من 1625 إلى 1913 فرعًا مع افتتاح 288 فرعا جديدا. وبذلك تحسن المعدل المصرفي ليبلغ فرعًا واحدًا لـ 6038 ساكنًا في سنة 2018 مقارنة بفرع واحد لـ 6774 نسمة في سنة 2014.

ويظهر تحليل الخدمات البنكية من حيث الحسابات أن عدد الحسابات المصرفية قد تطور خلال الخمس سنوات الماضية بنسبة 6.3٪ سنويًا ليصل إلى 9.4 مليون حساب بنهاية سنة 2018، 60٪ منها على شكل حسابات ادخار.

بلغ عدد البطاقات البنكية الصادرة نهاية سنة 2018، 4.6 مليون بطاقة، بمتوسط تغيير سنوي 14.3٪ عن الفترة 2014-2018. في الوقت نفسه، زاد عدد أجهزة الموزع الآلي / أجهزة الصراف الآلي بمعدل 6.8٪ سنويًا ليصل إلى 2694 وحدة في نهاية سنة 2018.

3.5.3 تمويل القطاع الخاص

- **القروض المحلية المقدمة إلى القطاع الخاص من قِبل البنوك**

الرسم 5.5.3 – القروض المحلية للقطاع الخاص من قبل البنوك التونسية (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)

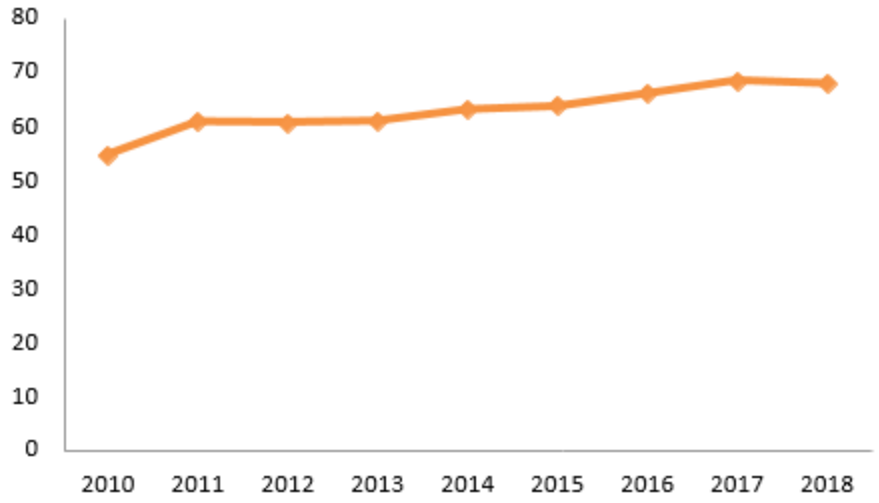

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية

شهدت سنة 2018 تباطؤًا في وتيرة نمو النشاط المصرفي. وقد سجلت الوظائف التشغيلية للبنوك (القروض ومحافظ الأوراق المالية) وتيرة أبطأ مما كانت عليه في 2017، حيث بلغت 8,3% مقابل 12,6%، لتصل إلى 95 مليار دينار. ويرجع هذا التباطؤ إلى انخفاض معدل زيادة القروض غير المسددة، والذي بلغ 9,6% في سنة 2018 مقارنة بـ 12,2% في سنة 2017، وانخفاض في محفظة سندات الخزينة (-2,9% مقارنة بـ +10% في سنة 2017).

وقد أثر التباطؤ في وتيرة نمو النشاط الائتماني على القروض المهنية (–5,1% بين سنتي 2018 و2017) والقروض الشخصية (–4,1% خلال الفترة 2017–2018).

كان كل تمويل المهنيين تقريباً يتعلق بالاحتياجات التشغيلية للشركات، كما يتضح من الزيادة الحادة في القروض القصيرة الأجل (19,9% مقابل 16,3% في سنة 2017) والحسابات المستحقة (20,2% مقابل 13,7% في سنة 2017). في مقابل هناك شبه ركود في مخزون القروض المتوسطة والطويلة الأجل، مما يعكس استمرار تراجع الاستثمار الخاص..

4.5.3 حالة القطاع المصرفي

انخفض عدد فروع البنوك التجارية من 12.11 فرعًا لكل 100000 شخص بالغ في سنة 2017 إلى 11.77 فرعًا لنفس العدد في سنة 2018.

الرسم 6.5.3 – فروع البنوك التجارية التونسية (لكل شخص 100000 بالغ)

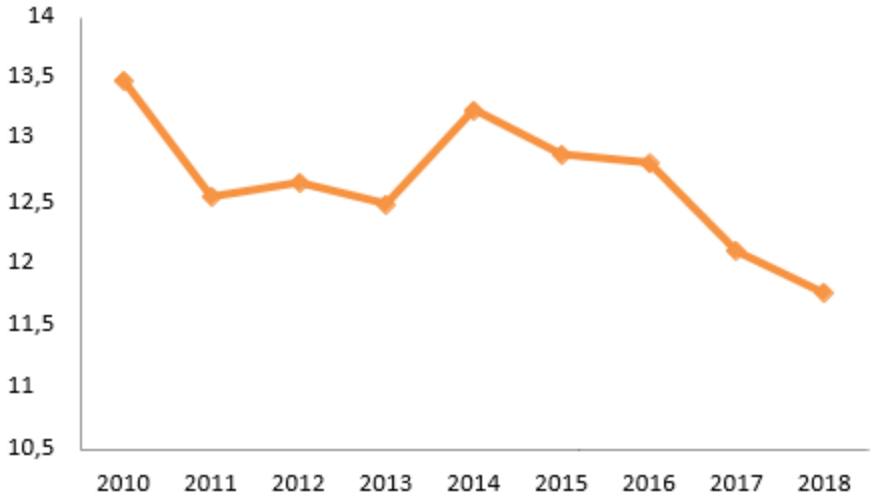

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية

5.5.3 السوق المالية

لم تتجاوز القيمة السوقية في تونس 25٪ من الناتج المحلي الإجمالي منذ سنة 2010 رغم زيادة عدد المؤسسات الوطنية المدرجة في البورصة والتي بلغت 82 شركة في سنة 2018.

الرسم 7.5.3 – المؤسسات الوطنية المدرجة والقيمة السوقية للشركات الوطنية – تونس

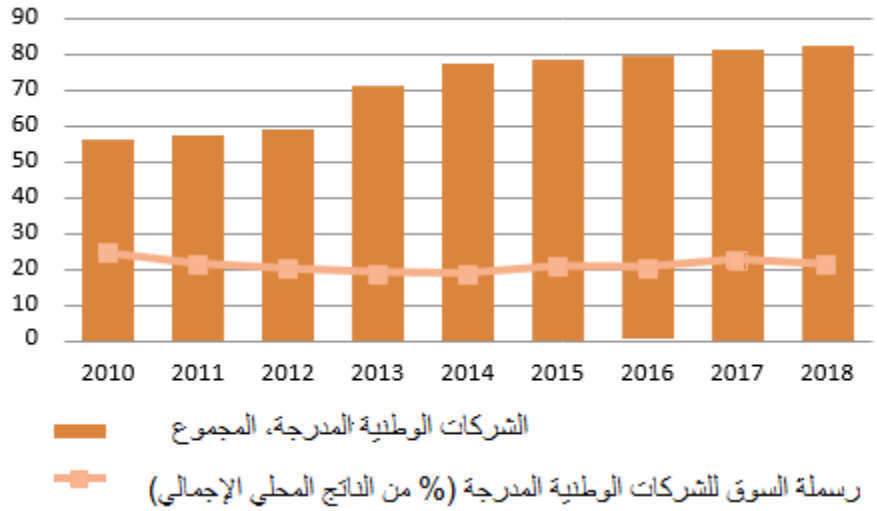

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية

الخاتمة

نتيجة للأزمة الصحية التي اندلعت في منطقة كوفيد-19، وجد القطاع المصرفي المغاربي نفسه في وضع متوتر مرتبط بحجم الديون الغير مسددة بسبب عجز المقترضين عن سداد جميع المبالغ المستحقة و تخفيض ودائع العملاء، الخ,,, من أجل التعامل مع المشاكل المطروحة، اصبحت البنوك أكثر انتقائية في منح القروض للشركات التي تشكل عنصراً أساسياً في التنمية الاقتصادية وتشكل جزءاً لا يتجزأ من النمو الشامل.

يشكل تبني التقنيات الجديدة في القطاع المصرفي المغاربي فرصة غير مسبوقة لمعالجة العقبات الناجمة عن صعوبة الاختيار بمن الحريف الجيد والحريف السيء. وبقدر ما تولد التكنولوجيا الرقمية مجموعات كبيرة من البيانات على المستخدمين، فإنها تسهل الوصول إلى الائتمان من خلال الحد من عدم تماثل المعلومات وتحسين الشفافية.

بيانات الميزانية العمومية لبنوك دول المغرب العربي				
الصياغة	إجمالي الأصول (بآلاف الدولارات الأمريكية)	القروض البنكية) بآلاف الدولارات الأمريكية)	ودائع الزبائن و الموارد بين البنوك (بآلاف الدولارات الأمريكية)	نتيجة السنة المالية (بآلاف الدولارات الأمريكية)
التجاري وفا بنك *	55 518 673	33 652 040	39 802 950	724 585
البنك المركزي الشعبي شركة خفية الاسم	44 972 300	26 456 350	36 872 478	405 291
البنك الوطني الجزائري **	29 305 091	17 157 731	21 465 765	159 989
صندوق الإيداع والإدارة *	29 155 310	5 499 313	21 282 048	55 996
مصرف الجمهورية [1]	27 907 780	5 238 217	20 678 504	28 179
بنك الجزائر الخارجي *	27 874 786	17 856 410	21 761 472	649 042
الائتمان الشعبي للجزائر *	19 093 181	11 581 652	16 292 746	346 447
المصرف الليبي الخارجي *	17 853 434	1 461 577	13 230 739	7 938
البنك الأهلي التجاري *	15 765 478	2 612 483	12 289 596	174 693
القرض الفلاحي المغربي *	12 093 235	8 750 668	9 581 573	64 577
الشركة العامة المغربية للبنوك*	11 618 520	9 110 565	7 338 176	129 615
بنك الوحدة *	11 331 835	777 676	8 124 818	120 184
مجموعة بنك صحارى بي إن بي باريبا	9 378 157	717 202	7 468 813	13 999
بنك التنمية المحلية *	8 866 988	6 496 284	7 426 760	137 882
الائتمان العقاري والفندقي *	7 832 035	5 534 891	5 400 622	41 777
البنك المغربي للتجارة والصناعة	7 422 245	5 575 758	5 306 931	62 543
بنك البريد *	6 524 182	555 023	5 970 296	19 584
الائتمان من المغرب *	6 166 812	4 347 011	4 937 224	53 390
بنك تونس العربي الدولي	6 034 109	3 760 580	4 967 931	132 249
مصرف التجارة والتنمية *	5 991 714	346 116	5 252 350	79 270
البنك الزراعي الوطني **	4 729 403	3 675 222	3 641 202	49 223
بنك الاسكان **	4 600 877	3 550 863	3 326 303	53 825
البنك الشعبي الرباطي **	4 154 133	2 337 206	3 635 240	38 019
الشركة التونسية للبنك	4 076 100	2 863 947	3 206 959	65 586
البنك التجاري	3 575 693	2 235 072	2 888 070	66 526

بنك الأمان **	3 220 091	2 047 153	2 446 733	52 795
مصرف شمال أفريقيا **	3 194 188	269 471	2 662 917	29 616
سوسيتيه جنرال الجزائر *	3 181 914	2 177 224	2 550 595	69 385
البنك العربي التونسي **	2 779 768	1 921 624	2 215 972	3 362
صندوق المعدات البلدية **	2 455 149	2 418 125	868 604	30 414
بنك تونس **	2 285 161	1 613 107	1 478 181	51 103
بي إن بي باريبا الجزائر **	2 268 085	1 370 021	1 807 392	40 669
الاتحاد الدولي للمصارف **	2 261 858	1 964 918	1 803 034	41 536
بنك البركة الجزائري **	2 195 108	1 284 439	1 439 437	53 149
بنك الخليج الجزائر **	2 157 343	1 289 569	1 548 836	50 505
بنك الخليج الأول الليبي [1]	1 580 347	5 008	1 265 188	19 205
بنك الزيتونة **	1 405 732	1 120 791	1 220 029	9 596
شركة مغرب بايل **	1 357 430	1 321 432	695 920	11 114
ناتيكسيس الجزائر *	1 354 345	691 259	1 011 396	25 936
مصرف الأمان للتجارة والاستثمار *	1 348 779	615	868 203	29 504
الاتحاد المصرفي للتجارة والصناعة **	1 276 585	918 513	959 903	20 581
البنك الشعبي الجديدة – آسفي [2]	1 152 935	784 858	1 031 572	11 463
مصرف السلام **	1 099 525	802 139	734 952	33 631
البنك الإسلامي الليبي **	1 081 261	4 416	887 469	0
سي دي جي كابيتال **	1 073 948	40 096	502 418	7 528
بنك الإسكان للتجارة والتمويل – الجزائر *	812 384	394 743	596 542	46 881
بنك الواحة **	750 751	64 571	561 533	3 397
شركة سيتي بنك – المغرب	718 807	126 418	618 958	16 143
ترست بنك الجزائر	679 684	534 854	425 758	14 837
المؤسسة العربية المصرفية *	633 235	409 467	352 339	15 490
المصرف المتحد للتجارة والاستثمار *	625 716	0	512 856	20 069
البنك التونسي الكويتي **	619 060	474 676	422 007	−9 261
البنك المغربي للتجارة الخارجية الدولي	613 795	285 937	472 274	3 742
بنك قطر الوطني *	564 452	394 123	434 973	−160

سلفين **	507 689	451 495	103 881	13 591
نوران بنك **	488 151	14 132	357 442	3 751
بنك تونس والإمارات **	423 125	266 370	306 822	3 033
البنك الوطني الموريتاني **	418 519	275 156	224 727	1 058
البنك الموريتاني للتجارة الدولية **	382 926	236 600	292 429	2 313
البنك التونسي السعودي **	331 114	226 946	244 761	−1 015
البنك التونسي الليبي **	308 901	130 876	264 887	−6 923
البنك الشعبي الموريتاني **	277 269	189 562	210 489	4 710
بنك السراي بنك التجارة والاستثمار [3]	209 285	6 328	170 494	2 074
التجاري بنك موريتانيا [4]	199 322	120 326	156 483	5 407
الائتمان الزراعي cib الجزائر *	196 226	86 908	96 261	3 632
بنك الاستثمار الموريتاني **	161 295	113 370	117 978	2 323
بنك الامانة **	152 442	122 595	87 806	1 174
البنك العام الموريتاني للاستثمار والتجارة **	145 468	101 800	52 014	977
مصرف التجارة والصناعة **	145 311	90 863	110 048	1 206
بنك الوافا الإسلامي الموريتاني *	135 373	56 666	88 509	2 968
بنك التمويل الإسلامي **	78 742	42 612	52 624	−899
بنك شينغوتي *	43 045	24 852	23 326	359
بنك موريتانيا الدولي	35 775	20 635	18 762	262
البنك الإسلامي الموريتاني **	34 194	15 075	23 625	−3 224
معدل	5 504 404	2 760 797	4 154 486	59 387
مجموع	401 821 489	204 298 945	307 431 954	4 394 634

المصدر : المؤلفون من قاعدة بيانات Orbis

*العام المعني هو 2018 ، **العام المعني هو 2019
[1]العام المعني هو 2017
[2]العام المعني هو 2014
[3]العام المعني هو 2015
[4]العام المعني هو 2016

الجزء 2

تحليلات مستقبلية

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والتنمية المستدامة في دول اتحاد المغرب العربي

الوضع الراهن والآفاق

1.I المقدمة

أظهر الباحثون منذ أكثر من ثلاثة عقود، اهتمامًا كبيرًا بالتنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. شهدت هذه الحركة تطورا سريعا في السنوات الأخيرة. لقد ولّد ظهورها في عالم الأعمال عدة مفاهيم مثل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة والأداء الاجتماعي والاستثمار المسؤول اجتماعيًا، على سبيل المثال لا الحصر. لقد وضعت العولمة والقلق المتزايد بشأن التدهور البيئي والتفاوتات الاجتماعية القوية التنمية المستدامة على رأس الأولويات العالمية. في الواقع، ان التنمية المستدامة هي نوع من التنمية التي تلبي الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة (WCED، 1987). وفقًا لـ Hopwood et al. (2005)، إن النموذج المعتاد للتنمية المستدامة يقوم على ثلاث ركائز مرتبطة بالبيئة والمجتمع والاقتصاد. وبالتالي، فإن الأهداف الصريحة أو الضمنية لهذه التنمية المستدامة متعددة الأبعاد، وتثير التساؤل حول كيفية الموازنة بين الأهداف وكيفية الحكم على النجاح أو الفشل.

دفعت المصالح المتزايدة للأطراف المعنية إلى ادخال ممارسات التنمية المستدامة داخل المؤسسات (Jamali et al.، 2009؛ Waddock et al.، 2002). لقد درس العديد من الباحثين على نطاق واسع النماذج المختلفة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات CSR والأدوار المختلفة التي لعبتها مع مرور الوقت (كارول، 2008؛ فيسر، 2012).

نشأ مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من الخصائص المؤسسية للاقتصادات الغربية المتقدمة، مثل الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية. تصدر معظم الأبحاث التجريبية والنظرية حول هذا الموضوع من هذه البلدان (Visser، 2008) ولا تنطبق فقط على المؤسسات ولكن أيضًا على المنظمات غير الحكومية والوكالات الأخرى، بما في ذلك الأمم المتحدة والبنك العالمي (Graham and Woods، 2006). بصفة نسبية، هناك نسبة قليلة من البحوث التي ركزت على جهود المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في البلدان الناشئة والنامية، والتي لا تزال غير مستكشفة إلى حد كبير (موثوري وجيلبرت، 2011). على الرغم من أن هناك اهتمامًا متزايدًا لفهم هذه الظاهرة، إلا أن الدراسات الحالية تركز بشكل أساسي على كيفية قيام فروع المؤسسات التابعة للشركات متعددة الجنسيات بنشر ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (Ite، 2004؛ Jamali، 2010) ومعظم الأدبيات الحالية تهمل كيفية مشاركة المؤسسات المحلية في هذه الممارسات المسؤولة.

يجب أن تؤخذ الخصائص المحددة للبلدان النامية بعين الاعتبار من أجل فهم سلوك المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (ريد، 2002). هناك سمتان أساسيتان لفهم كيفية تأثير السياق على تطوير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في هذه البلدان: دور الدولة (فوكس، 2004) ودور الشركات متعددة الجنسيات (جمالي، 2010). تشير الأدبيات إلى أن العديد من البلدان لديها سياقات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية مختلفة حيث تعمل المؤسسات وتتصل بأصحاب المصلحة (Lindgreen et al.، 2009؛ Visser، 2008).

تظهر البلدان النامية شكوكا على نطاق واسع وتغييرات مفاجئة في القواعد والعقود (Peng، 2003). المشاكل الاجتماعية، مثل الفقر والاستبعاد الاجتماعي والأمية، هي شائعة في هذه السياقات وتتفاقم بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي وبالتالي تلعب الدولة دورا هاما في هذه البلدان بشأن تنفيذ مبادئ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

تم إجراء بعض الأبحاث المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في البلدان الناشئة. أجرى وهبة (2008) دراسة رد فعل في السياق المصري لتحليل تأثير التزام المؤسسات بسياسة المسؤولية البيئية على قيمتها السوقية. أظهرت النتائج أن السوق المالي المصري يكافئ المؤسسات التي تتبنى استراتيجية صديقة للبيئة. في تونس، أظهر زرمديني وفضيلة (2003) أن المعلومات المجتمعية يُنظر إليها على أنها مفيدة لقرارات الحصول على قرض، لا سيما عندما يتم تقديمها في شكل كمي ونشرها من قبل هيئة مستقلة. بالإضافة إلى ذلك، خلص خماخم وتركي (2007) إلى أن المعلومات البيئية تؤثر على قرارات الاستثمار في السياق التونسي حيث أن الشركة الأقل أداءً من وجهة نظر بيئية خسرت 13٪ من الأموال المستثمرة بينما المؤسسات الأفضل أداء شهدت زيادة في الأموال المستثمرة بنسبة 22٪.، في دراسة حديثة أظهر قلعي وسبيس (2019) أن هناك علاقة إيجابية بين الكشف عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والأداء المالي للشركات التونسية المدرجة في البورصة والتي يبلغ عددها 40 شركة.

حصل اهتمام كبير في السنوات الأخيرة بتقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تنشرها المؤسسات في البلدان الناشئة، أكد (سليماني وآخرون.، 2007) كومار وآخرون (2018) على أهمية تقييم ممارسات إعداد التقارير غير المالية في سياق الاقتصادات الناشئة. نتيجة لذلك، نعتقد أنه من المثير للاهتمام استكشاف المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في سياق هذه البلدان الناشئة.

في هذا التقرير، اخترنا استكشاف المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ودراسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والتنمية المستدامة في دول اتحاد المغرب العربي مع التركيز على القطاع المصرفي. يبدو أن إجراء بحثنا في سياق بلدان اتحاد المغرب العربي مفيد جدًا من حيث أنه سيثري ويكمل بالتأكيد ليس فقط الأدبيات المتعلقة بهذا السياق ولكن أيضًا الأدبيات الموجودة حول الكشف عن التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في الأسواق المستجدة. وبالتالي، فإن إجراء بحثنا حول هذه البلدان يمكن أن يلفت الانتباه إلى الحاجة إلى تحسين وتطوير ونشر معايير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في سياق شهد العديد من التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في السنوات الأخيرة. تناولت الأبحاث السابقة حول البلدان الناشئة بشكل عام معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، سواء المعيار البيئي

(وهبة، 2008؛ خماخم وتركي، 2007)، والمعيار الاجتماعي (زرمديني وفضيلة، 2003) أو معيار الحوكمة شركة (شان وآخرون، 2003).

بما أننا لا نملك معلومات دقيقة حول هذا الموضوع، وبما أن الأدبيات حول دول اتحاد المغرب العربي محدودة، نعتقد أنه من الضروري إجراء تحليل لفهم حالة فن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة قبل الشروع في التجربة.

تم تنظيم ما تبقى من هذه المادة على النحو التالي. القسم الثاني مخصص لمراجعة الأدبيات حيث نركز على تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وتطبيقها على القطاع المصرفي. يعرض القسم 3 مشاركة بلدان اتحاد المغرب العربي في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والتنمية المستدامة وفي الأخير، الخاتمة.

II.2 مراجعة الأدبيات

II.2.1 المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مفهوم ديناميكي، تم اقتراح العديد من التعريفات له منذ بداية القرن الماضي. قبل الستينيات، كانت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تدور حول تأمين الأرباح للمستثمرين وخلق فرص عمل للمجتمع. يعود أول عمل حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات إلى سنة 1953 مع بوين 1953الذي يعتقد أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يشير إلى التزام المؤسسات بمتابعة السياسات وخطوط العمل التي لها قيمة إيجابية في المجتمع.

كثر الجدل حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على مستوى العالم خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي بحجة أنه من واجب الحكومات أن تكون مسؤولة عن تعزيز التنمية الاقتصادية دون المساس بالبيئة. وقد أكدت بعض الأحداث الدولية هذا الاتجاه العالمي، ولا سيما مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، الذي جمع ممثلين عن 113 دولة في ستوكهولم سنة 1972، والمؤتمر العالمي الأول بشأن تغير المناخ في جنيف سنة 1979. كنموذج للفئات الأربع للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ، يجادل كارول (1979) بأن "المؤسسات ليس لديها التزامات اقتصادية وقانونية فحسب، بل أيضًا مسؤوليات أخلاقية وخيرية". في الواقع، تستند المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات إلى فكرة أنه يتعين على المؤسسات أن تؤدي وظائف تتجاوز مصالحها الاقتصادية المباشرة. بعد سنوات، طور الباحث الكنتون (1994) إطارًا محاسبيًا يسمى خط القاعدة الثلاثي.

وفقًا لاقتراح الكنتون، يحدد هذا الإطار ثلاثة أبعاد للأداء التنظيمي: الاقتصادي، البيئي والاجتماعي. غالبًا ما يشار إليها في الأدبيات على أنها ثلاثية P، والتي تتمثل في: الناس People والأرض Planet والأرباح Profits حسب "خط القاعدة الثلاثي" TBL يجب على الشركة أن تحقق معايير أداء عالية في جميع الأبعاد لاعتبارها مسؤولة اجتماعياً. بالإضافة إلى ذلك، تم تعريف المسؤولية الاجتماعية Bمن قبل مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة، 2000 [14] WBCSD على أنها "التزام مستمر للشركات للعمل بشكل صحيح أخلاقيًا والمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع تحسين نوعية حياة موظفيها وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل ".

وبالتالي، فإن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ينطوي على التزام المؤسسات بعقد اجتماعي يسمح للمساهمين بتحقيق الأرباح مع المساهمة في رفاهية أصحاب المصلحة والمجتمع ككل (سواجكوفسكي، 1986؛ دافيس وآخرون، 1979).

بشكل عام، يُنظر إلى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على أنها التزام من الشركة لحماية الرفاهية الاجتماعية وتحسينها (ستابلز 2004)، من خلال مختلف الانشطة التجارية والإجراءات الاجتماعية (سان وبهاتشاريا 2001)، مما يضمن منافع عادلة ومستدامة لمختلف أصحاب المصالح. أصبح من الواضح أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات قد بني على ضغوط أصحاب المصلحة والأوساط الأكاديمية على الحكومات والمؤسسات لتحمل مسؤوليات اجتماعية وبيئية أكبر. في الواقع ، تُظهر الدراسات التي أجريت حول العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والأداء المالي أن ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يمكن أن تؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي (Jadiyappa et al.، 2019 ؛ Adegbite et al. 2019 ؛ Orlitzky et al. 2017). . بالإضافة إلى ذلك ، وصف دونالدسون وبريستون (1995) المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بأنها مصدر ربح وميزة تنافسية. يبدو أن دمج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في إستراتيجية المؤسسة هو وسيلة لتحسين صورة المؤسسة وقدرتها التنافسية McWilliams، 2006 et al.التي تدفع المؤسسات للانخراط في أنشطة المسؤولية الاجتماعية

تشير هذه النتائج إلى أن تحسين الأداء هو أحد الدوافع للشركات لكي تشارك في أنشطة المسؤولية الاجتماعية. أظهرت أبحاث المسؤولية الاجتماعية للشركات أن المزيد والمزيد من المؤسسات في البلدان المتقدمة تنظر إلى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كأولوية وحتى كمصدر للميزة التنافسية المستدامة (Lichtenstein et al. 2004؛ Matten and Moon، 2008). على الرغم من الاهتمام الكبير الذي يولى لممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في البلدان المتقدمة ، إلا أن تصورات وممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في البلدان الناشئة لا تزال محدودة.

2.2.II المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في البلدان الناشئة

على الرغم من الجدل الطويل حول تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (كارول ، 1991 ؛ غاريغا وميلي 2004) ، فإن سلوك العمل المسؤول اجتماعيًا "يمكن أن يعني أشياء مختلفة في أماكن مختلفة لأشخاص مختلفين وفي أوقات مختلفة" (كامب بيل 2007). يمكن تلخيص هذا الاختلاف إلى حد كبير في الخصائص المحددة لكل بلد والاختلافات الثقافية في عملية نشر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. ماتن و Moon (2008)يحددان نمطين مهيمنين في المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات: الأسلوب الصريح والضمني. الأول يشير إلى سياسات المؤسسات التي تفي بمسؤوليتها الاجتماعية ، والثاني يؤكد على دور المؤسسات داخل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في تلبية مصالح واهتمامات المجتمع.

لاحظ المؤلفون اتجاهًا متزايدًا نحو المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الواضحة في الاقتصادات النامية والصاعدة و التي تتميز ببرامج اجتماعية تقديرية أكبر واستراتيجيات اجتماعية وشراكات بين القطاعين العام والخاص ، والتي يبررها ضغط شبكات التجارة العالمية ، والترابط بين الدول و الامم في المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وبالمثل ، جمالي وآخرون. (2009) يشير إلى ارتفاع في الرؤية الحديثة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الشرق الأوسط ، والتي تتميز بزيادة الوعي بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. تؤكد دراساتهم التجريبية ملاحظة Matten and Moon (2008)بأن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تنتشر من البلدان المتقدمة إلى البلدان الناشئة والنامية. تؤكد مجموعة متزايدة من المؤلفات على مساهمة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في تنمية الاقتصادات الناشئة (Doh et al.، 2017؛ Khan، 2013).

باستخدام منهج مقارن ، يحلل باسكن (2006) أداء مسؤولية المؤسسات بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع و 21 اقتصادًا ناشئًا. على عكس التوقعات الشائعة ، لقد وجد تشابهًا كبيرًا بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاقتصادات الناشئة ، والتشابه ملحوظ بشكل خاص بين المؤسسات الكبرى. فمن ناحية ، ترى حكومات بعض البلدان الناشئة أن مسؤولية المؤسسات جزء من استراتيجية وطنية تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي ؛

من ناحية أخرى، لا تستطيع المؤسسات الكبيرة التي تستهدف الأسواق العالمية تجاهل المخاوف الاجتماعية والبيئية المتزايدة للمستثمرين الدوليين. وتؤكد هذه الأدلة البحثية أن الضغوط الخارجية للعولمة والدوافع الداخلية للسياسات العامة ، وتقدير القطاع الخاص ، وتنمية المجتمع المدني هي العوامل الرئيسية التي عززت تقارب المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بين البلدان. وبالتالي، أصبحت المسؤولية الاجتماعية للشركات أكثر أهمية للمؤسسات في البلدان الناشئة.

3.2.II المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في القطاع المصرفي

أدت مشاركة القطاع المصرفي في الممارسات غير المسؤولة اجتماعياً إلى فقدان ثقة العملاء (Hurley et al.، 2014). لقد أدى التلاعب بالفوائد والرهون العقارية عالية المخاطر والمنتجات المصرفية السامة الأخرى إلى الإضرار بسمعة البنوك. وهذا يوضح الحاجة إلى إدخال أدوات إدارية جديدة لاستعادة المصداقية والثقة في القطاع المصرفي.

حتى لو كانت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تعتبر قضية مهمة بالنسبة لمعظم المؤسسات ، يبدو أن القطاع المصرفي هو الأكثر حساسية لتأثيرها ، لأنه يخضع لجهات فاعلة أكثر تعقيدًا وتنوعًا من غالبية قطاعات الاقتصاد الأخرى.

أكثر من ذلك ، من خلال استخدام موارد الشركة (أي الودائع) وتقديمها للشركة (أي القروض) ، فإن البنوك تشارك في مجتمعها أكثر من أي شخص آخر. صناعة أخرى. تصور كارول (1991) الدور الاجتماعي للبنوك في نموذج رباعي الأبعاد أكثر تحديدًا من النموذج العام خماسي الأبعاد لوو ووانغ (2014):

- المسؤولية الاقتصادية التي تتمثل في زيادة ثروة عملائهم ومساهميهم وتحسين الوضع الاقتصادي للشركة التي يعملون فيها ،
- المسؤولية القانونية التي يجب أن تتوافق بدقة مع اللوائح الوطنية والاتفاقيات الدولية ،
- المسؤولية الأخلاقية وهي السلوك المتوقع من البنك تجاه أصحاب المصلحة والذي تم تحديده من قبل كانط (1948) كالتزام أو واجب اجتماعي ،
- المسؤولية الخيرية وهي الأعمال الخيرية التي يفرضها القانون وتعتبر امتداداً أخلاقياً للدور الاجتماعي للشركات.

في السنوات الأخيرة، أصبح من المعترف به بشكل متزايد أن البنوك يجب أن تقدم معلومات عن الجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لعملياتها. في الواقع، يمكن للبنك تنفيذ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في أنشطته اليومية من خلال عدة قنوات. وفقًا لـ Yeung (2011)، فإن الأنشطة الرئيسية التي تجعل البنك مسؤولاً اجتماعياً هي الاستثمارات المسؤولة والإقراض وإدارة الأصول وإدارة المخاطر.

نظرًا لأن البنوك مرتبطة جدًا بمجتمعاتها، فإنها تحتاج أيضًا إلى تطوير أخلاقيات عمل قوية، وفهم المنتجات المالية المعقدة، وحماية حقوق عملائها، وإنشاء قنوات للرد على تساءلاتهم. أخيرًا، تعد مكافحة غسيل الأموال والفساد أمرًا بالغ الأهمية لهذه الصناعة (Al-bdour et al. 2010؛ Lentner et al.، 2015).

لم يُنظر إلى البنوك على أنها ضارة أو خطرة بشكل خاص على البيئة. قبل الأزمات ، لم تكن البنوك منخرطة بشكل كبير في المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والإفصاح عنها (Novokmet and Rogošić 2016). ومع ذلك ، بالنظر إلى الوظائف التي تؤديها البنوك وحجم القطاع ، يمكن افتراض أن لها تأثيرًا كبيرًا على المجتمع وتلعب دورًا مهمًا في التنمية الاقتصادية (Djalilov and Piesse 2011 ؛ Levine 2005). البنوك لديها طريقة فريدة للتأثير على المجتمع ، أي أنها يمكن أن تشارك في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ويمكن أن تؤثر على المؤسسات الأخرى من خلال تمويل مشاريعها في المسائل الاجتماعية والأخلاقية والبيئية. Scholtens 2006 لذلك ، يمكن للبنوك أن تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على التنمية المستدامة.

I.3.2.1 القطاع المصرفي والمسؤولية البيئية

يرتبط القطاع المصرفي ارتباطاً وثيقًا بالبيئة. فمن ناحية، يمكن أن تؤدي المخاطر البيئية إلى خسائر اقتصادية وخسائر في السمعة. من ناحية أخرى، يمكن للبنوك أيضًا التأثير على البيئة بشكل مباشر وغير مباشر. تتعلق المسؤولية المباشرة بالتحكم في المشاكل والمخاطر التي يلحقها البنك نفسه بالبيئة (مثل استهلاك الطاقة للإضاءة والتدفئة واستخدام المياه والورق، إلخ.). يمكن تحمل المسؤولية غير المباشرة من خلال المشاركة في تمويل المشاريع البيئية. بالمقارنة مع الآثار البيئية المباشرة، تبدو التأثيرات غير المباشرة أكثر أهمية وبالتالي تستحق المزيد من الاهتمام (Bal and Faure، 2013). في الواقع، حتى لو كان من الممكن اعتبار البنوك غير معنية بالمشكلات البيئية، نظرًا لأنها ليست الملوثات الرئيسية للبيئة، فيمكنها المشاركة في تدهورها من خلال ممارساتها التمويلية (Cowton and Thompson، 2000).

نظرًا للعلاقة بين القطاع المصرفي والبيئة، يصبح دمج المبادئ البيئية في السياسات المصرفية أمرًا مهمًا للغاية. في الواقع، فإن ظهور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات قد أكد على دور البنوك في التمويل الأخضر وبالتالي ظهور الأعمال المصرفية الخضراء. اكتسب مفهوم الخدمات المصرفية الخضراء أهمية كبيرة منذ سنة 2008 (السوق، 2016) مما أدى إلى إنشاء البنوك الخضراء في مختلف البلدان (مثل أستراليا واليابان وماليزيا والمملكة المتحدة، المتحدة، إلخ)، تهدف إلى تطوير التمويل الأخضر كإجراء مهم يمكن أن يسهل تحقيق الأجندة الخضراء على جميع مستويات المجتمع (Falcone and Sica، 2019). على سبيل المثال، تم استثمار أكثر من 30 مليار دولار في الطاقة النظيفة كوسيلة لتعزيز الخدمات المصرفية الخضراء Green Network Bank 15في الواقع، يعتبر البنك ذو القيمة الموجهة الذي يلبي احتياجات العملاء، من خلال ضمان أمن ودائعهم واستثماراتهم والبيئة، بنكًا أخضر (محمد ونظام، 2010؛ ويبر وريمر، 2011). وبالتالي، يعتبر اعتماد منهج البنوك الخضراء أمرًا حيويًا للحد من المخاطر (Dharwal and Agarwal، 2013).

الهدف الرئيسي للبنوك الخضراء هو تطوير تقنيات خضراء، مجدية تجارياً، منخفضة المخاطر يمكن استخدامها كمركز لتوليد الفوائد للمستثمرين (كينان، 2014). لذلك، على عكس النهج المصرفي التقليدي، فإن البنك الأخضر هو بنك يعتمد تقنيات التشغيل التي تفيد البيئة (Lalon، 2015). يمكن أن يكون تبني القيم الخضراء مفيدًا للبنوك وأصحاب المصلحة، لأن مثل هذا المنهج يحسن الكفاءة التشغيلية ويقلل من الاحتيال والتكاليف المصرفية (Biswas، 2011). بالإضافة إلى ذلك، يُنظر إلى الاستثمار الأخضر على أنه أداة أساسية لتقوية العلاقات طويلة الأمد بين المؤسسات والبنوك (Falcone، 2018). لتحقيق الهدف البيئي العالمي، تحتاج المؤسسات المالية، مثل البنوك، إلى إظهار التزام أكبر بالاستثمارات الخضراء (Liao، 2018).

يمكن النظر إلى تطوير وتنفيذ السياسات التي تدعم الائتمان الأخضر ومنح الإعانات لإنتاج الطاقة المتجددة كخطوة مهمة يمكن للبنوك استخدامها لتحسين التمويل الأخضر (Yuan and Gallagher، 2018). بالإضافة إلى ذلك، يعتبر توفير الائتمان الأخضر لمشاريع مكافحة التلوث البيئي مهمًا جدًا لتطوير التمويل الأخضر والاقتصاد (He et al.، 2019). وبهذا المعنى، لا يرى المستثمرون الحاليون فقط ضمان ودائعهم أو استثماراتهم كسبب للثقة في البنك، ولكن أيضًا في احتمال استخدام ودائعهم أو استثماراتهم لتحسين الظروف البيئية والمعيشية للبنك. المجتمع (محمد ونظام، 2010)

في الواقع، يُنظر إلى اعتماد نهج أخضر للخدمات المصرفية كوسيلة لتحسين الاستدامة على أنه إجراء مناسب لبناء صورة إيجابية للبنوك (Falcone، 2018). يجب دمج المسؤوليات البيئية في استراتيجيات البنوك، وهو ما يرقى إلى وضع نظام لتحسين تخصيص الموارد وفقًا للممارسات الدولية. يجب على البنوك صياغة خطط للحفاظ على الموارد وحماية البيئة، وإنشاء قسم خاص لإدارة السياسة البيئية، وتدريب الموظفين على حماية البيئة، والمشاركة بنشاط في الحملات البيئية العامة. وهي تهدف إلى مساعدة وحماية الكوكب من خلال بناء منهج عالمي، من خلال تشجيع تمويل الاستهلاك الصديق للبيئة من خلال الاستخدامات "الخضراء" للمنتجات والخدمات، والتي تكون أقل ضررًا بصحة الإنسان والبيئة.

II.2.3.2 القطاع المصرفي والمسؤولية الاجتماعية

إلى جانب إدخال الجوانب البيئية، بدأ القطاع المصرفي أيضًا في "إضفاء الطابع الإنساني" على المنتجات والخدمات المالية الحالية (Rakic et al.، 2014). في الحقيقة، منذ أزمة الرهن العقاري وأزمة الائتمان التي أعقبت ذلك، تعرضت البنوك لضغوط متزايدة من المؤسسات التنظيمية لإلقاء نظرة طويلة الأجل على مصالح أصحاب المصلحة والتزاماتهم تجاه البنك. المجتمع (Jizi et al.، 2014). زادت الأزمة المالية أيضًا من الحاجة إلى الثقة، فضلاً عن الشفافية والمساءلة (Lentner et al.، 2015).

في العصر الحالي، تغير مفهوم الخدمات المصرفية. تركز البنوك الآن على الدور الاجتماعي والاقتصادي (Chang، 2003؛ Ortmann and King، 2007). ظهرت فلسفة الخدمات المصرفية الاجتماعية في سنة 1967. والهدف من الخدمات المصرفية الاجتماعية ليس زيادة الأرباح ولكن تعزيز التأثير الإيجابي على المجتمع (Banks and Hulme، 2012؛ Bayulgen، 2008). وفقًا للاتحاد الأوروبي للبنوك الأخلاقية والبديلة FEBEA، هناك خمسة عوامل رئيسية تفصل البنوك التقليدية عن تلك التي تدمج الحماية الاجتماعية في عملياتها. العامل الأول هو السياسة التجارية للبنك، والتي تحدد دوره في المجتمع. إذا قرر البنك المشاركة في الأنشطة الاجتماعية، فيجب عليه تخصيص موارد إضافية للمشاريع واستثمارات مسؤولة اجتماعيا.

العامل الثاني هو أصل المال. في الحقيقة، يجب ألا تقبل البنوك الأموال من الأنشطة الضارة بالمجتمع والبيئة، مثل جميع أشكال النشاط الإجرامي (Radovic et al.، 2013)، المنظمات التي لا تحترم حقوق العمال ولديهم موقف غير أخلاقي تجاه الأفراد والمجتمع ككل. وفقًا للعامل الثالث، وجهة الأموال، يجب على البنوك الاستثمار في الأنشطة التي تعزز التوظيف والاستدامة وحماية البيئة والإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة، إلخ. رابعًا، طورت البنوك أنظمة ليس فقط لتقييم الأنشطة التجارية الكمية، ولكن أيضًا لتقييم الأنشطة التجارية النوعية. يجب إنشاء معايير وقيم لاستخدام الأموال مع مراعاة المبادئ الاجتماعية والبيئية. يعتبر مفهوم الإدارة المسؤولة اجتماعياً هو العامل الخامس، الذي يشير إلى كيفية قيام إدارة البنك بصياغة وتنفيذ استراتيجيات وسياسات عمل فعالة. يجب أن تكون الشفافية هي القيمة الأساسية للبنك، وهذا ليس هو الحال دائمًا مع البنوك التقليدية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن إحدى الأولويات الرئيسية في إدارة البنك هي حماية العملاء. يمكن تطوير حماية العملاء من خلال حماية الخصوصية والبيانات الشخصية، وتحسين خدمة العملاء وجودة المنتج، وحل شكاوى العملاء المحتملة على الفور، وحماية العملاء من الدعاية المضللة. يمكن أن يساعد الانخراط في حماية العملاء في بناء صورة العلامة التجارية للبنك وجذب المزيد من العملاء والاحتفاظ بهم.

يمكن لهذا الالتزام أيضًا الحفاظ على سوق عادلة وتوفير معلومات دقيقة للعملاء (Kapoor and Sandhu، 2010؛ Boubaker and Nguyen، 2012).

يشير Roy and Sapre (2016) إلى أن العديد من الدراسات أظهرت أن الوصول إلى الأدوات المالية، مثل الخدمات المصرفية وخيارات الاستثمار والائتمان، يؤدي إلى نوعية حياة أفضل، خاصة للفقراء و المحرومين. يجب ان يكون هناك فرق واضح بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية والبلدان الناشئة. الهدف الرئيسي للتمويل الاجتماعي والخدمات المصرفية في البلدان النامية هو مساعدة الناس على انتشال أنفسهم من براثن الفقر، في حين أن الهدف الأكثر دقة للبنوك الاجتماعية في البلدان المتقدمة هو مساعدة شعوبها على الوصول الى مستوى أعلى من التنمية الاجتماعية. هذا هو السبب في أن المنتجات والأسس المعيارية والفلسفية للاقتصاد الإسلامي تولد الاقتصاد الاجتماعي. في الحقيقة، يُنظر إلى الاقتصاد الإسلامي على أنه نظام يهدف إلى القيام بأنشطة اقتصادية ومالية ضمن معايير العدالة الاجتماعية والاقتصادية (Chapra، 1979؛ Siddiqi، 1980). لذلك، فإن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ليست غريبة على البنوك الإسلامية التي تعمل على أساس الشريعة الإسلامية.

القلق بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات أمر مهم للبنوك الإسلامية. يشير Dusuki (2005) إلى أن البنوك الإسلامية يجب أن تتبنى سياسات المسؤولية الاجتماعية للشركات في عملياتها وصنع القرار. يتم تفسير المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات المالية الإسلامية، على أنها ممثلة للأخلاق والعمل الخيري (Sairally، 2013). في الواقع، البنوك الإسلامية تسترشد بالشريعة التي تقوم على مبدأ العدالة الاجتماعية (Dusuki، 2006). بالإضافة إلى ذلك، تستند المسؤولية الاجتماعية للشركات في البنوك الإسلامية إلى مبادئ الشريعة الإسلامية (جمالي وآخرون، 2007؛ أريبي وأرون، 2015). ويؤكد على القيم الأخلاقية (مثل تحريم الربا والغرر) والمسؤولية الاجتماعية (مثل الزكاة، قرض الحسن، الصدقة، إلخ) (دوسوكي، 2011). يختلف الالتزام بتقديم القروض (أو قرض الحسن) من خلال الخدمات المقدمة في هاتين المجموعتين من البلدان اختلافًا طفيفًا.

3.3.2.II المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والبنوك الإسلامية

على سبيل المثال، جزء من أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في عمليات البنوك الإسلامية. في الواقع، لا يُطلب من المقترض قرض الحسن سوى سداد أصل القرض دون دفع فائدة (Dusuki، 2011). وبالتالي، فإن غالبية البنوك الإسلامية منخرطة في ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (Haron and Wan Azmi، 2009) وهي مسؤولة اجتماعيا (Farook، 2007، Khan، 2016). هذا يتوافق مع Aliyu et al. (2017) الذين يقترحون التكامل بين الاستدامة والخدمات المصرفية الإسلامية بسبب الطبيعة الأخلاقية للتمويل الإسلامي. في هذا السياق، من المعقول أن نستنتج أن القيم والمعايير الإسلامية للبنوك الإسلامية تتوافق بشكل عام مع تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

أخيرًا، لا ينبغي أن تستند ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في البنوك الإسلامية إلى فرض ديني (فرض كفاية) فحسب، بل يمكن اعتبارها وسيلة للحد من الفقر وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية للإسلام (يوسف وبهاري، 2011). يؤكد الإسلام على العدالة الاجتماعية، وبالتالي، يجب أن تكون البنوك الإسلامية أكثر مسؤولية اجتماعيًا من نظيراتها التقليدية (Hassan and Harahap، 2010).

3.I التزام دول الاتحاد المغاربي بأهداف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والتنمية المستدامة [16]

1.3.I الجزائر

تستند المبادئ التوجيهية الجزائرية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات إلى التشريعات الوطنية التي تأخذ في الاعتبار جوانب المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في عدد من القوانين. نلاحظ قانون حماية البيئة في إطار النمو المستدام، وقانون العمل، وقانون الإجراءات الصحية في المؤسسات وقانون السلامة في العمل. وبالفعل تظل الحكومة الجزائرية المساهم الأول والأساسي في برامج التنمية المستدامة.

ومع ذلك، لا يزال الطريق طويلاً أمام المؤسسات لتحمل مسؤولياتها في هذا المجال. وبذلك اتخذ المشرع إجراءات لتنظيم وتشجيع المؤسسات للمساهمة في التنمية الاجتماعية وتحمل مسؤوليتها الاجتماعية.

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والقطاع المصرفي الجزائري

يلعب القطاع المصرفي الجزائري دورًا مهمًا في الاقتصاد الوطني. في الحقيقة، بدأت بعض البنوك الجزائرية بتطبيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. يوضح الجدول أدناه الممارسات المسؤولة لبعض البنوك الجزائرية:

الجدول 1. – Iالمسؤولية الاجتماعية للبنوك الجزائرية

	مسؤولية اجتماعية
البنك الوطني الجزائري	**الأحداث** - شارك البنك الوطني الجزائري في حفل تسليم الشهادات لخريجي التكوين المهني على المستوى الوطني لسنة 2015–2016 ، في المؤتمر الوطني لتشخيص واقع الطالب الجامعي ، أيام مكافحة افة المخدرات على المستوى الوطني والعديد من الأحداث الأخرى. **الموارد البشرية** - يقترح مركز إدارة الأعمال الاجتماعية C.G.O.S–على موظفي البنك خدمات متنوعة فيما يتعلق بالترفيه والرياضة و الرعاية الطبية. وقعت دائرة الخدمات العامة عدة اتفاقيات مع منظمات طبية مختلفة لصالح العاملين و أصحاب الحقوق.

[16] أهداف التنمية المستدامة
انظر الملحق

القرض الشعبي الجزائري

مسؤولية اجتماعية

الرعاية والأحداث

- المؤتمر الدولي حول التمويل الإسلامي، الذي نظمه مركز الدراسات واليقظة الاعلامية في تكنولوجيات المعلوماتية والاتصالات Cevetic، يومي 7 و 8 جانفي 2019 ، في المركز الدولي للمؤتمرات ، نادي الصنوبر ، الجزائر العاصمة.
- يوم دراسي حول "تحليل قانون المالية 2019 وانعكاساته على الأعمال والاستثمار" ، نظمه منتدى أصحاب المؤسسات ((FCE، بفندق "رينيسانس" تلمسان.
- الندوة الدولية الأولى لكيمياء البوليمر polymère وتطبيقاتها SICPA، من تنظيم كلية الكيمياء في جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا USTHB ومختبر التركيب الجزيئي و العضوي LCMT ، في الفترة من 23 إلى 25 فيفري في منطقة تاغيت (بشار).
- المؤتمر الدولي الثالث للهيئة الوطنية لأطباء النساء والتوليد الجزائريون CNGOAL الذي انعقد يومي 1 و2 مارس 2019 في الفندق العسكري في البليدة.
- الندوة الدولية الخامسة والثلاثون للتدرب في مجالي التغذية و طب العظام الجزيئية التي تنظمها جمعية التغذية الجزائرية وطب العظام الجزيئي في المعهد الوطني للصحة العمومية EPH، البيار ، الجزائر العاصمة.
- يوم طبي جراحي تنظمه جمعية التكوين المستمر من 6 إلى 11 أفريل 2019 في أولاد جلال، بسكرة
- المؤتمر الدولي للإعلام الجديد ، الذي نظمه فريق " "Social Media Camp بالتعاون مع جامعة باتنة 2 ، أيام 11 ، 12 ، 13 أفريل 2019 ، في دار المحامي بباتنة.

بنك البركة الجزائري

مسؤولية اجتماعية

شارك بنك البركة الجزائري في برنامج التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية من خلال المساهمة بمجهودات في البرنامج الخيري وبرنامج الفرص الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية.

شملت المشاركة في البرنامج الخيري الذي تضمن تمويل الأنشطة والمبادرات المختلفة بمبلغ إجمالي قدره 1.743000 دولار أمريكي لصالح التعليم، ولا سيما الأعمال العلمية والأدبية، ومشاريع التنمية المجتمعية من خلال تمويل المشاريع التي تدعم السكن الميسور التكلفة والرعاية الصحية.

المصدر: تقارير سنوية ومواقع البنوك

اتفاقيات منظمة العمل الدولية

تم الشروع في العديد من الإصلاحات لصالح المسؤولية الاجتماعية للشركات. مقارنة مع دول المغرب العربي ، احتلت الجزائر المرتبة الثالثة من حيث منظمات العمل الدولية في سنة 2016 ، (اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي تم التصديق عليها والجاري بها العمل).

الجدول 2. – Iالمصادقة على اتفاقيات منظمة العمل الدولية – الجزائر

المصادقة على اتفاقيات منظمة العمل الدولية	60 اتفاقية
اتفاقيات أساسية	8 من 8
اتفاقيات حوكمة (أولوية)	3 من 4
اتفاقية تقنية	49 من 178
46 اتفاقية سارية المفعول	

المصدر: منظمة العمل الدولية

الادماج المالي

من ناحية أخرى، حددت الحكومة وبنك الجزائر الإدماج المالي كأولوية قصوى للقطاع المصرفي. تشجع هذه الاستراتيجية على تحصيل الدينار وكذلك العملات الأجنبية. تحقيقا لهذه الغاية، قدم بنك الجزائر في جوان 2018، حافزين: (1) رفع القيود المفروضة على فتح حسابات بالعملات الأجنبية و (2) رفع الالتزام بتبرير مصدر احتياطيات النقد الأجنبي التي يرغب الأفراد في وضعها في هذه الحسابات المصرفية.

أهداف التنمية المستدامة

حاولت الخطة الوطنية لاستصلاح الأراضي 2030 (SNAT، 2010) تطوير سياسة وطنية للتنمية المستدامة تقوم على الانفتاح الاقتصادي والتوازن الإقليمي والاستدامة البيئية والحكم الديمقراطي. وفقًا لمؤشر 2019 لأهداف التنمية المستدامة لأفريقيا، تأتي الجزائر في المرتبة الثانية بعد تونس، برصيد 65.77. وهذا يعني أن الجزائر بلغت نسبة 65.77٪ من الطريق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بحسب المقاييس المستخدمة في هذا المؤشر.

الرسم البياني 1. – I الرصيد العالمي المتوسط والاجمالي لسنة 2019 بخصوص أهداف التنمية المستدامة [17] بالنسبة للجزائر

المصدر : Datastream

I – 2.3 ليبيا

لقد تحسن مستوى المسؤولية الاجتماعية للشركات في ليبيا منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بسبب ضغوط أصحاب المصلحة (براتن ومشاط 2009، 2012بيوض وآخرون 2012). ومع ذلك، هناك نقص في المعلومات حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (المغلا وآخرون، 2009 ؛ الحواشي ، 2014)

تتميز ليبيا بنظام اقتصادي وسياسي واجتماعي فريد من نوعه. لقد شهدت ليبيا تغيرات في نظامها الحكومي. ونتيجة لذلك فقد أصبحت بيئة الأعمال التجارية أكثر صعوبة وأصبحت الدولة وبيئتها المؤسسية أكثر ضعفاً. وعلى الرغم من وضع البلاد، فقد تم الشروع في العديد من الإصلاحات لصالح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. وفي سنة 2016، وقعت ليبيا على 29 اتفاقية لمنظمة العمل الدولية، منها 27 اتفاقية سارية المفعول.

اتفاقيات منظمة العمل الدولية

الجدول 3. – I المصادقة على اتفاقيات منظمة العمل الدولية – ليبيا

المصادقة على الاتفاقيات الـ 29 لمنظمة العمل الدولية	
اتفاقيات أساسية	8 من 8
اتفاقيات حوكمة (أولوية)	2 من 4
اتفاقية تقنية	19 من 178
27 اتفاقية سارية المفعول	

المصدر : منظمة العمل الدولية

أهداف التنمية المستدامة

تم استبعاد ليبيا من ترتيب أهداف التنمية المستدامة للبلدان الأفريقية بسبب عدم توفر البيانات.

الرسم البياني 2. – I الرصيد العالمي المتوسط والاجمالي لسنة 2019 بخصوص أهداف التنمية المستدامة [17] بالنسبة لليبيا

المصدر : Datastream

[17] انظر الملحق لمزيد من التفاصيل

I – 3.3.1 المغرب

بدأت الحكومة المغربية في تبني مفهوم التنمية المستدامة منذ القمة العالمية للتنمية المستدامة لسنة 2002 بجوهانسبرغ، في الواقع، انضم المغرب إلى الميثاق العالمي للأمم المتحدة في سنة 2006 وأطلق في سنة 2005 المبادرة الوطنية للتنمية البشرية .INDHاعتمد الاتحاد العام للمؤسسات المغربية CGEMمنذ سنة 2006 ميثاق المسؤولية الاجتماعية للشركات الذي يأخذ في الاعتبار المعايير الدولية للسلوك التجاري المسؤول (مثل احترام حقوق الإنسان وحماية البيئة، شفافية الحوكمة واحترام مصالح أصحاب المصلحة، وما إلى ذلك). أطلقت وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية في سنة 2016، جائزة سنوية للمساواة بين الجنسين لمكافأة المؤسسات المغربية التي تروج للمرأة في سوق العمل. بالإضافة إلى ذلك، نظم المغرب في سنة 2016 المؤتمر الثاني والعشرين لتغير المناخ .[18] COP 22

على الرغم من عدم وجود تشريع يفرض مستويات محددة من المسؤولية الاجتماعية للشركات، إلا أن المؤسسات الأجنبية وبعض المؤسسات المحلية تتبع المبادئ المقبولة عمومًا، مثل إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للشركات متعددة الجنسيات. تلعب المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني المغربي النشط أيضًا دورًا نشطًا بشكل متزايد في مراقبة أداء المؤسسات فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والقطاع المصرفي المغربي

يلعب القطاع المصرفي المغربي دورًا مهمًا للغاية في الاقتصاد الوطني. بمبادرة من GPBM(المجموعة المهنية للبنوك في المغرب)، استجابت البنوك المغربية لمنهج التنمية المستدامة هذا من خلال التزاماتها فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ، من خلال دمج جوانب المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ، ومن خلال نشر الأنشطة المسؤولة على مواقع الواب الخاصة بهم. يوضح الجدول أدناه الممارسات المسؤولة لبعض البنوك المغربية:

الجدول 4. – Iالمسؤوليات المجتمعية والبيئية للبنوك المغربية

التجاري وفا بنك	تستند التزامات التجاري وفا بنك فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية إلى عدد من المبادئ التي تنص عليها النصوص الدولية التالية: • الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. • الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية. • المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OECDالموجهة الى المؤسسات متعددة الجنسيات • الاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

[18] المؤتمر السنوي الذي تنظمه الأمم المتحدة حول تغير المناخ.

- معيار ISO 26000.
- المبادرات الدولية للقطاع المصرفي والأمور المالية.

المحاور الرئيسية للمسؤولية الاجتماعية لمجموعة التجاري وفا بنك:

مسؤولية اجتماعية

دعم تنمية الاقتصاد المستدام

- المجموعة المصرفية الأولى للشركات الصغيرة والمتوسطة في المغرب، 171500 عميل يستفيدون من الخدمات الأساسية بأسعار منخفضة في المغرب و90٪ معدل رضا العملاء الإجمالي في المغرب، و9001 ISO لنشاطين في المغرب

ان يكون نموذجًا يحتذى به في إدارة الأعمال وفي العلاقات مع أصحاب المصلحة

- أكثر من 128 مليون درهم من القروض الممنوحة للشركات المغربية الصغيرة والمتوسطة الحجم منذ سنة 2014، وأكثر من 80 إجراءً للمواطنين نفذتها المجموعة ومؤسسة التجاري وفا بنك، و100 ٪ من الموظفين وقعوا على مدونة سلوك المجموعة، و38 ٪ من النساء داخل البنك في المغرب، 8 أيام في المتوسط لخلاص مزودي البنك في المغرب.

الانخراط مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني

- مرت 40 سنة على وجود مؤسسة التجاري وفا بنك، ويضم البنك أكثر من 1600 متعاون متطوع بالبنك في المغرب منذ 2016، إضافة الى أكثر من 320 ألف مستفيد مباشر من أعمال مؤسسة التجاري وفا بنك في 2019، وأكثر من 50 مبادرة دعمتها المجموعة في 2019

المسؤولية البيئية

احترام البيئة ومقاومة ظاهرة الاحتباس الحراري

- التزامات بقيمة 7.5 مليون درهم في مشاريع الطاقة المتجددة، وخفض استهلاك الورق بنسبة 22٪ منذ سنة 2017 بالنسبة للبنك في المغرب، وتدريب أكثر من 100 موظف بنك في المغرب على المخاطر الاجتماعية والبيئية ذات الصلة بالقروض البنكية، تخصيص 10.8 مليار درهم من التمويل للمشاريع البيئية الكبرى منذ 2011، بنك معتمد من قبل صندوق الأمم المتحدة للمناخ الأخضر، موقعان مصادق عليهما ذوا جودة بيئية عالية HQEفي المغرب.

البنك المغربي للتجارة والصناعة

نفذ البنك المغربي للتجارة والصناعة سياسته الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في أوت 2012 وأضفى الطابع الرسمي على ميثاق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. يتمحور هذا المنهج في 4 ركائز أساسية: المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والبيئية.

مسؤولية اجتماعية

عزز البنك المغربي للتجارة والصناعة التزاماته الثلاثة الطموحة والاستباقية:

- الالتزام 4: تعزيز التنوع والادماج
- الالتزام 5: "مكان جيد للعمل" وإدارة مسؤولة للتوظيف
- الالتزام 6: شركة مسؤولة للمحافظة على البيئة وتوفير إدارة ديناميكية لفرص العمل

يعتبر البنك المغربي للتجارة والصناعة طرفا فاعلا في الاقتصاد المغربي

- تم التوقيع على اتفاقية إطارية في 24 جانفي 2018 بين وزارة الاقتصاد والمالية والبنوك المغربية من أجل تحديد شروط وأحكام التشغيل التي تسمح للبنوك المحلية بتمويل ديون الضريبة على القيمة المضافة المستحقة من طرف الدولة. ساهمت BMCi Factoring بـ بأكثر من 2.3 مليار درهم في إصدارات للقطاعين العام والخاص.

الموارد البشرية

- 99٪ من الرصيد البشري بعقود دائمة
- 52٪ من الموظفات و 39٪ من المديرات
- 100٪ من الموظفين تلقوا تكوينا

المسؤولية المدنية

- يدعم البنك المغربي للتجارة والصناعة المجتمع المدني في المغرب ويقدم البعد الإنساني في علاقاته. يهتم البنك المغربي للتجارة والصناعة باحترام حقوق الإنسان في سلسلة القيمة وتعمل مؤسسة البنك المغربي للتجارة والصناعة لصالح التضامن والثقافة. 57 فرع حشدت في إجراءات التثقيف المالي؛ 56٪ من الموظفين الذين أكملوا التدريب في مجال حقوق الإنسان؛ 88000 أ طالب وطالبة يستفيدون من مكتبات متنقلة

المسؤولية البيئية

لا يتحمل البنك المغربي للتجارة والصناعة أي مسؤوليته بيئية في الالتزامات الثلاث التالية:

- الالتزام 10: دعم العملاء في التحول إلى اقتصاد اقل كربون
- الالتزام 11: تقليل الأثر البيئي المرتبط بالعمليات النظيفة
- الالتزام 12: تطوير المعرفة وتبادل أفضل الممارسات البيئية.

عرض ائتمان الحزمة الخضراء « Pack Vert"

- يقدم البنك المغربي للتجارة والصناعة عرض بنكي مفيد جدا مخصص لتمويل المعدات أو الأعمال ذات الطبيعة البيئية (اللوحات الشمسية، العزل الحراري، الري، إلخ).
- شهادة إيداع مسؤولة عن المناخ: أطلق البنك المغربي للتجارة والصناعة شهادة إيداع قابلة لإعادة النظر يكون العائد منها مرتبطا بأداء مؤشر اخلاق الرعاية المناخية الأوروبية.
- تقليل استهلاك الورق بنسبة 33٪ والمياه بنسبة 57٪ والطاقة بنسبة 25٪
- تقليل كثافة النفايات بنسبة 86٪ وانبعاثات الغاز بنسبة 14٪

البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا

تم اختيار بنك إفريقيا من قبل وكالة التصنيف غير المالية Vigeo Eiris ، "أفضل أداء CSR 2019" في المغرب من بين 16 فائزًا و 10 شركات مدرجة لأدائها العام في تكامل جوانب ESG – البيئة والاجتماعية والحوكمة. يتصدر بنك إفريقيا ترتيب القطاع المصرفي للأسواق الناشئة في تصنيف Vigeo Eiris لسنة 2019. وقد حصل على أفضل درجة بين المؤسسات المغربية العشر الأكثر أداءً من حيث المسؤولية الاجتماعية والبيئية التي تتميز بها أدائهم العام.

مسؤولية اجتماعية

الموارد البشرية

- في سنة 2016، بلغت نسبة النساء في القوى العاملة أكثر من 38٪ و27.7٪ من فئة المديرين

التدريب: في سنة 2016، تم تقديم ما يقرب من 483 نشاطًا تدريبيًا، أي ما يعادل 18554 يوم عمل، بشكل رئيسي في المهن المصرفية. وهكذا ، استفاد ما يقارب عن 3500 موظف ، أو 66٪ من القوى العاملة ، من دورة تدريبية واحدة على الأقل مقدمة من أكاديمية بنك أفريقيا – البنك المغربي للتجارة الخارجية – برنامج التأهيل – تحدي RH ® ESSEC ، برنامج MBONGWANA – LCB.

- الحوار الاجتماعي: في إطار الحوار الاجتماعي مع ممثلي الموظفين، تم توقيع مذكرة تفاهم حول توسيع خدمات صندوق التضامن، والاتفاق على خدمات جديدة. هذه الخدمات الجديدة ذات طبيعة اجتماعية بحتة وتتوافق مع سياسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

مسؤولية بيئية

- إطلاق برنامج المغرب المستدام MorSEFF II تسهيل تمويل الطاقة المستدامة (35 مليون يورو – في 2016)
- اصدار "السندات الخضراء" لأول مرة بالمغرب سنة 2016 ، من خلال دعوة عامة للادخار ، ترمي إلى تمويل المشاريع الخضراء الموجهة إلى تحسين فاعلية الطاقة والموارد ، وكذلك الطاقات المتجددة.
- ادماج نظام إدارة الطاقة المعتمد (ISO 50001منذ 2016(.
- تحقيق البصمة الكربونية بنك أفريقيا – البنك المغربي للتجارة الخارجية منذ سنة 2016 ، لأول مرة على مستوى القطاع وحساب انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري ((GES، والتي تمثل 0640.% من إجمالي الانبعاثات في المغرب.

المصدر: التقارير السنوية ومواقع البنوك

اتفاقيات منظمة العمل الدولية

بالمقارنة مع دول المغرب العربي، احتل المغرب في سنة 2016 المرتبة الثانية من حيث تنظيم العمل الدولي (اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي تم التصديق عليها والسارية المفعول).

الجدول 5. – Iالمصادقة على اتفاقيات منظمة العمل الدولية – المغرب

المصادقة على الاتفاقيات الـ 65 لمنظمة العمل الدولية	
اتفاقيات أساسية	7 من 8
اتفاقيات حوكمة (أولوية)	4 من 4
اتفاقية تقنية	54 من 178
46 اتفاقية سارية المفعول	

المصدر: منظمة العمل الدولية

الادماج المالي

من ناحية أخرى، في افريل 2019، تبنى بنك المغرب بالشراكة مع وزارة الاقتصاد والمالية استراتيجية وطنية للإدماج المالي. الركائز الرئيسية للاستراتيجية هي: تسريع تطوير نماذج التمويل البديلة (مثل الدفع بواسطة الهاتف المحمول والتمويل الصغير والتأمين الشامل)، لتشجيع البنوك التقليدية على إعطاء الأولوية للإدماج المالي، وتطوير أدوات لفهم العوائق التي تحول دون الحصول على التمويل للأشخاص والمؤسسات الذين يعانون من نقص الخدمات، وتعزيز استخدام المنتجات المالية، ووضع هيكل حوكمة مناسب. في فيفري 2019، وافقت السلطات والبنك الدولي على برنامج تمويل بقيمة 700 مليون دولار لدعم تنفيذ الاستراتيجية والانتقال إلى الاقتصاد الرقمي. تم إطلاق سبع مجموعات عمل مشتركة بين المؤسسات في سبتمبر 2019 لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

أهداف التنمية المستدامة

وفقًا لمؤشر 2018 لأهداف التنمية المستدامة لأفريقيا، يتصدر المغرب الترتيب، في الإصدار الأول لتقرير تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة، برصيد 66.1. وهذا يعني أن المغرب تقدم بنسبة 66.1٪ في الطريق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بحسب المقاييس المستخدمة في هذا المؤشر.

الرسم البياني 3. – I الرصيد العالمي المتوسط والاجمالي لسنة 2019 بخصوص أهداف التنمية المستدامة [19] بالنسبة للمغرب

المصدر: Datastream

4.3.I – موريتانيا

ازداد الوعي بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في موريتانيا، ولا سيما مع دخول المؤسسات الأجنبية إلى السوق الموريتانية. بدأت الدولة ببعض المبادرات. في الواقع، توفر بعض الصناعات التي تديرها الدولة التعليم والتكوين الأساسي لأبناء موظفيها ومنحًا دراسية لأبناء موظفيها للدراسة بالخارج. تقدم العديد من المؤسسات العاملة في مجال التعدين والصناعات الهيدروكربونية منحا دراسية للشباب الموريتاني لإكمال دراستهم في الخارج. منذ سنة 2011، مولت ثلاث من أكبر شركات التعدين في موريتانيا (كينروس، مناجم النحاس الموريتانية: MCMشركة مناجم النحاس الموريتانية والشركة الوطنية للصناعة والمناجم SNIMمدرسة تعدين بهدف زيادة عدد الموريتانيين المؤهلين في هذا المجال.

[19] للمزيد من التفاصيل أنظر الى الملحق

في سنة 2017، قدمت شركة Kosmos Energy كوسموس للطاقة الدعم المالي للمحمية الوطنية لجاولينغ في الجزء الجنوبي من البلاد، وفي سنة 2018 أطلقت Kosmos مركز كوزموس للابتكار في موريتانيا. كما تدعم ايكسون موبيل Exxon Mobil وبريتيش بتروليوم BP وغيرها من شركات النفط الدولية العاملة في موريتانيا برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات.

المسؤولية الاجتماعية للشركات والقطاع المصرفي الموريتاني

يلعب القطاع المصرفي الموريتاني دورًا مهمًا في الاقتصاد الوطني. في الواقع، بدأ عدد قليل من البنوك الموريتانية في تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات. يعرض الجدول أدناه الممارسات المسؤولة للبنك الشعبي الموريتاني.

الجدول 6. – I المسؤوليات المجتمعية للبنك الشعبي الموريتاني

البنك الشعبي الموريتاني	**مسؤولية اجتماعية** - البنك الشعبي الموريتاني، شريك ومانح لمؤسسة ابن عطا الله - البنك الشعبي الموريتاني يكافئ التميز: فهو يقدم 8 بطاقات ماستركارد مسبقة الدفع للطلاب المقبولين في امتحان القبول في Polytechnique–Paris X - البنك الشعبي الموريتاني شريك في منتدى الاستثمار في المنطقة الحرة: هذا حدث سنوي يهدف إلى تعزيز دور منطقة نواذيبو الحرة وجلب الفرص التجارية إلى المنطقة.

المصدر: موقع البنك

اتفاقيات منظمة العمل الدولية

بالإضافة إلى ذلك، تم البدء في العديد من الإصلاحات الأخرى لصالح المسؤولية الاجتماعية للشركات. في سنة 2016، وقعت موريتانيا 45 اتفاقية وبروتوكول لمنظمة العمل الدولية، منها 40 اتفاقية سارية المفعول.

الجدول 7.– I المصادقة على اتفاقيات منظمة العمل الدولية – موريتانيا

المصادقة على الاتفاقيات الـ 45 لمنظمة العمل الدولية – 1 بروتوكول	
اتفاقيات أساسية	8 من 8
اتفاقيات حوكمة (أولوية)	3 من 4
اتفاقية تقنية	34 من 178
40 اتفاقية سارية المفعول	

المصدر: منظمة العمل الدولية

أهداف التنمية المستدامة

وفقًا لمؤشر SDG لأفريقيا لسنة 2019، تأتي موريتانيا في المرتبة 31، بنتيجة 51.29. ما يعني أن موريتانيا تقدمت بنسبة 51.29٪ في الطريق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفق المقاييس المستخدمة في هذا المؤشر.

الرسم البياني 4. – I الرصيد العالمي المتوسط والاجمالي لسنة 2019 بخصوص أهداف التنمية المستدامة [20] بالنسبة لموريتانيا

المصدر : Datastream

5.3.I – تونس

يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات مفهوما جديدا في تونس. كانت المبادرة الرئيسية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات هي إطلاق الميثاق العالمي في سنة 2005. وبحلول سنة 2008، كانت أكثر من 39 شركة تونسية قد التزمت بالفعل بمبادئ الميثاق العالمي وازداد عدد الشهادات، مثل ISO 14001، بشكل واضح. في أعقاب أحداث 14 جانفي 2011، بداية الثورة التونسية، مرت البلاد بمرحلة إعادة تشكيل فيما يتصل بالسلطة والقضايا الاجتماعية الاقتصادية. لقد أدت هذه التغييرات إلى تغيير ميزان القوى بين الجهات الفاعلة المعنية (كوليفا وغريب، 2012). في الواقع، بدأت المسؤولية الاجتماعية للشركات في أن تصبح مصدر قلق متزايد (بن رحومة وآخرون.، 2011).

[20] للمزيد من التفاصيل أنظر الى الملحق

عملت العديد من الوكالات والمنظمات الوطنية والدولية بنشاط على زيادة الوعي بمفهوم المسؤولية الاجتماعية، مما يساعد المؤسسات على تبني ثقافة موجهة نحو المواطنة. تشمل هذه المنظمات: معهد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في تونسIRSET، والمركز الدولي للتكنولوجيات البيئية في تونس CITET، كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية CONECT فضلاً عن المؤسسات الحكومية والجمعيات والمؤسسات الحكومية الأخرى وبعض منظمات التعاون الدولي.

في سنة 2011 نشر البنك المركزي التونسي منشورا يحدد مبادئ توجيهية لإدارة الأعمال التجارية السليمة والحكيمة وضمان وحماية مصالح المساهمين والدائنين والمودعين والموظفين. شاركت تونس في سنة 2016، في المؤتمر السابع للمبادرة العالمية لشفافية الصناعات الاستخراجية (EITI) في ليما، البيرو.

اعتمدت تونس القانون رقم 35 في جوان 2018 لتشجيع المسؤولية الاجتماعية للشركات CSRيُلزم القانون المؤسسات بتخصيص جزء من ميزانياتها لتمويل مشاريع المسؤولية الاجتماعية للشركات (مثل توظيف الشباب، والاقتصاد الأخضر، وما إلى ذلك). وفقًا للقانون، سيتم إنشاء منظمة مسؤولة عن مراقبة مشاريع المسؤولية الاجتماعية للشركات لضمان احترام المشاريع لمبادئ الحكم الرشيد والتنمية المستدامة. تلتزم تونس بإرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الخاصة بالمؤسسات متعددة الجنسيات.

المسؤولية الاجتماعية للشركات والقطاع المصرفي التونسي

يلعب القطاع المصرفي التونسي دورًا مهمًا للغاية في الاقتصاد الوطني. في الواقع، استجابت البنوك التونسية لنهج التنمية المستدامة هذا من خلال التزامات المسؤولية الاجتماعية للشركات. يوضح الجدول أدناه الممارسات المسؤولة لبعض البنوك التونسية:

الجدول 8. – Iالمسؤوليات المجتمعية والبيئية للبنوك التونسية

البنك الوطني الفلاحي	**مسؤولية اجتماعية** التربية والتضامن - نقل أطفال المدارس في المناطق الريفية: التزم البنك الوطني الفلاحي منذ سنة 2012، بدعم مؤسسة المدنية في برنامجها لنقل أطفال المدارس في المناطق المحرومة المسماة "فاطمة" تغطي كامل التراب التونسي من خلال إبرام عقد شراكة. - تأهيل المدارس الابتدائية: 2015 ، البنك الوطني الفلاحي ، بالتعاون مع مؤسسة المدنية ووزارة التربية ، تجسد أول مشروع يتمثل في تمويل إعادة تأهيل وتجديد وتجهيز 3 مدارس ابتدائية في ولايتي جندوبة وسيدي بوزيد.

	- تركيب مكتبات وتوزيع مستلزمات المدارس: إنشاء "مؤسسة البنك الوطني الفلاحي - تنظيم أنشطة اجتماعية وثقافية وترفيهية لصالح موظفي البنك الوطني الفلاحي ريادة الأعمال - يلتزم البنك الوطني الفلاحي بخدمة ريادة الأعمال والتنمية الإقليمية من خلال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. - أمضى البنك الوطني الفلاحي عقد شراكة مع المعهد العربي لأصحاب المؤسسات ((IACE، وقدم الدعم للمبادرة الممتازة « "Start-up Tunisia Expoالتي نظمتها شركة تونس بلاس دو مارشيه ((TPM، وقام البنك الوطني الفلاحي برعاية عدة مبادرات أخرى وشارك في تظاهرات متعددة على المستوى الجهوي من بينها «خيمة المشاريع" و"كأس الأعمال الإبداعية ". المجال الأولمبي - إبرام شراكة رياضية بين الرابطة واللجنة الوطنية الأولمبية التونسية " - إطلاق كرة اليد الشاطئية في تونس - تنظيم أول ألعاب شاطئية بتونس "ألعاب الشاطئ " برعاية البنك الوطني الفلاحي - رعاية النخب الرياضية
الشركة التونسية للبنك	**<u>مسؤولية اجتماعية</u>** قرض فيروس كورونا CVID-19 - بالنسبة للأفراد، تأجيل استحقاق القرض من نهاية مارس إلى نهاية سبتمبر للمداخيل التي تقل عن 1000 دينار. - بالنسبة للشركات، تأجيل المواعيد خلال الفترة من 1 مارس حتى نهاية سبتمبر 2020؛ إطلاق خط ائتماني إداري تشغيلي واستثنائي "قرض فيروس كورونا". الرعاية والأحداث - رعاية 38 فعالية في المجالات الاقتصادية والعلمية والثقافية والطلابية وتنظيم الفعاليات المختلفة لتعزيز علاقاتها العامة.

- شاركت الشركة التونسية للبنك أيضًا في 23 حدثًا على نطاق واسع (الاستثمار المالي والتجارة في إفريقيا، معرض السياحة، SITIC Africa ، قمة تونس الرقمية Tunisia Digital Summit 2020.)
- منحت الشركة التونسية للبنك، في سنة 2018، دعما إلى الجمعيات الإنسانية والخيرية والطلابية. كما شاركت في العمل التضامني مع ولاية نابل بعد الفيضانات الأخيرة.

إمكانية الوصول

- افتتاح 3 فروع جديدة (تستور ، جندوبة الشمالية ورياض الأندلس) ليصل عدد الفروع البنكية إلى 143. مع وجود 6 مؤسسات جديدة بصدد الانجاز

الموارد البشرية

- عدة مداخلات في إطار طب الشغل وخدمات المساعدة الاجتماعية لصالح موظفي البنك: تدخل صندوق جديد للمساعدة المتبادلة تم إنشاؤه في سنة 2017 لدعم الموظفين المرضى وتحسين عقود التأمين.

البنك التجاري

مسؤولية اجتماعية

إمكانية الوصول

- عروض بنكية للفئات ضعيفة الدخل: البطاقة المسبقة الدفع وتمكين الأفراد ومعظمهم ليس لديهم حسابات مصرفية بالحصول على "البطاقة الخفيفة" Light Card منخفضة التكلفة التي تم إطلاقها في سنة 2018، للدفع عبر الإنترنت أو عن طريق رسوم التسجيل في المدرسة والجامعة المتنقلة.

التهيئة العمرانية

- ربط المؤسسات: انطلاق فعالية '' «QuickStartمن التجاري بنك" لأول مرة في سنة 2018، ترمي الى ربط المؤسسات الناشئة والعملاء قصد تطوير شراكات تجارية. تم تنظيم تظاهرتين منذ إطلاق هذا البرنامج.

الرعاية والأحداث

- دعم المشهد الفني: يقوم التجاري بنك في تونس برعاية مهرجان قفصة الدولي لسنة الرابعة على التوالي وكذلك مهرجان صفاقس الدولي كما دعم هذه السنة مهرجان الموسيقى الصوفية في نفطة.

- منع الإخفاق والانقطاع عن المدرسة: تدخل التجاري بنك في المدارس في عدة مناطق لتزويد المؤسسات التعليمية بالمعدات والمواد. استفادت مدرستان من مساعدة البنك التجاري في بداية العام الدراسي من أجل تنفيذ أشغال تهيئة وتوزيع مجاني للحقائب واللوازم المدرسية للتلاميذ المحرومين.

دعم مبادرات التضامن

- تم تنفيذ العديد من الإجراءات من أجل تقديم المساعدة إلى المحتاجين. استفادت جمعية "تالة.. لن أنساك". من الدعم المالي من البنك لتوزيع 50 سلة للأسر المحتاجة بمناسبة شهر رمضان. كما تم منح مساعدة لفائدة جمعية "حومة الجمهورية لاقتناء ملابس شتوية تقدم للعائلات المحتاجة.

مسؤولية بيئية

- عروض خضراء للأسر : يقوم التجاري بنك في تونس منذ سنة 2007 بتمويل البرنامج الوطني "Prosol" الذي تديره الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة ANME والشركة التونسية للكهرباء والغاز STEG، والذي يهدف إلى تزويد المنازل بسخانات المياه بالطاقة الشمسية والألواح الكهروضوئية في ظروف تفاضيلية.

بنك الأمان

مسؤولية اجتماعية

كوفيد 19

- توزيع المساعدات الاجتماعية بفضل برنامج الدينار السريع " DINAR EXPRESS»أول منتوج بدون بطاقة في تونس
- مساهمة بنك الأمان بمبلغ 11.4 مليون دينار لمجابهة وباء كوفيد -19
- تطبيق بنك الأمان لتدابير الدعم الخاصة بعملاء البنك: تعليق سداد أصل الدين وفوائده وتأجيل سداد القروض البنكية على مدى الفترة المتبقية من القرض الأولي زائد 7 أشهر، لصالح الأفراد الذين لا يزيد دخلهم الشهري عن 1000 دينار و3 أشهر للأفراد الذين يزيد دخلهم الشهري عن 1000 دينار.

التمويلات الصغرى

- واصل بنك الأمان خلال سنة 2018 دعمه لمؤسسات التمويل الصغرى، وتشجيع المؤسسات الصغرى والمؤسسات المتوسطة والترويج للمشاريع المتجددة، ولا سيما من خلال توقيع اتفاقية ضمان INNOVFIN مع صندوق الاستثمار الأوروبي.

الرعاية والأحداث

- تم اتخاذ عدة إجراءات تهدف إلى دعم وتشجيع المبادرات الإنسانية، الرياضية والعلمية والسياحية والثقافية والبيئية.

محاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

- الاشتراك في قاعدة بيانات دولية بما في ذلك قوائم العقوبات والسياسيين والكيانات ذات السمعة المشكوك فيها
- التركيز على تحديث بيانات اعرف حريفك أو KYC واعداد نظام تسجيل مخاطر العملاء الداخلي،
- مراجعة سياسة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والمصادقة عليها من قبل مجلس الرقابة
- القيام بمهمة التدقيق الداخلي

الموارد البشرية

- التغيير في القوى العاملة: قام البنك خلال سنة 2018، بانتداب 46 موظف جديد
- التكوين المستمر: بالإضافة إلى ذلك، شارك 81 موظفًا في حوالي أربعين ندوة بين المؤسسات حول مواضيع مختلفة تتعلق بأنشطتهم المهنية. أسفرت هذه التدريبات عن 110 أيام من التدريب خلال سنة 2018.
- قروض وأعمال اجتماعية للموظفين: في إطار أنشطته الاجتماعية للموظفين، منح البنك 1،152 قرضاً في سنة 2018. وبلغت جميع القروض المحررة موازنة إجمالية قدرها 23.1 مليون دينار، فيما يتعلق بالعمل الاجتماعي، واصل البنك سياسته الاجتماعية الاستباقية لموظفيه، مما أدى إلى زيادة بنسبة 4.6٪ في الإنفاق في هذا المجال.

<u>مسؤولية بيئية</u>

- من خلال الانضمام إلى برنامج " "SUNREFالذي يشجع مشاريع التحول البيئي، يدعم بنك الأمان سوق الطاقة المتجددة ومشاريع مكافحة التلوث.

بنك تونس العربي الدولي

منحت Capital Finance International كابيتال فينانس الدولية جائزة "أفضل حوكمة مصرفية في تونس 2019" لبنك تونس العربي الدولي BIAT: إن منح هذه الجائزة لبنك تونس العربي الدولي BIAT من قبل لجنة تحكيم من المتخصصين يدعم السمعة القوية التي اكتسبها البنك بمرور الوقت من خلال الإشارة على وجه الخصوص الى جودة خدمة العملاء؛ الريادة التنفيذية والتميز في تسيير الشركة وإدارة المخاطر واعتبار المسؤولية الاجتماعية للشركة جزء لا يتجزأ من الأنشطة المصرفية التجارية.

مسؤولية اجتماعية

دعم مبادرات التضامن

- أنشأ بنك تونس العربي الدولي، منذ سنة 2006، العديد من صناديق الاستثمار مخصصة لتمويل المشاريع الجديدة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات. تم استثمار الكثير من هذه الأموال في المناطق الداخلية من البلاد.
- في سنة 2014 عززت دورها المجتمعي بإطلاقها مؤسسة بنك تونس العربي الدولي للشباب، والتي تتمثل مجالات تدخلها الرئيسية في الثقافة والتعليم وريادة الشباب.
- إلى جانب الأعمال الخيرية والرعاية والإجراءات التي نفذتها مؤسستها، التزم بنك تونس العربي الدولي في سنة 2015 بنهج متكامل للمسؤولية الاجتماعية للشركات بدعم من VIGEO.

الرعاية والأحداث

- بنك تونس العربي الدولي BIAT شريك في مهرجان مدينة الأحلام 2019 وهو عبارة عن مهرجان فني في الفضاء العام يقع خلاله عرض أعمال منتجة في إطار مسار انتاج فني استمر أكثر من أحد عشر شهرًا بهدف الترويج للفن والثقافة.
- يدعم بنك تونس العربي الدولي " BIAT مقابلات التميز – تونس 2018 وهي جمعية تهدف إلى استعادة تكافؤ الفرص من خلال السماح لطلاب المدارس الإعدادية والثانوية من اوساط محرومة بالوصول إلى المعلومات الأساسية للاندماج والنجاح في مجالات التميز في التعليم العالي.
- نظم بنك تونس العربي الدولي BIAT مؤتمراً للتوعية حول فحص سرطان الثدي 2017: نظم البنك مؤتمرًا لزيادة الوعي حول الكشف المبكر عن المرض لموظفيه.

- بنك تونس العربي الدولي (BIAT) هو شريك في المؤتمر الخامس حول المسؤولية الاجتماعية للشركات التابعة لكنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية يدعم بنك تونس العربي الدولي مؤتمر المسؤولية الاجتماعية للشركات الذي نظمته كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية
- منصة حاضنة بنك تونس العربي الدولي : B @ Labs رافقت حاضنة بنك تونس العربي الدولي مجموعتين من رواد الأعمال من خلال برنامج مصمم خصيصًا من قبل خبراء ومرشدين لعدة أشهر.

الموارد البشرية

- تطور الرصيد البشري: في سنة 2018، نعزز الرصيد البشري لدى بنك تونس العربي الدولي بانتداب 43 عنصرا جديدا
- هيكل الرصيد البشري: في 2018، توزيع الموظفين بنسبة % 64 للرجال و % 36 للنساء
- نشاط إدارة المتربصين: يلتزم بنك تونس العربي الدولي BIAT بمنهج استباقي للاندماج المهني للطلاب، من خلال استقبال، خلال سنة 2018، 1562 طالبًا من مختلف التخصصات للتدريب التمهيدي أو المتقدم (62 ٪) ومشاريع نهاية الدروس (38٪).

بنك الزيتونة

مسؤولية اجتماعية:

- المساهمة في إثراء النقاش العام من خلال تنظيم اجتماعات دورية "SMARDI" مخصصة للموظفين والعملاء والشركاء، حول مواضيع مختلفة، ولا سيما: "الزكاة كركيزة من ركائز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني" ومسؤولية القطاع المصرفي في دعم تطوير المؤسسات الناشئة ".
- تنظيم معرض "جولة للمنتجات المحلية" بالشراكة مع جمعية " وجه تونس"؛
- تمثيل المواطن لدى بنك الزيتونة من خلال إجراءات للأطفال والشباب: التبرع بأجهزة كمبيوتر لصالح المدارس والمراكز الثقافية في المناطق المنكوبة عقب السيول التي حدثت في سنة 2018. زيارة بمناسبة عيد الفطر للأطفال في المستشفيات في منطقتي تونس وقفصة بالشراكة مع وزارة الصحة؛ تغطية التكاليف المدرسية لحوالي 100 طفل مقيم في أربع قرى SOS؛ إطلاق مشروع "رؤية" بالشراكة مع Enactus IHEC Carthage والهلال الأحمر في قبلي، والذي كان له أثر اجتماعي كبير، بهدف تزويد الأطفال المحتاجين بمشاكل في البصر بالنظارات الطبية.

الموارد البشرية

- التدريب: استفاد حوالي 83٪ من موظفي بنك الزيتونة من الأنشطة التدريبية بمتوسط 5.86 يوم تدريب / موظف
- لا يزال رأس المال البشري شابا نسبيًا (متوسط العمر 33 سنة).
- في سنة 2018 كان توزيع رجال / نساء كما يلي: 64.7٪ رجال و35.3٪. نساء

المصدر: التقارير السنوية ومواقع البنوك

اتفاقيات منظمة العمل الدولية

منذ سنة 1989، يخضع القطاع العام لقانون المشتريات العمومية الذي يتطلب دراسات حول التأثيرات على العمل والبيئية ودراسات تأثيرات أخرى لمشاريع المشتريات الكبيرة. تخضع جميع المؤسسات العمومية للتدقيق من قبل محكمة المحاسبات. تم الشروع في العديد من الإصلاحات لصالح المسؤولية الاجتماعية للشركات. بالمقارنة مع دول المغرب العربي، كانت تونس في سنة 2016 في الطليعة من حيث تنظيم العمل الدولي (اتفاقيات منظمة العمل الدولية مصادق عليها وسارية المفعول). على الرغم من نمو وتطور إصلاحات المسؤولية الاجتماعية للشركات، فإن الطريقة التي يفسر بها المستثمرون معايير المسؤولية الاجتماعية للشركات والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة المؤسسات لا تزال مجهولة نسبيًا. من الصعب أيضًا معرفة كيفية دمج المستثمرين لممارسات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة للشركة في قراراتهم الاستثمارية.

الجدول 9. – I المصادقة على اتفاقيات منظمة العمل الدولية – تونس

المصادقة على الاتفاقيات الـ 63 لمنظمة العمل الدولية – 1 بروتوكول	
اتفاقيات أساسية	8 من 8
اتفاقيات حوكمة (أولوية)	3 من 4
اتفاقية تقنية	52 من 178
48 اتفاقية سارية المفعول	

المصدر: منظمة العمل الدولية

الإدماج المالي

ومن ناحية أخرى، أصبح قطاع التمويل المتناهي الصِغَر، الذي يقدر البنك الدولي أن الطلب عليه يتراوح بين 30% و40% من السكان، يشكل مساراً رئيسياً للاندماج المالي للفئات الأكثر فقرا من التونسيين. والواقع أن إ التمويل المتناهي الصغر والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول تعتبر من الأدوات الرئيسية لزيادة معدل دخول القطاع المصرفي في تونس. لذلك، جعلت السلطات تنمية هذا القطاع أولوية.

في سنة 2011، أقرت الحكومة التونسية قانون للقروض الصغيرة يسمح للشركات الخاصة بالدخول إلى السوق.

أهداف التنمية المستدامة

بالإضافة إلى ذلك، أكدت تونس التزامها ببرنامج التنمية المستدامة (جدول أعمال 2030) خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة في الفترة من 25 إلى 27 سبتمبر 2015 في نيويورك. وكانت تونس ملتزمة بالمساهمة في تحديد وتطوير أهداف التنمية المستدامة وبالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة في تونس من خلال المشاركة في العديد من الاجتماعات، بما في ذلك اجتماعات "الفريق العامل المفتوح". في المرحلة الأولى، كان طموح تونس هو دمج أهداف التنمية المستدامة في سنة 2030 في خطتها التنموية الخمسية الجديدة وذلك لمحاولة تنفيذها على المستويين الوطني والإقليمي وتوسيع شبكتها من خلال تعزيز المشاريع مع شركائها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في إطار التعاون بين بلدان الجنوب.

وفقًا لمؤشر 2019 لأهداف التنمية المستدامة لأفريقيا، تتصدر تونس ترتيب الدول الأفريقية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة. تتصدر تونس الترتيب برصيد 66.01، مما يعني أن البلاد بلغت نسبة 66٪ في طريقها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. أعد هذا المؤشر فريق من الخبراء المستقلين من مركز أهداف التنمية المستدامة لأفريقيا وأمانة شبكة حلول التنمية المستدامة. يصنف مؤشر أهداف التنمية المستدامة لسنة 2019 لأفريقيا 52 دولة أفريقية استنادًا إلى 97 مؤشرًا في 17 هدفًا للتنمية المستدامة، حيث تم استبعاد سيشيل وليبيا بسبب عدم توفر البيانات. تشمل البلدان الخمسة الأولى أيضًا الجزائر والمغرب. بشكل عام ووفقًا للتقرير، يبلغ متوسط الدرجات في جميع البلدان 52.3 و52.7 مع الاخذ بعين الاعتبار لعدد السكان.

الجدول I -10 أهداف التنمية المستدامة في إطار الخطة الإنمائية الخماسية – تونس

خطة 2016 – 2020	أهداف التنمية المستدامة
الحوكمة والإصلاحات الرئيسية:	
- الإصلاح الإداري	**الهدف 11:** مدن ومجتمعات محلية مستدامة
- إصلاح النظام القضائي ونظام السجون	**الهدف 16:** السلام والعدل والمؤسسات القوية
- إنشاء منصة للحماية الاجتماعية، ولا سيما من خلال إصلاح أنظمة الضمان الاجتماعي	**الهدف 1:** القضاء على الفقر

من اقتصاد منخفض التكلفة إلى مركز اقتصادي:

- تخفيض معدل البطالة من 15٪ عام 2014 إلى 2 ٪ سنة 2020
- تشجيع التجديد والإبداع من خلال مضاعفة عدد براءات الاختراع

الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي

الهدف 9: الصناعة والتجديد والبنية التحتية

التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي:

- رفع مؤشر التنمية البشرية إلى 0.772 سنة 2020 مقابل 0.729 سنة 2015
- تخفيض معدل الفقر من 15.5٪ إلى 10٪ والفقر المطلق من 4.6٪ إلى 2٪ بين سنتي 2010 و2020
- تخفيض معدل الكثافة الطبية من طبيب لكل 766 ساكن سنة 2015 الى طبيب واحد لكل 759 ساكن سنة 2020
- خفض معدل وفيات الأمهات بنسبة 44.8 لكل 100،000 ولادة حية
- خفض معدل وفيات الرضع خلال الأشهر الـ 12 الأولى من الولادة من 16٪ إلى 12.5٪ بحلول سنة 2020
- ضمان جودة نظام التعليم ودعم المبادرة الاقتصادية للمرأة وزيادة نسبة المشاركة من 28٪ في 2014 إلى 35٪ في 2020.

الهدف 1: القضاء على الفقر

الهدف 2: القضاء التام على "الجوع"

الهدف 3: صحة جيدة ورفاهية

الهدف 4: جودة التعليم

الهدف 5: المساواة بين الجنسين

تحقيق الطموحات الجهوية:

- تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحكم المحلي
- تقليص الفوارق بين المناطق الداخلية الأقل نمو والمناطق الساحلية عن طريق تقليص الفجوات بنسبة 30 ٪ في معدل مقياس بحث تطور ابتكار RDI

الهدف 10: الحد من الفوارق

الاقتصاد الأخضر محرك التنمية المستدامة:

- ضبط استخدام الموارد الطبيعية لتحقيق معدل تعبئة 95٪ من الموارد المائية بنهاية الخطة مقابل 93٪ سنة 2015.
- زيادة نسبة الربط بشبكة الصرف الصحي بمناطق معقولة العمران لتصل إلى 92.5٪ سنة 2020 مقابل 91٪ سنة 2015.
- التحكم في استهلاك الطاقة وزيادة حصة الطاقات المتجددة على النحو المسؤول في مزيج الطاقة من 3٪ سنة 2014 إلى 12٪ سنة 2020 وتقليل كثافة الطاقة بنسبة 3٪ سنويًا.
- تطوير المراعي الغابية والمراعي لتحقيق معدل تغطية للغابات بنسبة 8.7٪ سنة 2020 مقابل 8.3٪ سنة 2015.

الهدف 6: مياه الشرب والمرافق الصحية

الهدف 7: طاقة نظيفة وبأسعار

الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج

الهدف 15: الحياة على الأرض

الهدف 17: شراكات لتحقيق الاهداف: هذا الهدف يخص جميع محاور تطوير الخطة دون استثناء

تم إطلاق أهداف التنمية المستدامة في تونس رسمياً في 2 ديسمبر 2016، وتم التوقيع على مذكرة تفاهم مع وزارة الخارجية، ومن المقرر أن تعمل وزارة التنمية والتعاون الدولي ووكالات الأمم المتحدة في تونس على إنشاء برنامج مشترك لمراقبة تكامل وتقييم وإعداد تقارير أهداف التنمية المستدامة.

الرسم البياني 5. – I الرصيد العالمي المتوسط والاجمالي لسنة 2019 بخصوص أهداف التنمية المستدامة [21] بالنسبة لتونس

المصدر: Datastream

4.I – الخاتمة

ظلت البحوث حول التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات في سياق دول اتحاد المغرب العربي نادرة نسبيًا. ويبدو أن الممارسات الحالية المتعلقة بمعايير البيئة والمجتمع والحوكمة لم تتطور بشكل كاف بالنسبة للشركات أو المستثمرين. والواقع أن بلدان المغرب العربي واجهت عدداً من التحديات. ودعيت هذه البلدان إلى تنفيذ نموذج اقتصادي واجتماعي وبيئي جديد لمعالجة المشاكل الراهنة في جميع المجالات تقريبا.

تبذل المؤسسات والحكومات في بلدان الاتحاد جهودا كبيرة في مجال التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات لتلبية احتياجات مختلف أصحاب المصلحة. تمت المصادقة على العديد من الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق العمل وحماية البيئة.

والواقع أن حكومات بلدان الاتحاد قد أظهرت اهتماماً متزايداً بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال تنفيذ العديد من البرامج.

إن السياق المغاربي يستحق أن يكون موضوعاً للبحوث الأكاديمية من أجل التوصل إلى استنتاجات وإجراء التحسينات اللازمة ونعتقد أنه من المهم إجراء بحوث بشأن بلدان الاتحاد من أجل وضع المنطقة في موقع قريب من البلدان الناشئة والمتقدمة الأخرى، واستكشاف أوجه التشابه والاختلاف التي تمكن من استخلاص استنتاجات مفيدة.

من المهم لدول اتحاد المغرب العربي أن تدمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة المؤسسات في سياستها الاستثمارية لجذب مستثمرين جدد مهتمين بالنمو المستدام والأداء طويل المدى، وبالتالي تكون متناغمة مع البلدان المتقدمة. يمكن القيام بذلك من خلال ترسيخ ثقافة المسؤولية الاجتماعية للشركات وتعزيز تدريس المسؤولية الاجتماعية للشركات في نظام التعليم وتوطيد الحوار مع أصحاب المصلحة وتطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الشفافية وسهولة الوصول إلى المعلومات والرقمنة الخاصة بالبيئة والمجتمع والحوكمة.

[21] للمزيد من التفاصيل أنظر الى الملحق

الرقمنة في دول اتحاد المغرب العربي

الوضع الراهن والافاق

II.1 – مقدمة

سارعت العديد من الاقتصادات النامية مع الأزمة الصحية كوفيد-19، الى التحول الى اقتصاد قائم على الرقمنة والذي أثبت أنه ضروري لإدارة هذه الأزمة. لم يسبق أن شعرنا بأهمية الرقمية أكثر من هذه الفترة. في هذا السياق، وعلى وجه الخصوص ولضمان استمرارية الخدمات للمواطنين، يدرك القطاع العام والقطاع الخاص الحاجة إلى الرقمنة من خلال تخطيط البرامج التي تعتمد بشكل أساسي على الرقمية واستخدام القنوات الرقمية التي تنمو بسرعة.

لذلك، يمر العالم بثورة رقمية لها آثار كبيرة على كل البلدان المتقدمة والنامية. كما هو الحال مع موجات الابتكار التكنولوجي السابقة، مثل ظهور محرك الاحتراق والكهرباء، تحتل الرقمنة مكانة مهمة. إنها تعزز النمو والإنتاجية مع دعم التنمية الشاملة. لم تعد مسألة الرقمنة تطرح؛ بل إنها تبرز الآن كحقيقة يومية. إنها الآن تغير جميع أنشطتنا. يتزايد اعتماد عدد كبير من المستخدمين على التقنيات الجديدة.

أحدثت الرقمنة ثورة جذرية على المستوى الدولي من خلال إحداث تغييرات كبيرة في المشهد الاقتصادي والمالي والبيئي.

ترتبط الرقمنة ارتباطًا وثيقًا بجوانب لا حصر لها من الاقتصاد العالمي. يظهر تأثيرها في قطاعات متنوعة مثل البنوك وتجارة التجزئة والطاقة والنقل والتعليم والصحة (البنك الدولي، 2016). في الحقيقة، تعد الرقمنة أكثر من ضرورة، فهي تخلق فرصًا للتنمية بشكل أسرع من أي وقت مضى وتساهم في خفض تكاليف المعاملات وتصحح عدم تناسق المعلومات. توفر الرقمنة استجابة فعالة لمشكلة إدارة النقود الورقية وتقليل تداول النقد في الاقتصاد مع ضمان التنمية المستدامة.

بينما يوفر هذا التطور العديد من الفرص المثيرة، إلا أنه يتضمن أيضًا العديد من التحديات. تخلق الرقمنة وظائف جديدة وتدمر الوظائف القديمة وتغير تكوين الوظائف الحالية. إنها تساهم في التغيير التكنولوجي المتحيز للمهارات، وهي أحد الأسباب الرئيسية لزيادة التفاوت في دخل العمل (كوين، 2015). يمكن أن تؤدي الرقمنة أيضًا إلى فقدان البيانات التي يتم تسجيلها بشكل أساسي في قواعد بيانات الكمبيوتر بسبب الفيروسات والهجمات الضارة (غونزاليس وبارامو، 2017). بالإضافة إلى هذه الآثار، يمكن أن تؤدي الرقمنة إلى العديد من المشكلات البيئية مثل انبعاثات النفايات والغاز (برخوت و هارتن 2004).

تطرح الرقمنة تحديات خاصة على البلدان النامية. يعتمد تعظيم فوائد الرقمنة على المستوى الأساسي للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي لا تزال تفتقر إليها العديد من الاقتصادات الناشئة. والواقع أن الاقتصادات الناشئة لديها أكبر قدر من المكاسب ولكنها أيضاً هي الأكثر خسارة من الرقمنة ويتعين عليها أن تنخرط في التخطيط الاستراتيجي من أجل استغلال الفرص. والبلدان التي لا تفعل ذلك معرضة لخطر التخلف عن الركب في قدرتها التنافسية الدولية وقد تجد صعوبة متزايدة في تحسين رفاهة سكانها (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2016).

ماذا عن اقتصاد اتحاد المغرب العربي؟

يسلط هذا الفصل الضوء على أهمية الرقمنة في دول الاتحاد. يقدم القسم التالي المفاهيم المختلفة المتعلقة بالرقمنة. يقدم القسم 3 لمحة عامة على المؤلفات المتعلقة بآثار الرقمنة، بغض النظر عن الأثر الاقتصادي أو المالي أو البيئي، يعرض القسم 4 حالة تشغيل الرقمنة واعتماد تقنيات جديدة في اتحاد المغرب العربي. ويهدف القسم 5 إلى توضيح كيفية مشاركة بلدان الاتحاد في عملية التحول الرقمي. يعرض القسم 6 التحول الرقمي داخل البنوك المغاربية. يركز القسم 7 على القرارات المهمة المتخذة استجابة لبداية الأزمة الصحية لـ كوفيد-19. يهدف القسم 8 إلى تقديم توصيات.

2.II – الرقمنة: التعريفات والخصائص

في السنوات الأخيرة، كان تطور الرقمنة موضوع نقاش مكثف في الأدبيات الدولية الوفيرة، مما يدل على الاهتمام المتجدد بهذه الظاهرة نظرًا لأهميتها المتزايدة المعترف بها في عملية التنمية. على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لإعطاء تعريف دقيق للرقمنة، يبدو أن هناك ضبابية في معالمها. تشمل هذه الظاهرة عدة مصطلحات: الاقتصاد الرقمي، والاقتصاد الإلكتروني، والتقنيات الجديدة، والاقتصاد الجديد، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT).

غالبًا ما تستخدم هذه المصطلحات كمرادفات حيث يبدو أنها تحمل بعض الدلالات على أنشطة الابتكار ولكنها تشير إلى ظواهر مميزة (انظر الجدول التالي). يجب استخدامها بشكل مناسب لتجنب سوء الفهم لأن الارتباك المحيط بمصطلحات الرقمنة يمكن أن يؤدي إلى خسائر فادحة بسبب مضاعفات تسمية مفهوم بمحتوى وفهم مختلفين.

الجدول 1. – II تعريفات الرقمنة والمصطلحات الرئيسية المرتبطة بها

المصطلح	التعريف	المؤلف
الاقتصاد الرقمي	• الشبكة العالمية للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي يتم تنشيطها بواسطة منصات مثل الإنترنت وشبكات الهاتف المحمول وأجهزة الاستشعار، بما في ذلك التجارة الإلكترونية. المنشط يهدف إلى تحقيق الكفاءة والإنتاجية في عمليات الإنتاج وإدارة المخزون والمعرفة. • "يتم استيعابها في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى وجه الخصوص في القطاعات المنتجة".	OECD (2015) و INEE (فرنسا)
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	• يشمل قطاعي التصنيع والخدمات التي تسهل نقل وتخزين ومعالجة المعلومات بالوسائل الإلكترونية". • يجمع بين المؤسسات التي تنتج السلع والخدمات التي تدعم عملية رقمنة الاقتصاد ، أي تحويل المعلومات المستخدمة أو المقدمة إلى معلومات رقمية (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإلكترونيات)".	الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (1998) OECD (2015) و INEE (فرنسا)
الرقمنة	• "الاستخدام المتزايد للتقنيات الرقمية لربط الناس والأنظمة والمؤسسات والمنتجات والخدمات". • "عملية الأجهزة لتحويل تدفقات المعلومات التناظرية إلى بتات رقمية". • تشير الرقمنة إلى التحول الرقمي للاقتصاد الذي يتحقق من خلال تفاعل التقنيات الرقمية مثل التخزين السحابي (كلود) والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وما إلى ذلك. مع البنية التحتية المادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يؤدي إلى تطوير آلات ذكية ومنصات ذكية ومنتجات رقمية.	كورنيين وآخرون (2017) برينن وكريس(2016). بانغا و فيلد (2018)
التحول الرقمي	• يُطلق عليه أحيانًا التحول الرقمي ، ويشير إلى العملية التي تتكون من منظومة دمج التقنيات الرقمية بالكامل في جميع أنشطتها".	ايس (2017)

المصدر: المؤلفون

II – 3.مراجعة الأدبيات

II – 3.1.الآثار الاقتصادية للرقمنة

- **الرقمنة كأحد محركات النمو الاقتصادي**

لطالما اعتبر التقدم التقني كأحد العوامل التي تدعم النمو الاقتصادي. بالنسبة للكلاسيكيين الجدد، يعتبر النمو ظاهرة طويلة الأمد يتم تفسيرها من خلال تراكم رأس المال أو العمل أو التقدم التكنولوجي،وكلها تعتبر ظواهر خارجية (سولو، 1956). في نموذج سولو، يتم تفسير حصة النمو من خلال الزيادة في عوامل الإنتاج (العمالة ورأس المال). لكن معظم النمو لا يفسره هذان العاملان، بل يرجع إلى "عامل متبقي". وهذا التقدم التقني لا نعرف أصله حقًا (يقول البعض إنه بمثابة معجزة "أنزلت من السماء").

نظريات النمو الجديدة التي طورها بارو وآخرون. (1991)، بارو وصلامرتن (1992)، في حين أن لوكاس (1988)، و قوسمان وهلتمان (1991) ابتعدوا عن هذا النموذج البسيط و قاموا بتعديل التغير التكنولوجي المتجانس. لا تؤثر التكنولوجيا الحديثة على النمو الاقتصادي والتنمية فحسب، بل تؤثر أيضًا على معدل العمر المتوقع ومستويات الديمقراطية والصحة ونسبة الفقر ومحو الأمية.

تعتبر الرقمنة أحد محركات النمو الاقتصادي، وزيادة إنتاجية رأس المال والعمالة، وتقليل تكاليف المعاملات وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية (دهلمان وميلي، 2016). في الواقع، تسهل الرقمنة الوصول إلى السلع والخدمات بأسعار منخفضة. بل إن الاقتصادات النامية قد تكون قادرة على التحول إلى حالة الاقتصاد المتقدم. على سبيل المثال، أدى انتشار الهواتف المحمولة في البلدان النامية إلى إتاحة الاتصالات بعيدة المدى (مويلا وآخرون، 2019). أدى تبني التقنيات الجديدة إلى تحولات أساسية في الأعمال التجارية في سلسلة القيمة لكل صناعة تقريبًا، بحيث يمكن للشركات الصغيرة أيضا العمل ضمن سلسلة التوريد المُدارة ديناميكيًا في مواقع مختلفة و بيد عاملة عالمية (مانيكا وروكسبرج، 2011).

- **تقنيات حديثة ووظائف جديدة**

يتوافق مصطلح الرقمنة مع استخدام التقنيات التي تفضل تنفيذ مهام معينة بواسطة الآلات والتي لا تجعل من الممكن فقط المضي قدمًا فيما يتعلق بالإنتاج الآلي، ولكنها أيضًا تثير التساؤلات جذريًا في أداء وتنظيم بعض المهام و القطاعات ونماذج الأعمال. تعتبر الرقمنة بالفعل في قلب "مصنع المستقبل"، وهو نموذج صناعي جديد يقوم على زيادة تكامل التقنيات الجديدة في عمليات الإنتاج.

العلاقة بين الرقمنة والتوظيف هو موضوع نقاش ساخن في الأدبيات. للرقمنة تأثير على حجم العمالة وأيضًا على هيكلها اعتمادًا على نوع العمل الذي تروج له أو الذي يحل محله. هذا النقاش مثير للجدل بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بتأثير الرقمنة على خلق فرص العمل وتدميرها. إن تطوير التكنولوجيا الرقمية يطرح جوانب الاستمرارية والانقطاع على حد سواء. على مر التاريخ، كانت عملية "التهديم الخلّاق"، نتيجة للاختراعات التكنولوجية، سبباً في خلق ثروة هائلة ولكنها أدت أيضاً إلى تعطيل غير مرغوب (فري وأوزبورن، 2013).

يدعم العديد من المتخصصين فكرة أن العديد من الوظائف الجديدة قد تم إنشاؤها نتيجة للتطورات التكنولوجية في الماضي (لاندز، 1969؛ شندلر، 1977 و موكير ، 1990).تماشياً مع مفهوم "التهديم الخلاق" عند شومبيتر ، يبدو أن التأثير الصافي على الوظائف إيجابي (، مستروستيفانو وبيانتا2009 ؛ . كوغان وآخرون 2017). تعزز الرقمنة بناء "اقتصاد منصة" مرن للغاية وتنافسي حيث يقدم مسدو الخدمات خدماتهم عبر الإنترنت. تتم الوساطة في هذه الخدمات المقدمة الآن عبر الإنترنت وعبر التطبيقات ويمكن بالتالي، في أي وقت، أن تكون خالية تمامًا من أي حواجز. بفضل الرقمنة، سيتم وضع المؤسسات في وضعية تمكنها من اكتساب رأس المال البشري أو التعاقد معه خارجيًا عند الضرورة،

حتى على المدى القصير (أيشهورست وآخرون، 2016). بالإضافة إلى ذلك، يمكن اعتماد الرقمنة للأغراض العامة في مجموعة واسعة من الصناعات، بما في ذلك قطاع الخدمات (برينجولفسون وماكافي، 2016). على مدى العقود الماضية، تم إنشاء العديد من المهام الجديدة، مثل البرمجة وتحليل البيانات، والتي لا تزال صعبة التشغيل الآلي من خلال الأعمال الميكانيكية (أسيموغلو ورستريبو، 2017).

في الوقت ذاته، يبدو أن الإنسان والآلة في سباق وأن الآلات ستفوز في النهاية، مما يؤدي إلى "البطالة التكنولوجية". القلق بشأن البطالة التكنولوجية بالكاد ظاهرة حديثة. ظهر في عام 1930 من خلال كتابات كينز الذي يشهد على أن هذه الظاهرة ستمثل تحديًا كبيرًا للأجيال القادمة. تتفاقم هذه المشكلة في البلدان المتقدمة حيث ظهرت الرقمنة: لقد تقدمت التقنيات التي تحل محل العمل البشري بالآلات بشكل أسرع من تطور المهن الجديدة. وهكذا تظهر الرقمنة كوسيلة لضمان استبدال العمل البشري بالروبوتات والآلات بالإضافة إلى أشكال العمل الناشئة فيما يسمى اقتصاد المنصة.

- **رقمنة الاقتصاد تحد من انتشار الاقتصاد غير الخاضع للمراقبة**

يمكن تحقيق تأثير الرقمنة على الاقتصاد غير الرسمي من خلال نمو الاقتصاد المراقب وذلك عن طريق تحسين الإنتاجية ونقل المؤسسات غير المسجلة إلى القطاع الرسمي والنمو النظيف للقطاع الرسمي.

يمكن لرقمنة الاقتصاد أن تقلل من حجم الاقتصاد غير المرصود من خلال أربع قنوات.

أول قناة هي تخفيض الطلب على السيولة. في الواقع، تستخدم المؤسسات العاملة في السوق غير الرسمية النقد باعتباره الوسيلة الوحيدة للدفع حتى تتمكن من تقليل إمكانية تتبع معاملاتها (لابورتا وشلايفر، 2014). لذلك، فإن التحول من الدفع النقدي إلى الدفوعات الرقمية يجعل المعاملات التجارية أكثر أمانًا وسلاسة وأرخص (باك وآخرون 2018.)،

ثانيًا، القناة الثانية هي تحسين الوصول إلى الائتمان. يمكن أن تؤثر الرقمنة أيضًا على الاقتصاد غير الخاضع للملاحظة من خلال تحسين الوصول إلى الائتمان، حيث تشير المؤسسات غير الرسمية التي تعاني من قيود عادةً إلى الوصول إلى التمويل جاكولين وآخرون.، 2019). إلى الحد الذي تولد فيه الرقمنة مجموعات كبيرة من بيانات المستخدم (العادات والتاريخ الائتماني وما إلى ذلك)، فإنها تسهل الوصول إلى الائتمان عن طريق تقليل عدم تناسق المعلومات وتحسين الشفافية (آرون 2018). القناة الثالثة هي إضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد. في الحقيقة، يمكن أن يرتبط التحسن في إنتاجية / عائدات المؤسسات الرسمية الناجم عن اعتماد التقنيات المبتكرة بزيادة التوظيف، وبالتالي تقليل القطاع غير الرسمي (جاكولين وآخرون.، 2019). القناة الرابعة هي الحد من التهرب الضريبي.

في الواقع، تساعد الرقمنة على توسيع القاعدة الضريبية وتحسين الامتثال وتقليل تكاليف تحصيل الضرائب في الاقتصادات غير الخاضعة للمراقبة إلى حد كبير. نظرًا لأن رقمنة السلطات الضريبية يمكن أن تجعل تحصيل الإيرادات أرخص بكثير، فقد يكون من المفيد للحكومات تدقيق الأعمال الصغيرة –حيث تجاوزت تكاليف الإشراف في السابق الإيرادات الضريبية المتوقعة. علاوة على ذلك، إلى الحد الذي تستخدم فيه السلطات العامة القطاع المالي للسيطرة على المعاملات الضريبية بنجاح، فإن التطوير الأفضل للمؤسسات المالية يكافح التهرب الضريبي وبالتالي يخفف من انتشار الاقتصاد السري (بيرديف وسونوريس ، 2016).

نظرًا لأن قرارات إضفاء الطابع الرسمي التي تتخذها المؤسسات تتلخص إلى حد كبير في تقييم التكلفة والفائدة، فإن الرقمنة لديها القدرة على زيادة معدلات إضفاء الطابع الرسمي عن طريق خفض التكاليف وتحسين الفوائد. يمكن أن تكون المنصات الرقمية التي تربط رواد الأعمال الصغار بسوق عبر الإنترنت بمثابة نقطة دخول للحكومات لتسجيل المؤسسات. في الوقت نفسه، يمكن أن تزداد الفوائد المتصورة للشركات من إضفاء الطابع الرسمي بشكل كبير إذا كان التسجيل اتفاقًا شاملاً مع وصول أفضل (عبر الإنترنت) إلى السوق ، مما يدفع حتى المؤسسات الصغيرة إلى التقدم بطلب التسجيل الضريبي لاكرمان ولاي ، 2019).

II.2.3 – الآثار المالية للرقمنة

تتأثر جميع القطاعات الاقتصادية بالرقمنة. يعتبر القطاع المالي قطاعا مميزا في هذا الشأن حيث تنطلق هذه الظاهرة لتصبح واسعة النطاق. لقد مرت البنوك بالعديد من التغييرات ومع ذلك لم تسلم من الرقمنة. إنهم يدركون أهمية الرقمنة التي تمثل محركا للنمو الشامل والمستدام.

إن رقمنة الخدمات المصرفية تعود بالفائدة على كل من المؤسسة المالية وعملائها. تنظر البنوك إلى الرقمنة على أنها استراتيجية لاكتساب ميزة تنافسية بحيث يمكنها زيادة حصتها في السوق وتقليل تكاليف التشغيل. تتيح الرقمنة للبنوك أن تكون قادرة بشكل متزايد على تقديم خدمات سريعة وسهلة وأرخص وموثوق بها للعملاء (العدواني، 2001). أصبحت عملية فتح الحسابات للعملاء الجدد وعملية تقييم العملاء المحتملين للحسابات الجديدة وعملية القرض سهلة للغاية وفعالة نتيجة للتحول الرقمي (غونجاليس بارامو، 2017). تقلل الرقمنة من عدم تناسق المعلومات من خلال تخزين معلومات العميل في قاعدة بيانات مما يسمح بتحكم أفضل وتأكيد تفاصيل الدافع والمستفيد عند إجراء المعاملات وبالتالي يتم تنظيم التسجيلات بشكل أفضل على أنظمة الكمبيوتر ويمكن استرجاعها بسهولة عند الحاجة. يمكن الرجوع الى السجلات القديمة قدر الإمكان بسهولة بنقرة واحدة على الفأرة، على عكس الأنشطة في البنوك التي لم يتم تحويلها إلى أرقام رقمية.

لقد حولت الرقمنة المنافسة في الصناعة المصرفية من خلال دفع البنوك لاتباع هذا الاتجاه للتنافس مع هؤلاء الوافدين الجدد وتلبية توقعات قاعدة عملاء متصلة عبر الانترنت باستمرار.

مع ظهور الرقمنة، تغير سلوك العملاء أيضًا. لقد كثرت شروطهم وقل اخلاصهم ويرغبون في مزيد من السرعة في معالجة طلباتهم نظرًا لأن لديهم الآن الوسائل اللازمة للحصول على المعلومة بسرعة ومقارنة أسعار وجودة الخدمات المالية المقدمة. من الواضح أنهم يتمتعون بامتياز إجراء المعاملات من المنزل والمكتب وحتى أثناء التنقل باستخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول. يمكنهم أيضًا فتح حسابات مصرفية دون أن يكونوا فعليًا في البنك لأن عملية الرقمنة أتاحت الاتصال عبر الهاتف المحمول في النظام المالي (غونزاليس بارامو 2017).

ومع ذلك، من الضروري ملاحظة أنه على الرغم من الآثار الإيجابية للرقمنة على القطاع المصرفي، لا تزال هناك بعض الآثار السلبية. أحد العوائق الرئيسية هو زيادة مستوى الجرائم الإلكترونية المرتكبة في المؤسسات المالية. في الحقيقة، يستخدم بعض الأشخاص المتمرسين في مجال التكنولوجيا أحيانًا الأجهزة المحمولة ومنصات الإنترنت لغرض السرقة والاحتيال. أيضا، يستفيد بعض موظفي البنوك من وصولهم إلى المعلومات الواردة في قاعدة بيانات البنوك ويقومون بسهولة ببعض التلاعب للقيام بعمليات الاحتيال التي لا يمكن الكشف عنها.

هناك عيب آخر للرقمنة في القطاع المصرفي يتمثل في فقدان البيانات. يتم تخزين معظم البيانات التي تم جمعها عن المعاملات وسجلات العملاء والائتمانيات والسجلات وما إلى ذلك في المقام الأول حيث يمكن أن تؤدي أنظمة الكمبيوتر أو أجهزة التخزين الرقمية الأخرى المعرضة للفيروسات أو الهجمات الضارة وطويلة المدى إلى فقدان البيانات إذا لم يتم التصرف على الفور لإصلاحها (غونزاليس– بارامو، 2017).

II.3.3 – الآثار البيئية والاجتماعية للرقمنة

من البديهي أن للرقمنة تأثيرا واضحا على جميع قطاعات الاقتصاد. ولكن علينا أن نتساءل الى أي مدى يمكن للتنمية المستدامة أن تضمن تطورا يعتبر حاسما لمستقبل كوكبنا. البحوث النظرية التي تم إجراؤها حول هذا الموضوع تصنف التأثيرات البيئية للرقمنة إلى ثلاثة أنواع مختلفة –الآثار المباشرة وغير المباشرة والتأثيرات الهيكلية السلوكية (برخوت وهارتن، 2004؛ فيشتر 2003)

الآثار المباشرة من الدرجة الأولى للرقمنة هي الآثار البيئية السلبية. تنشأ من إنتاج أجهزة الكمبيوتر واستخدامها والتخلص منها. يمكن أن تكون هذه الأجهزة، على سبيل المثال، أجهزة ذات استخدام نهائي أو خوادم أو كبلات شبكة. وفقًا لـ برخوت وهارتن (2004)، لا تختلف تأثيرات أجهزة الحوسبة من الدرجة الأولى كثيرًا عن التأثيرات البيئية للعديد من المنتجات الأخرى، ولكنها تثير العديد من القضايا المحددة فيما يتعلق باستخدام الموارد والانبعاثات وتصريف النفايات.

التأثيرات غير المباشرة من الدرجة الثانية للرقمنة هي التأثيرات الإيجابية. نذكر سببين رئيسيين. أولاً، يمكن للرقمنة تحسين كفاءة عمليات الإنتاج من خلال استخدام أنواع مختلفة من الأدوات وأجهزة الاستشعار التي قد تساعد في التصميم، التعاون والتحكم وسرعة الإنتاج وثانيًا، يمكن أن يساعدنا اعتماد التقنيات الحديثة على إزالة الطابع المادي على مجموعة متنوعة من المنتجات. فمثلا، أصبحت العقود الورقية غير ضرورية بشكل متزايد كل يوم ، حيث يتم استبدالها باستمرار بالعقود الإلكترونية (برخوت وهارتن ، 2004).

أما بالنسبة للآثار الهيكلية والسلوكية للرقمنة، فهي تتعلق بعمليات تغيير جوهرية ويمكن أن يكون لها آثار إيجابية وسلبية. تشمل بعض الأمثلة على الآثار الإيجابية التحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد الخدمات. نعني بذلك التغييرات في سلوك الأفراد والمؤسسات التي تميل إلى خفض مستويات استهلاك الموارد والطاقة من خلال طلب المزيد من المنتجات الصديقة للبيئة. يمكن أن تدعم الرقمنة أيضًا التغييرات السلوكية لصالح المنتجات والخدمات "الخضراء". ومع ذلك، هناك تأثيرات بيئية سلبية محتملة بسبب ما يسمى بتأثير الارتداد.

يحدث تأثير الارتداد عندما تؤدي تحسينات الكفاءة إلى زيادة الطلب الذي يقلل أو حتى يلغي الأثر البيئي الإيجابي الذي تحقق في البداية من خلال تحسينات الكفاءة (برخوت وهارتن، 2004). يفترض أن يكون للتحول الرقمي وأنواع مختلفة من حلول تكنولوجيا المعلومات عدة أنواع من التأثيرات البيئية التي قد تكون إيجابية أو سلبية. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي العمل عن بُعد الذي أصبح ممكنًا من خلال أدوات التعاون الرقمي إلى تقليل استهلاك الطاقة والانبعاثات الناتجة عن السفر. من ناحية أخرى، تتطلب الكميات المتزايدة من أجهزة الكمبيوتر المحمولة ومراكز البيانات أجهزة وطاقة وتولد نفايات خطرة (برشوت وهارتن 2004).

باختصار، يتطلب تحقيق الاستدامة من خلال الرقمنة في المنظمات تقليل التأثير السلبي المباشر، والاستفادة من التأثيرات الإيجابية غير المباشرة، وتوسيع الآثار الهيكلية والسلوكية الإيجابية للرقمنة مع مكافحة التأثير الارتدادي.

4.II – وضعية الرقمنة في بلدان المغرب العربي: النضج الرقمي المتزايد

في عصر الرقمنة، يجب على الجميع التكيف مع طرق التشغيل الجديدة والأدوات الجديدة. دول الاتحاد المغاربي ليست استثناء. لعبت التطورات التكنولوجية خلال العقد الماضي دورًا أساسيًا في التحول والترويج لثقافة رقمية جديدة في دول اتحاد المغرب العربي. نتيجة لهذا التوسع، تطورت مجموعة من الابتكارات والاتجاهات الجديدة، مما أدى إلى تغيير في صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية، من بين أمور أخرى، تطوير استخدام الإنترنت. لقد ولدت الإنترنت الرقمية لتصبح تقنية عالمية. يُعزى على نطاق واسع إلى التحرك العام نحو الرقمنة في عالم الأعمال. يلعب انتشار الإنترنت والنطاق العريض المتنقل دورًا أساسيًا في نشر التقنيات الجديدة بمعدل أسرع من أي وقت مضى.

إن الزيادة في استخدام الإنترنت في دول اتحاد المغرب العربي كبيرة. يتغير مؤشر جاهزية الشبكة أو مؤشر النضج الرقمي لدول الاتحاد بشكل كبير وفقًا للمنتدى الاقتصادي العالمي، الذي يقيس أداء مختلف المحفزات للاقتصاد الرقمي [22]

[22] بالإضافة إلى قياس العوامل الإيجابية أو الأساسية للاقتصاد الرقمي مثل البيئة التنظيمية والتجارية (المؤشر الفرعي للبيئة) بالإضافة الى تطوير البنية الأساسية الرقمية وإمكانية الوصول إليها وتوافر القوى العاملة – العمل الماهر (المؤشر الفرعي للتحضير) ، فان ر مؤشر جاهزية الشبكة يوفر كذلك مؤشرات على النتائج .وتشمل هذه العوامل كثافة الاستخدام الرقمي من قبل الأفراد والمؤسسات والحكومات (المؤشر الفرعي للاستخدام) فضلا عن تأثيرات الاقتصاد الرقمي على اقتصادات البلدان ومجتمعاتها (المؤشر التأثير الفرعي) على نطاق أوسع

II – 1.4 الجزائر

تطور استخدام الجزائر المستمر للإنترنت بشكل ملحوظ خلال العقدين الماضيين. وقد أدى ذلك إلى زيادة عدد مستخدمي الإنترنت كنسبة مئوية من السكان، من 9.5٪ في عام 2007 إلى 59.6٪ في عام 2018.

الرسم البياني II – 1. مستخدمو الإنترنت كنسبة مئوية من السكان في الجزائر

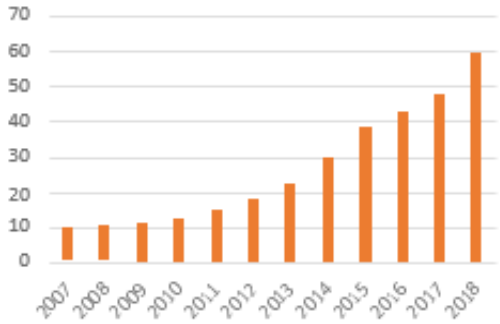

المصدر: المؤلفون استنادا الى بيانات من مؤسسة Knoema

الرسم البياني II.2 نسبة الأسر التي تستخدم الإنترنت في الجزائر

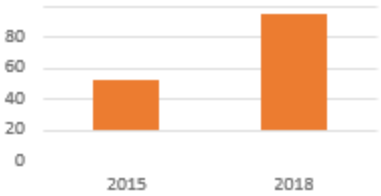

المصدر: المؤلفون استنادا الى بيانات من مؤسسة Knoema

الرسم البياني II.3 الخط الهاتفي الثابت والاشتراك في الإنترنت وخوادم الإنترنت الآمنة

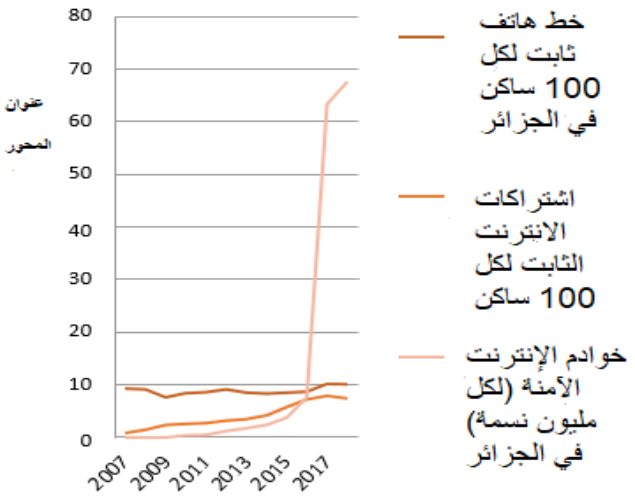

المصدر: المؤلفون استنادا الى بيانات من مؤسسة Knoema

رافق هذا النمو، من ناحية، تطور عدد اشتراكات الإنترنت الثابت لكل مائة ساكن والذي بلغ 7.3 عام 2018 مقابل 0.8 لعام 2007، د. من ناحية أخرى، من خلال الزيادة في عدد الخوادم الآمنة لكل مليون نسمة، والتي بلغت 67.6 في عام 2018 مقابل 0.4 في عام 2010. وتجدر الإشارة إلى أن إطلاق G3 في 2013 و G4 في عام 2016 كانت حاسمة وضرورية لضمان اختراق الإنترنت. بلغت نسبة الأسر التي تصل إلى الإنترنت 74.4٪ في عام 2018، وهو تحسن ملحوظ من 31.9٪ في عام 2015. كما شهدت البلاد زيادة معتدلة في استخدام الخطوط الهاتفية الثابتة. وصل عدد الخطوط الثابتة الآن إلى 9.8 لكل مائة نسمة في عام 2018 مقابل 9 لكل مائة نسمة في عام 2007.

وعلى الرغم من أن استخدام الإنترنت وخطوط الهاتف قد اكتسب شعبية في الجزائر، إلا أن مؤشر جاهزية الشبكة انخفض من 3.17 في عام 2011 من خلال وضع الجزائر في المرتبة 117 من 143 إلى 3.2 في عام 2016 عن طريق وضع البلاد في نفس المرتبة.

الرسم البياني II: .4 مؤشر جاهزية الشبكة

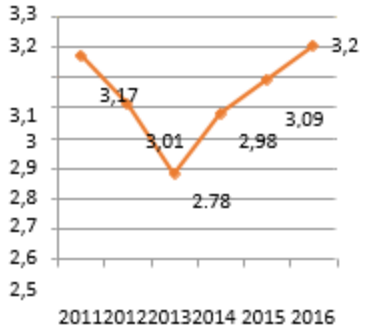

المصدر: المؤلفون استنادا الى بيانات من مؤسسة Knoema

الرسم البياني II: .5 المؤشرات الفرعية للبيئة والإعداد والاستخدام والتأثير ومؤشر جاهزية الشبكة

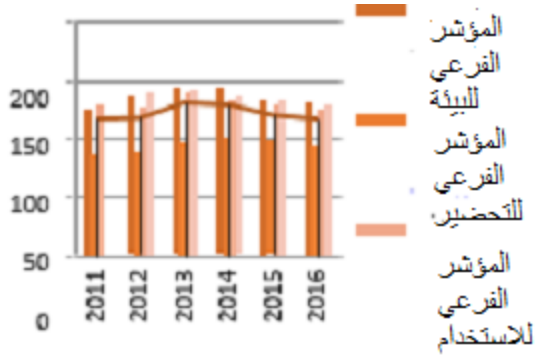

المصدر: المؤلفون استنادا الى بيانات من مؤسسة Knoema

يعتمد هذا التقييم على تجميع عدة مؤشرات فردية مجمعة تحت أربعة عناوين رئيسية: البيئة والإعداد والاستخدام والتأثيرات. يعتمد المؤشر الفرعي للبيئة على البيئة السياسية والتنظيمية والتجارية والابتكار. يعتمد مؤشر الجاهزية الفرعي على البنية التحتية والمحتوى الرقمي وإمكانية الوصول والمهارات. انخفض هذان المؤشران مقارنة بعام 2011.احتلت الجزائر المرتبة 131 للأول و95 للثاني في 2016. أما بالنسبة لمؤشر الاستخدام الفرعي الذي يعتمد على الاستخدام الفردي، والاستخدام التجاري والاستخدام الحكومي؛ ومؤشر التأثير الفرعي الذي يعتمد على التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية، فقد تحسن وضع البلاد ليصل الى المرتبة 125 والمرتبة 129 على التوالي.

2.4.II – ليبيا

في ليبيا، بلغت نسبة مستخدمي الإنترنت حوالي 22٪ من السكان عام 2017 مقارنة بحوالي 5٪ عام 2007.

الرسم البياني II: .6 مستخدمو الإنترنت كنسبة مئوية من عدد السكان في ليبيا

المصدر: المؤلفون استنادا الى بيانات من مؤسسة Knoema

الرسم البياني II: .7 خط الهاتف الثابت

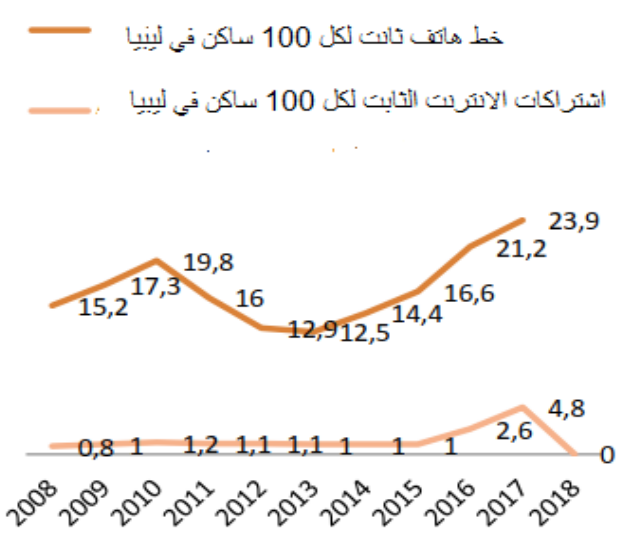

المصدر: المؤلفون استنادا الى بيانات من مؤسسة Knoema

الرسم البياني II: .8 خوادم الإنترنت الآمنة (لكل مليون نسمة) في ليبيا

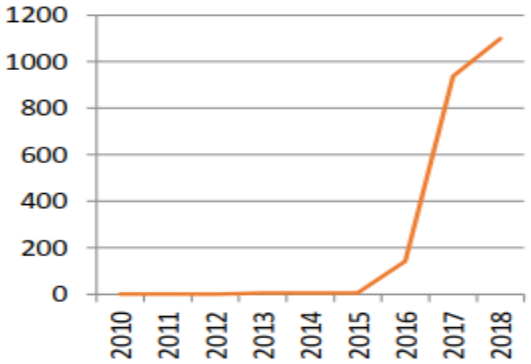

المصدر: المؤلفون استنادا الى بيانات من مؤسسة Knoema

سجل عدد اشتراكات الإنترنت الثابت أيضًا تحسنًا ملحوظًا مقارنة بجميع السنوات السابقة، حيث وصل إلى حوالي 5٪ من السكان في عام 2017 مقارنة بـ 0.8٪ في عام 2008. وشمل التحسن أيضا خطوط الهاتف.

وبالمثل، نما عدد خوادم الإنترنت الآمنة من حوالي 1 لكل مليون نسمة في عام 2010 إلى حوالي 1100 لنفس العدد من السكان في عام 2018.

على الرغم من التحسينات الملحوظة من حيث استخدام الإنترنت في ليبيا، انخفض مؤشر جاهزية الشبكة إلى 2.86 في عام 2015 من 3.03 في عام 2011. وقد أدى ذلك إلى أن يكون موقع ليبيا في المرتبة 131 من أصل 143 في عام 2016 على مؤشر جاهزية الشبكة.

الرسم البياني II: .9 مؤشر جاهزية الشبكة

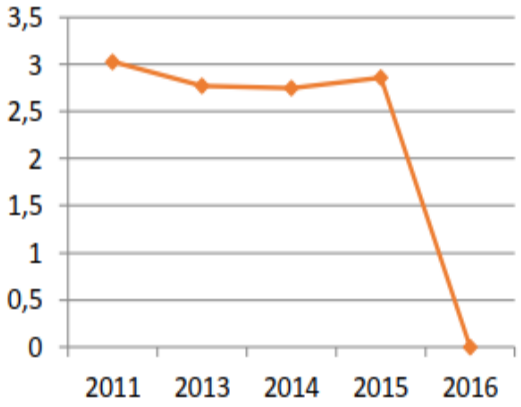

المصدر: المؤلفون استنادا الى بيانات من مؤسسة Knoema

الرسم البياني II: .10 المؤشرات الفرعية للبيئة والإعداد والاستخدام والتأثير – ليبيا

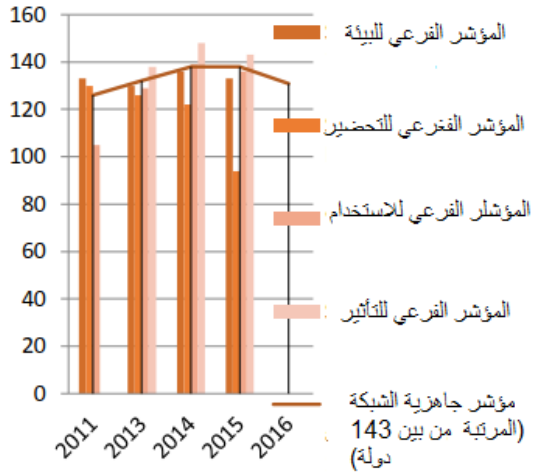

المصدر: المؤلفون استنادا الى بيانات من مؤسسة Knoema

في الواقع، ظلت البيئة السياسية والتنظيمية وبيئة الأعمال والابتكار مستقرة، حيث احتلت البلاد المرتبة 133، وهي نفس المرتبة في عام 2011. إعداد الشبكة فيما يتعلق بالبنية التحتية وتحسن المحتوى الرقمي وإمكانية الوصول والمهارات مما جعل ليبيا في المرتبة 94 من أصل 143 في عام 2015. وهذا يظهر التزام ليبيا بتطوير وتشغيل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنهوض بالرقمنة. أما بالنسبة للمؤشرات الفرعية للاستخدام والتأثير، فقد تدهورت. احتلت ليبيا المرتبة 136 على المؤشر الأول والمرتبة 143 على المؤشر الثاني في عام 2015.

3.4.II – المغرب

على مدى السنوات العشرين الماضية، تطور استخدام الإنترنت بشكل كبير في المغرب. وبلغ عدد مستخدمي الإنترنت من حوالي 21٪ من السكان في عام 2000 إلى حوالي 65٪ من السكان في عام 2018.

الرسم البياني II – .11 مستخدمو الإنترنت كنسبة مئوية من السكان في ليبيا

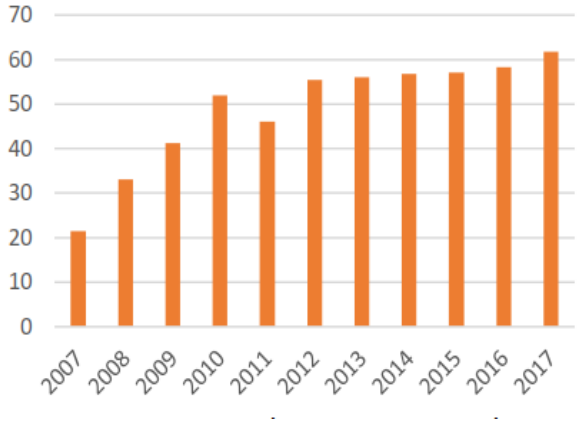

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من Knoema

الرسم البياني II – .12 نصيب الأسر التي لديها إنترنت في المغرب

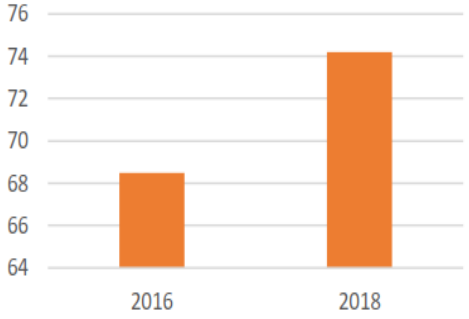

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من Knoema

الرسم البياني II – 13. اشتراكات الخطوط الهاتفية والإنترنت الثابت

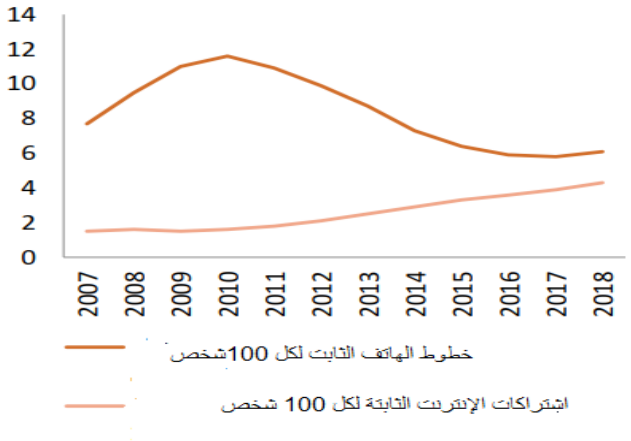

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من Knoema

الرسم البياني II – 14. خوادم الإنترنت الآمنة (مليون نسمة) في المغرب

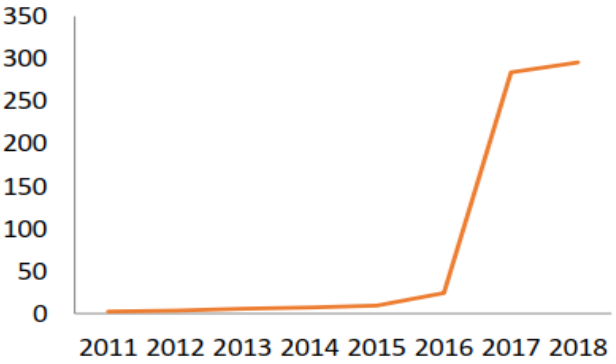

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من Knoema

وبالفعل، كان نشر التقنيات الحديثة بما في ذلك الإنترنت من بين التزامات الدولة في السنوات الأخيرة. وفي عام 2015، أطلق المغرب شبكات 4 +G/4Gفي جميع أنحاء البلاد واتصال على نطاق عريض مما يجعله أكثر الدول تقدمًا في إفريقيا من حيث اتصالات الإنترنت وأيضًا من بين الدول العربية الأولى.

وبسبب طموحاته المعلنة لتركيب شبكة G5، فإن المغرب يهيئ نفسه ليكون سوقًا رئيسيًا للهواتف المحمولة في القارة الأفريقية. وبسعر اشتراك ثابت لأول إنترنت في الدول العربية. وبسبب طموحاته المعلنة لتركيب شبكة G5، فإن المغرب يهيئ نفسه ليكون سوقًا رئيسيًا للهواتف المحمولة في القارة الأفريقية بمعدل اشتراك الإنترنت الثابت البالغ 4.5٪ تقريبًا لكل ساكن في عام 2018 مقابل 1.5٪ لنفس العدد من السكان في عام 2007، تم تعميم الهواتف المحمولة لجميع الأسر تقريبًا، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية. بلغت نسبة الأسر التي تستخدم الإنترنت حوالي 74٪ في عام 2018، وهو تحسن ملحوظ مقارنة بـ 68.5٪ في عام 2016. وسجل عدد خوادم الإنترنت الآمنة زيادة كبيرة، حيث بلغ 296 لكل مليون نسمة تقريبًا في عام 2018 مقابل 1.6 لنفس العدد من السكان في عام 2010.

أما بالنسبة للهواتف الثابتة، فهي لا تقاوم تطور الهواتف المحمولة والإنترنت، مما أدى إلى انخفاض عدد الخطوط الهاتفية الثابتة لكل 100 نسمة، من حوالي 8 في عام 2007 إلى حوالي 6. في عام 2018.

بعد اعتماد التقنيات الجديدة وتطور استخدام الإنترنت، تحسن مؤشر جاهزية الشبكة في المغرب من حوالي 3.57 في عام 2011 مع مرتبة 3.9 في عام 2016. تحسن ترتيب المغرب وفقًا لمؤشر جاهزية الشبكة من 83 في 2011 إلى 78 في 2016 من 143 دولة.

الرسم البياني 15. – II مؤشر جاهزية الشبكة

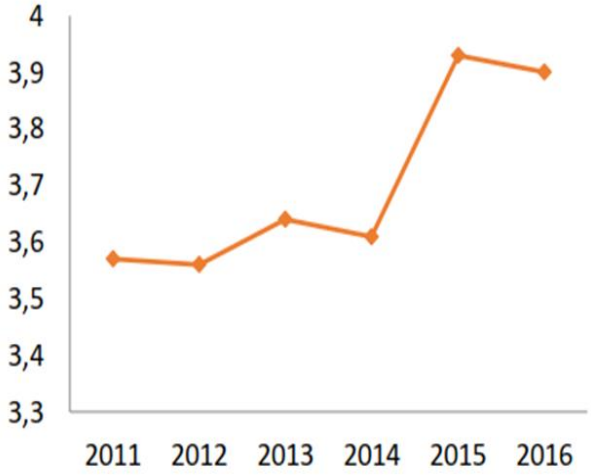

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من Knoema

الرسم البياني 16. – II المؤشرات الفرعية للبيئة والجاهزية والاستخدام والتأثير ومؤشر جاهزية الشبكة

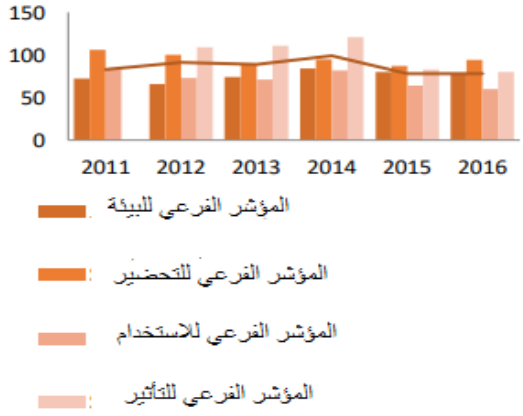

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من Knoema

زيادة إعداد واستخدام وتأثير المؤشرات الفرعية. وبحسب مؤشر الجاهزية، احتل المغرب المرتبة 94 في عام 2016 والمرتبة 106 في عام 2011 من أصل 143 دولة.

نحن ندرك بوضوح التزام الدولة بالاستثمارات الضخمة في البنية التحتية التكنولوجية. تعد البنية التحتية القوية والموثوقة شرطًا أساسيًا لتحسين الرقمنة. وفقًا لمؤشر الاستخدام الفرعي، تحتل البلاد المرتبة 60 في عام 2016 مقابل 84 في عام 2011 من بين 143 دولة. يحتل المغرب المرتبة 80 في عام 2016 مقابل 109 من أصل 143 دولة وفقًا لمؤشر التأثير الفرعي. أما بالنسبة للمؤشر الفرعي للبيئة، فقد شهد المغرب تراجعا من المرتبة 72 في عام 2011 إلى المرتبة 77 في عام 2016

4.4.II – موريتانيا

لا يزال الوصول إلى الإنترنت آخذًا في التطور في موريتانيا. لكن الدولة تتقدم لأن معدل الانتشار يعطي مؤشرًا مشجعًا: في الواقع، فإن عدد مستخدمي الإنترنت كنسبة مئوية من السكان ينتقل من أقل من 1.5٪ في عام 2007 إلى حوالي 21٪ في عام 2017. عدد الاشتراكات تحسن الإنترنت الثابت بشكل طفيف ليصل إلى 0.3٪ من السكان في 2018 مقابل 0.1٪ في 2007. وبالمثل، بلغ عدد خوادم الإنترنت الآمنة 5.5 فقط لكل مليون نسمة مقابل 1.7 لنفس العدد من السكان. لم تشهد الهواتف الثابتة تطوراً كبيراً خلال الفترة 2007–2018. لا يزال مستقرًا تقريبًا.

الرسم البياني II: .17 مستخدمو الإنترنت بالنسبة المئوية من السكان في موريتانيا

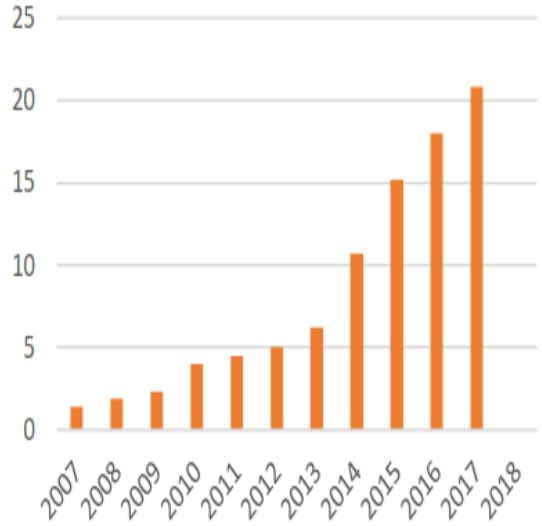

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من Knoema

الرسم البياني II: .18 اشتراكات الخطوط الهاتفية والإنترنت الثابت في موريتانيا

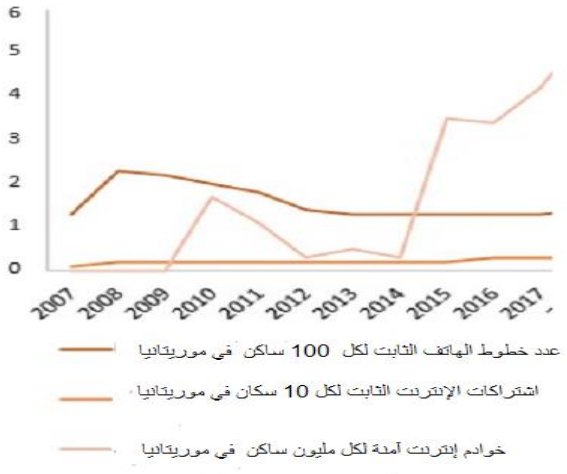

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من Knoema

انخفض مؤشر جاهزية الشبكة من 2.98 في عام 2011 إلى 2.5 في عام 2016، مما وضع البلاد في المرتبة 136.

الرسم البياني II.19 مؤشر جاهزية الشبكة – موريتانيا

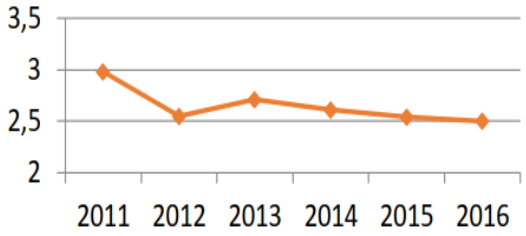

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من Knoema

الرسم البياني II: .20 المؤشرات الفرعية للبيئة والإعداد والاستخدام والتأثير – موريتانيا

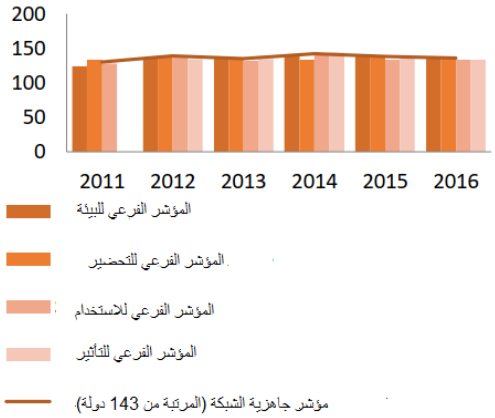

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من Knoema

استقر المؤشر الفرعي للبيئة، ليحتل المرتبة 135 في 2016 مقابل 124 في 2011. تطور المؤشر الفرعي للإعداد والاستخدام في نفس الاتجاه، ووضع موريتانيا في المرتبة 136 في 2016 مقابل 133 في 2011.

وفقًا للمؤشر الأول ووضع موريتانيا في المرتبة 133 في عام 2016 مقابل المرتبة 128 في عام 2011. أما بالنسبة لمؤشر التأثير الفرعي، فقد سجل تحسنًا ملحوظا.

II – 5.4 تونس

يعد القطاع الرقمي في تونس قطاعًا مزدهرًا، وقد اتبعت الأرقام المتعلقة باستخدام الإنترنت كنسبة مئوية من السكان اتجاهًا تصاعديًا، حيث وصلت الآن إلى حوالي 65٪ في عام 2018 مقابل حوالي 17٪ في عام 2007. تطور استخدام الإنترنت بصفة مستمرة، سواء من حيث عدد الاشتراكات الثابتة أو عدد الخوادم الآمنة. لقد تحسن عدد الاشتراكات في الإنترنت الثابت بشكل ملحوظ مقارنة بالسنوات السابقة، حيث وصل إلى حوالي 9٪ من السكان في عام 2018 مقابل حوالي 1٪ في عام 2007. كما سجل عدد خوادم الإنترنت الآمنة تطورًا. من حوالي 6 لكل مليون نسمة في عام 2010 إلى حوالي 316 لنفس العدد من السكان في عام 2018. بلغت نسبة الأسر التي تصل إلى الإنترنت 64٪ في عام 2018، وهو تحسن ملحوظ مقارنة بحوالي 32٪ في 2015. في تونس، لم تقدر الخطوط الهاتفية الثابتة منافسة تطور الهواتف المحمولة والإنترنت، مما أدى إلى انخفاض عدد الخطوط الهاتفية الثابتة من حوالي 12.5٪ في عام 2007 ă حوالي 11.5٪ في 2018.

الرسم البياني II: .21 مستخدمو الإنترنت كنسبة مئوية من السكان في تونس

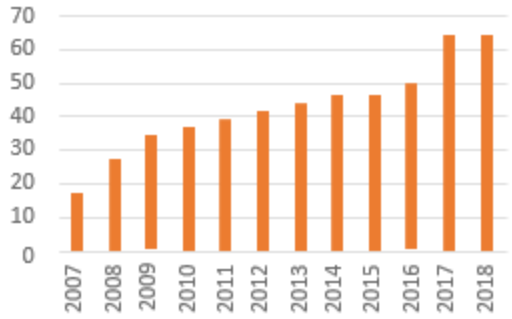

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من Knoema

الرسم البياني II: .22 نصيب الأسر التي تتمتع بخدمة إنترنت في تونس

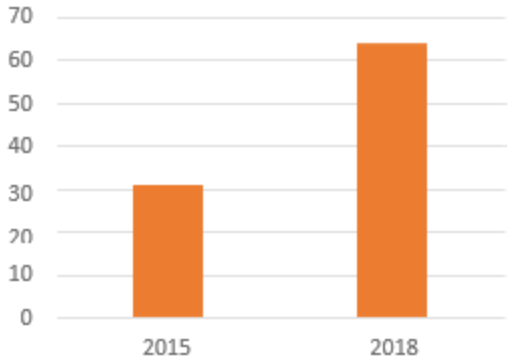

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من Knoema

الرسم البياني II: .23 اشتراكات الخطوط الهاتفية والإنترنت الثابت في تونس

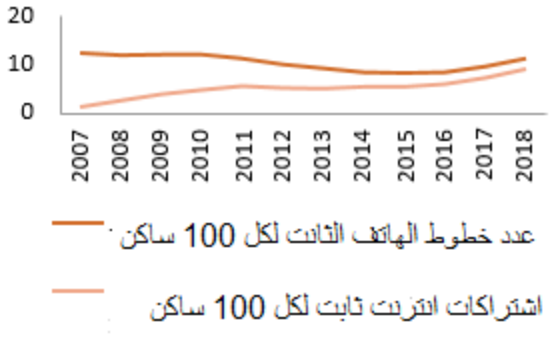

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من Knoema

الرسم البياني II: .24 خوادم الإنترنت الآمنة (لكل مليون نسمة) في تونس

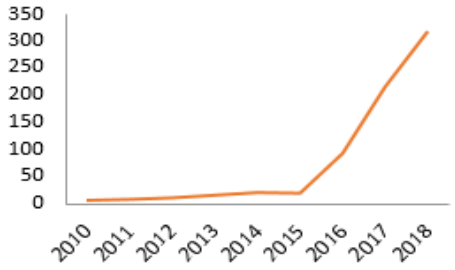

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من Knoema

وبحسب مؤشر جاهزية الشبكة، فقد سجلت تونس 3.9 في عام 2016 مقابل 4.35 في عام 2011. كما خسرت 46 مركزًا في ست سنوات، حيث احتلت المرتبة 35 من أصل 143 دولة. ويمكن تفسير هذا التراجع، من ضمن أمور أخرى، الى تقهقر المؤشرات الفرعية للبيئة والتأثير. وخسرت أيضا 7 مراكز من حيث المؤشر الأول و8 مراكز من حيث المؤشر الثاني خلال الفترة 2011–2016. وبالمقابل، تجدر الإشارة إلى أن تونس ربحت 23 مرتبة و4 مراتب فيما يتعلق بالمؤشرين الفرعيين للإعداد والاستخدام على التوالي في 2011 و2016.

الرسم البياني II: .25 مؤشر جاهزية الشبكة في تونس

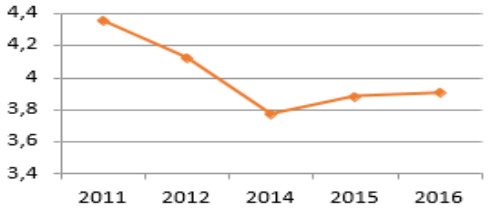

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من Knoema

الرسم البياني II– .26 المؤشرات الفرعية للبيئة والإعداد والاستخدام والتأثير في تونس

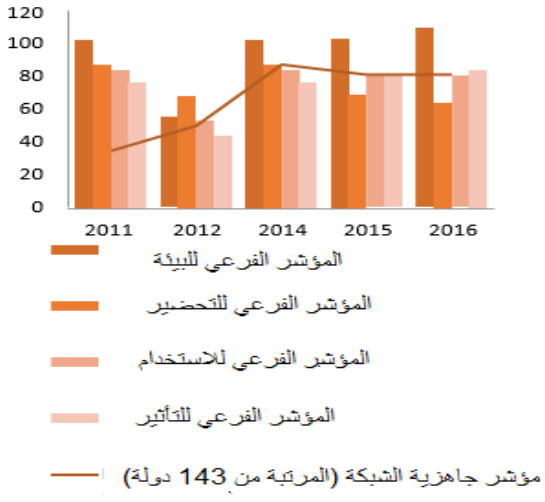

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من Knoema

5.II مشاركة بلدان المغرب العربي في التحول الرقمي

1.5.II – الجزائر

إدراكا لأهمية الشروع في تنويع حقيقي للأنشطة الاقتصادية المربحة، تلتزم السلطات الحكومية بإطلاق برامج تسمح "بالتحول الرقمي" للاقتصاد الجزائري. لضمان التطوير المناسب والرصد السليم للرقمة، يعتبر تطوير النصوص القانونية والقوانين ذو فائدة كبيرة. وتشمل هذه القوانين على وجه الخصوص القانون رقم 09–04 الصادر في أوت 2009 المتعلق بمنع ومكافحة الجرائم

المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقانون رقم 15-04 الصادر في فبراير 2015. الذي يحدد القواعد العامة للتوقيع الإلكتروني والتصديق.

لتعزيز الاقتصاد الرقمي في الجزائر، أطلق العديد من المشغلين والمهنيين في قطاع التقنيات الحديثة في جانفي 2020 التجمع الجزائري للناشطين في الرقميات (GAAN)

تهدف GAAN إلى وضع نفسها كحلقة وصل بين النظام البيئي الرقمي ومراكز صنع القرار التي يمكن أن تؤثر على تطوره.

أهداف التجمع الجزائري للناشطين في الرقميات

GAAN

✓تمثيل الأعضاء تجاه أصحاب المصلحة الخارجيين على المستويين الوطني والدولي.

✓توحيد المهارات الوطنية والفاعلين الرقميين الوطنيين.

✓تجميع موارد المؤسسات الأعضاء من أجل تطوير المهارات الفنية والإدارية.

✓دعم وتقوية نمو المؤسسات ذات العضوية في التجمع الجزائري .GAAN

✓تعزيز المؤسسات الأعضاء على المستويات الإقليمية ، الوطنية والدولية.

✓جمع ونشر المعلومات المتعلقة بالقطاع بين الأعضاء.

✓تعزيز القانون وتطبيقه بخصوص حماية البيانات الشخصية.

المصدر : التجمع الجزائري للناشطين في الرقميات GAAN

II – 2.5 ليبيا

من أجل نشر بيئة مركزية لتكنولوجيا المعلومات، اعتمد مصرف ليبيا المركزي العديد من الأنظمة الرقمية مثل خدمات فلاكس كيوب البنكية الشاملة Flex Cube Compensive Banking.

يتضمن هذا النظام دعمًا لفروع متعددة، ودعمًا للحسابات بعملات مختلفة، ودعمًا لوسائل اتصال متعددة، ودفع متعدد القنوات، وما إلى ذلك.

خدمات فلكس كيوب المصرفية الشاملة

يتميز النظام المصرفي الشامل Flex Cube بقاعدة بيانات مركزية للعملاء والحسابات حيث يمكن للبنوك استخدام

- هذا النظام لتقديم خدمات مميزة للعملاء، بما في ذلك:
- إنتاج وحدات الحسابات المالية المحصلة من العملاء في جميع فروع البنك.
- إعداد التحويلات المالية التلقائية بين جميع حسابات القبض في فروع البنك لتدعيم فرص الاستثمار للعملاء.
- تزويد أهم عملاء المؤسسات والمؤسسات بالملفات الإلكترونية بما في ذلك المركز اليومي والرحلات اليومية.
- تمكين البنوك من الاستجابة بسرعة لطلبات السوق والعملاء من أجل الإنتاج والتسويق السريع. كما يدعم تقديم الخدمات المصرفية على مدار الساعة ويسهل معالجة الحسابات من خلال أي فرع من فروع البنك، ويوفر الدفع الإلكتروني لفواتير الخدمة، والإشعار عن طريق الارساليات القصيرة مع دعم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت (الخدمات المصرفية عبر الإنترنت) في المرحلة المقبلة.
- دعم الاتصال بالمكونات الأساسية لنظام الدفع الوطني (نظام المقاصة الإلكترونية، وآلة البيع ونقاط البيع، ونظام التسوية عبر الإنترنت، ونظام الأجهزة المؤتمتة) ودعم الاتصال المباشر مع نظام سويفت

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

3.5.II المغرب

نظرًا لأهمية الرقمنة كركيزة جديدة للنمو الاقتصادي، فقد بدأ المغرب استراتيجية إنمائية لقطاع تكنولوجيا المعلومات من خلال خطة المغرب الرقمية 2020. يتمثل التحدي الأول في التحول الرقمي في الاقتصاد الوطني. وذلك لضمان رقمنة الأساليب والعمليات الإدارية (على سبيل المثال) من خلال دعم تحول الإدارة وتحديث منصات الدولة. يتعلق الأمر أيضًا بتقليل الفجوة الرقمية لصالح المواطنين (الاتصال للجميع، برامج التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، وصول الجمهور إلى WIFI) والمؤسسات، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة / VSE) المناطق المحرومة من حيث الاتصال.) وضمان التحول المتكامل للقطاعات الحيوية للاقتصاد) بورتيت Portnet، الصحة (، . يتمثل التحدي الثاني في دمج محور رقمي إقليمي. لكي يضمن، من ناحية، وضعا استراتيجيا لعمليات تعهيد العمليات التجارية ((BPOفي أوروبا من خلال تشجيع نماذج الأعمال ذات القيمة المضافة وتنفيذ عرض ترويجي مع حوافز محددة ومن ناحية أخرى خاصة تطوير البنية التحتية والشبكات المادية المشتركة وتشجيع المواهب الأفريقية وتحفيزهم قصد الانضمام الى المؤسسات المغربية.

(Hub Numérique Afrique Francophone)

التحدي الثالث هو تحسين المكانة الرقمية في المغرب من خلال تسريع الوصول إلى السرعة العالية للغاية وتعميم الوصول إلى البيانات المتنقلة ، من خلال تطوير المهارات والتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات ، من خلال إنشاء إطار قانوني. واللوائح الرقمية المناسبة وضمان ظهور جهات فاعلة تكنولوجية وطنية جديدة (اليونسكو، 2017).

استراتيجية المغرب الرقمية 2020

تهدف استراتيجية الوطنية " المغرب الرقمي 2020" إلى:

- تسريع التحول الرقمي في المغرب.
- تعزيز مكانة المغرب كمحور رقمي إقليمي.
- التصدي للعقبات البيئية، لا سيما من خلال معالجة مسألة الحوكمة والمهارات الرقمية.

أهدافها الرئيسية هي:

- المغرب من بين أفضل 3 دول في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا (الشرق الأوسط وأفريقيا) ، خارج دول مجلس التعاون الخليجي ، في ترتيب الحكومة الإلكترونية (الخدمات المقدمة للمواطنين والمؤسسات) ، والبنية التحتية DATACOM وممارسة تكنولوجيا المعلومات.
- 50٪ من الإجراءات الإدارية على الإنترنت.
- تقليل فجوة الوصول الرقمي بنسبة 50٪.
- ٪ من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجهزة ومتصلة عبر الأنترنيت؛
- نمو سنوي بنسبة 5-10٪ في النقل إلى الخارج عبر المغرب
- المغرب رقم 1 من المراكز الرقمية في إفريقيا الناطقة بالفرنسية ورقم 2 من المراكز الرقمية في إفريقيا؛
- تدريب أكثر من 15000 متخصص في مجال تكنولوجيا المعلومات بالمغرب
- 5 مؤسسات مغربية رائدة في مجال الرقميات من ضمن أعلى 30 مؤسسة في افريقيا
- خلق 60.000 فرصة عمل في الخارج.

تم بناء استراتيجية المغرب الرقمي 2020 حول التحيزات القوية التالية:

- الطموح للترسيخ بشكل لا رجعة فيه في الثورة الرقمية العالمية ؛
- الرقمية كأداة للتحول الاقتصادي والاجتماعي:
- الدولة: إصلاح حاسم للإدارة.
- الاقتصاد: نفس جديد للقدرة التنافسية.
- المجتمع: تقليص الفجوة الرقمية وتدعيم المشاركة المدنية

4.5.II – موريتانيا

وإدراكًا منها لأهمية الرقمنة، فقد التزمت موريتانيا بمشروع WARCIP من أجل زيادة التغطية الجغرافية لشبكات النطاق الترددي عالية السعة وتقليل تكاليف خدمات الاتصالات على أراضي الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

مشروع WARCIP (برنامج البنية التحتية للاتصالات الإقليمية لغرب إفريقيا)

يقدم برنامج WARCIP نهجا متكاملا يركز على:

- تحسين الاتصال من خلال الوصول التنافسي إلى النطاق الترددي الدولي،
- تهيئة بيئة مواتية وتعزيز القدرات المؤسسية لإزالة الاختناقات التي تقيد مشاركة القطاع الخاص في تطوير التوصيلية الوطنية والإقليمية،
- دعم تنفيذ البرنامج في الدولة (بما في ذلك البنود البيئية والاجتماعية).

المصدر: الجمهورية الإسلامية الموريتانية، مشروع الربط الوطني

وفقًا للبنك الدولي (2017)، هناك العديد من العوامل التي تساعد على تطوير التمويل الرقمي في موريتانيا: تلتزم السلطات العامة والبنك المركزي بتطوير التمويل الرقمي من خلال تنفيذ مشروع تنظيم النقود الإلكترونية كجزء من المساعدة الفنية للبنك الدولي. إن نشر الألياف الصوتية داخل موريتانيا من خلال مشروع WARCIP، بتمويل مشترك من الدولة الموريتانية والبنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي، يمكن أن يعزز تطوير الرقمنة. هناك أيضًا اهتمام قوي بالأموال عبر الهاتف المحمول من مشغلي الهواتف المحمولة لضمان اختراق قوي للإنترنت عبر الهاتف المحمول يسمح يفتح آفاقًا للابتكار.

5.5.II – تونس

في تونس، وضعت السلطات التنظيمية استراتيجية وطنية للإدماج المالي (2018–2022) لتعزيز الادماج المالي. أحد المحاور الرئيسية لهذه الاستراتيجية هو التمويل الرقمي. يتعلق الأمر بضمان الادماج المالي من خلال توسيع نطاق الخدمات المالية المتنقلة وتطوير استخدامها (التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي، 2018).

لتعزيز الرقابة المصرفية، تمت صياغة العديد من القوانين مثل قانون البنوك عدد 48 لسنة 2016 الذي وسّع ممارسة نشاط إدارة وسائل الدفع، التي كانت حتى ذلك الحين محصورة على البنوك والمكاتب. مكتب البريد الوطني للفاعلين الجدد وهذا من خلال تكريس وضع مؤسسة الدفع (EP).

ولإقامة نظام بيئي مناسب يجعل من الممكن الترويج لأفكار الشباب الموهوبين وتمويل أفكارهم ومشاريعهم المبتكرة، تم اعتماد قانون يتعلق بتشجيع المؤسسات الناشئة في أفريل 2018 (القانون رقم 2018–20 بتاريخ 17 أفريل 2018.). يهدف هذا القانون إلى جعل تونس وجهة إقليمية مميزة وموقعًا للحوافز لإنشاء وجذب المؤسسات الناشئة (أصبحت تونس، منذ مايو 2017، عضوًا في تحالف أفريقيا الذكية .(Smart Africa

وهو جزء من استراتيجية "تونس الرقمية" التي تهدف إلى جعل تونس مركزًا للشركات الناشئة في منطقة جنوب البحر المتوسط والعالم العربي والقارة الأفريقية. من حيث تقليص الفجوة الرقمية بين مختلف مناطق الدولة، يغطي مشروع (تغطية المنطقة الشاملة) 94 قطاعا (180 ألف ساكن) موزعة على 47 وفدا في 15 ولاية. اعتبارًا من مارس 2019، تم تغطية 52 قطاعًا؛ أو معدل إنجاز 54٪. بين عامي 2010 و2017، زادت نسبة السكان الذين يستخدمون الإنترنت من 17٪ إلى 56٪ وزادت نسبة استخدام الهاتف الخلوي من 67٪ إلى 85٪ (الأمم المتحدة، 2019).

الخطة الاستراتيجية الوطنية لتونس الرقمية 2020

تدور استراتيجية "تونس الرقمية 2020" حول أربعة محاور: 1) "**البنية التحتية**": تعميم الوصول إلى الإنترنت والمعرفة ذات النطاق العريض وتطوير سرعة عالية جدًا. ب) "**الحكومة الإلكترونية**": تحويل الإدارة من خلال استخدام واعتماد الرقمية لتحسين الكفاءة والشفافية، 3 «**الأعمال الإلكترونية**": تحويل الأعمال من خلال تصعيدها استخدام التكنولوجيا الرقمية، 4) "**تونس الذكية**": أن تكون في مقدمة الدول أفضل الوجهات إلى الخارج والرائد في نقل تكنولوجيا المعلومات إلى الخارج من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تهدف تونس من خلال هذه الرؤية إلى:

- ضمان الاندماج الاجتماعي وتقليص الفجوة الرقمية من خلال تحسين الوصول إلى المعلومات والمعرفة
- تعزيز الثقافة الرقمية من خلال تعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدورات التعليمية.
- التطور نحو إدارة إلكترونية في خدمة المواطن ، عادلة ، شفافة ، رشيقة وفعالة.
- المساهمة في الحد من البطالة وخلق فرص عمل في القطاعات الرقمية.
- دعم ريادة الأعمال وتحفيز الابتكار.
- تحسين القدرة التنافسية للشركات ، في جميع القطاعات مجتمعة ، من خلال الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووضعها في الاقتصاد الرقمي.
- ضمان انتقال تونس إلى النظام الرقمي من خلال إنشاء إطار تنظيمي ملائم وبيئة حوكمة وأمن.

أهداف الخطة الاستراتيجية الوطنية

- احتلت تونس المرتبة الأولى في إفريقيا، والرابعة في العالم العربي وفقًا مؤشر استعداد الشبكة NRI
- 3 من أصل 5 عائلات متصلة بواسطة النطاق العريض بحلول عام 2020 ومعدل انتشار النطاق العريض المتنقل بنسبة 50٪
- توفير 80 ألف فرصة عمل بحلول عام 2020 ثم 25 ألف وظيفة سنويًا
- 11 مليار دينار قيمة مضافة سنوية بحلول عام 2020
- 1/3 الاستثمارات التي قام بها الجمهور و 3/2 من قبل القطاع الخاص (وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص)
- الانتقال إلى إدارة الورق الصفري

المصدر: وزارة تكنولوجيات الاتصال والتحول الرقمي

II.6 – الرقمنة في القطاع المصرفي المغاربي

في الوقت الحاضر، تمر البنوك بعصر تتغير فيه تفضيلات المستهلكين وعاداتهم باستمرار، تتطلب البيئة التنافسية منهم معالجة عملية الرقمنة بشكل سريع حتى لا يتخلفوا عن الركب في السوق المتغيرة.

II.6.1 – الرقمية: محرك مثالي للقطاع المصرفي

تعد الرقمنة محركًا مهمًا للابتكار المالي حيث أن اعتماد التقنيات الجديدة في القطاع المصرفي هو عامل رئيسي في الشمول المالي. في الواقع، تُستخدم التطبيقات المبتكرة للتكنولوجيا الرقمية للخدمات المالية، أو Fintech، لتعديل الواجهة بين مستهلكي الخدمات المالية ومقدمي الخدمات والمساعدة في تحسين التواصل مع المستهلكين وزيادة مشاركتهم. (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2018).

الرقمنة قادرة على تطوير العديد من الخدمات المالية داخل القطاع المصرفي

المواصلات

تعمل الرقمنة على تغيير الطريقة التي يتواصل بها مقدمو الخدمات المصرفية مع عملائهم. إنهم يغيرون طريقة تسويق المنتجات المالية. غالبًا ما تستهدف الإعلانات عبر الإنترنت الملف الشخصي لمشاهديها، وهو ما يُستدل عليه من سلوكهم عبر الإنترنت وعاداتهم في التصفح. يمكن أيضًا تحويل وظائف دعم المستهلك من خلال التكنولوجيا، مثل استخدام روبوتات الدردشة أو جلسات الواقع الافتراضي مع مستشار.

الدفوعات

تعتبر الدفوعات التطبيق الأكثر شيوعًا للتكنولوجيا الرقمية للخدمات المالية. على الرغم من أن الدفوعات الرقمية بدأت بوسائل مادية (مثل بطاقات الائتمان) ، فإن الدفوعات تنتقل بشكل متزايد إلى العالم الافتراضي. تشمل الدفوعات الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والتجارة الإلكترونية (مثل Amazonوخدمات الدفع (مثل PayPal)

الاستشارات والتخطيط

يوفر ظهور المنصات الرقمية العديد من الفرص لإشراك المستهلكين ومساعدتهم في التخطيط المالي الخاص بهم. إنها تساعد المستهلكين على تتبع مواردهم المالية وتحديد المنتجات التي يستثمرون فيها. تم تطوير منصات المقارنة لمساعدة المستهلكين على اختيار منتجات التأمين والرهن العقاري والاستثمار / الادخار.

القروض والتمويل

بفضل الرقمنة، تظهر نماذج أعمال جديدة للإقراض والتمويل، بما في ذلك منصات الند للند. طرق جديدة لحساب درجات الائتمان على أساس المتغيرات غير التقليدية مثل وسائل التواصل الاجتماعي آخذة في الظهور في الممارسة العملية، وتحسين هذه النوى لتمثيل خصائص مخاطر الفرد بشكل أفضل. في تطبيق آخر للبيانات الضخمة، بدأت عملية مدفوعات Worldpay في تقديم قروض للشركات الصغيرة والمتوسطة بالشراكة مع Liberis ، وهي جهة إقراض بين البنوك غير مصرفية مقرها لندن ، تقدم سلفًا نقدية غير مضمونة بناءً على مبيعات البطاقات المتوقعة. Worldpay قادرة على تحليل بيانات المبيعات التي تمر عبر نظامها لتحديد مقدما مقدار قدرة العملاء على السداد وطوال الفترة ، وبالتالي ، فهي قادرة على دفع مبالغ فقط رأس المال الذي يقع ضمن هذه الحدود.

أمثلة واعدة لرقمنة الخدمات المالية

ضمّن دمج التكنولوجيا الرقمية في التمويل الشمول المالي. ظهرت العديد من الأمثلة الواعدة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بما في ذلك خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول "M-Pesa" في كينيا و "PayPal" الأمريكية و "AliPay" و "WeChat" من الصين.

"م – بيزا " (M-Pesa) من كينيا

M-Pesa هي خدمة لتحويل الأموال عبر الهاتف المحمول تم إطلاقها في كينيا في عام 2007 بواسطة Safaricom. لا تتطلب هذه الخدمة أن يكون لدى المستخدمين حساب بنكي. يمكن لمستخدمي الهاتف المحمول في كينيا استبدال تحويلاتهم المالية بالنقد المنتظم في أي نقطة بيع M-Pesa. نظرًا لسهولة نظام الدفع والتسوية، في غضون أربع سنوات فقط، أصبح أكثر من 15 مليون كيني من مستخدمي M-Pesa، مع حجم معاملات بمليارات الشلنات الكينية. تعمل M-Pesa على تعزيز الشمول المالي من خلال دمج التكنولوجيا الرقمية في القطاع المالي.

"باي – بال" (Pay-Pal) من الولايات المتحدة

في الولايات المتحدة، تعد PayPal مثالًا رئيسيًا على الابتكار القائم على التكنولوجيا في الشمول المالي الرقمي الذي يلبي احتياجات المستهلكين. تأسس في الولايات المتحدة عام 1998 ، وهو أكبر موقع لمزادات التجارة الإلكترونية في الولايات المتحدة. ومن أجل جذب الودائع، ربطت PayPal حساباتها بصناديق أسواق المال

"علي باي" (AliPay) من الصين

تأسست في عام 2004 من قبل مجموعة Ant Financial Services. إنها تحل مشكلة الثقة بين المشترين والبائعين على Taobao. إن تطوير AliPay مدفوع بالتكنولوجيا ويعالج بشكل فعال الاحتياجات المحددة ويحسن تجربة المستخدم، مما أدى إلى شمول مالي رقمي متقدم في مجال الدفع. Alipay هو أيضًا حل دفع حقيقي يعمل على نظام QR Code. يقدم البائع رمز الاستجابة السريعة QRcode الخاص به، ويقوم المشتري بمسح رمز الاستجابة السريعة هذا باستخدام هاتفه المحمول ويقبل المعاملة. يتم الدفع فورًا وتصل الفاتورة عبر البريد الإلكتروني أو الرسائل القصيرة

"وي تشات باي " (We Chat Pay)

هو منتج للدفع عبر الإنترنت تم تطويره بالاشتراك مع WeChat، وهي خدمة برامج دردشة مجانية من تن سنت و Tenpay و (Tencent منصة الدفع التابعة لجهة خارجية في Tencent). باستخدام WeChat، يمكن للمستخدمين التواصل مع بعضهم البعض وشراء السلع والخدمات من تجار WeChat.

تقدم منصة WeChat Pay أربعة أنواع من الخدمات: الاستهلاك وإدارة الثروات والحياة والخدمات المالية. ببساطة عن طريق ربط بطاقة مصرفية بـ WeChat واستكمال مصادقة الهوية، يمكن للمستخدم تحويل الهاتف الذكي مع التطبيق إلى محفظة متعددة الاستخدامات.

2.6.II البنوك المغاربية في طور التحول الرقمي *

يعد التحول الرقمي ذا أهمية كبيرة لأنه في مجتمع سريع التغير، يوفر الرقم الرقمي إمكانية دعم العملاء الفعال.

بالنسبة للبنوك الجزائرية، من المهم أن تتكيف قدر الإمكان مع السلوكيات الجديدة لعملائها. يقدمون عروضًا مبتكرة، مما يجعل العلاقات مع العملاء أبسط وأوثق.

الجدول 2. :II البنوك الجزائرية في طور التحول الرقمي

البنك الوطني الجزائري	من أجل خدمة أكثر كفاءة من أي وقت مضى، واصل البنك الوطني الجزائري BNA ابتكاراته في مجال الدفع الإلكتروني والرقمي، من خلال المضي قدمًا في نوفمبر 2018، إلى افتتاح أول وكالة رقمية. مجهزة بآلة الصراف الآلي للبنك، وجهاز الصراف الآلي المصرفي ومساحة رقمية، تقدم هذه الوكالة مجموعة من الخدمات في متناول الجميع تهدف إلى تعزيز القرب من العملاء.
بنك التنمية المحلية	حصل على جائزة "تحول وادماج التقنيات المالية " في حفل "جوائز التحول" الذي نظمته شركة Trusted Advisor للأبحاث والاستشارات.
بنك بي ان بي باريباس الجزائر	تسعى جاهدة لتبسيط الوصول إلى خدماتها من خلال تقديم القناة التي تناسبهم لكل عميل. موقع الويب، والشبكات الاجتماعية، والخدمات المصرفية الإلكترونية، وتطبيق الهاتف المحمول "My Bank»، وأجهزة الصراف الآلي متعددة الوظائف أو حتى Direct Call، ومركز علاقات العملاء التابع لها: كل هذه الحلول تشهد على رغبة BNP Paribas El Djazaïr في الانخراط في التحول لخدمة العملاء مع المساهمة في ظهور استخدامات وممارسات جديدة في الجزائر. تحول يتجلى أيضًا من خلال شكل وكالة جديد؛ الوكالة الرقمية. تتيح لك هذه المساحة للخدمات المصرفية المجانية اكتشاف تجربة عملاء جديدة وأكثر استقلالية والتعرف على المنتجات الرقمية للبنك.

بالتوازي، كان على البنوك الليبية التقليدية إعادة التفكير في كيفية عملها في مواجهة التحول الرقمي.

الجدول 3. :II البنوك الجزائرية في طور التحول الرقمي

بنك الجمهورية	• رفع مستوى الخدمات الإلكترونية من أجل مواكبة التطور التكنولوجي والسعي المستمر لإرضاء العملاء واكتساب حصة سوقية أفضل. • طور عدة خدمات إلكترونية مثل بطاقة السحب الآلي ونقاط الخدمة ((POSالموزعة في جميع أنحاء الدولة، بالإضافة إلى خدمة " "MASRIFI PLUSالمتوفرة على الهواتف الذكية.
بنك الوحدة	• قدم "موبيكاش" من أجل السماح للمستخدمين بالدفع والتحويلات اليومية للنقود
مصرف التجارة والتنمية	• أ نشأ "ادفع لي" وهي طريقة للدفع عبر الهاتف المحمول لتسهيل الحياة اليومية لليبيين.

وتحديد الهوية الرقمية للعملاء، ومن ناحية أخرى، بشأن استخدام التوقيعات الإلكترونية (التقرير السنوي للرقابة المصرفية، بنك المغرب، 2018)

من خلال الاعتماد على الرقمية، تعد البنوك المغربية جزءًا من هذه الديناميكية وقد طورت تطبيقات الهاتف المحمول والإنترنت الخاصة بها أثناء العمل في عملية التحول الرقمي لشبكاتها، ولا سيما من خلال إنشاء تنسيقات فرع جديدة مجهزة بالأدوات الرقمية للعملاء. وكجزء من مراقبة رقمنة المؤسسات المالية، قام بنك المغرب بمراقبة في هذا المجال مع الحفاظ على الحوار مع أصحاب المصلحة حول هذه الموضوعات. تحقيقا لهذه الغاية، تم تشكيل مجموعة عمل مع البنوك على الرقمنة. ركزت المناقشات في عام 2018 على إقامة علاقة وفتح حسابات مصرفية بعيدة والتحديات المرتبطة بها، من ناحية، للمصادقة

الجدول 4. :II البنوك المغربية في عملية التحول الرقمي

بنك المجموعة المالية الدار البيضاء CFG	تميز عام 2019 بالسعي وراء الابتكارات التكنولوجية ورقمنة الخدمات المصرفية للعملاء، لا سيما مع إطلاق التخصيص السياحي الرقمي بالكامل. وبالتالي، مكنت جودة الأدوات التكنولوجية وسهولة استخدامها عملاءهم في عام 2019 من تنفيذ 85٪ من معاملاتهم عبر القناة الرقمية. وهكذا طور CFG Bank عرضًا رقميًا مبتكرًا للغاية: طباعة وسائل الدفع في الفرع (البطاقة المصرفية، دفتر الشيكات) عند فتح الحساب؛ تطبيق للهاتف المحمول لأداء معظم العمليات بشكل مستقل؛ الإطلاق الدوري للخدمات الرقمية الجديدة (التحويلات الفورية بين CFG Bank وبنك القرض العقاري والسياحي CIH إيداع الشيكات وهبات العملة الرقمية عبر تطبيق الهاتف المحمول.
بنك البريد	من أجل تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية للجميع، راهن بنك البريد على استراتيجية القنوات المتعددة التي تدمج مجموعة من الخدمات غير المادية المقدمة عبر الويب أو الهاتف المحمول أو حتى أجهزة الصراف الآلي (.(ATMوبالتالي، فإن الخدمات المصرفية متعددة القنوات تمكن العملاء من الاستفادة من مجموعة واسعة من الخدمات التي يمكن الوصول إليها من أي مكان وفي أي وقت عبر: شبكة كبيرة من فروع ABB و Barid Cash؛ شبكة صراف آلي كبيرة؛ بنك البريد موبايل؛ الصفحة الرئيسية المصرفية؛ مركز علاقات العملاء.
بنك القرض العقاري والسياحي CIH	على غرار سياسة تطوير الدفع الإلكتروني، فإن الاستراتيجية الرقمية موجهة للعميل. يصبح هذا هو النموذج الجديد. تقدم الرقمنة يدًا للعميل الذي يمكنه الرجوع إلى حساباته، والتحقق من حدود بطاقاته ... لم يعد بحاجة إلى التحرك جسديًا. يتم تفضيل قناتين: الإنترنت وتطبيقات الهاتف المحمول. تكملة لذلك، تتيح الوصول إلى ملفات تعريف العملاء المختلفة وفقًا لأعمارهم ووضعهم المهني والشخصي، وبالتالي الاستجابة لمزيد من الطلبات. تم افتتاح CIH على الإنترنت في عام 2013. تضمن بيئة العمل للواجهة المقدمة وصولاً سريعًا وسهلاً لجميع المستخدمين. يمكنهم إجراء المعاملات هناك، وتنزيل المستندات المصرفية الرئيسية دون الحاجة إلى السفر، وطلب دفتر شيكات. توفر الخدمة أيضًا إمكانية الوصول المباشر والفوري إلى قدر كبير من المعلومات: استشارة محفظة البطاقات المصرفية والمنتجات ذات الصلة – التأمين والمدخرات – ومراقبة القروض وما إلى ذلك. وبما أنه في هذا الأمر لا يوجد شيء ثابت، فإن CIH على الإنترنت تقوم بإجراء تغييرات. وظائفه نحو سهولة وسرعة أكبر من أي وقت مضى.

II 3.2.6 تونس

في عالم دائم التطور وفي مواجهة بيئة مليئة بالشكوك التي تميز المشهد الاقتصادي والمالي، على الصعيدين الوطني والدولي، التزم البنك المركزي التونسي (BCT) في عام 2018 بالتنفيذ.

خطة محاربة الغش decaching لتحسين الشفافية داخل المؤسسات العمومية والخاصة.

تنفيذ البنك المركزي التونسي لخطة "محاربة الغش"

- تشخيص قطاع الدفع الرقمي من خلال تنفيذ دراسة "رقمنة المدفوعات في تونس" التي أطلقها البنك الدولي نيابة عن الحكومة التونسية (وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي: وزارة التجارة التونسية والتكنولوجية).
- الحفاظ على ثقة المستخدم من خلال تطوير الإطار التنظيمي الذي يحكم مؤسسات الدفع الذي يدعم الابتكار والتنافسية ورقمنة الخدمات المالية.
- القيام بإعداد خارطة طريق تستفيد من "المكاسب السريعة" قصيرة المدى.
- استمرار الإجراءات المتخذة لتعزيز رقمنة المدفوعات الإلكترونية للمؤسسات. تم إصلاح الجوانب الفنية والمحاسبية والتشغيلية في اتفاقيات بين مختلف أصحاب المصلحة (البنك المركزي التونسي، SMT، البنوك، وزارة المالية، مشغلي الهاتف).
- مرور مشروع إضفاء الطابع المادي على الالتزامات المضمونة إلى مرحلته الأخيرة المتمثلة في عدم الحاجة إلى الدعم الورقي لوسيلة الدفع هذه على مستوى الإيصالات الجمركية أثناء تخليص البضائع وعلى مستوى البنوك أثناء الدفع إلى حد اقصى. سيؤدي ذلك إلى تحسين وقت الاسترداد مع تقليل التكاليف المتكبدة.
- المشاركة في برنامج المساعدة الفنية الذي يقدمه البنك الدولي بهدف تطوير مهارات المديرين التنفيذيين في البنك.
- الحفاظ على بنية تحتية آمنة وفعالة للدفع، وتحليل النماذج الاقتصادية التي يعتمد عليها عمل وسائل الدفع اليوم.
- المشاركة في العديد من مجموعات العمل ذات الصلة بمشروع تنفيذ النظام الإقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات البينية العربية «ARPS".

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي (2018)

في مواجهة ظهور الرقمنة والتقنيات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي و Blockchain ، شرع البنك المركزي التونسي في عملية التحول الرقمي للنظام المصرفي من أجل الاقتراب أكثر من العملاء الذي يتزايد بشكل متزايد أكثر ارتباطًا. وهكذا، أنشأ البنك المركزي، بعد نجاح قمة إفريقيا Blockchain ، "لجنة Fintech"، التي تم إطلاقها في 9 يناير 2019.

ينوي أن يكون في طليعة هذه التغييرات. من بين المشاريع من هذه اللجنة، دعنا نقتبس من موقع الويب المخصص لتقنية Fintech و BCT–Lab و Sandbox التنظيمي.

يتمثل نهج البنك المركزي فيما يتعلق بالتكنولوجيا المالية في لعب دور "الميسر" تجاه هذا النظام البيئي من خلال حماية مستخدمي الخدمات المالية من مخاطر التطور التكنولوجي، ومن خلال دعم الاستقرار المالي وتعزيز نشاط التكنولوجيا المالية. داخليًا وخارجيًا، من خلال التعاون الإقليمي والدولي (التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي، 2018).

الجدول 5. II: البنوك التونسية في عملية التحول الرقمي

الشركة التونسية للبنك	بدأت برنامج التحول الرقمي للبنك من خلال مجموعة من المشاريع التي تدور حول جيل جديد من منصة "البك المفتوحة" وتنفيذ استراتيجية البيانات. أطلق البنك مجموعة من الحلول الرقمية تحت اسم «STBمباشر ». التطبيقات في مرحلة الإنتاج حاليًا وهي التحويل الرقمي، الادخار الرقمي ، المساهم الرقمي ، البطاقة الرقمية و القرض الرقمي
بنك تونس العربي الدولي	يعد التطوير الرقمي الآن في قلب استراتيجية BIAT. تم تنفيذ إطار للتحول الرقمي في عام 2018 ومكّن من وضع خارطة طريق استراتيجية. وقد بدأت المتطلبات الأساسية لهذا التحول الرقمي على وجه الخصوص من خلال تنفيذ حوكمة جديدة لأنظمة المعلومات ونموذج تشغيلي مرن لدعم التنمية المستقبلية للبنك.
بنك الأمان	يخطط البنك لتوسيع عرض الخدمات المصرفية الرقمية وإثراء منتجات التأمين المصرفي وتطوير الأنشطة المصرفية للأعمال والخدمات المصرفية للأفراد وإطلاق فرع للتمويل الإسلامي وفرع من الخدمات المصرفية الخاصة.

	حصل على جائزة "أفضل بنك رقمي في تونس 2019" من قبل Global Banking & Finance Review. بالإضافة إلى ذلك، حصل بنك أمين أيضًا، من قبل شركة Trusted Advisors الدولية، على جائزة التحول "إنشاء قيمة تحويلية من خلال الابتكار" وجائزة الحلول الرقمية " AmenPay". " يجب أن نتذكر أن " AmenPay" هو تطبيق الدفع عبر الهاتف المحمول، تونسي 100٪ من بنك الأمان، يعمل على تقنيات " QR Code" و" NFC" من الهاتف المحمول إلى الهاتف المحمول ويلبي تمامًا المعايير الدولية الأمان. هذا التطبيق متاح للتنزيل على Play Store (Android) وقريبًا جدًا على App Store (IOS). تؤكد هذه المميزات الدولية الثلاثة مكانة بنك آمين كبنك رائد في مجال الابتكار ورقمنة عملياته والاهتمام الدائم بتجربة العملاء، خاصة بعد الإطلاق الناجح لـ AMEN First في عام 2015. Bank ، أول بنك على الإنترنت بنسبة 100٪ في تونس. بالإضافة إلى هذه الامتيازات المرموقة، تلقى بنك بنك الأمان من لجنة اعتماد TÜV Rheinland CERT في كولونيا (ألمانيا)، تأكيدًا لشهادة الأمان الدولية ISO / IEC 27001، على جميع منصاته المصرفية الرقمية، بما في ذلك على وجه الخصوص أمين فيرست بنك. AMEN First bank
البنك الوطني الفلاحي	من منظور تجاري موجه نحو العملاء، تعيد BNA ابتكار نفسها باستمرار لتقديم عروض رقمية جديدة لعملائها من الأفراد والمهنيين والمؤسسات: " BNA e-Banking". يتيح هذا النهج الجديد متعدد القنوات للعملاء مراقبة حساباتهم وإدارتها والاستفادة من مجموعة من الخدمات عن بُعد في الوقت الفعلي وبأمان كامل، مما يضمن توازنًا مناسبًا بين الواجهات الرقمية وجهات الاتصال الشخصية.
التجاري بنك	قام البنك، الذي يواصل الابتكار من خلال تقديم منتجات وخدمات جديدة، بتنفيذ استراتيجية تحول رقمي لإعداد بنك الغد تدريجيًا. تم وضع خارطة طريق وإطلاق العديد من المبادرات، بما في ذلك البنك الرقمي "«Webank، الذي تم إطلاقه في أكتوبر 2018. وهو يسمح بالاتصال عن بعد ويقدم خدمات الدفع والتحويل عبر الإنترنت. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن Webank هو مشروع واحد فقط من بين العديد من المشاريع التي تشكل جزءًا من خارطة طريق للتحول الرقمي المتعمق

II – 7.1 كوفيد 19: الزخم الجديد للرقمنة في دول الاتحاد المغاربي

بعد أزمة كوفيد -19، التي تمثل واحدة من أخطر حالات الركود التي شهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية، شرعت دول اتحاد المغرب العربي في برامج تحويل رقمية طموحة لضمان استمرارية الأعمال لعدة قطاعات حيوية. مما لا شك فيه أن الأزمة الصحية أتاحت فرصة للمشاركة في ثورة جذرية في مجال الرقمنة. وبذلك، تتاح للبلدان فرصة هائلة للمضي قدمًا في تبني التقنيات الجديدة.

أهم القرارات المتخذة استجابة لظهور الأزمة الصحية

الجزائر	• دعت البنوك والمؤسسات المالية إلى تشجيع استخدام طرق الدفع غير النقدي مع عملائها لحمايتهم من فيروس كورونا.
ليبيا	• عملت على حماية موظفي البنك وعملائه من هذا الوباء من خلال توجيههم لاستخدام الخدمات الإلكترونية المختلفة.
المغرب	• أطلقت "مكتب الطلبات الرقمية" لإدارة تدفق البريد الإلكتروني الوارد والصادر. • طورت "نافذة البريد الإلكتروني" التي تتيح معالجة البريد داخل إدارة معينة عبر التشغيل الآلي • أطلقت "التوقيع الإلكتروني" الذي يسمح بإضفاء الطابع المادي الكامل على تدفق المستندات التي تتطلب قيمة إثباتية. • تمت تعبئة جميع البنوك المغربية لحماية عملائهم ومساعدتهم على القيام بالخدمات المصرفية اليومية عن بُعد.
موريتانيا	• سمحت تعاون البنوك التجارية فيما بينها قصد تنفيذ سياسة أكثر نشاطا لتعميم رقمنة العمليات المصرفية ولتجنب الاندفاع على المكاتب من خلال تفضيل وتخفيض تكاليف البطاقات المصرفية
تونس	• أنشأت «المحفظة الرقمية" التي تتيح لكل تونسي إنشاء محفظة افتراضية على الهواتف المحمولة، وتلقي الأموال، والدفع بسهولة. • طورت الخدمات الإدارية عبر الإنترنت: تصاريح السفر عبر الرسائل القصيرة، ودفع الضرائب عن طريق التحويل وإرسال المستندات عبر البريد الإلكتروني، ومنح المساعدة للأسر المحتاجة من خلال "البطاقة الحيوية الاجتماعية" التي يتم سحبها مباشرة من " جهاز صراف آلي، وصول مجاني لمنصات التعلم عن بعد، إلخ. • روجت الخدمات المصرفية بفضل البنك المركزي التونسي من خلال المنح المجانية البطاقات المصرفية حتى لا تلمس النقود في محاولة للتخفيف من مخاطر العدوى وانتشار الوباء.

المصدر: حسب المؤلفين

II.8 – الخلاصة والتوصيات

لا تزال الرقمنة حركة نامية في منطقة المغرب العربي ويمكن للبلدان أن تعمل بشكل أفضل لأن معدل التغيير في جميع المؤشرات يمكن أن يعطي إشارة مشجعة. إنه رهان جيد أن هناك العديد من العوامل المؤدية إلى تطوير التمويل الرقمي داخل المؤسسات المالية المغاربية مثل التزام السلطات العامة والبنوك المركزية في تطوير التحول الرقمي، والاهتمام القوي لمشغلي الهاتف المحمول بالنقود عبر الهاتف المحمول، إلخ.

لكن هناك عدة عقبات أمام التحول الرقمي للقطاع المصرفي المغاربي مثل ارتفاع تكاليف العمولة المفروضة على استخدام البطاقات المصرفية، وانعدام ثقة المواطنين في المعاملات الرقمية، وانخفاض انتشار الهاتف المحمول في المناطق الريفية، قلة التنويع في عرض التمويل الرقمي، قلة معرفة المستهلكين الأميين بالخدمات التي يتطلب الوصول إليها العديد من الخطوات المعقدة.

يمكن أن يصبح تطوير الرقمنة مكسبا كبيرا لمنطقة المغرب العربي. ولذلك، فإن البلدان لديها كل الاهتمام في اللحاق بالتأخير في هذا القطاع. هذا يتطلب إصلاحات عميقة

يمكن أن تدور التوصيات اللازمة حول ثلاثة محاور:

- **البنية التحتية الرقمية: تحديث البنية التحتية اللازمة لتطوير القطاع**

بدون البنية التحتية المناسبة، من المستحيل تنفيذ الرقمنة. البنية التحتية الرقمية هي الأساس الذي يتيح نقل المعلومات الرقمية. يعتبر تحسين البنية التحتية الرقمية الخطوة الأساسية الأولى لضمان بيئة مواتية لتطوير المؤسسات الرقمية الناشئة. لقد ثبت أنه ضرورة قصوى لدول اتحاد المغرب العربي، التي لا تزال متخلفة من حيث الأداء وتغطية شبكات الاتصال. وبالفعل، فإن البنى التحتية اللازمة للتنمية المستدامة للقطاع تتباطأ إلى حد كبير بسبب مستوى الاستثمار الذي لا يزال منخفضًا جدًا أو حتى ضئيلًا، مقارنة بالاحتياجات الحقيقية للرقمنة.

- **التحول الرقمي: تسريع التحول الرقمي للمؤسسات العامة والمؤسسات والمجتمع المدني**

رقمنة الإدارات والجامعات والمؤسسات إلخ. خطوة أساسية في التحول الرقمي. لضمان تحول رقمي حقيقي داخل منطقة المغرب العربي، فإن التعاون المثمر بين جميع الجهات الفاعلة ضروري لأنه لا توجد هيئة عامة أو خاصة يمكنها بمفردها التحكم في القطاع الرقمي. فقط التعاون، الذي يشمل القطاع العام والمؤسسات والمجتمع المدني، يمكن أن يضمن التنمية السريعة والمستدامة للقطاع.

من جانب السلطات، يجب عليها تعزيز إضفاء الطابع المادي على بعض الإجراءات الإدارية وتطوير الخدمات عبر الإنترنت من خلال تعزيز وصول المواطنين إلى هذه الخدمات من أجل تحسين الكفاءة والتغطية في تقديم الخدمات. مع فتح المزيد من التمويل للتكنولوجيا الرقمية من خلال تسهيل الوصول إلى التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة. إن تخفيف الإطار التنظيمي من شأنه أن يجعل من الممكن تعزيز جاذبية بلدان المنطقة والاستجابة بشكل أفضل للتغيرات الدائمة في القطاع. أما بالنسبة للمواطنين، فيجب أن يكونوا نشطاء مع الحقوق والمسؤوليات في هذا العالم الرقمي. يجب على رواد الأعمال بناء علاقة ثقة مع صناع القرار والاستخدامات العامة أثناء العمل بطريقة تكميلية وتنافسية.

- **تعزيز رأس المال البشري من أجل تحول رقمي حقيقي.**

يمثل رأس المال البشري أحد التحديات الرئيسية التي تواجه القطاع الرقمي في دول اتحاد المغرب العربي. هذا هو حجر الزاوية الحقيقي للرقمنة. تواجه دول اتحاد المغرب العربي هجرة الأدمغة وكذلك نقص الموارد البشرية المؤهلة في هذا المجال والقادرة على تلبية الاحتياجات المتطورة لهذا القطاع. هذا هو نتيجة عدم التوافق بين العرض والطلب وغياب التدريب المهني والأكاديمي في المهن الجديدة. يقع نظام التعليم في قلب هذا التحول. يجب على الدول تعديل برامجها المدرسية بحيث تتماشى الدورات التدريبية مع المهن الناتجة عن التحول الرقمي.

- **تعزيز رأس المال البشري من أجل تحول رقمي حقيقي.**

يمثل رأس المال البشري أحد التحديات الرئيسية التي تواجه القطاع الرقمي في دول اتحاد المغرب العربي. هذا هو حجر الزاوية الحقيقي للرقمنة. تواجه دول اتحاد المغرب العربي هجرة الأدمغة وكذلك نقص الموارد البشرية المؤهلة في هذا المجال والقادرة على تلبية الاحتياجات المتطورة لهذا القطاع. هذا هو نتيجة عدم التوافق بين العرض والطلب وغياب التدريب المهني والأكاديمي في المهن الجديدة. يقع نظام التعليم في قلب هذا التحول. يجب على الدول تعديل برامجها المدرسية بحيث تتماشى الدورات التدريبية مع المهن الناتجة عن التحول الرقمي.

- **تحديث الإطار التنظيمي للمدفوعات الرقمية**

إن إنشاء إطار تنظيمي للمدفوعات الرقمية ضروري للإشراف على أنشطة المستخدمين من أجل ضمان الأمن والشفافية، وهما ركيزتان أساسيتان في تطوير الرقمنة.

- **ضمان التعليم المالي الشامل**

يُعد إنشاء حملة تعليم مالي رقمي مفيدًا في نهاية المطاف في زيادة الوعي بالنظام البيئي للفرص التي توفرها الرقمنة لتشجيع استخدام الدفوعات الرقمية. تسعى حملة التثقيف المالي هذه أيضًا إلى خلق ثقة المستخدم في الخدمات المالية واستعادتها، لا سيما الخدمات الرقمية.

خلاصة عامـــــة

يعد هذا الإصدار من تقرير اتحاد المصارف المغاربية لسنة 2019 غير مسبوق لأنه تمت صياغته في سياق من عدم اليقين الاستثنائي الذي تميز به وباء كوفيد-19. ومع ذلك، فقد ظللنا نركز على أساسيات اقتصاداتنا:

- تحليل الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الأخيرة في القطاع المصرفي المغاربي.
- فحص سياسات الميزانية والأرصدة الرئيسية،
- تقييم الإمكانات المصرفية والمالية.

يتم التركيز على المساهمة والدور المهم الذي تلعبه المصارف المغاربية في التحول المزدوج: الانتقال إلى التنمية المستدامة والانتقال إلى رقمنة الخدمات المالية. يحلل التقرير فرص التغيير الجذري للمصارف المغاربية. يقدم سياق الشكوك الكبيرة سبلاً جديدة: نحو نماذج بنكية جديدة.

I- تحليل الوضع الاقتصادي

ضعف النمو الاقتصادي في المنطقة المغاربية في المتوسط هذا العام. بالإضافة إلى صدمة وباء كوفيد-19، فقد بلغ ضعف النمو 3.42٪ في 2019 مقابل 3.69٪ في 2018 بسبب انخفاض أسعار النفط في الدول المنتجة للهيدروكربونات وتراجع النشاط الصناعي في قطاعات التصنيع وغير التصنيع. يكمن التحدي الأكبر على المدى القصير كيفية تكيف القطاع المالي المغاربي مع أزمة السيولة.

II- البيئة المصرفية المغاربية: اتجاهات رئيسية

<u>قطاع مصرفي مرن وسريع الاستجابة:</u>

على الرغم من أزمة فيروس كورونا، يواصل النظام المصرفي المغاربي لعب دور رئيسي في تمويل الاقتصاد المغاربي. امتاز النظام المصرفي بثلاث اوجه: المرونة في مواجهة الصدمات واستمرارية الأعمال والفورية في رقمنة الخدمات.

نلاحظ أن هناك استمرارا في القروض المقدمة للقطاع الخاص مع بعض التباطؤ في القروض الممنوحة للأفراد والمهنيين. على الرغم من هذا التباطؤ، فإن نسبة الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لا تزال ثابتة في المتوسط (أعلى من 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

III – فرص تحول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات: نحو اقتصادات مستدامة

تحتل غالبية دول المغرب العربي مراتب متقدمة في الترتيب من حيث تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي حددتها الأمم المتحدة. تدمج اقتصادات المغرب العربي بشكل متزايد ثقافة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات CSR.

IV– فرص تحول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات: نحو البنوك المستدامة

استجابت غالبية بنوك المغرب العربي لنهج التنمية المستدامة من خلال التزامات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من خلال دمج الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG، ومن خلال دمج أنشطتها المسؤولة في اتصالاتها. (مواقع وتقارير سنوية). لم يعد البنك المغاربي من اختصاص المساهمين فحسب ، بل أصبح أيضًا من اختصاص مختلف أصحاب المصلحة الذين يتألفون منه: العملاء والمجتمع المدني والموظفون ، إلخ.

نحو "بنوك مستدامة".

V– فرص الرقمنة لدول المغرب العربي

ساهمت أزمة كوفيد –19، في بعض بلدان المغرب العربي، في تسريع الرقمنة ، والإدارة (توزيع المساعدة الاجتماعية) ، والتقنية (الروبوت الحارس) ، والمالية (الدفع بواسطة الهاتف المحمول) ، والتعليم (التعليم الإلكتروني). كشفت الأزمة عن نتائج استثمارات سريعة ذات قيمة مضافة عالية في قطاعات مثل الإلكترونيات والهندسة والتكنولوجيا.

يبدو أن أزمة فيروس كورونا كوفيد–19 تمثل فرصة عظيمة لبلدان اتحاد المغرب العربي لوضع حد لبعض التوترات، وللتغلب على الشكوك، واستعادة الثقة في جودة مواهب الشباب المغاربي، للاستعداد لما بعد التعافي. وستتطلب هذه الأزمة حشدًا أكبر لجميع القوى لخلق التآزر بين الدولة والمؤسسات والقطاعين الخاص والعام والمنظمات الوطنية والمجتمع المدني. تتضمن المهمة إعادة الهيكلة والإصلاحات والاستثمارات والتضحيات قصيرة الأجل.

I V – فرص الرقمنة للبنوك

يسير القطاع المصرفي المغاربي بلا هوادة على طريق الرقمنة. مع أزمة كوفيد–19 ، تقلصت الفجوة الرقمية ، التي تقيس عدم المساواة في الوصول إلى التقنيات الرقمية ، بشكل كبير في وقت قصير جدًا. حققنا في حوالي شهرين الأهداف المؤمل إنجازها في عامين. أصبحت الدفوعات عبر الإنترنت واستخدام تطبيقات الهاتف المحمول والخدمات المالية الرقمية الأخرى هي الوسائل الأكثر استخدامًا خاصة أثناء الأزمة الصحية (كوفيد–19). تحولت البلدان المغاربية إلى التكنولوجيا الرقمية على الفور تقريبًا في عدة قطاعات من أجل مواصلة العمل أثناء الإغلاق الناجم عن الوباء

II V – كوفيد 19، المسؤولية الاجتماعية للشركات والرقمنة: نقلة نوعية لا مفر منها

يعتبر تقرير اتحاد المصارف المغاربية لسنة 2019 ابتكارا من حيث الشكل والمضمون. في الواقع، يفتح صفحة جديدة في تاريخ اتحاد المصارف المغاربية وهو تأمل للماضي من أجل استخلاص الدروس من السنوات السابقة ولكن له أيضًا نظرة مستقبلية من أجل تحديد التزام الاتحاد المغاربي في بناء الاقتصاد المغاربي في القرن الحادي والعشرين. يتم دراسة الأبعاد المختلفة للسياسة الاقتصادية لدول اتحاد المغرب العربي بشكل خاص من منظور نقدي ومالي. سيعتمد النموذج الجديد أيضًا، الذي تلعب فيه البنوك المغاربية دورًا رئيسيًا، على نقطة تحول قائمة على مسؤولية اقتصادات المغرب العربي يجب أن تدمج فيها: التحول البيئي والتحول الرقمي.

هذه الأزمة الصحية بلا شك أزمة طويلة الأمد. من المتوقع حدوث تغييرات هيكلية كبيرة في طرقنا في العمل والتفكير. لذلك يجب على البنوك المغاربية أن تكون استباقية وأن تتوقع هذه التغييرات الرئيسية. دور اتحاد المصارف المغاربية هو مساعدتها.

يساهم تقرير اتحاد المصارف المغاربية 2019 في محاولة تقدير ديناميكية التغيير التي تنتظر خطة العمل في الأيام القادمة.

المراجع:

أسيموغلو و رستريبو .، (2017). "السباق بين الإنسان والآلة: آثار التكنولوجيا على النمو وحصص العوامل والتوظيف". ورقةعمل.

أدقبايت، جوني، كوابي و طاهير . (2019). "الأداء المالي والاجتماعي للشركات ضمن المؤسسات المدرجة في المملكة المتحدة: أهمية التأثيرات غير الخطية والتباطؤ". مراجعة المالية والمحاسبة الكمية، 52 (1) ، 158-105.

العدواني، أ.م، (2001). "الخدمات المصرفية عبر الإنترنت: دراسة ميدانية للقوى المحركة وتحديات التنمية والتوقعات". المجلة الدولية لإدارة المعلومات، 21 (3) ، ص 213-225.

البدور، أ. ، نصر الدين ، إ. ، لين ، س. ك. (2010). "العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية الداخلية للشركات والالتزام التنظيمي داخل القطاع المصرفي في الأردن". المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 5 (14) ، 951-932.

عليو حسن ، محمد يوسف و النعيمي، N. (2017)، "استدامة الصيرفة الإسلامية: مراجعة الأدبيات والتوجهات للأبحاث المستقبلية" ، مالية وتجارة الأسواق الناشئة ، المجلد. 53 رقم 2 ، ص. 440-470.

العريبي و آ ، T. (2015)، "المسؤولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات المالية الإسلامية (ايفيس): تصورات الإدارة من المؤسسات المالية الدولية في البحرين". مجلة أخلاقيات العمل، 129 (4) ، 794-785.

آرون ، ج. (2018). "المال المحمول والاقتصاد: مراجعة للأدلة". مراقب أبحاث البنك الدولي 33 ، 135-188.

بال ، فور و ليو ، " .(2014) .دور القطاع المصرفي الصيني في توفير التمويل الأخضر". دوق Envtl L & Pol'y F ، 24 ، 89.

بانجا ، ك ، وتي فيلدي ، دي دبليو (2018). "الرقمنة ومستقبل التصنيع الأفريقي". لندن.

بانكس ، إن ، وهولم ، د. (2012). "دور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في التنمية والحد من الفقر". ورقة عمل معهد بروكس العالمي للفقر ، (171).

البنك الدولي (2016). "تقرير عن التنمية في العالم 2016: العوائد الرقمية" ، البنك الدولي ، واشنطن العاصمة ،

البنك الدولي (2017). "الجمهورية الإسلامية الموريتانية ، تحديث نظام الدفع الوطني".

.(1992)بارو، صالا و مارتين "التقارب". مجلة الاقتصاد السياسي ، 100 (2) ، 251-223.

بارو ، صالا، بلانشارد و هول ، " .(1991) .Rالتقارب بين الدول والمناطق". أوراق بروكينغز حول النشاط الاقتصادي ، 1991 (1) ، 107.

بارو و صالا مارتين " .(1995) .Xالنمو الاقتصادي". ماكجرو هيل.

باسكن ، ج. (2006). "مسؤولية المؤسسات في الأسواق الناشئة". مجلة مواطنة المؤسسات ، (24) ، 47-29.

بيود ، ن.س ، كافانا ، م ، وسلوتر ، ج. (2012). "الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وسمعة الشركة في البلدان النامية: حالة ليبيا".

مجلة بحوث الأعمال والسياسة ، 7 (1) ، 160-131.

بيك ، ت. ، باموك ، هـ. ، رامراتا ، R.Θ أوراس ، ب.ر. (2018). "وسائل الدفع والتمويل والتنمية". مجلة اقتصاديات التنمية. 133 ، 162-186

بن رحومة ،دي مولي ، مواسرون و بوير،. (2011). "الانتقال الديمقراطي و التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة في تونس ". المغرب العربي – المشرق ، (3) ، 64-43.

بردفيو و صانوريس، ، (2016). "التنمية المالية واقتصاد الظل: تحليل VARالنمذجة الاقتصادية. 57 ، 197–207.
بيرخوت ، ف. وهرتين ، جيه (2004). "تجسيد و إعادة تجسيد: التقنيات الرقمية والبيئة "، فيوتشرز. 36903–920.
بهاتشاريا و سان ،. (2003). "تحديد المستهلك والشركة: إطار لفهم علاقات المستهلكين مع المؤسسات". مجلة التسويق، 67 (2) ، 76–88.
بيسواس ، ن. (2011). "نهج المصرفية الخضراء المستدامة: حاجة الساعة". طيف الأعمال ، 1 (1) ، 38–32.
برينن ، إس جيه ، وكريس ، د. (2016). "الرقمنة. في K.B منشورات . يانسن، كرايغ، بولي و روتنبيهلر الموسوعة الدولية لنظرية الاتصال والفلسفة. ص. 1–11.
برينجلفسون و ماكافي ،. (2014). "العصر الثاني للآلة: العمل والتقدم والازدهار في عصر التقنيات الرائعة". دبليو دبليو نورتون وشركاه.
بوبكر ، س ، و نغوين ، دي ك. (2012). "أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولية الاجتماعية للشركات". بالجريف ماكميلان.
بوين ، هـ.ر. ، Θ جونسون ، إف إي (1953). "المسؤوليات الاجتماعية لرجل الأعمال مع تعليق من قبل F. إرنست جونسون". نيويورك.
كامبل ، جيه إل (2007). "لماذا تتصرف المؤسسات بطرق مسؤولة اجتماعيا؟ نظرية مؤسسية للمسؤولية الاجتماعية للشركات ". أكاديمية مراجعة الإدارة ، 32 (3) ، 946–967.
كارول ، أ.ب (1979). "نموذج مفاهيمي ثلاثي الأبعاد لأداء الشركة".
أكاديمية مراجعة الإدارة ، 4 (4) ، 497–505.
كارول ، أ.ب. (1991). "هرم المسؤولية الاجتماعية للشركات: نحو الإدارة الأخلاقية لأصحاب المصلحة التنظيميين". آفاق العمل ، 34 (4) ، 39–48
.كارول ، أ.ب. (2008). "تاريخ المسؤولية الاجتماعية للشركات: والتطبيقات المغرورة".
دليل أكسفورد للمسؤولية الاجتماعية للشركات ، 19–46.
تشاندلر ، م (1977). "اليد المرئية: الثورة الإدارية في الأعمال الأمريكية". مطبعة جامعة هارفارد ، كامبريدج ، ماساتشوستس.
تشانغ ، " .(2003) H.-Jالعولمة والتنمية الاقتصادية ودور الدولة". كتب زيد.
تشابرا ، (1979) M.U.، "أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي". ليستر ، المملكة المتحدة: المؤسسة الإسلامية.
شان، واي و شان ،. (2003). "الإفصاح وحوكمة المؤسسات وتكلفة رأس المال السهمي: أدلة من الأسواق الناشئة في آسيا". حوكمة المؤسسات وتكلفة رأس مال الأسهم: أدلة من الأسواق الناشئة في اسيا.
كوريمان، ماتيسان وفان بوكهافن . (2017). "تعزيز الخدمة من خلال الرقمنة: المسارات وتكوينات الموارد الديناميكية للمصنعين". إدارة التسويق الصناعي ، 60 ، 42–53
كووين ، ت. (2015). "العامل المقاس". مراجعة تكنولوجيا MIT https://www.technologyreview.com/2015/09/28/10459/the-measured-worker/
دالمان ، سي ، ميلي ، إس ، آند ويرميلينجر ، إم. (2016). "تسخير الاقتصاد الرقمي للدول النامية".
ديفيس ، ك.ف ، فريدريك ، دبليو سي ، وبلومستروم ، آر إل (1980). "الأعمال والمجتمع: المفاهيم وقضايا السياسة". ماكجرو هيل.

دروال و أغروال ، " .(2013) .Aالصيرفة الخضراء: مبادرة مبتكرة للتنمية المستدامة". معهد أكمان للإدارة المادة ، 2 (3) ، 1-7.

دوح ، رودريغاز ، ماخوت وماخيجا ، (2017) .M، تجاوب النشاط التجاري العالمي مع الفراغات الدستورية Journal مجلة الدراسات التجارية العالمية ، Vol. 48 رقم 3 ، ص. 293-307.

دونالدسون ، ت. ، وبريستون ، إل إي (1995). "نظرية أصحاب المصلحة للشركة: المفاهيم والأدلة والآثار". أكاديمية مراجعة الإدارة ، 20 (1) ، 91-65.

الدسوقي (2005) ، "المسؤولية الاجتماعية للشركات للبنوك الإسلامية في ماليزيا: توليفة من منظور إسلامي وأصحاب المصلحة". أطروحة دكتوراه. جامعة لوبورو ، المملكة المتحدة.

الدسوقي،. (2006) ، "توقعات أصحاب المصلحة تجاه المسؤولية الاجتماعية للشركات للبنوك الإسلامية". ورقة مقدمة في مؤتمر المحاسبة الدولي الثالث ((3 INTAC، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا ، كوالالمبور.

الدسوقي ،. (2011)، "نماذج أخلاقية ومسؤولية اجتماعية للصيرفة الاسلامية

ورق البحث. الأكاديمية الشرعية الدولية للبحوث

إي إي تي ، يو (2004). "المؤسسات متعددة الجنسيات والمسؤولية الاجتماعية للشركات في البلدان النامية: دراسة لمثال نيجيريا". المسؤولية الاجتماعية للشركات والإدارة البيئية ، 11 (1) ، 11-1.

أيشهورست، هنتة،رينو وطوبش (2016). "ما هو حجم الرقمنة ,؟ تقييم الأدلة الأولية على آثار الرقمنة على سوق العمل ". ورقة سياسة IZA ، رقم 117 ، ص. 1.

إلكينجتون ، ج. (1994). "نحو شركة مستدامة: استراتيجيات أعمال مربحة للجانبين من أجل التنمية المستدامة". مراجعة إدارة كاليفورنيا ، 36 (2) ، 100-90.

المغلا ، م. (2009). "التقارير الاجتماعية للشركات في اقتصاد انتقالي: حالة ليبيا" (أطروحة دكتوراه). جامعة هدرسفيلد.

فالكون ، دبليو إم (2018). "استراتيجيات الاستثمار الأخضر والعلاقة بين البنك والشركة: تحليل على مستوى الشركة". اقتصاد. الثور ، 38 ، 2225-2239.

فالكون ، دبليو إم ، سيكا ، إي (2019). "تقييم فرص وتحديات التمويل الأخضر في إيطاليا: تحليل قطاع إنتاج الكتلة الحيوية". الاستدامة، 11 (2) ، 517.

فاروق س. (2007) ، "المسؤولية الاجتماعية للشركات للمؤسسات المالية الإسلامية". الدراسات الاقتصادية الإسلامية ، 15 (1) ، 31-46.

فيشتر ، ك. (2003). "التجارة الإلكترونية فرز العواقب البيئية". مجلة البيئة الصناعية 6 (2).

فراي ، سي بي ، ومايكل أ. ، (2013). "مستقبل التوظيف: ما مدى تأثر الوظائف بالحوسبة؟". مدرسة أكسفورد مارتن ، سبتمب

فوكس ، ت. (2004). "المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية: بحثًا عن تطوير جدول الأعمال ، 47 (3) ، 36-29.

جالبريث ، ج. (2013). " في بؤرة: الدليل الأسترالي". مجلة أخلاقيات العمل ، 118 (3) ، 541-529.

جاريجا وميلي ،" .(2004) .نظريات المسؤولية الاجتماعية للشركات: رسم خرائط المنطقة". مجلة أخلاقيات العمل ، 53 (1-2) ، 51-71.

غونزليس و جارامو ، (2017) ، "الابتكار المالي في العصر الرقمي: تحديات التنظيم والإشراف" ، Revista de estabilidad financiera ، رقم 32 ، ص. 9-37.

جراهام ، دي ، وودز ، إن (2006). "جعل التنظيم الذاتي للشركات فعالاً في البلدان النامية". التنمية العالمية، 34 (5) ، 868-883.

جروسمان وهلبمان ، (1991). "الابتكار والنمو في الاقتصاد العالمي" مطبعة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.

هارون ، وان و عزمي ، (2009).الصيرفة الإسلامية والنظام البنكي "فلسفات ، مبادئ وتطبيقات: Philosophies، شاه علم ، ماك قراهيلبي اتش دي.

حسن ، أ. ، س. هارهاب ، س. (2010) ، "استكشاف الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات: حالة البنوك الإسلامية". المجلة الدولية للتمويل الإسلامي والشرق الأوسط والإدارة ، 3 (3) ، 203-227.

زهنغ ، زهونغ ، وانغ ووانغ ، " .(2019) .الائتمان الأخضر ، والاستثمار في الطاقة المتجددة ، وتنمية الاقتصاد الأخضر: تحليل تجريبي على أساس 150 شركة مدرجة في الصين". مجلة الإنتاج الأنظف ، 208 ، 363-372.

هوبوود ، ب ، ميلور ، إم ، أوبراين ، ج. (2005). "التنمية المستدامة: رسم خرائط المناهج المختلفة". التنمية المستدامة ، 13 (1) ، 38-52.

هيرلي ، ر. ، جونج ، إكس. ، وقار ، أ. (2014). "فهم فقدان الثقة في البنوك الكبيرة". المجلة الدولية للتسويق المصرفي. " .(2017) IACEتونس في التحول: الضرورة الرقمية"

جاكولين ، كينيك و نوح ، " (2019) .Aالقطاع غير الرسمي والخدمات المالية المتنقلة في البلدان النامية: هل للابتكار المالي أهمية؟" ، بنك فرنسا ، ورقة عمل.

جاديابا، لاير و جيوتي ، " .(2019) .Pهل المسؤولية الاجتماعية تحسن قيمة الشركة؟ دليل من لوائح المسؤولية الاجتماعية للشركات الإلزامية في الهند ". المجلة الدولية للتمويل.

جمالي ، د. (2010). "المسؤولية الاجتماعية للشركات التابعة للشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية: عالمية أم محلية أم موضوعية أم مخففة؟" مجلة أخلاقيات العمل ، 93 (2) ، 181-200.

جمالي ، ديما مشاك ، رامز (2007) ، "المسؤولية الاجتماعية للشركات :CSR-النظرية والتطبيق في سياق دولة نامية". مجلة أخلاقيات العمل ص 243-262. جمالي ، د. ، صيداني ، ي. ، والأسمر ك. (2009). "تحليل مقارن من ثلاث دول

منظور المسؤولية الاجتماعية للشركات الإدارية: رؤى من لبنان وسوريا والأردن ". مجلة أخلاقيات العمل ، 85 (2) ، 173- 192.

جيزي ، سلامة ، ديكسون وستراتلينغ i،" .(2014) حوكمة المؤسسات والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات: دليل من القطاع المصرفي الأمريكي". مجلة أخلاقيات العمل ، 125 (4) ، 601-615.

القلعي و سبايس . (2019). "أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات من حيث الكمية والجودة على الأداء المالي للشركات في تونس". المجلة الدولية للإدارة والتسويق ، 9 (3) ، 9.

كانط الأول (1948). "أسس ميتافيزيقيا الأخلاق" ترجمة وتحليل إتش جيه باتون.

هاربر تاتشبوكسلندن: مكتبة جامعة هاتشينسون.

كابور ، إس ، ساندو ، إتش إس (2010). "هل من المجدي أن تكون مسؤولاً اجتماعياً؟ فحص تجريبي لتأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات على الأداء المالي ". جلوبال بيزنس ريفيو، 11 (2) ، 185-208.

كينان ، هـ. (2014). "بنوك الطاقة النظيفة". ورقة عمل ، ابتكار الطاقة.

كينز ، جي إم (1933). "الاحتمالات الاقتصادية لأحفادنا". مقالات في الإقناع ، ص. 358-73.

خان ، م. (2013) ، "تطوير إطار عمل مفاهيمي لتقييم أداء المسؤولية الاجتماعية للشركات للمؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية" ،
المحاسبة والمصلحة العامة ، المجلد. 13 رقم 1 ، ص. 191-207.
خان ، م.م (2016) ، "معايير المسؤولية الاجتماعية للشركات والممارسات المصرفية الإسلامية: حالة بنك بيزان الباكستاني" ، مجلة المناطق النامية ، المجلد. 50 رقم 5 ، ص. 295-306.
خماخم هـ. و تركي هـ.، (2007). "المعلومات البيئية واتخاذ قرارات الاستثمار: دراسة تجريبية في سوق ناشئ". المحاسبة والبيئة ، مايو 2007 ، فرنسا.
كوغان ، إل ، بابانيكولاو ، أ ، سيرو ، إيه ، وستوفمان ، إن. (2017). "الابتكار التكنولوجي وتخصيص الموارد والنمو". المجلة الفصلية للاقتصاد. 132 (2) ، 712-665.
كوليفا ، دبليو ، Θ غريب ، ج. (2012). "المسؤولية الاجتماعية للشركات في تونس: نظرة مؤسسية". مراجعة العالم الثالث ، (4) ، 83-99.
كومار ، آر ، واندي ، إن. ، أفرين ، س. (2018). "تطوير إطار عمل مقنع قائم على GRI-G4 للإبلاغ عن الاستدامة SR.المجلة الدولية للأسواق الناشئة.
لاكمان ، ت. ، ولاي ، ج. (2019). "المنصات الرقمية في أفريقيا:" " Uberisationللعمل غير الرسمي. (GIGA Focus Afrika ، هامبورغ معهد جيقا الألماني للدراسات العالمية والموضعية
لالون ، آر م. (2015). "المصرفية الخضراء: التحول إلى البيئة". المجلة الدولية لعلوم الاقتصاد والتمويل والإدارة ، 3 (1) ، 34-42.
لانديس ، د. (1969). بروموثيوس المتحرر من قيوده مطبعة جامعة كامبريدج ، نيويورك.
لابورتا و شليفر ، " .(2014) .Aالطابع غير الرسمي والتنمية". مجلة وجهات نظر الاقتصاد .28 ، 109-126.
لينتنر ، سي ، سيجيدي ، ك. ، تاتاي ، ت. (2015 أ) "المسؤولية الاجتماعية للشركات في القطاع المصرفي". Pénzügyi / Szemle المالية العامة الفصلية ، 60 (1) ، 103-95.
لينتنر ، سي ، سيجيدي ، ك ، تاتاي ، ت. (2015 ب). "المسؤولية الاجتماعية للشركات في القطاع المصرفي". Pénzügyi / Szemleالمالية العامة الفصلية ، 60 (1) ، 103-95.
ليفين ، ر. (2005). "التمويل والنمو: النظرية والأدلة". دليل النمو الاقتصادي ، 1 ، 865-934.
لياو ، إكس (2018). "النداء العام والتنظيم البيئي والاستثمار الأخضر: أدلة من الصين". سياسة الطاقة ، 119 ، 554-562.
لندغرين، سواين، ماوون، أندرسن و سكجوات-لاين. (2009). "المسؤولية الاجتماعية للشركات في سلاسل التوريد العالمية". إدارة سلسلة التوريد: مجلة دولية.
لوكاس ، آر إي ، الابن (1988). "على اليات التنمية الاقتصادية". مجلة الاقتصاد النقدي ، 22 (1) ، 42-3.
مانييكا و روكسبرغ ، " .(2011) .Cالمحول العظيم: تأثير الإنترنت على النمو الاقتصادي والازدهار". معهد مكيسي العالمي.
ماركت ، جي آي إف (2016). "كيف يمكن أن تقود السندات الخضراء نشر الطاقة النظيفة". تقرير مرحلي ، أبريل.
مستروستيفانو و بيانتا ، (2009). "التكنولوجيا والوظائف". الابتكار الاقتصادي والتكنولوجيا الجديدة. 18 (8).

ماتن ، د. ، مون ، ج. (2008). المسؤولية الاجتماعية للشركات "ضمنية" و "صريحة": إطار مفاهيمي لفهم مقارن للمسؤولية الاجتماعية للشركات ". أكاديمية مراجعة الإدارة، 33 (2) ، 424-404.

ماكويليامس، رايت وسيغل ، " .(2006) P.Mالمسؤولية الاجتماعية للشركات: الآثار الاستراتيجية". مجلة الدراسات الإدارية، 43 (1) ، 18-1.

ميلز ، ر. (1999). "إلكينجتون ، جون. أكلة لحوم البشر بالشوكة: المحصلة الثلاثية لأعمال القرن الحادي والعشرين ". موازنة ، 3 (2) ، 34.

موكير ، ج. (1990). "رافعة الثروات: الإبداع التكنولوجي والتقدم الاقتصادي" مطبعة جامعة أكسفورد ، نيويورك.

محمد علي ع ، نظام بن جعفر ، محمد (2010). "تطوير المفهوم المصرفي الأخلاقي بين البنوك الإسلامية الماليزية". نورفريده ، تطور المفهوم المصرفي الأخلاقي بين البنوك الإسلامية الماليزية (25 فبراير 2010). ICAST، 24-25.

موثوري و جيلبارت ، " .(2011) .Vتحليل مؤسسي للمسؤولية الاجتماعية للشركات في كينيا". مجلة أخلاقيات العمل ، 98 (3) ، 483-467.

ميوفيليا، كراكوكا و هوكاب، " .(2019) .Jالرقمنة والنمو الاقتصادي: تحليل مقارن لأفريقيا جنوب الصحراء واقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" ، سياسة الاتصالات السلكية واللاسلكية.

الأمم المتحدة ، (2019). "التقرير الوطني الطوعي حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في تونس".

نوفوكمت ، أ.ك. ، روغوشيتش ، أ. (2016). "تقرير استدامة البنك في إطار GRI-G4". Zeszyty Teoretyczne Rachunkowoƒci، ((144) 88)، 109-123.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2016). "تسخير الاقتصاد الرقمي للبلدان النامية" .OECD (2018). "الأسواق المالية والتأمين والمعاشات الخاصة: الرقمنة والتمويل"

أورليتزكي ، إم ، لوتش ، سي ، جوند ، جي-دبليو ، Θ تشابل ، دبليو (2017). "تفريغ محركات الأداء الاجتماعي للشركات: تحليل متعدد المستويات ومتعدد أصحاب المصلحة وطرق متعددة". مجلة أخلاقيات العمل ، 144 (1) ، 21-40.

أورتمان و كينغ ، " .(2007) R.Pالتعاونيات الزراعية 1: التاريخ والنظرية والمشاكل". أجكون ، 46 (1) ، 18-46.

ونغ ، م و. (2003). "التحولات المؤسسية والخيارات الاستراتيجية". أكاديمية مراجعة الإدارة ، 28 (2) ، 275- 296.

راتن و مشات ، (2009). "الإفصاح الاجتماعي للشركات في ليبيا". مجلة المسؤولية الاجتماعية.

رادوفيتش ، ف. ، ميتيتش ، دبليو ، راسوفيتش ، إن. (2013). "مفهوم تنفيذ" أزمات الأعمال وإدارة الاستمرارية ": تحد كبير في عملية انتعاش الاقتصاد الصربي". Ecologica: Nauka، Privreda، Iskustva، 115-128.

راكيتش ، إس ، ميتيتش ، دبليو ، وآن ديليتش ، ج. "نظم الإدارة الاجتماعية والبيئية في القطاع المصرفي". مجلة الأساليب الكمية التطبيقية ، 51-58.

ريد ، أ. (2002). "الهوية الاجتماعية كمنظور مفيد لأبحاث المستهلك القائمة على المفهوم الذاتي". علم النفس والتسويق ، 19 (3) ، 235-266.

روي ، دبليو ، سابري ، أ. (2016). "هل يؤثر التضمين الاجتماعي على العادات المصرفية؟ حالة الهند ". مجلة تمويل الأسواق الناشئة ، 15 (2) ، 169-190.

سيرالي، (2013) ، "تقييم الأداء الاجتماعي للشركات للمؤسسات المالية الإسلامية: دراسة تجريبية". المجلة الدولية الإسلامية والوسطى

الشرقية للتمويل والإدارة ، 6 (3) ، 238-260.

شولتنز ، ب. (2006). "التمويل كمحرك للمسؤولية الاجتماعية للشركات". مجلة أخلاقيات العمل ، 68 (1) ، 19-33.

سين ، س ، وبهاتاتشاريا ، سي بي (2001). "هل يؤدي فعل الخير دائمًا إلى القيام بعمل أفضل؟ ردود فعل المستهلك على المسؤولية الاجتماعية للشركات ". مجلة أبحاث التسويق ، 38 (2) ، 225-243.

صديقي ، م.ن (1980) ، "التفكير الاقتصادي الإسلامي: مسح للأدب المعاصر". في دراسات في الاقتصاد الإسلامي ، تحرير ك. أحمد ، 191-316. ليستر ، المملكة المتحدة: المؤسسة الإسلامية.

سولو ، ر. (1956). "مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي". المجلة الفصلية للاقتصاد ، 70 (1) ، 65

ستاليس ، سي (2004). "ماذا تعني المسؤولية الاجتماعية للشركة لجمع التبرعات الخيرية في المملكة المتحدة؟" المجلة الدولية للتسويق غير الربحي والتطوعي للقطاع ، 9 (2) ، 154-158.

سومياني ، واي ، هاسليندا ، واي ، Θ ليمان ، ج. (2007). "إعداد التقارير البيئية في دولة نامية: دراسة عن حالة الوضع والتنفيذ في ماليزيا". مجلة الإنتاج الأنظف ، 15 (10) ، 895-901.

سزواجكوفسكي ، إي. (1986). "أساطير وحقائق البحث حول سوء السلوك التنظيمي". بحث في سياسة التشارك الاجتماعي ، 8 ، 1221-147. اليونسكو (2017). "تقرير المغرب 2017"

فيسر ، و. (2008). "العصر الجديد في الاستدامة والمسؤولية المهنية". سلسلة إلهام المسؤولية الاجتماعية للشركات ، 1.

فيسر ، و. (2012). "تقليل المسؤولية الاجتماعية دون تسمية المسؤولية الاجتماعية للشركات". الجارديان ، 12.

وادوك، بودوال و غرايفز ، (2002). "المسؤولية: حتمية العمل الجديد". أكاديمية وجهات النظر الإدارية ، 16 (2) ، 132-148.

وهبة ، هـ (2008). "هل يقدر السوق قيمة المسؤولية البيئية للشركات؟ تحليل تجريبي ". المسؤولية الاجتماعية للشركات والإدارة البيئية ، 15 (2) ، 99-89.

وو و وانغ، " .(2014) .W.-H.تأثير مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات على صورة العلامة التجارية ، وموقف العلامة التجارية والرغبة في الشراء: دراسة لمقهى عالمي". المجلة الدولية لدراسات التسويق ، 6 (6) ، 43.

يونغ ، س. (2011). "دور البنوك في المسؤولية الاجتماعية للشركات". مجلة الاقتصاد التطبيقي وبحوث الأعمال ، 1 (2) ، 115-103

يووان و غالاغير، " .(2018) K.W التنمية الخضراء في الأمريكتين: الاتجاهات والمحددات". الاقتصاد البيئي ، 154 ، 200-189.

يوسف ، م. ، وبهاري ، ز. (2011) ، "المسؤولية الاجتماعية للشركات الإسلامية في الخدمات المصرفية الإسلامية: نحو تخفيف حدة الفقر" ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي ، الدوحة ، قطر.

زرامديني ، و. ، وفضله ، هـ. (2003). "تصور جدوى المعلومات الاجتماعية والبيئية لقرار منح القروض: حالة البنوك التجارية التونسية". المراجعة المالية ، 141.

القاضي ، ز. ، الصباغ ، د. ، فريجا ، أ ، لاكود ، ت. ، ويبلت ، إم ، وبريسينجر ، سي. "تأثير كوفيد 19 على اقتصاد تونس ونظام الأغذية الزراعية والأسر" (المجلد 5). معهد دراسات السياسة الغذائية الدولي

الملاحق

أهداف التنمية المستدامة

الهدف 1:	القضاء على الفقر
الهدف 2:	محاربة الجوع
الهدف 3:	صحة جيدة ورفاهية
الهدف 4:	الحصول على تعليم جيد
الهدف 5:	المساواة بين الجنسين
الهدف 6:	الحصول على المياه العذبة والصرف الصحي
الهدف 7:	طاقة حديثة موثوق بها ومستدامة بتكلفة معقولة
الهدف 8:	الحصول على وظائف لائقة
الهدف 9:	بناء بنية تحتية قادرة على الصمود ، وتعزيز التصنيع المستدام الذي يعود بالفائدة على الجميع ويشجع الابتكار
الهدف 10:	الحد من أوجه عدم المساواة
الهدف 11:	المدن والمجتمعات المستدامة
الهدف 12:	الاستهلاك والإنتاج المسؤولان
الهدف 13:	مكافحة تغير المناخ
الهدف 14:	حفظ المحيطات والبحار واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
الهدف 15:	الحياة على الأرض
الهدف 16:	من أهداف التنمية المستدامة. العدل والسلام
الهدف 17:	شراكات لتحقيق الأهداف